

رهاح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة مع خصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن أكاديمية باشااك (التركية) للعلوم الإسلامية / تركيا

ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية رهاح / الأردن

العدد (43)



رماح

للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن أكاديمية باشاك (التركية) للعلوم الإسلامية / تركيا

ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح / الأردن

العدد 43 حزيران (يون) 2020

الورقي ISSN : 2392- 5418

الالكتروني ISSN:2520- 7423

الإيداع القانوني 24352015

رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن أكاديمية باشاك (التركية) للعلوم الإسلامية / تركيا

ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح / عمان - الأردن

مدير المجلة : الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

الهيئة الاستشارية للمجلة

الأردن	جامعة البلقاء التطبيقية	أ.د. خليل الرفاعي (رئيس اللجنة العلمية)
الجزائر	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	أ.د. دراجي سعيد
الأردن	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	أ.د. هناء الحنيطي
الجزائر	جامعة عنابة	أ.د. بالقاسم ماضي
الأردن	جامعة الزرقاء	أ.د. نضال الرمحي
الجزائر	جامعة بليدة	أ.د. كمال رزيق
الجزائر	جامعة ورقلة	أ.د. سليمان الناصر
الجزائر	جامعة عنابة	أ.د. هوام جمعة
الأردن	جامعة الشرق الأوسط	أ.د. محمود الوادي
مصر	جامعة القاهرة	أ.د. سالي محمد فريد
مصر	جامعة عين شمس	أ.د. أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس
لبنان	جامعة جنان	أ.د. رامز طنبور
السعودية	جامعة القصيم	أ.د. عبد الرحمن صالح الغفيلي
ليبيا	جامعة عمر المختار	أ.د. وائل جبريل
فلسطين	جامعة القدس المفتوحة	أ.د. شاهر عبيد
الإمارات العربية المتحدة	جامعة الفلاح	أ.د. سمير البرغوثي
موريتانيا	جامعتي حائل / نواكشوط	أ.د. عبد الله سيدي محمد أبنو
السعودية	جامعة شقراء	أ.د. نايف عبد العزيز مطاوع
		أ.د. بدر شحدة سعيد حمدان

شروط النشر

- تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث 20 صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة اسم الباحث والكلمات المفتاحية.
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب مسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط (Traditional Arabic) قياس 14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New Roman) قياس 12 باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word)
- يرقم التمهيش والإحالات ويعرض في أسفل الصفحة: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة .
- تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث: أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية، على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة. منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي واستعمال أحد الأساليب التالية في الإستههاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع، أسلوب إم إل أي (MLA) أو أسلوب شيكاغو (Chicago) في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي (APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت.
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها .
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع
- ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي:

khalidk51@hotmail.com أو remah@remahtrainingjo.com

إلى العنوان البريدي، شارع الجاردنز عمان الأردن

هاتف: 00962799424774 أو 00962795156512

موقع المجلة: www.remahtrainingjo.com

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية :

- قاعدة ISI الأمريكية على الموقع
<http://isindexing.com/isi/journaldetails.php> ?
- قاعدة ebsco الأمريكية على الموقع : [http /www. ebsco.com](http://www.ebsco.com)
- قاعدة ULRICHS الالمانية على الموقع:
<http://ulrichsweb.serialssolutions.com/title/1536488677317824429>
- محرك البحث العلمي جوجل سكولار google scholars على الموقع:
<http://www.google.com>
- قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع [http // www.mandumah.com](http://www.mandumah.com)
- قاعدة بيانات المنهل [http// www.almanhal.com](http://www.almanhal.com)
- قاعدة ASKZED على الموقع : [http//www.ASKZED.com](http://www.ASKZED.com)
- قاعدة معرفة على الموقع : [http//www.maarifa.com](http://www.maarifa.com)
- قاعدة بوابة الكتاب العلمي : [http//www.theleambook.com](http://www.theleambook.com)
- معامل التأثير العربي، قاعدة البيانات العربية الرقمية (أرسيف) 2019.



ASSOCIATION OF ARAB UNIVERSITIES

Office of the
Secretary General

اتحاد الجامعات العربية

مكتب
الأمين العام

Ref.

Date _____

الرقم / ع.د. ٦٧٣

التاريخ

الموافق ٢٠١٩/١١/٠٤ م

الأستاذ الدكتور رئيس/ مدير الجامعة المحترم

تحية طيبة وبعد،

تهديكم الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية أطيب تحياتها، وانطلاقاً من دور الاتحاد في دعم التقدم العلمي العربي والنشر العلمي والابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال المعتمدة على الأفكار الابتكارية، يسرنا إرسال قائمة بالمجلات المعتمدة من اتحاد الجامعات العربية التي تصدر باللغة العربية ومصنفة طبقاً لمشروع معامل التأثير العربي من خلال التقرير السنوي الخامس لمعامل التأثير العربي والذي صدر في 15 أكتوبر 2019 والمبينة على الرابط <http://www.arabimpactfactor.com/pages/report.php?date=2018> :

وهذه المناسبة يسعدنا دعوتكم للانضمام إلى المنصة التي قام بتأسيسها اتحاد الجامعات العربية للحفاظ على الإنتاج العلمي والفكري للباحثين العرب وتسهيل آلية النشر للأبحاث على المستوى الدولي لإظهار التميز الإبداعي للباحثين العرب حيث أن أحد المعايير التي يتم الأخذ بها عند حساب معامل التأثير العربي هو عدد مرات تحميل البحوث من خلال Digital Commons تمهيداً لتقديمها للحصول على تصنيف سكوبس الدولي.

يأتي ذلك ضمن الخطة الاستراتيجية الجديدة التي يتبناها اتحاد الجامعات العربية والتي تهدف إلى تطوير أداء الاتحاد وتقديم خدمات عامة ونوعية لقطاع التعليم العالي في المنطقة العربية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

الأمين العام

أ.د. عمرو عزت سلامة

ص.ب ١٢١ طابق ١١٩٤٧ عمان - المملكة الأردنية الهاشمية ، هاتف ٠٠٩٦٢-٦-٥٠٦٢٠٤٨ ، فاكس ٠٠٩٦٢-٦-٥٠٦٢٠٥١ ، بريقياً : اتحاد جامعات
P.O.Box 121 Tariq 11947 Amman - Jordan, Tel. 00962-6-5062048, Fax: 00962-6-5062051 , e-mail: secgen@aarj.edu.jo
www.aaru.edu.jo



معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي
قاعدة البيانات العربية الرقمية

Arcif
Analytics

التاريخ: 2019-10-14

الرقم: ARCIF 19/317

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة رماح للبحوث والدراسات
مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح) / الأردن
تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم إليكم بفائق التحية والتقدير، و نهنئكم أطيب التحيات وأسمى الأمانى.

يسر معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسیف - ARCIF)، أحد مبادرات قاعدة بيانات "معرفة" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد أطلق تقريره السنوي الرابع للمجلات للعام ٢٠١٩، خلال الملتقى العلمي "مؤشرات الإنتاج والبحث العلمي العربي والعالمى فى التحولات الرقمية للتعليم الجامعى العربى" بالتعاون مع الجامعة الأمريكية فى بيروت بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٩.

يخضع معامل التأثير "ارسیف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذى يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الإسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "ارسیف Arcif" قام بالعمل على جمع ودراسة و تحليل بيانات ما يزيد عن (٤٣٠٠) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية فى مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (١٤٠٠) هيئة علمية أو بحثية فى (٢٠) دولة عربية، (باستثناء دولة جيبوتى وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (٤٩٩) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "ارسیف Arcif" فى تقرير عام ٢٠١٩.

ويسرنا تهنئكم وإعلامكم بأن **مجلة رماح للبحوث والدراسات** الصادرة عن **مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح)**، قد نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل "ارسیف Arcif" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها ٣١ معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالى: <http://e-marefa.net/arcif/criteria>

و كان معامل "ارسیف Arcif" لمجلتكم لسنة ٢٠١٩ (٠.٠٠١٠٣). مع العلم أن متوسط معامل ارسيف فى تخصص "العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال" على المستوى العربى كان (٠.١٣٩)، وصنفت مجلتكم فى هذا التخصص ضمن الفئة (الثالثة Q3)، وهى الفئة الوسطى.

وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعى، وكذلك الإشارة فى النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "ارسیف Arcif" الخاص بمجلتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامى الخزندار
رئيس مبادرة معامل التأثير
" ارسيف Arcif "



+962 6 5548228 -9
+ 962 6 55 19 10 7

info@e-marefa.net
www.e-marefa.net

Amman - Jordan
2351 Amman, 11953 Jordan



July 9, 2017

Mari Bergeron
EBSCO Information Services
10 Estes Street
Ipswich MA 01938 USA

Prof. Dr. Khalid Al-Khatib,
Research & Development of Human Resources Center
Amman, Jordan

Dear Professor Al-Khatib,

It is our pleasure to confirm that the following publications published by Research & Development of Human Resources Center have been licensed and indexed in EBSCOhost

- *REMAH Journal.*
- *Business Organizations Conference.*

EBSCO is the leading provider of databases to thousands of universities, business schools, medical institutions, schools and other libraries worldwide. Indexed content is available only through institutional subscription. Libraries in nearly every country subscribe to one or more EBSCO databases, and in more than 70 countries, all libraries subscribe. EBSCO hosts both peer reviewed and non-peer reviewed titles on our databases. The content serves educational needs of the researchers around the world as well the economic interest of the US.

You are welcome to announce your partnership with EBSCO on your website or in the front matter of your journal as soon as you like

Thank you for contributing your content to our databases.

Sincerely,

Mari Bergeron
Director of International Content Licensing Manager
EBSCO Information Services
mbergeron@ebSCO.com

Headquarters: 10 Estes Street P.O. Box 682 Ipswich, MA 01938 USA
Phone: (978) 356-6500 (800) 653-2726 Fax: (978) 356-6565 E-mail: information@ebSCO.com Web: www.ebSCO.com



F. O'Keefe Brookes, Jr.
President & CEO
EBSCO Industries, Inc.



The screenshot shows a web browser window displaying the EBSCOhost interface. The page title is 'Database: Business Source Complete - Publications'. The main content area is titled 'Publication Details For "REMAH Journal"'. It includes the following information:

- Title:** REMAH Journal
- ISSN:** 2392-5416
- Publisher Information:** Research & Development of Human Resources Center (REMAH), Garden St. Complex behind Building No.36, 1st Floor, office No. 106, Amman, Jordan
- Bibliographic Records:** 08/01/2015 to present
- Publication Type:** Academic Journal
- Subjects:** Human Resources; Research & Development
- Description:** This journal specializes in Economics and Business, Finance and Accounting
- Publisher URL:** <http://www.remahtrainingjo.com/index.htm>
- Frequency:** 2
- Peer Reviewed:** Yes

On the right side, there is a section for 'All Issues' with links for '+ 2016' and '+ 2015'. At the bottom of the browser window, the zoom level is set to 90%.

Subject	BUSINESS AND ECONOMICS
Dewey #	330
▼ Additional Title Details	
Parallel Language Title	Remah - Review for Research and Studies
Key Features	Refereed / Peer-reviewed Website URL
Other Features	Back issues available
▼ Publisher & Ordering Details	
Commercial Publisher	
Al- Lughnat al-Bidagugiyat al-Wataniyat li Maydan al-Takwin fi al-'Ulum al-Iqtisadiyat wa al-Tigariyat wa 'Ulum al-Tasyir / Research and Development of Human Recourses Center	
Address: Garden St., Khalaf Company, Bldg. no.36, 1st Fl., Office no.106, Amman, Jordan	
Website: http://www.remahtrainingjo.com/	
Corporate Author	
Al- Lughnat al-Bidagugiyat al-Wataniyat li Maydan al-Takwin fi al-'Ulum al-Iqtisadiyat wa al-Tigariyat wa 'Ulum al-Tasyir / Research and Development of Human Recourses Center	
Address: Garden St., Khalaf Company, Bldg. no.36, 1st Fl., Office no.106, Amman, Jordan	
Website: http://www.remahtrainingjo.com/	
▼ Price Data	
JOD 10.00 subscription per year (effective 2018)	



افتتاحية العدد

الحمد لله ، بعون الله وتوفيقه وعليه نرفخ خبر إنتلافنا وتعاوننا اعتباراً من صدور العدد (38) والأعداد التي تليه مع أكاديمية باشاك (التركية) للعلوم الإسلامية .

كما أننا نشكر الله تعالى على استمرارية العمل واستمرارية تقدم الخُطى نحو العالمية ، بصدور العدد (43) حيث تم إدخال المجلة لمحرك البحث العلمي جوجل سكولار (Google Scoler) ، وقاعدة بيانات المكتبة البريطانية وأولخ الألمانية وهذه خطوة تسمح لنا بالدخول إلى القواعد الأخرى بإذن الله علماً بأن المجلة موجودة على قاعدة بيانات إبيسكو الأمريكية ، وحصلت المجلة بحمد الله على معامل التأثير العربي ، وهذا العدد (43) فيه من الأبحاث القيمة لباحثين من جامعات عربية متعددة من : الأردن ، فلسطين ، الجزائر ، السعودية ، وليبيا .

آملين من الله العلي القدير أن تبقى مجلة رماح متميزة ببحوثها وتسعى للتطور مع كل عدد .

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور سعادة الكسواني

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
5	الهيئة الاستشارية للمجلة
7	شروط النشر
8	موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية
17	افتتاحية العدد
19	فهرس المحتويات
23	أثر إجراءات التدقيق الداخلي على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية أ. محمد عبد الله الحردان المملكة الأردنية الهاشمية
43	الموارد البشرية المرتبطة بالتنظيم بعقود دائمة كأصول في المركز المالي د. عبد الوهاب الرواشدة المملكة الأردنية الهاشمية
61	أثر مخاطر وربحية الشركات على التجنب الضريبي - دراسة تطبيقية د. عيد محمود أبوزيد د. محمد يوسف بن ناصر د. حكيم محمد براضيه المملكة العربية السعودية
83	أثر الرفع المالي على الربحية: دراسة تطبيقية على قطاع النقل السعودي د. نجلاء إبراهيم عبد الرحمن أ. سماح أحمد علي المملكة العربية السعودية

109	ضغوط العمل وأثرها على الصمت التنظيمي : دراسة حالة على شركة ليبيا للتأمين بمدينة بنغازي د. وائل محمد جبريل د. هند خليفة الصويغي ليبيا
145	العملات الافتراضية والتمويل الإسلامي: آفاق التحول والفرص المنشودة د / كردودي صبرينة د / السبتي وسيلت أ / عطية حليمة الجزائر
175	أثر التغيير في رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة السعودية "دراسة تطبيقية على قطاع تجزئة السلع الكمالية" د. نجلاء إبراهيم عبد الرحمن ايلاف ناصر القرني المملكة العربية السعودية
203	دور تدريب القيادات التعليمية في ترسيخ ادارة التغيير على الولاء الوظيفي دراسة تطبيقية على جامعة الملك خالد الدكتورة فائقة الأمين العوض الأمين أبوعلامتة المملكة العربية السعودية
233	أثر الرياضة الترفيهية ودورها في تطوير السياحة الرياضية بالجزائر مليكة بقاح الجزائر

243	<p>معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين التقنية خضوري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها د. رندة " أحمد فتحي" العالم فلسطين</p>
269	<p>الإطار القانوني لعقد السياحة في التشريع الأردني دراسة تحليلية مقارنة د. محمد حسين المجالي د. محمد خليل أبوبكر د. محمد فهمي غزوي المملكة الأردنية الهاشمية</p>
291	<p>Ethique du dialogue à l'épreuve des médias Cas des médias en France – Bouchra CHAKIR Etablissement Dar El Hadith El HAssania des hautes études islamiques Université Al Quarraouiye- Maroc</p>
303	<p>The Role of Logistic Services in the Suez Canal Ports for Supporting the Foreign Trade in Egypt Dr. Sally Mohamed Farid Mahmoud Egypt</p>

أثر إجراءات التدقيق الداخلي على جودة المعلومات المحاسبية
 في البنوك التجارية الكويتية
 أ. محمد عبد الله الجردان
 جامعة العلوم الإسلامية العالمية
 المملكة الأردنية الهاشمية

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر إجراءات التدقيق الداخلي على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع استبيان على أفراد مجتمع الدراسة المتمثل في المدققين الداخليين لدى البنوك التجارية الكويتية والبالغة عددها (5) بنوك، حيث تم توزيع (59) استبانة، حيث تم استرداد (47) منها وتم اخضاعها جميعاً للتحليل بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS)، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن إجراءات التدقيق الداخلي بكل ضوابطها تؤثر على عملية إنتاج قوائم مالية تتمتع ببياناتها الملائمة والمصدقية والتي يمكن الاعتماد عليها في عملية صناعة واتخاذ القرارات في من قبل الأطراف المهتمة باقتصاديات البنوك التجارية الكويتية ، ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة أنه لا بد للبنوك التجارية الكويتية من الالتزام التام بالقواعد والسياسات المحاسبية التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية بما يؤدي ويساعد على إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالثقة والملائمة لزيادة كفاءة المستخدمين والمهتمين باقتصاديات البنوك التجارية الكويتية من اتخاذ القرارات الرشيدة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، جودة المعلومات المحاسبية، البنوك التجارية

Abstract

The impact of the internal audit procedures on the quality of accounting information in Kuwaiti commercial banks

This study aimed to show the impact of internal audit procedures on achieving the qualitative characteristics of accounting information on the financial reports in Kuwaiti commercial banks. The study population were the internal auditors of Kuwaiti commercial banks (n=5). The descriptive-analytical approach was used to distribute the questionnaires (n=59). The response rate was 79.7% (n=47). The data were analysed by SPSS program version 24 (IBM, Chicago, IL, USA). This study found that the internal audit procedures have an effect on the producing of the financial lists at the Kuwaiti commercial banks. These lists are relevant and reliable and can be relied upon making the decisions at the Kuwaiti commercial banks. This study recommends that Kuwaiti commercial banks must abide by the accounting rules and policies, which released from the international accounting standards, which will result in producing reliable and appropriate data by whose interested in the economics of Kuwaiti commercial banks.

Key words: Internal Audit, Qualitative Characteristic of Accounting Information, Commercial Banks.

مقدمة

تعتبر إجراءات التدقيق الداخلي وإنتاج البيانات والمعلومات ذات الخصائص النوعية كما وردت في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية، جزء أساسي من الإدارة الاستراتيجية للشركات المعاصرة، حيث أن إجراءات التدقيق الداخلي التي تنفذها الشركات بشكل منظم تعتبر ضرورية للحد من الأخطار المصاحبة لأنشطتها وعملياتها وبشكل خاص إنتاج بيانات مضللة للإطراف الداخلية والخارجية.

هنالك تطور في إجراءات التدقيق الداخلي جاءت بها معايير التدقيق الداخلي الدولية، بهدف زيادة كفاءة وفعالية عمليات التدقيق الداخلي من حيث الضبط والرقابة على أنشطة وعمليات الوحدات المحاسبية بشكل عام والمؤسسات البنكية بشكل خاص، حيث تتميز هذا المؤسسات المالية بالتطور السريع في استخدام الوسائل الإلكترونية لديها، وزيادة الخدمات البنكية المقدمة من قبل البنوك، حيث أصبحت إجراءات وأنشطة التدقيق الداخلي مصدراً استشارياً وتوجيهياً لهذه المؤسسات في إدارة المخاطر والتقليل منها، ومساعدة إدارة الوحدة المصرفية على إنتاج قوائم مالية ذات جودة عالية، وذات مصداقية للمهتمين باقتصاديات البنوك.

1.1 : مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمثل مشكلة الدراسة في التحقق الى اي درجة تؤثر إجراءات التدقيق الداخلي المعتمدة في البنوك على إنتاج معلومات محاسبية ملائمة وذات موثوقية واعتمادية لمتخذي القرارات الداخليين والخارجيين، إذ أن إجراءات التدقيق الداخلي لها تأثير على ضبط العمليات الرقابية والمالية والادارية والمحاسبية في هذه المؤسسات المالية. ويعتبر إنتاج معلومات ذات الخصائص النوعية كالملائمة والمصداقية من اهم الأهداف التي جاء بها معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)، إذ تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية من المصدر الرئيس للمستخدمين الخارجيين الحاليين والمرتقبين لتحديد مواقفهم من أنشطة هذه المؤسسات المالية واتخاذ القرارات المناسبة. ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤالين التاليين:

- ما أثر إجراءات التدقيق الداخلي على موثوقية المعلومات المحاسبية للتقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.
- ما أثر إجراءات التدقيق الداخلي على ملائمة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.

1.2 : أهمية وأهداف الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية توافر خصائص جيدة في المعلومات المحاسبية المنتجة من قبل المؤسسات المالية لكافة الأطراف المهتمة باقتصاديات هذه المؤسسات المالية لتحديد موافقهم من نتائج أعمالها ومركزها المالي، ومن هنا جاءت هذه الدراسة بهدف بيان فيما إذا كانت إجراءات التدقيق الداخلي تؤثر على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المنتجة من المؤسسات المالية، وبالتحديد جاءت هذه الدراسة للتحقق من الأهداف الفرعية التالية :

- تحديد أثر إجراءات التدقيق الداخلي على موثوقية المعلومات المحاسبية للتقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.
- استكشاف أثر إجراءات التدقيق الداخلي على ملائمة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.

1.3 : فرضيات الدراسة

- H_{A1} : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجراءات لتدقيق الداخلي على موثوقية المعلومات المحاسبية للتقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.
- H_{A2} : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجراءات التدقيق الداخلي على ملائمة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.

1.4 : الإطار النظري والدراسات السابقة

• مفهوم وتعريف التدقيق الداخلي

يشتمل مفهوم التدقيق الداخلي على وظيفتين وهما: (الوردات، 2014، 36)

- خدمات التأكيد: هي التي تهتم بالتقييم موضوعي للأدلة من أجل تقديم رأي مستقل أو استنتاجات تخص العملية أو النظام وغيرها من الموضوعات، طبيعة ونطاق ومهمة التأكيد تتحدد بواسطة المدقق الداخلي.
- الخدمات الاستشارية: وهي عمليات المشورة التي تقدم لوححدات تنظيمية داخل المنشأة أو خارجها، وتحدد طبيعة نطاق هذه العمليات بالاتفاق مع تلك الشركات، والهدف منها إضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها ومثال ذلك، المشورة، النصح، تصميم العمليات، التدريب.

تم تعريف التدقيق الداخلي بأنه " نشاط تقييمي مستقل يتم إنشاؤه داخل التنظيم كخدمة له، وهو نوع من الإجراءات الرقابية التي تتم عن طريق فحص وتقييم مدى كفاءة وفعالية الإجراءات الرقابية الأخرى" (العضفي، 2007: 15) وعرف معيار التأكيد والتدقيق الدولي رقم (610) التدقيق الداخلي بأنه " نشاط تقييمي ينشأ ضمن المنشأة لغرض خدمتها وتتضمن وظائفه اختبار وتقييم، ومراقبة كفاءة وملائمة وفعالية النظام المحاسبي المستخدم ونظام الرقابة الداخلية" (IFAC، 2016: 677). يلاحظ الباحث مما سبق أن للتدقيق الداخلي واحراءاته أهمية كبيرة للوحدات المحاسبية بشكل عام وللبنوك بشكل خاص لما لها من أثر على إنتظام العمليات المحاسبية والإدارية وعلى إنتاج تقارير وقوائم مالية يمكن الاعتماد عليها من قبل اطراف متعددة.

2. إجراءات التدقيق الداخلي

أن إجراءات التدقيق الداخلي الفعالة تتحدد من خلال خمسة إجراءات رئيسية، ومتتالية، وعلى القائمين على نشاط التدقيق الداخلي الالتزام بها والعمل بموجبها، وهي على النحو التالي: (القبطان، 2016، 54)

أولاً: التخطيط لعمليات التدقيق الداخلي

يجب على المدقق الداخلي أن يخطط عملية التدقيق للحد من خطر التدقيق للحصول على تأكيد معقول بشأن كفاية وملاءمة الأدلة لدعم استنتاجاته، ويجب على المدقق الداخلي تقييم مخاطر التدقيق، واستخدام هذا التقييم في تحديد أهداف التدقيق، ونطاقه، والطريقة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بكفاءة. (النونو، 2009، 44)

وعرفت (نوال) عملية تخطيط التدقيق الداخلي، بأنها مجموعة الإجراءات التي تتضمن صياغة أهداف واستراتيجيات عملية التدقيق، وهي تربط بين أهداف التدقيق الداخلي مع أهداف المنشأة، وذلك لمساعدة دائرة التدقيق الداخلي للعمل بأفضل فعالية ممكنة. (نوال، 2015، 46)

وتتضمن عملية التخطيط لنشاط التدقيق ضرورة وضع الأهداف، وتحديد نطاق العمل، كما يشترط الحصول على معلومات كافية لتكوين خلفية عن الأنشطة التي سيتم تدقيقها، وتحديد الموارد اللازمة لأداء عملية التدقيق، والاتصال بكل من له علاقة بعملية التدقيق والأنشطة الخاضعة لعملية التدقيق، وفي بعض الأحيان يتوجب القيام بمسح للتعرف على الأنشطة والمخاطر والإجراءات الرقابية، وذلك لتحديد الجوانب التي

تحتاج إلى اهتمام أكبر، وإجراء فحوصات إضافية أثناء عملية التدقيق، وكتابة برامج التدقيق، وتحديد كيف ترسل نتائج التدقيق ولن يجب ترسل، وأخيراً الحصول على الموافقة من المشرف على دائرة التدقيق الداخلي على خطة أعمال التدقيق. (نوال، 2015، 54)

ثانياً: التحقق والتقييم للأنشطة والعمليات

تعد وظيفة التحقق والتقييم امتداد لمدى الالتزام، وتضمن كل الأحداث المالية في القوائم والسجلات المحاسبية والمالية، لذا فإن مفهوم التحقق والتقييم يتضمن التأكد من أن كل جزء من نشاط المنشأة موضع مراقبة وتدقيق داخلي. ولذلك فإن تحقيق هذه الإجراءات الداخلي من قبل المدقق يكون من خلال تأسيس برنامج للتدقيق الداخلي من خلال الخريطة التنظيمية، وليس من خلال التقارير المالية، وبناءً على ذلك فإن المدقق الداخلي يعد في هذه الحالة ممثلاً للإدارة العليا، وذلك لأنه يقيم مدى تقارب أهداف الأنظمة الفرعية مع الأهداف التي وضعتها الإدارة العليا لها أو مدى تمشي النظام مع ما تطلبه الإدارة. (Arens,2003,379)

ثالثاً: التقرير والاتصال عن أنشطة التدقيق

يمثل تقرير المدقق الداخلي أداة مهمة ومحورية يستخدمها المدقق الخارجي لتساعده في تقييم نظم الرقابة الداخلية وتحديد مدى الفحص الذي سيقوم به، كما يوضح له أين تتركز المشاكل، والمواضع المهمة التي تحتاج إلى الفحص أكثر من غيرها. (شروود، 2015، 233)

لا شك أن تقرير المدقق الداخلي كمنتج لعمليات التحقق والفحص والتقييم هدفه النهائي توفير المعلومات لمتخذي القرارات في الوقت المناسب، وضمان أن المعلومات واضحة وتعبر عن الوضع الحقيقي للمنشأة، ومما لا شك فيه فإن إدارة التدقيق الداخلي تتحمل كثيراً من المسؤوليات تجاه متخذي القرارات باعتبار أن مسؤولياتها تقع في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية والتي تشمل رقابة الكفاءة وفاعلية العمليات، ورقابة التقارير المالية، ورقابة الالتزام. (أبوزر، 2006، 76)

رابعاً: المتابعة والتطوير والتقييم للنتائج.

إن التدقيق الداخلي هو أداة تغذية عكسية، إذ أنها بفحصها، وتقييمها للعمليات، والأنشطة الموجودة قد تخرج بالعديد من التوصيات تكون بمثابة مدخلات تعيد الإدارة

العليا تشغيلها لتخرج منها بتوصيات جديدة بديلة أو مستحدثة تؤثر بشكل إيجابي على العمليات والأنشطة ذات العلاقة بها، وهذا يؤكد أن نتائج أنشطة التدقيق الداخلي يمكن أن تستخدم كتغذية عكسية لتعديل الخطط وتطويرها والاستفادة من أخطاء الماضي. (العيضي، 2007، 28)

يعتبر تقرير التدقيق الداخلي بمثابة أداة لتقييم الأداء التشغيلي، كما يعتبر نافذة للمديرين التشغيليين للإفصاح عن آرائهم وأعمالهم، ويحفز العاملين لدى الإدارات التشغيلية، ويحفز الإدارة العليا نحو الموضوعات التي لا يجرؤ المديرين على طرحها لتخوفهم من اللوائح والروتين السائد. (السوافيري 2002، 243) خامساً: التنسيق والتعاون مع المدقق الخارجي.

تعد العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي علاقة تكاملية، وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في هذه العلاقة منها دور لجنة التدقيق بتشجيع التعاون بين المدقق الداخلي والخارجي، التشاور المنتظم، ووجود قنوات اتصال فعالة بين المدقق الداخلي والخارجي، الثقة المهنية المتبادلة والالتزام بجودة العمل. (Fowzia, 2010, 27) أهمية التكامل والتعاون بين الطرفين له دور في تحقيق الجودة والفعالية للطرفين وللمنشأة، وذلك لأن المدقق الداخلي يمارس الرقابة السابقة واللاحقة من خلال تواجده اليومي في المنشأة واطلاعه على الخطط واللوائح وآلية تنفيذها، أما المدقق الخارجي فيمارس الرقابة اللاحقة فقط لأن عدد مرات نزوله إلى المنشأة لتنفيذ مهمة التدقيق محدودة وعادةً تكون بعد تنفيذ الأعمال. (أبو سرعة، 2010، 132)

جودة المعلومات المحاسبية

قام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بإصدار قائمة المفاهيم رقم (2) عام 1980 بعنوان: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (Qualitative Characteristic of Accounting Information) أوضح من خلالها مجموعة من الخواص الرئيسية والفرعية للمعلومات المحاسبية إضافة إلى القيود أو المحددات على إنتاج المعلومات المحاسبية، حيث يمكن التركيز على ضوئها بين المعلومات الأكثر فائدة وبين تلك الأقل فائدة (منفعة) لأغراض اتخاذ القرارات. إذ أن مستخدمي المعلومات هم نقطة البداية في تقرير خصائص المعلومات، والسبب يعود إلى اختلاف المستخدمين وتعدد مصالحهم أي أن هناك تبايناً في أهدافهم وتعارضاً في دوافعهم. حيث أن ذلك سيترتب عليه اتخاذ قرارات

تختلف باختلاف أهدافهم، إضافة قابلية المعلومات للفهم وهي السمات المفترضة في مستخدمي المعلومات (متخذي القرارات). إذ يجب تقديم المعلومات بحيث يستطيع الأفراد ذوو المعرفة المعقولة بأنشطة الأعمال والأنشطة الاقتصادية والحاسوبية، دراسة هذه المعلومات وفهمها، والقدرة على استخدامها وهذا ما يسمى بالقابلية للفهم. (ريتشارد، 2006، 138)

جاءت الخصائص النوعية للمعلومات في ترتيب هرمي، بهدف تحديد الترتيب الموضوعي للأولويات التي يستلزم توفرها في المعلومات الحاسوبية، لتحقيق أكبر قدر من المنفعة والفائدة لمستخدميها، باعتبار ذلك هو المعيار الأساسي السائد للحكم على مدى تحقيق المعلومات الحاسوبية، لهدف المساهمة الفعالة في ترشيد، ومساندة القرارات الإدارية، ورسم السياسات المختلفة ومتابعة تنفيذها. (القاضي، 2018)

أن خصائص المعلومات الأساسية والتي من شأنها جعل المعلومات الحاسوبية مفيدة للمستخدمين، هي خاصية خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية أو الاعتمادية. وبالتالي يجب أن يكون الإبلاغ المالي ملائماً وموثوقاً، حيث أن كثيراً من الأدبيات الحاسوبية أشارت إلى أن الموثوقية تعتبر شرطاً أساسياً يجب تحقيقه في المعلومات لكي تصبح ملائمة لاتخاذ القرار. (McLean 2008 & DeLone).

تقيس الهيئات المهنية المصدرة للمعايير الحاسوبية جودة المعلومات الحاسوبية بشكل رئيسي بقدرتها على مساعدة المستثمرين والمقرضين على مقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية تكفي لمواجهة التزاماتها عند استحقاقها وتوزيعات نقدية منتظمة للمستثمرين دون أن يتأثر بذلك مستوى عملياتها الإنتاجية وقدرتها على النمو. (نذير، 54، 2014)

عن مراجعة الباحث للادبيات الحاسوبية والخاصة بمفاهيم جودة المعلومات الحاسوبية الصادرة من المجمع المهنية الدولية والأمريكية، وجد أن الخصائص الأساسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات الحاسوبية المنتجة ما يلي:

أولاً: الملائمة

تعد خاصية الملائمة من أهم الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المعكوسة في القوائم والتقارير المالية للشركات المدرجة في أسواق رأس المال، ويقصد بها أن تكون المعلومات الحاسوبية قادرة على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه وبعبارة أخرى

هي قدرة المعلومات الحاسوبية لإيجاد تأثير في اتخاذ القرار. فإذا لم يكن للمعلومات أي تأثير على قرار معين، فإنها تكون غير ملائمة لهذا القرار. بمعنى أنه لكي تكون المعلومات ملائمة فإنها يجب أن تؤيد أو لا تؤيد توقعات متخذ القرار. (وصفي، 2010، 31)، ويمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال التالي: (نذير، 2014، 34)

• حداثة المعلومات وتوفرها في الوقت المناسب (أي التوقيت الملائم).

• تمكين متخذ القرار من تحسين توقعات المستقبل لنتائج الأحداث أي القدرة على

التنبؤ بالمستقبل.

• مساعدة متخذ القرار من مراجعة وتصحيح التوقعات السابقة .

والملائمة هي من الخصائص النوعية الأساسية التي تجعل المعلومات الحاسوبية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويجب أن تؤثر المعلومة أو تحدث إختلافاً في القرار حتى تعتبر ملائمة لإتخاذ القرار الإقتصادي، وهي تساعد مستخدمي الإبلاغ المالي في التنبؤ في المستقبل من خلال قراءة نتائج الماضي والحاضر والأحداث المستقبلية، ومما يعني بأن هذه الخاصية لها قيمة تنبؤية وكذلك لها قيمة استرجاعية (تغذية راجعة)، وبالتالي يجب أن تكون بين أيدي المستخدمين في الوقت المناسب. (and Warfield Kiso, Weygandt 2017, 32). هذا وتصبح المعلومات ملائمة إذا كانت: (القاضي، 2018، 201)

• تساعد علي التنبؤ بالمستقبل: يتخذ المديرون قراراتهم في ظل المنافسة وعدم التأكد وفي إطار البيئة المحيطة، مما يستوجب توفير معلومات حاسوبية تسهم في مساعدتهم على التنبؤ الصادق وتقليل درجة المخاطرة، كما تسهم المعلومات التنبؤية في إعداد الخطط، ورسم السياسات المستقبلية.

• تساعد علي تقييم الأداء في الفترة الماضية: ويقصد بها أن المعلومات الحاسوبية التي ينتجها النظام الحاسوبي يجب أن ترتد مرة أخرى إلى النظام، للتحقق من صحة التنبؤات، وإجراء المقارنات بين التنفيذ الفعلي والخطط المرسومة، لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأن الانحرافات وتصحيحها.

• متاحة في الوقت المناسب: تعتبر الحاجة إلى المعلومات الحاسوبية حاجة جارية وفورية، وخاصة أن كثير من المعلومات تفقد أهميتها بسرعة شديدة، نتيجة للتغيرات الكبيرة في الظروف البيئية المحيطة، وتعتبر خاصية التوقيت الملائم من الخصائص الهامة الواجب توافرها في المعلومات الحاسوبية، وعنصراً أساسياً من عناصر نجاح

المديرين في اتخاذ القرارات الإدارية، إذ أنه لا قيمة للمعلومات، ما لم تصل إلى مستخدميها في الوقت المناسب، لتمكنه من اتخاذ القرار السليم، ولكي يكون توقيت المعلومات الحاسوبية ملائماً ومناسباً، فإنه لا بد من إعدادها وتجهيزها قبل اتخاذ القرار بوقت كاف.

ثانياً: الأعمادية وإمكانية الثقة بها

تعد إمكانية الاعتماد على المعلومات الحاسوبية الخاصة الأساسية الثانية بعد خاصية الملائمة، فالثقة خاصة مفادها أن المعلومات تخلو من التحيز والخطأ، وأنها تنطوي بصدق على الخصائص والسمات المستهدف إبرازها عن الموضوع الذي يتم التقرير عنه. (القاضي، 2018، 204)، فالمعلومات تكون موثوقة إذا كانت خالية من الخطأ المادي والتحيز وعندما يمكن للمستخدمين الاعتماد عليها لتظهر بصدق ما يراد لها أن تُظهر، وبالتالي يجب معالجة الأحداث وعرضها تمثيلاً مع طبيعتها وحقيقتها الاقتصادية وليس فقط شكلها القانوني (المعايير، 2009، 899). وتتكون خاصية الثقة من ثلاث خصائص فرعية والتي لا تقل أهمية عن الخصائص الفرعية للملاءمة وهي:

• الصدق في التعبير

يقصد بخاصية الصدق في التعبير وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) وبين الظواهر المراد دراستها، فالمعلومات الحاسوبية لا يمكن الاعتماد عليها إلا إذا كانت تعبر بأمانة عما تهدف التعبير عنه. إذ يجب أن تكون المعلومات الحاسوبية معبره بصدق وأمانة عن الحقائق والأحداث المالية الممثلة لها بحيث يتوفر التوافق بين القيم والأرقام الحاسوبية مع الأحداث الاقتصادية والمالية التي تم قياسها وتقرير عنها. (حنان، 2003، 196)، وخاصية الصدق في التعبير تتطلب مراعاة تجنب نوعين من التحيز وهما (القاضي، 2018، 205)

• تحيز في عملية القياس: كما هو الحال في تطبيق منهج التكلفة التاريخية كأساس

لقياس الأحداث الاقتصادية وهذا القياس التاريخي يظهر تحيزاً لصالح

المساهمين.

• تحيز من القائم بعملية القياس: وهنا إما أن يكون مقصوداً كما في حالة عدم

الأمانة أو غير مقصود كما في حالة نقص المعرفة والخبرة.

2. إمكانية التحقق

ويقصد بقابلية التحقق أن تكون للمعلومات دلالة محددة وان يكون لها استقلالها بغض النظر عن يقوم بإعدادها أو باستخدامها وخاصة القابلية للإثبات، والتحقق تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخصاً آخر- مستقل عن الشخص- الأول باستخدام الأساليب نفسها، بمعنى أن التحقق يعني ضمناً الاتفاق بين المحاسبين على قياس الحدث الاقتصادي المعين وكيفية التقرير عنه. إذاً فالتحقق ليس معناه صحة أسلوب أو طريقة القياس ولكنه يؤكد أن القواعد الخاصة بالقياس قد طبقت بعناية وبدون أي تحيز شخصي من جهة الأفراد القائمين بالقياس (وصفي، 2010، 32).

3. الحياد

عرفت هيئة معايير المحاسبة المالية التحيز في عملية القياس بأنه " ميل القياس بأن يحدث ما يعبر عنه على جانب أكثر من جانب آخر، بدلاً من أن يكون الحدث متساوي الاحتمال على كلا الجانبين ". ويقصد بالحياد أو عدم التحيز عدم اختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى معلومات مفيدة إلى جهة معينة أو طرف معين من الأطراف المعنية أو المهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أو أطراف أخرى، بل يجب أن تكون المعلومات واقعية خالية من التحيز (أبو الفتوح، 2015، 70)

ويرى الباحث من خلال عرض مفهوم الثقة الواجب توافرها في المعلومات المعكوسة في القوائم والتقارير المالية أنها شرط ضروري يلزم توافره في المعلومات حتى يستطيع مستخدمو المعلومات من الاعتماد عليها في اتخاذ وترشيد قراراتهم على اختلاف أنواعها، إذ يلزم أن تكون المعلومات المحاسبية موثوقاً بها بالإضافة إلى ملاءمتها للقرار محل الدراسة، ويجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم والتقارير المالية كي تزداد جودتها ومنفعتها لمستخدميها وخصوصاً المدققين الداخليين خاصيتين رئيسيتين وهما الملائمة والثقة. فإذا ما فقدت المعلومات المحاسبية إحدى هاتين الخاصيتين فلن تكون مفيدة بالنسبة لمستخدميها.

1.5: منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على الأدبيات المحاسبية لبناء الإطار الفكري للدراسة والمتمثلة في أثر التدقيق الداخلي على جودة المعلومات المحاسبية. إذ تم دراسة وتحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات النوعية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس، وذلك بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات

وبيان نتائج الدراسة وتوصياتها.

1.6: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الكويتية دون الإسلامية وعددها (5) بنوك، ويتكون أفراد مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين في جميع البنوك التجارية الكويتية، إذ تم توزيع (59) استبانة عليهم وتم استرداد (47) استبانة مكتملة الاجابات تم اخضاعها للتحليل الإحصائي. والجدول (1) يبين أسماء البنوك التجارية الكويتية، وعدد الاستبانات الموزعة والمستردة.

الجدول (1) أسماء البنوك التي تمثل عينة الدراسة وافراد المجتمع وعدد الاستبانات الموزعة

المستردة والخاصة للتحليل

اسم البنك	العدد الإجمالي للمدققين الداخليين	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة والخاصة للتحليل	النسبة المئوية %
بنك الكويت الوطني	12	12	10	83%
بنك الخليج	9	9	7	83%
البنك الأهلي الكويتي	15	15	10	67%
بنك برقان	12	12	10	83%
بنك البحرين والكويت	10	10	10	100%
الإجمالي	59	59	47	86%

1.7: عرض البيانات واختبار الفرضيات

جدول رقم (2) تحليل آراء أفراد مجتمع الدراسة حول إجراءات التدقيق الداخلي في للبنوك

التجارية الكويتية

ت	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
1	أن عملية التخطيط لعمليات التدقيق الداخلي ضرورة لوضع الأهداف، وتحديد نطاق العمل، والحصول على معلومات كافية لتكوين خلفية عن الأعمال التي سيتم تدقيقها	3.61	780.	مرتفع
2	تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات لتحقيق إجراءات التحقق والتقييم لدى الالتزام، وتضمن كل العمليات المالية في القوائم والسجلات المحاسبية والمالية.	4.29	0.85	متوسط
3	أن تقرير المدقق الداخلي كمنتج لعمليات التدقيق والتحقق والفحص والتقييم هدفه النهائي توفير المعلومات لمتخذي القرارات في الوقت المناسب.	2.27	0.81	متوسط
4	أن تقرير المدقق الداخلي كمنتج لعمليات التدقيق والتحقق والفحص والتقييم هدفه النهائي توفير القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات.	3.88	0.69	متوسط
5	تعتمد البنوك التجارية الكويتية التخطيط لعمليات التدقيق الداخلي للحد من خطر التدقيق للحصول على تأكيد مقبول بشأن كفاية الأدلة لدعم استنتاجاته.	3.97	0.85	متوسط
6	إن التدقيق الداخلي هو أداة تغذية عكسية، ومخرجاته هي مدخلات تعيد الإدارة العليا تشغيلها لتخرج منها بتوصيات جديدة تؤثر بشكل إيجابي على العمليات والأنشطة ذات العلاقة بها.	2.53	0.79	متوسط
	المتوسط العام وانحرافه المعياري	3.76	0.86	متوسط

يتضح من خلال الجدول (2) أعلاه أن إجابات أفراد مجتمع الدراسة كانت إيجابية نحو الفقرات أعلاه، حيث بلغت درجة الموافقة تماماً لبعض الفقرات بين (2.34- وأقل من (3.67) والبعض الآخر بين (3.68- إلى 5)، وفقاً للمقياس المعتمد في الدراسة. كما جاء الانحراف المعياري مقبولاً بالنسبة إلى الفقرات أعلاه ويشير ذلك إلى قدر من الاتفاق والاتساق في رأي أفراد مجتمع الدراسة حول تأثير التدقيق الداخلي على جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية.

كما يشير الجدول أعلاه إلى أن اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة كانت إيجابية بشكل عام نحو الفقرات أعلاه، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3) كما تبين أن المتوسط العام البالغ (76.3) يعكس مستوى موافقة مرتفع تبعاً للمقياس المعتمد في الدراسة، بالإضافة إلى ما تقدم نلاحظ أن الفقرة رقم (5) أن عملية التخطيط لنشاط التدقيق ضرورة لوضع الأهداف، وتحديد نطاق العمل، والحصول على معلومات كافية لتكوين خلفية عن الأنشطة التي سيتم تدقيقها، هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (3.97) بينما كانت الفقرة (6) أن تقرير المدقق الداخلي كمنتج لعمليات التحقق والفحص والتقييم هدفه النهائي توفير المعلومات لمتخذي القرارات في الوقت المناسب. هي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي (53.2) وهذا النتائج تدل برأي الباحث على أنه لا بد من إجراءات تدقيق تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالثقة بالنسبة إلى الأطراف المهتمة بالتقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية.

1.7.1: عرض بيانات الفرضية الأولى واختبارها

Ha₁: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجراءات التدقيق الداخلي على مصداقية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية.

فقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال / 6 / أسئلة، إذ يبين الجدول رقم جدول

(3) الإجابات عن أسئلة المتغير الأول من هذه الدراسة، ويبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى مستوى الموافقة، حيث كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (3) تحليل آراء أفراد مجتمع الدراسة حول مصداقية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية.

ت	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
1	تعتمد البنوك التجارية الكويتية قواعد محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج معلومات تتمتع بإمكانية التحقق منها.	3.21	580.	مرتفع
2	تعتمد البنوك التجارية الكويتية قواعد وسياسات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالحيادية من قبل الشخص القائم على عملية القياس.	3.39	0.85	متوسط
3	تعتمد البنوك التجارية الكويتية سياسات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالحيادية من قبل قواعد القياس.	3.42	0.84	متوسط
4	تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات خالية من التحيز المشترك (اداة القياس و الشخص المخول بالقياس).	3.48	0.94	متوسط
5	تعتمد البنوك التجارية الكويتية قواعد و سياسات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات و معلومات يمكن الاعتماد عليها.	3.93	0.65	متوسط
6	تعتمد البنوك التجارية الكويتية قواعد محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات و معلومات تتمتع بالموثوقية من قبل الاطراف المهتمة.	442.	0.84	متوسط
	المتوسط العام وانحرافه المعياري	3.86	0.77	مرتفع

يتضح من خلال الجدول(3) أعلاه أن إجابات أفراد مجتمع الدراسة كانت إيجابية نحو الفقرات أعلاه، حيث بلغت درجة الموافقة تماماً لبعض الفقرات بين (2.34- وأقل من 3.67) والبعض الآخر بين (3.68- إلى 5)، وفقاً للمقياس المعتمد في الدراسة. كما جاء الانحراف المعياري مقبولاً بالنسبة إلى الفقرات أعلاه ويشير ذلك إلى قدر من الاتساق والاتساق في رأي أفراد مجتمع الدراسة حول أهمية تأثير مصداقية البيانات و المعلومات في التقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية .

كما يشير الجدول اعلاه إلى أن اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة كانت ايجابية بشكل عام نحو الفقرات اعلاه، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3) كما تبين أن المتوسط العام البالغ (86.3) يعكس مستوى موافقة مرتفع تبعاً للمقياس المعتمد في الدراسة، بالإضافة إلى ما تقدم نلاحظ أن الفقرة رقم (11) تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بإمكانية التحقق منها، هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (3.93) بينما كانت الفقرة (12) تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالثقة من قبل المستخدمين. هي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي (44. 2) وهذا النتائج تدل برأي الباحث على أنه لا بد من إجراءات محاسبية يتم إنتاج

بيانات ومعلومات تتمتع بالثقة بالنسبة الى الأطراف المهتمة بالتقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية.

ولإختبار الفرضية الأولى تم استخدام الانحدار البسيط والجدول رقم (4) التالي يوضح نتائج هذا الإختبار.

جدول رقم (4) يوضح إختبار الانحدار البسيط للفرضية الاولى

B	الثبات	R2	R	نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
0.316	5.107	.8010	0.401	رفض	0.00	1.96	5.486

من بيانات نتائج التحليل في الجدول أعلاه رقم (4) نجد أن قيمة (T) المحسوبة (5.486) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على: تقبل الفرضية (Ho) إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية لها، والقيمة المعنوية ل (Sig) أكبر من (0.05). ونرفض الفرضية (Ho) إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لها، والقيمة المعنوية ل (Sig) أقل من (0.05)، فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho) وتقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني وفق النتائج السابقة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي على مصداقية المعلومات الحاسوبية في التقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية.

1.7.2: عرض بيانات الفرضية الثانية واختبارها

H_{A2} : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجراءات التدقيق الداخلي على ملائمة المعلومات الحاسوبية في التقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية.

فقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال 6/ أسئلة، إذ يبين الجدول رقم (5) الإجابات عن أسئلة المتغير الثاني من هذه الدراسة، ويبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى مستوى الموافقة، حيث كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (5) تحليل آراء أفراد مجتمع الدراسة حول ملائمة المعلومات الحاسوبية في التقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية.

ت	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
•	تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالقدرة التنبؤية.	4.42	0.55	مرتفع
•	تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالقدرة التنبؤية لتصحيح التوقعات الماضية.	2.83	0.616	متوسطة
•	تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات	3.17	0.600	متوسطة

منخفض	0.87	154.	تتمتع بالقدرة التنبؤية لترشيد القرارات. تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات يتم الحصول عليها في الوقت المناسب.
متوسطة	0.489	3.35	تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالتغذية العكسية
متوسطة	0.586	3.15	تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالقدرة على اتخاذ القرارات.
متوسطة	0.48	3.82	المتوسط العام وانحرافه المعياري

يتضح من خلال الجدول (5) أعلاه أن إجابات أفراد مجتمع الدراسة كانت إيجابية نحو الفقرات أعلاه، حيث بلغت درجة الموافقة تماماً لبعض الفقرات بين (2.34- وأقل من 3.67) والبعض الآخر بين (3.68- إلى 5)، والسؤال رقم (14) جاء بدرجة موافقه منخفضة وفقاً للمقياس المعتمد في الدراسة. كما جاء الانحراف المعياري مقبولاً بالنسبة إلى الفقرات أعلاه ويشير ذلك إلى قدرٍ من الاتفاق والاتساق في رأي أفراد مجتمع الدراسة حول أهمية تأثير ملائمة البيانات والمعلومات في التقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية.

كما يشير الجدول اعلاه إلى أن اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة كانت ايجابية بشكل عام نحو الفقرات اعلاه، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3) كما تبين أن المتوسط العام البالغ (82.3) يعكس مستوى موافقة متوسطة تبعاً للمقياس المعتمد في الدراسة، بالإضافة إلى ما تقدم نلاحظ أن الفقرة رقم (16) تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات يتم الحصول عليها في الوقت المناسب، هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (15.4) بينما كانت الفقرة (14) تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالقدرة التنبؤية لتصحيح التوقعات الماضية، هي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي (83.2). وهذا النتائج تدل برأي الباحث على أنه لا بد من تبني إجراءات محاسبية تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالملائمة وقادرة على التنبؤ الحالي والمستقبلي.

ولإختبار الفرضية الثانية تم استخدام الانحدار البسيط والجدول رقم (6) التالي يوضح نتائج هذا الإختبار.

جدول رقم (6) يوضح إختبار الانحدار البسيط للفرضية الثانية

B	الثبات	R2	R	نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T الحسوبية
0.957	0.792	0.971	0.931	رفض	0.00	1.96	23.279

من بيانات نتائج التحليل في الجدول أعلاه رقم (6) أعلاه نجد أن قيمة (T) المحسوبة (23.279) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على: تقبل الفرضية (Ho) إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية لها، والقيمة المعنوية ل (Sig) أكبر من (0.05). ونرفض الفرضية (Ho) إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لها، والقيمة المعنوية ل (Sig) أقل من (0.05)، فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho) وتقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني وفق النتائج السابقة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجراءات التدقيق على ملائمة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية.

1.8 : نتائج الدراسة

- أن إجراءات التدقيق الداخلي بكل ضوابطها تؤثر على عملية إنتاج قوائم وتقارير مالية تتمتع ببياناتها الملائمة لعملية صناعة واتخاذ القرارات في من قبل كافة الأطراف المهتمة باقتصاديات البنوك التجارية الكويتية
- تلعب عمليات التدقيق الداخلي بكل إجراءاتها وضوابطها دوراً مؤثراً في عملية إنتاج تقارير مالية تتميز بالمصداقية ويمكن الاعتماد عليها في عملية صناعة واتخاذ القرارات الرشيدة من قبل الأطراف والمهتمين باقتصاديات البنوك التجارية الكويتية الداخليين والخارجيين.

1.9 : التوصيات

- لا بد للبنوك التجارية الكويتية من اعتماد قواعد وسياسات محاسبية تلاءم طبيعة عملها وتؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالقدرة التنبؤية لتصحيح التوقعات الماضية، لدى المهتمين باقتصاديات البنوك التجارية الكويتية من مستثمرين وادارين ورجال اعمال ومحلي قوائم مالية.
- لا بد للبنوك التجارية الكويتية من الالتزام التام بالقواعد والسياسات المحاسبية التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية بما يؤدي ويساعد على إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالثقة والملائمة لمساعدة المستخدمين والمهتمين باقتصاديات البنوك التجارية الكويتية على تحديد مواقفهم الحالية والمستقبلية من نتائج الأعمال والمركز المالي.

المراجع والمصادر

- أبو الفتوح علي فضالة، (2015) بحوث واجتهادات في الفقه المحاسبي، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- أبو زرعاف إسحق، (2006) استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمة المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
- أبو سرعة، عبد السلام عبد الله سعيد (2010) التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين، (IFAC) (2016) إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق، والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- الأغا، نعمان سعد الدين (2015) مدى تطبيق معايير التدقيق الحكومية المتعارف عليها في ديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- حنان، رضوان حلوة (2003) النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن .
- الداية، منذر (2009) أثار استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الإسلامية، غزة.
- ريتشارد شرويدر وآخرون (2006) نظرية المحاسبة، تعريب خالد علي احمد كاجيجي، ابراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض.
- السوافى ري، فتحي، ومحمود، مراد مصطفى، وسمير، كامل محمد (2002) الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
- شروده، الحادة بن (2015)، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- العضفي، عبير محمد فتحي (2007) معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والآليات المقترحة لزيادة فاعليتها، دراسة تحليلية تطبيقية على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- العقيل، محمد (2011) جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية

- المساهمة للفترة من 2009-1991م مجلة الإدارة العامة، العدد3.
- القاضي حسين ، مأمون حمدان ،(2018) نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق، سورية.
- القبطان، محمد، (2016)، قواعد المراجعة في أعمال البنوك، دار النصر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- مطر، محمد (2007). المحاسبة المالية: مشاكل القياس وإفصاح والتحليل، الجزء الثاني. عمان، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
- المعايير المحاسبية الدولية (2009) الصادرة عن المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، معيار المحاسبة الدولي(1).
- نذير،سمير(2014) الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة"، رسالة ماجستير غير، جامعة قاصدي، مرياح، ورقلة، الجزائر.
- نوال، مزابض،(2013) دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية دراسة عينة من البنوك لولاية ورقلة، رسالة ماجستير في غير منشورة، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- النونو، كمال محمد سعيد كامل،(2009) مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الوردات، خلف عبد الله (2014) دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، سمير كامل محمد،(2010) المحاسبة المالية- المدخل النظري وتقييم الأصول قصيرة الأجل، دار الجامعة للنشر،الإسكندرية.
- Kiso, D. E .,Weygandt J.J. and Warfield, T.D). 2017. (Intermediate Accounting .12th ed. Wiley & Sons ,Inc
- DeLone, W. H. and McLean, E. R. (2008). The DeLone and McLean model of information systems success: A ten-year update. Journal of Management Information Systems, 19 (4), 9–30.
- Arens, Alvin, and Loeb beck, James, 2003,Auditing: An Integrated Approach, Audit. p379
- Fowzia,R,(2010) Co-operation between Internal and External Auditors: A Comparative Study on Nationalized and Foreign Banks in Bangladesh, World Journal of Management, Vol (2), No (2),. P27

الموارد البشرية المرتبطة بالتنظيم بعقود دائمة كأصول في المركز المالي

د. عبد الوهاب الرواشدة

جامعة الزرقاء

المملكة الأردنية الهاشمية

ملخص

تناولت الدراسة الموارد البشرية المرتبطة بوظائف دائمة في التنظيم كأصول تظهر في المركز المالي، وقد خلصت الدراسة الى ان الموارد البشرية يمكن ان تظهر في المركز المالي كأصول بالتوازي مع الاصول الاخرى، مبينة امكانية تحديد قيمة الاصول البشرية من لحظة الاستخدام الى نهاية فترة الاستخدام وذلك بحساب تكلفة المورد البشري وفق المعادلة التالية:

تكلفة المورد البشري = العمر الانتاجي المتوقع * الراتب (الاجر) السنوي

العمر الانتاجي المتوقع = العمر التقاعدي (حسب القانون) - العمر الزمني

وقد بينت الدراسة ان ملكية التنظيم للمورد البشري تتم من خلال التزام التنظيم بما يعادل قيمة المورد المتوقعة خلال عمره الانتاجي المتوقع، كما اظهرت ان تناقص الالتزام على التنظيم يوازي الاجر السنوي المدفوع، وعليه فان الاضافات على المورد خلال عمره العملي تتمثل في الزيادة التي تحدث في الاجر السنوي نتيجة النمو الوظيفي الناتج عن الخبرات والدورات التي يحصل عليها، وبالتالي فان القيمة الحالية للمورد تحسب وفق المعادلة التالية:

القيمة الحالية للمورد البشري = (العمر الانتاجي الباقي * الاضافات على الاجر السنوي) +

صافي القيمة الحالية قبل الاضافات

صافي القيمة الحالية = التكلفة التاريخية - اجمالي الرواتب (الاجور) المدفوعة

هذا وقد تضمنت الدراسة القيود المحاسبية اللازمة وتصوير المركز المالي، كما تناولت مقارنة بين الاصول الثابتة والموارد البشرية وبينت الكثير من التماثل بينهما وبعض الاختلافات المرتبطة بطبيعة كل منهما. وقد خلصت الدراسة الى ان الموارد البشرية هي اصول متكاملة الاركان حيث يمكن تحديد تكلفتها وعمرها الانتاجي وملكيتها.

Abstract

Human resources associated with the organization of permanent contracts as assets in the financial statement

Summary: The study dealt with the human resources associated with permanent positions in the organization as assets that appear in the financial statement, the study indicates that human resources can appear in the financial statement as assets in parallel with other assets, The study showed the possibility of determining the value of human assets from the moment of use until the end of the period of employment by calculating the cost of the human resource according to the following equation:

Cost of human resource = Expected useful life * Annual salary
Expected useful life = retirement age (by law) - chronological age

The study appeared that the organization's owns the human resource by carried out obligations with equivalent value of the expected resource useful life, it appeared that the decrease in obligations to the organization is equivalent to the annual wage paid, Therefore, the additions to the resource during its useful life is the increase in the annual wage as a result of the promotional growth resulting from the experiences, qualifications and passed courses, Therefore, the current value of the resource is calculated according to the following equation:

current value of the human resource = (remaining useful life * additions to the annual wage) + net present value before additions

Net present value = historical cost - total salaries (wages) paid

The study included the necessary accounting entries and the financial position, It also dealt with the comparison between fixed assets and human resources, which showed a lot of similarity between them and some differences related to the nature of each . The study concluded that human resources are integrated assets where their cost, age and ownership can be determined.

مقدمة :

تعتبر الموارد البشرية في أي تنظيم سواء كان هادفا للربح أم لا، من أهم الموارد التي ينتظر منها مخرجات تحقق الرضا المنشود، ولا يوجد أي تنظيم يخلو من هذه الموارد وأي تحسين أو تطوير هو مرتبط بها وليس من الأصول الأخرى إلا أن هذه الموارد لا تظهر في التنظيم إلا على شكل مصروفات علما بأنها هي محركات الإنتاج الرئيسية. والموارد البشرية يجري تملكها من خلال العقود الملزمة بقوة القانون لكلا طرفي العقد وهي تمر بجميع المراحل التي تمر بها الأصول الثابتة سواء من شكل الملكية إلى الإجارة إلى الحيابة إلى الإعارة إلى التصرف إلى البيع كما إنها تتكيف مع الظروف الاقتصادية من حيث العرض والطلب وتتذبذب مع الأسعار حسب الجودة ومستوى التدريب والمؤهل التي يمتلكها المورد البشري.

بناء على ذلك فإن وجودها في القوائم المالية هو اعتراف بها وتطور في شكل المركز المالي ويعتبر ضرورة لإظهار الواقع كما هو للتنظيم، ولهذا فقد هدفت الدراسة الى تقديم نموج لإظهار الموارد البشرية كأصول في المركز المالي وبيان اشكال وحدود الملكية لهذه الموارد .

دراسات سابقة

1- دراسة الرازم، الاء (2016)، قامت الرازم بتحديد الخصائص المحددة لدرجة الافصاح عن الموارد البشرية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ومدى تأثيرها على درجة الافصاح، حيث طورت الرازم مؤشر لقياس مستوى الافصاح عن الموارد البشرية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية وهي (حجم الشركة، درجة سيولة الشركة، الربحية، الرفع المالي، عمر الشركة) وقد توصلت الدراسة الى ان المتغيرات التالية (حجم الشركة، درجة سيولة الشركة، الربحية) تؤثر ايجابا على درة الافصاح ، بينما (الرفع المالي، عمر الشركة) كان لها تأثير سلبي، الا انه وبشكل عام اشارت نتائج الدراسة الى ان مستوى الافصاح عن الموارد البشرية في التقارير المالية للشركات الصناعية كان ضعيفا، واوصت الرازم بأهمية وضرورة الافصاح عن الموارد البشرية في التقارير المالية.

2- دراسة (Hansson Bo 2004)، المعنونة: "هل حان الوقت للافصاح عن المعلومات المتعلقة بالاستثمارات في رأس المال البشري". تتناول هذه الدراسة، الإفصاح عن

الاستثمارات في تدريب العاملين، وتبين بأن عدم إظهار معلومات نمطية يمكن الاعتماد عليها عن تدريب العاملين، يحجب عن المستثمرين معلومات مهمة مفيدة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

3- دراسة (X,Zhang,& Z,Wang,S,2006) ، Wang ركزت الدراسة على المحاسبة الدولية وأهمية مساهمة رأس المال البشري ، نتيجة النهضة الاقتصادية الحديثة والحضارة في القرن الواحد والعشرين. أكدت الدراسة على أن نظرية رأس المال تجتذب اهتمامات غير مسبقة في ظلال المحاسبة التقليدية .أوصت الدراسة بأن رأس المال البشري المستثمر في مجال التدريب والتعليم، لا بد أن يدخل في حسابات الاستثمارات وحسابات الاصول للمؤسسات.

4- دراسة ((Dewe & Toulson 2004)، المعنونة: " محاسبة الموارد البشرية كأداة قياس .تشير هذه الدراسة، إلى أن موضوع محاسبة الموارد البشرية، يشهد الآن حالة من الإحياء أو الانتعاش، وارتباط هذا الموضوع باستراتيجيات المنظمة والموارد البشرية. وقد هدفت الدراسة إلى بيان أسباب اعتبار محاسبة الموارد البشرية موضوعاً مهماً . وقد خلصت الدراسة، إلى ان أغلب الإدارات المتقدمة، في المنظمات، تعتقد بأهمية قياس الموارد البشرية بالنسبة لمنظمتهم، وأن هذا القياس مهم بشكل خاص لإدارة الموارد البشرية، حيث تعطى أولوية أكبر لاستراتيجيات الموارد البشرية، من أجل ضمان أداء ذو نوعية عالية، وتحسين الكفاءة الانتاجية بشكل مؤثر.

4 - دراسة (فتوح، 1999) (بعنوان) مشكلات الاعتراف والقياس في محاسبة الموارد البشرية (بينت الدراسة أن المحاسبة عن الموارد البشرية تمد المستخدمين بالمعلومات الكمية والمالية عن تكلفة الاستقطاب، والتنمية، والتدريب، والمحافظة على تلك الموارد وتقييمها مما يساعد في الكثير من الاغراض الادارية، وأشارت الدراسة إلى معالجة الموارد البشرية في قائمة المركز المالي كأصل يعتمد على المفهوم الاقتصادي، وأن قيمة الفرد بالنسبة للمشروع تتمثل في القيمة الحالية لمجموعة الخدمات المستقبلية والمتوقع أن يقدمها خلال المدة المتوقعة بقاؤه في هذا المشروع

5 - دراسة (حمادة، 2002) (بعنوان) القياس والافصاح المحاسبي عن الموارد البشرية) هدفت الدراسة إلى إثبات اعتبار استثمار المورد البشري كمورد اقتصادي بالتطبيق على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق كقطاع خدمي حكومي. وقد أشارت الدراسة

إلى أهمية استثمار هذا المورد في قطاع الخدمات سواء كان اعتمد على أساس الاستحقاق أو على الأساس النقدي، إضافة إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات والسياسات الرسمية من أجل تطبيق محاسبة الموارد البشرية، وتوصلت الدراسة إلى أن عدم تضمين القوائم المالية معلومات عن الموارد البشرية إنما عد نقصاً جوهرياً في الوظيفة المحاسبية والادارية على حد سواء

معايير الاعتراف بالأصل :

1- معايير الملكية: من الناحية القانونية تعتبر الأصول مملوكة على ما يشره القانون من خلال الإجراءات التي ينتج عنها حق حيث لها قيمة سوقية معينة، ويمكن تحويلها أو استخدامها في سداد الديون (Harrmnison 1964) .

أشكال الملكية :

1- ملكية تامة وهي الملكية التي تعطي الحق للتنظيم بالحيازة والرقابة والتصرف بالأصل وهي ملكية تامة عندما يتم تملك الأصل بشكل عام أي انه أصبح مملوكات للتنظيم وليس لأي جهة أي مطالب به

2- ملكية ناقصة: وهي الملكية التي قد تعطي للتنظيم حقوقاً في التصرف والحيازة والرقابة كما في الملكية التامة ولكنها ملكية منقوصة بحكم وجود مطالب للغير في الأصل كسواء الأصل في الدين بحيث لا تكتمل الملكية إلا بانتهاء الالتزام على الأصل

- بالنسبة للموارد المادية (فلامهونز 1992) فإن الملكية تتم بالحيازة لهذه الأصول والقدرة على التصرف بها والرقابة عليها

- الموارد البشرية: الملكية تكون جزئية (ساعات العمل) وتكون هناك قدرة لدى التنظيم على الرقابة والتصرف

- من الناحية الاقتصادية: وتتمثل في إدارة الأصل والمخاطرة وتوقع تحقيق الربح من هذا الأصل وهذا المفهوم يطبق على الموارد المادية والبشرية.

واذن تعتبر الموارد البشرية في مفهوم الاقتصاديين مصدراً من مصادر الدخل ويمكن قياسها بقياس القيمة الحالية للسلع والخدمات المنتظرة نتيجة لاستخدامها في المنشأة وتفاعلها مع مصادر الدخل الأخرى (ايمن ابو بكر 2012)

2- معيار الخدمات المستقبلية: يعتمد هذا المعيار وفق ما أوضحه (ايمن ابو بكر 2012) بأن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من امتلاك الأصل وبنظرة بسيطة فأن سوية الأمور لا تقوم إلا على ذلك فلا يعقل أن يتم شراء أصل والعمل على امتلاكه بدون أن يكون هناك رؤية في الحصول على منافع منه إلا في حالات نادرة مثل الاحتكار وحرمان الآخر منه أي كان هذا الآخر أو لإشباع حاجة معينة متصلة بسلوك ما وهذا في العادة يكون في المنشآت الفردية على الأغلب. وهذه المنافع تتمثل في الموارد المادية والموارد البشرية إلا أنها في الموارد المادية مسيطر عليها تمام والقدرة على التحكم بها عالية جدا أما في الموارد البشرية فأن الأمور مختلفة بعض الشيء فأن متطلبات الموارد البشرية قد تعرقل الاستثناءات في الاستحواذ عليها لإغراض الاحتكار أو الناحية المعنوية فالموارد البشري إذا لم يجد نموا وظيفيا وتطورا مهنيا فأنه يضطر لتترك العمل حتى لو كان العائد المادي مرتفعا ثم قد تبرز مشكلة أخرى وهي ظهور قوة التنظيم غير الرسمي وما تسببه من إعاقات لتحقيق أهداف التنظيم.

وفي الجانب الآخر حق التنظيم في استلام هذه المنافع وهذا مظهر إذا لم يوجد فأن التنظيم يعتبر غير مالمك لهذا المورد سواء كان ماديا او بشريا

3- معيار المقدرة الإنتاجية: وهذا يشير إلى مقدار المساهمة التي يقدمها عنصر العمل لتحقيق العوائد للتنظيم بالاشتراك مع العناصر الأخرى التي تحقق بموجبها العائد المرغوب به وهنا لا شك في أن الموارد البشرية هي التي تدير بقية الموارد من أوجه مختلفة حتى الوصول إلي الأهداف المرجوة فبدونها يكون هناك سكون تام حتى لو كان الجهد العضلي مغيب تماما فإدارة وبرمجة الآلات والمحافظة على دوام عملها وتطويرها والعمل على استخلاص أقصى إمكانياتها لا يتم إلا من خلال الموارد البشرية ولهذا نجد ان الموارد البشرية تساهم بشكل مباشر وواضح في أرباح التنظيم وكذلك نجد ان تأثير هذه العناصر على العناصر الأخرى عالية جدا من اجل تحقيق الربحية للتنظيم (الحيالي ، 2004).

- إلا أن هناك ما يستوجب الانتباه إليه وهو أن الموارد المادية كعناصر للإنتاج مكتملة في ذاتها أي انه عندما يتم امتلاك أصلا ما فأن مقدرته الإنتاجية واضحة ولا يتم تملكه

إلا بوجود هذه المعرفة، فلا يعقل تملك أصل يتوقع إنتاج معين بل يكون ذلك باليقين بقدرته على إنتاج ما ولذلك فهي محددة ومعروفة سلفاً.

- أما الموارد البشرية فجانب التوقع عالي واليقين يكون متدني ولا يتم إلا من خلال ممارسة العمل لتكوين صورة عن مدى القدرات التي يتمتع بها ولهذا فإنه لا بد من إجراءات عديدة يقوم بها التنظيم باختيار المورد البشري الملائم وتتمثل في المؤهلات العلمية، الخبرات العملية والسمات الشخصية (قويدر 2008).

مقارنه بين الموارد البشرية و الموارد المادية :

4- لكي نستطيع التعامل مع الموارد البشرية كأصول في التنظيم لا بد من أمقارنه بين الموارد البشرية والمادية وذلك لكي تكون أقرب لحل مشكله وجود الموارد البشرية خارج القوائم المالية ولكي-نوضح المقارنة لا بد من تحديد موضوعات أمقارنه وكما يلي (الحيالي، 2004):

1- الموارد المادية: - يتم تملكها من التنظيم بعد تحديد الأهداف المرغوب الوصول إليها وبالتالي البحث عن الوسائل والموارد التي تحقق هذه الأهداف وعليه يتم تحديد شكل وحجم وقدرة وإمكانيات المورد المادي ويتم بعد ذلك تملكه حسب أشكال المملكه التي جرى الحديث عنها وهي إما ملكيه تامة أو ناقصة والمملكة التامة تعني التحكم التام والتصرف والرقابة فيما تقل درجه التحكم والتصرف في حال المملكة الناقصة وهو عدم اكتمال ثمن المورد وان كان هناك تباين بين الدين أو التأجير التمويلي إلا أن ذلك لا يكون بذات القدر بالنسبة للمملكة التامة.

وتتم المملكة بشكلها بدفع الثمن كاملاً أو جزء منه أي أن الثمن مقدم على المنفعة المتوقعة من المورد

أما بالنسبة للموارد البشرية فهناك اختلاف كبير فالموارد البشرية يتم استخدامها مقابل عائد مؤجل أي أن المنفعة تقدم على الثمن وهذا الثمن مقسط على فترات يتم الاتفاق عليها بين المورد ورب العمل إلا أن الثمن للمورد البشري متغير ويميل للزيادة كلما زادت فترة الاستخدام بخلاف الموارد المادية التي يكون فيها الثمن محدد وثابت (قويدر 2004).

إلا أن هناك بعض الموارد البشرية التي يحدد فيها الثمن بشكل نهائي ويقدم الثمن على المنفعة وهي ما اسميه الموارد البشرية غير العادية أو الأصول العقدية وهي

التي يتم فيها الإنفاق مع ذوي القدرات الخاصة أو من يمثلهم مثل الرياضيين، الفنانين، الاختصاصيين وهذه العقود تكون حصرية في مجال النشاط ويدفع الثمن مقدما ويكون نهائيا وثابتا وهذا يعيدنا إلى أشكال الملكية فنجد أن هذا النوع من العقود يعطي التنظيم الملكية التامة على المورد البشري حيث يستطيع التحكم والتصرف والرقابة عليه بحرية تامة والتصرف قد يشمل البيع والإجارة والإعارة بالإضافة إلى الإنتاج وهنا نجد أن الموارد البشرية غير العادية أو الأصول العقدية تتطابق مع الموارد المادية من حيث الملكية التامة حيث تضبط التشريعات القانونية سلوك المالك والمملوك وهذا يقودنا إلى شيء آخر وهو الموارد البشرية العادية وهي بالذات موضوع هذه الدراسة والتي تمتاز عن الموارد البشرية غير العادية بان الملكية لها غير ثابتة، ولن تتم، فهي ملكية محددة بالقانون بساعات العمل وهناك وصف وظيفي يحدد المهام والواجبات على المورد وحقوقه ولهذا فهو حر التصرف بذاته بعد ساعات العمل المحددة بينما لا نجد ذلك في ما يخص الموارد البشرية غير العادية بما يخص النشاط وبشكل ملخص نجد الآتي (ابو بكر، ايمن، 2017):

الجدول رقم (1) يبين العلاقة بين التنظيم وموارده من خلال الملكية، الثمن، الرقابة، المنفعة المتوقعة والتصرف

الأصول المادية	الأصول البشرية العادية	الأصول البشرية غير العادية	
تامة / ناقصة	ناقصة	تامة	الملكية
مقدم / متأخر	متأخر	مقدم	الثمن
تامة	تامة خلال ساعات العمل	تامة	الرقابة
قادر وله الحق بها	قادر وله الحق بها	قادر وله الحق بها	المنفعة المتوقعة
مطلق في حال الملكية التامة مقيد في الناقصة	مطلقة خلال ساعات العمل	مطلقة	التصرف

من اعداد الباحث

كما أن هناك فرق آخر بين الموارد البشرية والموارد المادية وهو قدرة الموارد البشرية على استخدام وإجارة وإعارة نفسها بالإضافة إلى التنمية الوظيفية والتي لا تستطيع الموارد المادية القيام بها (فلامهولز 1992).

الاهتلاكات: الاهتلاكات هي النقص التدريجي خلال الزمن في المنافع والخدمات الاقتصادية الكامنة في الأصل والمقدرة من قبل ذوي الإختصاص بسبب الاستخدام أو التقادم أو التطور التكنولوجي (ابو بكر، ايمن، 2008).

يتم إهلاك الموارد المادية وفق مجموعة من الطرق وغالبية طرق الإهلاك تشير إلى تناقص المنافع من المورد المادي خلال عمره الإنتاجي الذي ينتهي بقيمة الخردة، وللمحافظة على قدر معين من الإنتاج والذي يرتبط بعوامل عدة أهمها المحافظة على الحصة السوقية يتم إضافة تحسينات وتطوير حسب ما تسمح به طبيعة المورد فهذه جميعها تضاف إلى قيمة المورد، وعليه فإن المورد المادي يبدأ بقيمة ثم ينحدر حتى يصبح خردة ويتم استبداله .

أما بالنسبة للموارد البشرية فهي تسير باتجاه تصاعدي وذلك لأنها تكتسب الخيارات من خلال العمل والدورات والتدريب التي تقدمها المنشأة لزيادة كفاءة العاملين لديها، وكلما تقدم في العمر كلما زادت النفقة على المنشأة ولهذا لا يكون هناك انتظام في النفقات التي تدفعها المنشأة لأنها مبنية على التغيرات في الإمكانيات التي يكتسبها المورد البشري، أما بالنسبة للإهلاكات فهذا لا ينطبق على الموارد البشرية وذلك للأسباب التالية (فلامهولز 1992):

- 1- عدم وجود قيمة محددة للمورد البشري بداية.
 - 2- عدم دفع الثمن لإهلاك المورد البشري
 - 3- المنافع المتوقعة من المورد البشري تزداد مع العمر الزمني ولا تتناقص.
 - 4- عدم وجود الخردة في نهاية العمر الافتراضي بل مكافأة نهاية الخدمة وهي مصروف على المنشأة.
- ولهذا فإن مصروف الرواتب الذي يدفع للمورد البشري لا يمكن اعتباره إهلاك له بل أراه تسديدات من قيمة الالتزام لثمن امتلاك المورد البشري العادي وكذلك الدفعات للموارد غير العادية أو الأصول العقدية .

جدول (2)

الأصول البشرية العادية	الأصول البشرية غير العادية	الأصول المادية	الاهتلاكات
تسديدات	تسديدات	تتم بطرق متعددة	الاهتلاكات المتراكم
غير موجود	غير موجود	يتم لغاية الاستبدال	نهاية العمر الإنتاجي
غير موجود	مصروف على التنظيم	قيمة الخردة فائدة للتنظيم	

من اعداد الباحث

3- الإضافات والتحسينات:

هي ما يستوجب صرفة إيراديا من أجل المحافظة على المنافع الاقتصادية أو زيادتها، وتتشابه الموارد المادية مع الموارد البشرية العادية بذلك، فالموارد المادية في كثير من الأحيان يتم إدخال تحسينات عليها بحكم التطور وعمل إضافات تحافظ على وتيرة الإنتاج مع تقدم العمر الإنتاجي أو تزيد من حجم المنافع المتوقعة وبهذا فالمصروفات بهذا الاتجاه هي مصروفات إيراديه تزيد من قيمة الموارد المادية (Harrmnison 1964) .

وفي الجانب الآخر فإن التدريب والدورات التي يحصل عليها المورد البشري خلال عمره الإنتاجي تزيد من قدراته الإنتاجية، وبهذا فالتكاليف التي تتحملها المنشأة مقابل ذلك هي تكاليف رأسمالية

ويبقى السؤال المهم هل الموارد البشرية أصول؟؟ وهل يمكن أن تدخل في المركز المالي للمنشأة؟؟

بالنسبة لسؤال الأول يرى الباحث أن الموارد البشرية أنها أصول متكاملة الأركان، ولكن لها طبيعة خاصة تميزها عن الأصول المادية وزيادة على ذلك فهي أهم الأصول لدى المنشأة وبدونها لا تعمل الأصول الأخرى، بينما هي أي الأصول البشرية قادرة على الإنتاج بحدود بدون الأصول المادية، وعليه فإن بقائها خارج المركز المالي يعد تشوها له ونقص واضح في ملكية المنشأة .

الموارد البشرية كأصول في المركز المالي: لكي تظهر الموارد البشرية في المركز المالي كأصول ، لابد من تحديد الثمن الذي تدفعه المنشأة من أجل الحصول على الأصول ، ولكي تدفع المنشأة الثمن أو تلتزم به لابد من تحديد المنفعة المتوقعة من هذا الأصل (Harrmnison 1964) .

تحديد المنفعة المتوقعة : تقوم المنشأة بوضع الوصف الوظيفي للعمل، والذي يتضمن:

- 1- وصف للأعمال المطلوب القيام بها.
- 2- وصف للمؤهلات العلمية والفنية والجسدية المطلوبة .
- 3- تحديد آليات العمل والعلاقات الأفقية والرأسية.
- 4- يتم تحديد البديل المقدم مقابل ذلك.
- 5- وصف للضوابط السلوكية والقانونية.

وفي الجانب الآخر يدرس الموارد البشرية ذلك ويبدأ من النقطة (4) ليبحث عن :

- 1- مدى استمرارية المنفعة المستقبلية من العمل .
 - 2- مقدار الزيادة في الدخل مع التقدم في العمل
 - 3- المكافآت والامتيازات التي تقدمها المنشأة .
 - 4- اتجاهات ومسارات النمو الوظيفي مع تقدم العمر الإنتاجي .
- حساب تكلفة امتلاك الأصول البشرية العادية :

لاحتساب تكلفة امتلاك الأصل البشري لابد من التعرف على المصطلحات التالية

ومدلولاتها :

- 1- العمر التقاعدي : ونرمز له (RA) وهي السنة التي قدرت قانونا بأن تكلفة استخدام الأصل البشري تفوق المنافع الناتجة عن أدائه أي انه بعدها سيبدأ بالانحدار عن نقطة التوازن
- 2- العمر الزمني : ونرمز له (TA) : ويعني العمر الطبيعي الممتد من لحظة الميلاد إلى الوفاة

- 3- الراتب الشهري والسنوي : ويرمز له (S) : الراتب الشهري ❖ 12

تكلفة الأصل = العمر الإنتاجي المتوقع ❖ (الراتب ❖ 12)

= العمر الإنتاجي - العمر التقاعدي - العمر الزمني

مثال : علي عمره 25 سنة تقدم لوظيفة راتبها الشهري 200 دينار كوظيفة دائمة

المطلوب : كم تبلغ تكلفة هذا الأصل البشري والالتزام الذي يوجد على التنظيم

الحل : $(RT - RA) \diamond S \diamond 12$

$$= 60 - 25 = 35 \text{ سنة}$$

$$= 35 \diamond (200 * 12) = 84000 \text{ دينار}$$

القيود المحاسبية :

84000 من حـ / الأصول البشرية

84000 إلى حـ / الالتزامات - التزامات أصول

بشرية

(تعيين موظف لإشغال الوظيفة س)

حساب تكلفة إهلاك التزامات الأصل البشري والتسديدات :

كما سبق وأوضحنا بأن الإهلاك بمفهومه للأصول المادية لا ينطبق على الأصول البشرية، فالعملية متعاكسة في النوعين من ناحية تناقص القيمة والمنفعة فالأصول المادية تتناقص مع الزمن والعمر الإنتاجي فيما تتزايد في الأصول البشرية وتظهر على شكل مهارات وخبرات تزيد من قيمة التنظيم نفسه ، بينما الأصول المادية لا تؤثر كثيراً في قيمة التنظيم فإن كانت جديدة أو قديمة يؤخذ ذلك بالاعتبار عند التقييم ، فالأصول المادية القديمة تقلل من قيمة التنظيم بمقدار القيمة الاستبدالية وكذلك الجديدة فإنها تزيد بمقدار القيمة الاستبدالية ، فيما يزيد تقادم الأصول البشرية قيمة التنظيم مما سبق فلا وجود لاهتلاكات للأصول البشرية بل تسديدات للالتزامات التي تكونت بفعل الملكية

التسديدات : هي الرواتب الشهرية التي تدفع من التنظيم مقابل إشغال الموقع المحدد من

التنظيم ، حيث يتم إقفالها في ملخص الدخل بنهاية السنة المالية

مجمع التسديدات المتراكم : يناظر مجمع الإهلاك المتراكم بما يخص الأصول البشرية

من حيث الشكل ويعاكسه في المضمون حيث يخفض قيمة الأصل والالتزام مع الوقت

من المثال السابق القيود المحاسبية :

عند دفع الرواتب 12/31	من ح/ التسديدات (200*12)	2400	
	الى ح/ النقدية	2400	
قيود الاقفال 12/31	من ح/ ملخص	2400	
	الى ح / التسديدات	400	
	من ح / التزامات موارد بشرية		
	الى ح / مجمع التسديدات المتراكم	2400	

1- تصوير الميزانية في نهاية السنة المالية

الميزانية العمومية كما في 12/31	
الالتزامات	الأصول
81000	الأصول البشرية
	الأصول البشرية بالتكلفة
	مجمع التسديدات المتراكم
	القيمة الدفترية للأصول البشرية
	84000
	(2400)
	81000

الإضافات : وهي بالنسبة للأصل البشري ناتجة عن الدورات التدريبية والخبرات التي يكتسبها الأصل خلال عمره الإنتاجي بالإضافة إلى التحصيل العلمي الذي يحققه بما يخدم العمل والذي يدفع التنظيم إلى نقل الأصل إلى أماكن أخرى نتيجة للمهارات التي اكتسبها والتي تمتاز بزيادة الإيراد للأصل مما يجعلها حافزا لبلوغها

فرضاً أن الأصل البشري في بداية السنة السادسة قد انتقل إلى مركز عمل جديد (ص) داخل التنظيم نتيجة لحصوله على دورات تدريبية واكتسابه لمهارات تؤهله من إشغال هذا المركز، وكان العائد من هذا المركز الجديد 500 دينار

المعالجة المحاسبية :

الالتزام = العمر الإنتاجي الباقي ❖ الإضافات

$$108000 = (35 - 5) \text{ ❖ } (12 \text{ ❖ } 300)$$

القيود المحاسبية :

الإثبات	من ح / الأصول البشرية	108000
	ال ح / التزامات أصول بشرية (قيمة الزيادة في الالتزام نتيجة الانتقال الى مركز جديد)	108000
	من ح / التسديدات (12 ❖ 500)	6000
	الى ح / النقدية (قيمة التسديدات المدفوعة خلال العام)	6000
الإقفال	من ح / ملخص الدخل	6000
	الى ح / التسديدات	6000
	من ح / التزامات موارد بشرية	6000
	الى ح / مجمع التسديدات	6000

$$\text{رصيد مجمع التسديدات المتراكم} = (5 * 2400) + (12 * 500) = 18000$$

قيمة الأصل في نهاية السنة السادسة = صافي قيمة الأصل + صافي الإضافات
نهاية السنة

صافي قيمة الأصل = قيمة الأصل بالتكلفة التاريخية - مجمع التسديدات المتراكم

صافي الإضافات = الإضافات بداية السنة - التسديدات نهاية السنة

$$72000 = 84000 - 12000$$

$$102000 = 108000 - 6000$$

$$174000 = 102000 + 72000 = \text{قيمة الأصل في نهاية السنة السادسة}$$

تصوير الميزانية العمومية

الميزانية العمومية كما في 12/31

الالتزامات	الأصول
الالتزامات البشرية 174000	الأصول البشرية
	الأصول البشرية بالتكلفة التاريخية 84000
	الإضافات 108000
	المجموع 192000
	ينزل مجمع التسديدات المتراكم (18000)
	القيمة الدفترية للأصول البشرية 174000

تصوير حساب الالتزامات بنهاية السنة السادسة

ح / الالتزامات	
84000 من ح / الأصول البشرية	2400 الى ح / التسديدات للسنة الاولى
108000 من ح / الأصول البشرية (إضافات)	2400 الى ح / التسديدات للسنة الثانية
	2400 الى ح / التسديدات للسنة الثالثة
	2400 الى ح / التسديدات للسنة الرابعة
	2400 الى ح / التسديدات للسنة الخامسة
	6000 الى ح / التسديدات للسنة السادسة
المجموع 192000	المجموع 18000
	174000
المجموع 192000	المجموع 192000

نتائج الدراسة :

أولاً : معايير الاعتراف بالموارد البشرية : من خلال مناقشة معايير الاعتراف بالأصول

البشرية بالمقارنة مع الموارد المادية تبين الآتي :

1- معيار الملكية : في هذه الدراسة تم تناول الموارد البشرية العادية، والتي يتم التعاقد

معها واستخدامها بمراكز دائمة في التنظيم، وهذه الموارد تتنازل عن جزء من حريتها

زمانياً مقابل بدل يكون تالياً في الاغلب للجهد المبذول من قبلها، وعليه فإن التنظيم

يمتلك هذا الجزء ملكية تامة ويوضفها في سبيل تحقيق اهدافه

2- معيار الخدمات المستقبلية: ينطبق هذا المعيار تماما على الموارد البشرية كما الموارد المادية

3- حق التنظيم في استلام المنافع: ينطبق هذا المعيار على الموارد البشرية كما الموارد المادية

4- معيار المقررة الانتاجية: ينطبق هذا المعيار على الموارد البشرية كما الموارد المادية

ثانيا : المقارنة بين الاصول المادية والموارد البشرية : تبين من خلال الدراسة ان هناك العديد من اشكال التوافق بينهما كما ان هناك بعض الاختلافات وكما يلي :

1- الملكية: الملكية للموارد البشرية ليست تامة فهي مرتبطة بساعات العمل وما ينظمه قانون العمل والعمال وهذا ينطبق على الموارد البشرية العادية، ويقصد بالموارد البشرية العادية والتي هي موضوع الدراسة، الموارد التي يتم استخدامها لاشغال مراكز العمل العادية بما يخص النشاط الرئيسي للمنشأة، والتي في الغالب تكون وظائف دائمة، فالملكية لهذا النوع من الموارد يكون محدودا بساعات العمل ، وعليه فان الملكية لها غير تامة الا في ساعات العمل.

اما بالنسبة للموارد البشرية غير العادية، ويقصد بها تلك الموارد التي يتم التعاقد معها لفترات محدده وببديل ثابت خلال مدة العقد لاشغال مراكز مهمه في المنشأة مثل الخبراء وذوي المهارات الخاصة، فان الملكية لهم قد تكون كاملة مثل الضانين والرياضيين والخبراء في المراكز الخطرة، وكذلك في الاجهزة الامنية والجيش .

اما وجه الشبه بين الموارد البشرية العادية والموارد المادية ، هو قدرة التنظيم على تحديد تكلفة كل منهما وهذا ملموس في الواقع في عمليات التخطيط ووضع الموازنات التخطيطية والتي تتضمن في اهم مكوناتها تكلفة العمل المباشر وغير المباشر

2- الاهتلاكات: كما هو معروف بأن الموارد المادية تتناقص المنافع المتوقعة منها مع تقدم عمرها، فان الموارد البشرية تتزايد المنافع المتوقعة منها مع تقدم عمرها، فزي الوقت الذي تتناقص قيم الموارد المادية، نجد ان الموارد البشرية العادية تتزايد قيمتها وتكلفتها. الا ان هناك وجه للتشابه بينهما وهو تحديد العمر الانتاجيا المتوقع لكليهما، فبالنسبة للموارد المادية فان ذوي الاختصاص يقومون بذلك، اما بالنسبة للموارد البشرية فان القانون يحدد العمر الانتاجي لها .

3- أضافات والتحسينات: كما تزيد الاضافات والتحسينات من قيمة الموارد المادية، فأنها تؤدي الى الامر نفسه مع الموارد المادية، وتؤدي بكليهما الى زيادة المنافع المتوقعة للتنظيم، الا ان الموارد البشرية تزيد من الالتزامات على التنظيم بعد الاضافات والتحسينات، فيما ينذر مثل ذلك في الموارد المادية.

4- الالتزامات: هناك جانب عريض من الملكية للموارد المادية تتم من خلال الالتزامات، والموارد البشرية الدائمة (الوظائف الدائمة) ليست استثناء لهذه القاعدة، فحيثما تقدمت المنفعة على الثمن خلق التزام وبما ان الموارد البشرية يتم استخدامها مقابل بدل تالي فان وجود الالتزام شيء منطقي وملائم

ثالثا: الايجابيات والسلبيات: لابد من وجود الايجابيات والسلبيات كنتائج لاي عمل وهي سمة المخرجات ترتبط بها من لحظة البدء في التعاطي مع المدخلات، وسنبدأ بالايجابيات

الايجابيات:

1- اظهرت الموارد البشرية في قائمة المركز المالي يؤدي الى معالجة اهم محدد من محددات هذه القائمة، فهو يزيل التشوه الذي تعانیه ويظهر حقيقة المركز المالي للتنظيم

2- يؤدي الى معالجة محدد من محددات قائمة الدخل وهو عدم ظهور اثر التطور في المهارات والخبرات في هذه القائمة ويجعلها اكثر تعبيراً وترجمة لواقع التنظيم

3- يقدم صورة اكثر وضوحاً لمستخدمي القوائم المالية الخارجيون (المستثمرون الحاليون والمرقبون والمقرضون الحاليون والمرقبون)، فهذه الفئة من المستخدمين لا تملك القدرة على الاطلاع على هذا النوع من الموارد ولهذا فان ترشيد قرار هذه الفئة باظهار الموارد البشرية في المركز المالي يزداد

4- يقدم صورة اكثر وضوحاً للجهات الحكومية في تعاطيها مع التنظيم

5- إمكانية تحديد تكلفة الموارد البشرية

السلبيات:

1. يؤدي الى تضخيم قائمة المركز المالي مما قد يؤثر على رأي بعض مستخدمي القوائم المالية

2. يحتاج الى اعادة النظر في ادوات التحليل المالي

3. يحتاج الى اعادة النظر في معايير المحاسبة الدولية

المراجع

- م. م خضّر مجّد عالوي /مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادة المجلد 2 العدد 3 لسنة 2102
- الفضل ونور، عبد الناصر، وليد عجمي علي "المشاكل المحاسبية المعاصرة الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزع والطباعة، عمان 2002
- حنان ، رضوان " بدائل القياس المحاسبى المعاصر " الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان 2003
- العبيدي ، سناء " دور واهمية القياس المحاسبى للموارد البشرية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة "رسالة ماجستير، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية غزة 2007
- جابر ، فاضل "تصميم نظام معلومات محاسبة الموارد البشرية وأثره في القوائم المالية "مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 18 العدد الاول 2002
- سالم ، فضل كمال "مدى اهمية القياس والافصاح المحاسبى عن تكلفة الموارد البشرية واثره على اتخاذ القرارات المالية رسالة ماجستير، كلية التجارة الجامعة الاسلامية 2008
- اريك فلامهونز، المحاسبة عن الموارد البشرية، تعريب :محمد عصام الدين زايد، مراجعة :أحمد حامد حجاج، تقديم : سلطان محمد السلطان (الرياض : دار المريخ للنشر، 1992م)، ص 2
- وليد ناجى الحيالى ، دراسات في المشكلات المحاسبية المعاصرة (عمان : دار الحامد للنشر، 2004م) ص 17.
- قورين حاج قويدر، مقال بعنوان : مفاهيم محاسبة الموارد البشرية .(2008/7/8م). منتدى المحاسبين العرب، <http://www.google.com>.
- ابو بكر، ايمن.(2008)، المحاسبة عن تكلفة الموارد البشرية وأثرها على رفع كفاءة الأداء بمؤسسات التعليم العالى بالسودان - دراسة حالة جامعة دنقلا- للفترة من 2003م-2008م
- ابو بكر، ايمن "محاسبة الموارد الشرية ومدى تأثيرها في تقويم وقياس كفاءة الأداء" - دار نور للنشر - أغسطس 2017.
- Wang,X.Zhang,Zm&Wange,S. (Human capital accounting and the system of national)2006
- Shakirm Munir ، (Human Resources Accounting Practices) 2002
WWW.mohe.gov.ps

أثر مخاطر وربحية الشركات على التجنب الضريبي – دراسة تطبيقية

د. عيد محمود أبوزيد

كلية الأعمال، جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية
وكلية التجارة، جامعة بنى سويف، مصر.

د. محمد يوسف بن ناصر

كلية الأعمال، جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية.

د. حكيم محمد براضييه

كلية الأعمال، جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية.

الملخص:

يهدف البحث إلى قياس أثر مخاطر وربحية الشركات على التجنب الضريبي، وذلك من خلال عينة من (39) شركة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (2012 – 2017). وتوصلت النتائج إلى أن التجنب الضريبي يتأثر إيجاباً بربحية الشركات مقاساً بمعدل العائد على الأصول، بينما لا يتأثر بمخاطر الشركات مقاساً بالرافعة المالية؛ كما توصلت النتائج إلى عدم وجود تأثير لحجم الشركة كمتغير رقابي على التجنب الضريبي.

الكلمات المفتاحية: التجنب الضريبي، مخاطر وربحية الشركة، حجم الشركة.

The impact of Risk and companies profitability on tax avoidance

Applied study

Abstract:

The aim of this research is to measure the impact both the risks and profitability of companies on tax avoidance, through a sample of (39) non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period (2012-2017). The results found that tax avoidance is positively influenced by the profitability of companies as measured by return on assets, while it is not affected by the risks of companies measured by leverage. The results also concluded that there was no effect the size of the company as a control variable on tax avoidance.

Keywords: Tax avoidance, Risk and companies' profitability, company size.

1. المقدمة

تضطلع الدولة بأداء الكثير من الواجبات (الخدمات الأساسية والترفيهية، دعم المشاريع التنموية وغيرها) تجاه المواطنين، مما يحتم عليها إيجاد الأموال اللازمة لتغطيتها من خلال مصادر الدخل كالأستثمار في المشاريع ذات الربحية أو مصادر أخرى يكون الهدف منها تحميل الأفراد والشركات جزءاً من الأعمال التي تثقل كاهلها أحياناً ومن تلك المصادر الضرائب (الزعيبي وآخرون، 2018).

وتعتبر الإيرادات الضريبية في مصر العنصر الرئيسي لموارد الدولة المرتبطة بالنشاط الاقتصادي وتمثل نحو 66.4% من إجمالي الإيرادات التي تعول عليها في تنفيذ خططها لتحسين أحوال المواطنين وتوفير الحياة الكريمة لهم؛ فهي العنصر الرئيسي من الموارد (موقع وزارة المالية المصرية)، وطبقاً لتقرير منشور في (جريدة المال، 2019) فإن حصيلة قضايا التهرب الضريبي والأموال العامة سجلت في ديسمبر من العام الماضي ما يعادل 9 مليارات و409 ملايين و834 ألفاً و689 جنيهاً.

وبالنظر لأنواع التهرب الضريبي؛ فقد قسمها البعض (الزعيبي وآخرون، 2018) إلى نوعين هما: التجنب الضريبي والتهرب الضريبي؛ بحيث يجتمعان في محاولة المكلف التخلص من العبء الضريبي؛ ولكنهما يختلفان في كون التهرب الضريبي يكون بإتباع طرق وأساليب تخالف أحكام التشريعات الضريبية؛ في حين أن التجنب الضريبي يكون بإتباع أساليب لا تخالف التشريعات الضريبية ولا تنتهك أحكامه؛ بحيث يندرج في كل نوع أساليب مختلفة يتم اتباعها لتحقيق الغرض من ذلك.

إذاً فالتجنب الضريبي مشكلة معقدة وفريدة من نوعها لأنها بطريقة قانونية ولكن غير مرغوب فيها؛ مما يقلل من الإيرادات الضريبية (Ernawati.S,2019)، فهو يمثل محاولة لتخفيض المدخرات وتقليل الضرائب إلى الحد الأدنى الذي يمكن القيام به قانونياً من خلال إدارة الضرائب والتخطيط الضريبي (Ichsani.S,2019)، ولكنه يبدو شيئاً سلبياً لأن الشركة تحاول تقليل مبلغ الضريبة المستحقة عليها، مما يؤثر على الإيرادات العامة للدول وخصوصاً النامية منها والتي تواجه عجز مالي وتعتمد بشكل أكبر على الاقتراض.

هذا وعلى الرغم من الآثار السلبية للتجنب الضريبي على المستوى القومي، إلا أن الأمر يكاد يكون مختلف بالنسبة للشركات، حيث يرى البعض (عيسى، 2015) أن التجنب الضريبي نشاط يدعم بما يحقق وفورات ضريبية جوهرية.

2. مشكلة البحث:

تتضح مشكلة البحث في دراسة واختبار أثر خصائص الشركات من مخاطر وربحية على التجنب الضريبي، ويمكن بلورة مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

- ماهية التجنب الضريبي؛ وما هي آلياته؟؛
- ما أثر مخاطر الشركة على التجنب الضريبي؟؛
- ما أثر ربحية الشركة على التجنب الضريبي؟؛

3. هدف البحث:

يهدف البحث إلى اختبار أثر كلاً من مخاطر وربحية الشركات على التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

4. أهمية البحث:

تتجلى الأهمية العلمية للبحث في ندرة الدراسات بالبيئة العربية بشكل عام، والبيئة المصرية التي تناولت بشكل مباشر العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات وممارستها للتجنب الضريبي، وبالتالي قام الباحثون في هذه الدراسة بتوفير دليل عملي من بيئة الأعمال المصرية عن أثر خصائص الشركات الأكثر استخداماً في الأدب المحاسبي وهي مخاطر وربحية الشركات على التجنب الضريبي.

ومن الناحية العملية، تتمثل أهمية البحث في التوصل إلى نتائج وتقديم مجموعة من التوصيات والتي تؤثر على قرارات صنع السياسات الضريبية والمستثمرين والمدراء حول دوافع التجنب الضريبي والمتعلقة بالخصائص التشغيلية للشركات.

5. حدود البحث:

- يتناول البحث التجنب الضريبي بمقياس الفروق الضريبية الدفترية دون المقاييس الأخرى مثل معدل الضريبة الفعال.

- يقتصر البحث على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة الزمنية من عام 2012 - 2017، وتم استبعاد المؤسسات المالية لخصوعها لمعايير ومتطلبات تنظيمية خاصة بها.

6. الإطار النظري للبحث:

6.1 ماهية التجنب الضريبي: التجنب الضريبي هو أحد أشكال التهرب الضريبي ولكنه مشروع، حيث يلجأ إليه المكلفون بدفع الضرائب للاستفادة من الثغرات القانونية الممكنة في القوانين والأنظمة الضريبية المنظمة للعمل الضريبي (القاضي، 2014).

ويختلف التجنب الضريبي عن التهرب الضريبي غير المشروع في أن الأخير هو تخفيض متعمد لعبء الضريبة الفعلي المستحق على الربح المحاسبي (خميس، 2018).

ويعرف (الغانمي، 2014) التهرب الضريبي بأنه اللجوء لعمليات الاحتيال والغش للتخلص من الضرائب المستحقة أو تقليلها على الأقل، حيث يقوم الأفراد والمنشآت بذلك إما من خلال إنكار وجود وعاء ضريبي أو الإفصاح عن مبلغ يقل عن المبلغ الحقيقي للوعاء المستحق.

وتوجد عدة اختلافات بين التجنب الضريبي والتهرب الضريبي يوضحها الجدول

التالي:

جدول رقم (1) أوجه الاختلاف بين التهرب الضريبي والتجنب الضريبي

التجنب الضريبي	التهرب الضريبي
يستخدم ما يسمح به القانون لدفع ضرائب أقل أولاً يدفع ضرائب.	يرتب الممول أوضاعه وشؤونه بشكل احتيالي لتخفيض الضريبة أو عدم دفعها
سلوك لا يجرمه القانون	سلوك يجرمه القانون
الدافع تحسين ظروف منشأته أو نشاطه	الدافع الاستفادة من القوانين الضريبية
الإفصاح عن كل بيانات الممول ومعاملاته إلى إدارة الضريبة	عدم الإفصاح عن كل البيانات ومعاملات الممول للإدارة
الإخفاء العمدي	الضريبة نتيجة الإخفاء العمدي
يبين الممول حقيقة المعاملة وفق ما يمليه القانون وبطريقة تجعل معاملتها الضريبية مختلفة عما يقصده المشرع	يقوم الممول بطمس أو تشويه طبيعة المعاملة وحقيقتها

المصدر: (الشواربي، 2012)

ويشير البعض إلى مفهوم التجنب الضريبي بأنه التخطيط الضريبي ويقصد به تخفيض الضرائب المستحقة للحد الأدنى الممكن من خلال محاولة الاستفادة مما تمنحه القوانين والأنظمة الضريبية للإدارة الضريبية، حيث يتم ذلك من خلال الاختيار

والمفاضلة بين الأساليب والطرق المحاسبية المتبعة التي لا تتعارض مع القوانين الضريبية (نضال وأحمد، 2018).

وبالرغم من ذلك، يري الشواربي (2012) أن هناك اختلاف بين التجنب الضريبي والتخطيط الضريبي، وأوضح الشواربي (2012) ذلك الاختلاف في الجدول التالي:

جدول رقم (2) أوجه الاختلاف ما بين التجنب الضريبي والتخطيط الضريبي

التجنب الضريبي	التخطيط الضريبي
هو كل ميزة يحصل عليها الممول تؤدي إلى إعفائه من الالتزام الضريبي أو تخفيضه دون أن يعد متهرباً	الإجراءات والخطط التي يتبعها الممول لتنظيم شؤون نشاطه بما يمكنه من التعامل مع التشريعات الضريبية بأقل عبء ضريبي ممكن
يؤدي إلى تخفيض في قيمة الضريبة المستحقة أو عدم استحقاقها	يؤدي إلى تخفيض في قيمة الضريبة المستحقة أو عدم استحقاقها
يقتصر على بعض المعاملات دون البعض الآخر ويتعامل مع تشريع ضريبي دون غيره	ينظم أوضاع الممول على المدى البعيد ومن خلال استراتيجيات بعيدة المدى تهدف إلى تحقيق مزايا غير عادية أو تجنب الضريبة
يمثل استغلال للمنطقة التي يهدف المشرع إلى تغطيتها ولكنه لم يتمكن من ذلك لسبب أو لآخر	يوجه المنشأة للاستثمار في مجالات مفضلة ضريبياً بالرغم من انخفاض عائدها أو ارتفاع معدلات الخطر فيها
يدل على عدم وجود حياض ضريبي لأن الممول يتخذ قراره بناء على ما يقدمه له التشريع الضريبي من مزايا	يؤدي لتخفيض الإيرادات العامة التي لا تدفعها المنشأة بسبب التوفير الذي تحقق من تجنب الضريبة بسبب هذا التخطيط

المصدر: (الشواربي، 2012)

نلاحظ من خلال الجدول أن التخطيط الضريبي يقترب من معنى التجنب الضريبي، مما يجعل الكثير يخلطون بينهما، ولكن يمكن القول بأن التخطيط الضريبي هو الوسيلة والتجنب الضريبي هو أحد أهدافه.

6.2 آليات التجنب الضريبي: في إطار الأحكام والقوانين الضريبية تسعى الشركات إلى تبني السياسات والاستراتيجيات التي تسهم في تخفيض العبء الضريبي الواجب السداد لأدنى المستويات، ويتجلى ذلك من خلال ترتيب الأمور المالية ومعالجتها بالطرق المؤدية لتخفيض العبء الضريبي.

ويؤثر تآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح سلباً على الإيرادات المحلية للدولة؛ فهي تخلف آثاراً سلبية بوجه خاص على الإيرادات الضريبية؛ وبخاصة في تلك

• تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح اصطلاح أطلقته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على استراتيجيات التخطيط الضريبي التي تستغل الفجوات وعدم التطابق في القواعد الضريبية لتحويل الأرباح بشكل مصطنع إلى مواقع منخفضة الضرائب أو بدونها؛ حيث يكون النشاط الاقتصادي قليل أو معدوم.

الاقتصاديات التي تعتمد بشكل أكبر على الإيرادات الناتجة عن الضريبة المفروضة؛ من خلال محاولة استغلال الفجوات القانونية الممكنة وعدم تطابق الأنظمة والقوانين الضريبية لنقل أو تحويل الأرباح للمناطق التي لا تفرض فيها ضرائب أو تكون مخفضة فيها مما يترتب عليه تخفيض الضريبة الإجمالية على الشركة؛ فضلاً عن تقويض كفاءة ومصداقية وإنصاف النظام الضريبي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2016).

ورغم أن الهدف الأساسي من الاتفاقيات الدولية الضريبية هو تجنب الازدواج الضريبة للشركات متعددة الجنسيات؛ إلا أن استراتيجيات التخطيط الضريبي العدوانية استغلت مثل هذه الاتفاقيات لتحقيق وفر ضريبي مضاعف على المستوى الدولي.

ومن بين أهم آليات التجنب الضريبي: الملاذات الضريبية، التسعير التحويلي، والشركة الشاشة، ويمكن للباحثين عرض ماهية تلك الآليات على النحو التالي:

6.2.1 الملاذات (الجنات) الضريبية:

الملاذات (الجنات) الضريبية هي مناطق تتميز بضغط ضريبي منخفض، وهي دول تتمتع أنظمتها المصرفية والمالية بصرامة كبيرة فيما يتعلق بسرية معلومات عملائها الأجانب (قصابي، 2018).

ولقد أصبحت هذه الملاذات الضريبية من أهم أساليب التجنب الضريبي حيث يتم نقل الأرباح إلى المناطق ذات المعدلات الضريبية المنخفضة أو غير الخاضعة للضريبة أو بها قصور من جهة عملية تبادل المعلومات وعدم الوضوح.

والجدير بالذكر أن الملاذات الضريبية ليست جميعها دولاً ذات سيادة سياسية، بل إن بعضها أقاليم ومناطق تتبع سياسياً دولاً أخرى، ولكنها تشكل ملاذاتٍ ضريبية (إمارة أندورا الفرنسية وإقليم الكامبيون الإيطالي).

وتتسم الملاذات الضريبية بمجموعة من الخصائص والتي تجعلها بيئة جاذبة للاستثمار من أهمها (سلمان، 2019):

- معدلات الضريبة المنخفضة: حيث أن غالبية هذه الملاذات تفرض ضرائب معقولة على الدخول المحلية، إلا أنها تفرض ضرائب بمعدلات منخفضة جداً، أو لا تفرضها نهائياً على الدخول والأرباح ذات المصدر الأجنبي.
- الاستقرار السياسي: حيث يعد من أهم العوامل المهمة المؤثرة في قرارات الاستثمار؛ مما يسمح بتحقيق الاستقرار القانوني والتشريعي.

- السرية في العمل المصرفي والمعاملات التجارية: تتمتع هذه الملاذات بامتلاك قدرًا كبيراً من السرية خاصة في القطاع المصرفي واحترامها لخصوصيات المستثمرين والمشروعات القائمة بها.
- الموقع الجغرافي المتميز: من خلال مجاورتها للدول المتقدمة فإن هذا الموقع الجغرافي يؤدي دوراً مهماً في قدرتها على جذب الشركات والمشروعات الأجنبية لكونها تستخدم قنوات الانتشار في جني الدخول التي تحاول الشركات الدولية إبعادها عن السلطات الضريبية في دولها الأم.
- وجود وسائل اتصالات ومواصلات متطورة: حيث تمتلك هذه الملاذات شبكةً متطورةً وواسعة من المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية؛ مما يسهل من الاتصال والتواصل بين الملاذ الضريبي والدول الأخرى.
- العمل باستمرار على تطوير بنيتها الإدارية والقانونية: وذلك بما يسهل عليها تأسيس الشركات بأنواعها داخل أقاليمها.
- استقرار العملة الوطنية وضعف الرقابة على سوق الصرف: إن أهم ما يميز الملاذات الضريبية هو استقرار عملتها الوطنية، إضافة إلى قوة هذه العملة تجاه العملات الأخرى، حيث تعد قابلية العملة للتحويل إلى العملات الرئيسية في العالم من أهم عناصر هذه الخاصية، والسبب في ذلك أن الملاذات الضريبية تعتمد بصورة رئيسة على الاستثمار الأجنبي، مما يتطلب أن تتوافر لديها إمكانية انتقال الأموال منها إليها من قبل أولئك المستثمرين الأجانب، وهذا يستلزم حتماً أن تكون عملة دولة الملاذ الضريبي المعنية قابلة للتحويل إلى أهم وأقوى وأشهر العملات على الصعيد العالمي.

6.2.2 التسعير التحويلي:

يعرف السعر التحويلي بأنه "السعر المحدد للسلع والخدمات المحولة عبر مراكز الربحية أو مراكز الاستثمار، وبين الشركات فيما بينها أو بين الفروع وبين المركز الرئيسي، ويصدر هذا السعر عندما تكون هناك تحويلات معلومة من السلع والخدمات فيما بينها" (قصابي، 2018)، إذاً فأسعار التحويل هي عبارة عن آلية تستخدم لتحويل الأرباح بين

لمنشآت وفروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة؛ حيث يمكنها التلاعب بتحديد الأسعار بما يناسب حاجتها وذلك من خلال تخفيض نفقاتها وأعبائها خاصة العبء الضريبي وبالتالي زيادة أرباحها.

وفيما يتعلق بالتسعير التحويلي كألية للتجنب الضريبي، فإن هذه الاستراتيجية تستخدم خاصة في الأصول غير الملموسة مثل حقوق الملكية الفكرية أو الخدمات، لأنه يكون من الصعب مقارنة الأسعار بالنسبة لتلك العناصر، إضافة لعدم وجود طرف ثالث (محمود، 2017).

6.2.3 الشركة الشاشة (الصورة) :

وهي الآلية الثالثة للتجنب الضريبي؛ وتتجسد في إنشاء شركة وهمية بهدف إخفاء المعاملات المالية التي تتم فيما بين الفروع الأم للشركات والفروع الأخرى بهدف تجنب الخضوع للضريبة (قصابي، 2018)، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء شركات وهمية في الدول التي تتميز بضغط ضريبي منخفض ثم تقوم بتحويل الأرباح المحققة في فروعها المختلفة في البلدان المستضيفة، وبالتالي التهرب من دفع الضرائب والانتفاع بالمزايا الضريبية التي تمنحها الدول المسماة بالجنات الضريبية.

6.3 الدراسات السابقة واشتقاق الفروض:

نال موضوع التجنب الضريبي مؤخراً مزيداً من الاهتمام من قبل الباحثين، ففي البيئة المصرية اختبر (عيسى، 2015) أثر حوكمة الشركات على التجنب الضريبي من خلال عينة شملت 50 شركة مدرجة بالبورصة المصرية للفترة 2006-2010. وتوصلت النتائج إلى أن هيكل الملكية يُعد محددًا جوهرياً لمستوى التجنب الضريبي، حيث يقل التجنب الضريبي مع تزايد نسبة الملكية المؤسسية ويزداد التجنب الضريبي بشكل جوهري لدى المنشآت العائلية مقارنة بالمنشآت غير العائلية، كما أوضحت النتائج عدم وجود تأثير معنوي لاستقلال مجلس الإدارة على التجنب الضريبي.

وأيضاً (Kovermann.J, & Velte.P,2019) اختبر تأثير آليات حوكمة الشركات على التجنب الضريبي من خلال تقييم 79 دراسة تجريبية. وأظهرت النتائج أن آليات حوكمة الشركات، مثل مكافآت واستقلال والتنوع في مجلس الإدارة لهما تأثير إيجابي على مستوى التجنب الضريبي.

وفي ذات السياق، ولكن مع اختلاف بيئة التطبيق استهدف (Pratama.A,2017) معرفة ما إذا كانت خصائص الشركة (الربحية، الرافعة المالية، العمر، والحجم) وحوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، حجم مكتب المراجعة، ولجنة المراجعة) تلعب دوراً مهماً في التجنب الضريبي للشركات. من خلال عينة شملت 70 شركة في إندونيسيا خلال الفترة 2011-2015. وتوصلت النتائج إلى وجود أثر عكسي للربحية، العمر، وحجم الشركة على التجنب الضريبي.

وأيضاً تناول (Kushariadi.B, & Putra.R,2018) تأثير حوكمة الشركات الجيدة، والرافعة المالية، وحجم الشركة على التجنب الضريبي. حيث قام بإجراء الدراسة على عينة شملت 120 شركة مدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة 2012-2016، وأظهرت النتائج أن مراقبي الحسابات وجودة المراجعة ليس لها تأثير على التجنب الضريبي، بينما الرافعة المالية لها تأثير إيجابي على التجنب الضريبي، وحجم الشركة له تأثير سلبي على التجنب الضريبي.

وفي نفس بيئة وفترة الدراسة السابقة، هدف (Kimsen, et.al,2018) إلى قياس تأثير العائد على الأصول (ROA)، ونسبة الدين إلى حقوق الملكية على التجنب الضريبي في الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية (IDX) خلال الفترة 2012 - 2016. وتوصلت النتائج إلى وجود أثر إيجابي للربحية على التجنب الضريبي، مما يدل على أن الشركات التي لديها ارتفاع الربحية لديها الفرصة للتجنب الضريبي مما يقلل من مصروفات الضرائب. وأيضاً أظهرت النتائج أن الرافعة المالية تؤثر في التجنب الضريبي.

وفي ذات السياق، اختبر (Alfina,I et.al,2018) تأثير الربحية، الرافعة المالية، وحجم الشركة في التجنب الضريبي على 45 شركة في قطاع التعدين ومدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة 2014-2016. وتوصلت النتائج إلى وجود تأثير لكلاً من الرافعة المالية وحجم الشركة على التجنب الضريبي، بينما الربحية ليس لها أي تأثير على التجنب الضريبي.

واستهدف (Ernawati.S,2019) تحليل تأثير الربحية بمقياس العائد على الأصول وحجم الشركة والرافعة المالية على التجنب الضريبي بمقياس معدل الضريبة النقدية الفعالة (CETR) للشركات العامة في إندونيسيا خلال الفترة 2013-2017.

وتوصلت النتائج أن هناك أثر إيجابي لكلاً من الربحية والرافعة المالية، بينما لا يوجد أثر لحجم الشركة على التجنب الضريبي.

كما تناول (Ichsani,S,2019) تأثير قيمة الشركة والرافعة المالية والربحية وحجم الشركة على التجنب الضريبي في الشركات المدرجة في مؤشر LQ45 للفترة 2012-2016. وتوصلت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي لكلاً من قيمة الشركة والرافعة المالية وحجم الشركة على التجنب الضريبي، وأن الربحية لها تأثير سلبي التجنب الضريبي.

وتناول (Kim.W, & Jang.G,2018) العلاقة بين التجنب الضريبي والمؤشرات المالية الرئيسية مثل التدفقات النقدية من العمليات، مستوى الاعتماد على الديون، ونسبة الأصول طويلة الأجل إلى التمويل طويل الأجل للشركات الكورية. وتوصلت النتائج أن التدفقات النقدية من العمليات ونسبة الأصول غير المتداولة إلى التمويل غير المتداول ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالتجنب الضريبي. بينما لا يوجد ارتباط بين مستوى الاعتماد على الديون والتجنب الضريبي.

وفيما يتعلق بأثر التجنب الضريبي، تناول (Syahwier.C, & Fitriani.S,2017) تأثير التجنب الضريبي على تكلفة الدين في 30 شركة صناعية مدرجة في بورصة إندونيسيا للفترة 2011-2015. وظهرت النتائج أن التجنب الضريبي له تأثير إيجابي معنوي على تكلفة الديون. وأيضاً الرافعة المالية لها تأثير إيجابي على تكلفة الديون في الشركات.

وبتحليل الدراسات السابقة، يتضح أن بعضها ركز على قياس واختبار أثر الحوكمة على التجنب الضريبي، والبعض الآخر تناول أثر التجنب الضريبي، وأن الدراسات التي تناولت الخصائص التشغيلية للشركات مثل ربحية وحجم الشركة، والرافعة المالية كانت نتائجها مختلطة، وتمت في بيئات أعمال أخرى بخلاف بيئة الأعمال المصرية.

ولذا يمكن للباحثين في ضوء نتائج الدراسات السابقة ومع اختلاف بيئة التطبيق المتوقع نظرياً لأثر مخاطر وربحية الشركات على التجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية، واشتقاق فروض البحث على النحو التالي:

الفرض الأول: "تؤثر مخاطر الشركة مقاساً بالرافعة المالية على التجنب الضريبي"

الفرض الثاني: "تؤثر ربحية الشركة مقاساً بمعدل العائد على الأصول على التجنب الضريبي"

7. منهجية البحث:

تعتمد منهجية البحث على الدراسة التطبيقية والتي تهدف إلى قياس أثر كلاً من مخاطر وربحية الشركات على التجنب الضريبي، من خلال نموذجين لقياس العلاقة بين متغيرات البحث واختبار الفروض، ويتحقق ذلك الهدف من خلال عناصر منهجية البحث التالية:

7.1 وصف وقياس المتغيرات

7.1.1 المتغير التابع: التجنب الضريبي: يتم قياس التجنب الضريبي من خلال الفروق الضريبية الدفترية ويتم حسابها من خلال المعادلة التالية: (الفروق الضريبية الدفترية = الدخل قبل الضريبة - الدخل المقدر الخاضع للضريبة) ويتم حساب الدخل المقدر من خلال المعادلة التالية (الدخل المقدر = مصروف الضريبة / معدل الضريبة القانوني)، ويمثل ارتفاع الفروق الضريبية الدفترية مؤشر لزيادة ممارسات التجنب الضريبي (Lee.R and Kao.H,2018؛ عيسى،2015).

7.1.2 المتغيرات المستقلة:

- ربحية الشركة: يتم قياس ربحية الشركة من خلال معدل العائد على الأصول، ويتم قياسه من خلال (صافي الربح قبل الضرائب / إجمالي الأصول) قياساً على (Gaaya.S and et.al,2017;Irianto.B and et.al,2017;Pratama.، 2017 A).
- مخاطر الشركة: يتم قياس مخاطر الشركة من خلال الرافعة المالية، وتم قياسها من خلال (إجمالي الديون / إجمالي الأصول) قياساً على (Irianto.B and et.al,2017).

7.1.3 المتغير الرقابي: حجم الشركة: يتم قياس حجم الشركة من خلال (اللوائح إيم اجمالي الأصول) قياساً على (Wei.C, and Chen.L,2016).

7.2 نماذج البحث:

الفرض البحثي الأول: "تؤثر مخاطر الشركة مقاساً بالرافعة المالية على التجنب الضريبي"، ولقياسه تم وضع النموذج الأول على النحو التالي:

$$BTD = \beta_0 + \beta_1 LEV + \beta_2 SIZE + \varepsilon_i$$

الفرض الثاني: " تؤثر ربحية الشركة مقاساً بمعدل العائد على الأصول على التجنب الضريبي" ولقياسه تم وضع النموذج الثاني على النحو التالي:

$$BTD = \beta_0 + \beta_1 ROA + \beta_2 SIZE + \varepsilon_i$$

حيث أن:

- BTD (Book-Tax Difference) الفروق الضريبية الدفترية.
- ROA (Return Of Asset): معدل العائد على الأصول .
- LEV (Leverage): درجة الرفع المالي.
- $SIZE$: حجم الشركة .
- β_1 : قيمة معامل بيتا.
- ε_i, t : تعبر عن الخطأ العشوائي.

7.3 مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (2012 - 2017)، وتم اختيار عينة من (39) شركة والتي تتوافر عنها البيانات اللازمة للدراسة، وتم استبعاد الشركات التي تحقق فروق ضريبية دفترية سالب قياساً على (Lee.R , and Kao.H,2018؛Hu.N,2018).

7.4 أدوات البحث ومصادر الحصول على البيانات

اعتمد الباحثون على منهجية الدراسة التطبيقية من خلال تحليل التقارير المالية السنوية للشركات غير المقيدة بالبورصة - لاستخراج البيانات اللازمة لقياس المتغيرات - والتي تم الحصول عليها من خلال المواقع الالكترونية للشركات، موقع مباشر مصر، وذلك خلال الفترة (2012 - 2017)، وتم التحليل الاحصائي لاختبار الفروض من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS version 20).

7.5 تحليل ومناقشة نتائج التحليل الاحصائي

يتناول هذا القسم تحليل ومناقشة نتائج التحليل الإحصائي لاختبارات فروض البحث من خلال اختبار صلاحية البيانات ونماذج الانحدار للتحليل الاحصائي، ثم التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، وعلاقات الارتباط بينها، ونتائج تحليل الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار الفروض.

7.5.1 اختبار صلاحية البيانات ونماذج الانحدار للتحليل الإحصائي

لقياس الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation تم إجراء اختبار Durbin-Watson Test، ويوضح نتيجة الاختبار كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (3) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation

النموذج الثاني	النموذج الأول	Durbin-Watson stat
1.538	1.470	

يتضح من الجدول رقم (3) أن القيمة المحسوبة لنموذجي الدراسة تتراوح بين المدى (1.41-1.77) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي في قيم المتغير التابع.

7.5.2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (4) الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variable	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
BTD	.0000	.1554	.033038	.0352939
ROA	.0000	.2469	.067559	.0544555
LEV	.0346	.8196	.458929	.2002491
SIZE	7.6663	10.8640	9.127182	.7218953

يتضح من الجدول رقم (4) أن متوسط الفروق الضريبية الدفترية 3.3%، ومتوسط معدل العائد على الاصول 6.7%، ومتوسط الرافعة المالية 45%، ومتوسط لوغاريتم حجم الاصول 9.127182. للشركات عينة الدراسة.

7.5.3 تحليل نتائج اختبار الفرض البحثي الأول:

استهدف الفرض الأول اختبار أثر مخاطر الشركة مقاساً بالرافعة المالية على التجنب الضريبي.

H1: "تؤثر مخاطر الشركة مقاساً بالرافعة المالية على التجنب الضريبي"

ولاختبار هذا الفرض تم تحويله إلى صورة فرض العدم التالي:

H0: "لا تؤثر مخاطر الشركة مقاساً بالرافعة المالية على التجنب الضريبي"

$$BTD = \beta_0 + \beta_1 LEV + \beta_2 SIZE + \epsilon_i$$

ولاختبار الفرض احصائياً تم استخدام ارتباط بيرسون ونموذج الانحدار، وتظهر نتائج التحليل في الجدول رقم (5) والجدول رقم (6) على النحو التالي:

جدول رقم (5) مصفوفة ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين مخاطر الشركة مقاساً بالرافعة المالية والتجنب الضريبي

Correlations				
		BTD	LEV	SIZE
BTD	Pearson Correlation	1.000	-.253**	-.193*
	Sig. (2-tailed)	.	.004	.023
LEV	Pearson Correlation	-.253**	1.000	.602***
	Sig. (2-tailed)	.004	.	.000
SIZE	Pearson Correlation	-.193*	.602***	1.000
	Sig. (2-tailed)	.023	.000	.
*** Correlation is significant at the 0.001 level (2-tailed).				
** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				
* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).				

يتضح من الجدول رقم (5) :

- يوجد علاقة ارتباط معنوي عكسي بين مخاطر الشركات مقاساً بدرجة الرافعة المالية والتجنب الضريبي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.253) عند مستوى معنوية أقل من 0.01 مما يشير إلى ان الشركات ذات الرافعة المالية المرتفعة ينخفض لديها التجنب الضريبي.
- يوجد علاقة ارتباط معنوي عكسي بين حجم الشركة والتجنب الضريبي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.193) عند مستوى معنوية أقل من 0.05، مما يشير إلى أن الشركات ذات الحجم الكبير بمقياس إجمالي الأصول ينخفض لديها التجنب الضريبي.

جدول رقم (6) نتائج الانحدار لاختبار أثر مخاطر الشركة مقاساً بالرافعة المالية على

التجنب الضريبي

Model Summary ^a						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson	
1	.258a	.067	.049	.0344229	1.538	
ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.009	2	.004	3.742	.027b
	Residual	.124	105	.001		
	Total	.133	107			
Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.079	.048		1.651	.102
	LEV	-.038-	.021	-.215-	-1.819-	.072
	SIZE	-.003-	.006	-.063-	-.537-	.592
a. Dependent Variable: BTD						
b. Predictors: (Constant) LEV, SIZE.						

يتضح من الجدول رقم (6) :

- ان قيمة $F = 3.742$ بمستوى معنوية أقل من 0.05 مما يدل على معنوية النموذج الإحصائي المستخدم، وأن قيمة معامل Adjusted R Square تساوي 6.7 % مما يدل انخفاض القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار للتغيير في التجنب الضريبي، وأن باقي النسبة قد يرجع إلى عدم ادراج متغيرات مستقلة اخرى كان يمكن ادراجها وذات تأثير او إلى الخطأ العشوائي.
- أن مخاطر الشركة مقاساً بالرافعة المالية ليس لها أثر معنوي على التجنب الضريبي عند مستوى معنوية أكبر من 0,05 ، وبالتالي عدم قبول فرض البديل وقبول فرض العدم، ومن ثم رفض صحة الفرض البحثي الأول والذي ينص على " تؤثر مخاطر الشركة مقاساً بالرافعة المالية على التجنب الضريبي"، ويتفق ذلك مع (Chytis.E,2019) بينما يختلف مع (Ernawati.S,2019؛ Kimsen, Ichsani.S,2019؛ et.al,2018) وقد يرجع ذلك الاختلاف إلى اختلاف بيئة التطبيق.

- أن حجم الشركة كمتغير رقابي لا يوجد له أثر معنوي على التجنب الضريبي عند مستوى معنوية أكبر من 0,05 ويتفق ذلك مع (Ernawati.S,2019) بينما يختلف مع (Chytis.E,2019;Pratama.A,2017).

7.5.4 تحليل نتائج اختبار الفرض البحثي الثاني:

استهدف الفرض البحثي الثاني اختبار أثر ربحية الشركة مقاساً بمعدل العائد على التجنب الضريبي.

H2: "تؤثر ربحية الشركة مقاساً بمعدل العائد على الأصول على التجنب الضريبي" ولاختبار هذا الفرض تم تحويله إلى صورة فرض العدم التالي:

H0: "لا تؤثر ربحية الشركة مقاساً بمعدل العائد على الأصول على التجنب الضريبي"

$$BTD = \beta_0 + \beta_1 ROA + \beta_2 SIZE + \varepsilon_i$$

ولاختبار الفرض احصائياً تم استخدام ارتباط بيرسون ونموذج الانحدار، وتظهر نتائج التحليل في الجدول رقم (7) والجدول رقم (8) على النحو التالي:

جدول رقم (7) مصفوفة ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين ربحية الشركة مقاساً بمعدل العائد على الأصول والتجنب الضريبي

Correlations				
		BTD	ROA	SIZE
BTD	Pearson Correlation	1.000	.673***	-.193-*
	Sig. (2-tailed)	-	.000	.023
ROA	Pearson Correlation	.673***	1.000	-.155-*
	Sig. (2-tailed)	.000	-	.055
SIZE	Pearson Correlation	-.193-*	-.155-*	1.000
	Sig. (2-tailed)	.023	.055	-
*** Correlation is significant at the 0.001 level (2-tailed).				
** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				
* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).				

يتضح من الجدول رقم (7) :

- يوجد علاقة ارتباط معنوي طردي بين ربحية الشركات بمقياس معدل العائد على الأصول والتجنب الضريبي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.673) عند مستوى معنوية أقل من 0.001، مما يشير إلى ان الشركات ذات الربحية المرتفعة يزيد لديها التجنب الضريبي.

- يوجد علاقة ارتباط معنوي عكسي بين حجم الشركة والتجنب الضريبي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.193) عند مستوى معنوية أقل من 0.05 ، مما يشير إلى أن الشركات ذات الحجم الكبير بمقياس إجمالي الأصول ينخفض لديها التجنب الضريبي.

جدول رقم (8) نتائج الانحدار لاختبار أثر ربحية الشركة مقاساً بمعدل العائد على

الأصول على التجنب الضريبي

Model Summary ^a						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson	
1	.679a	.461	.450	.0261660	1.470	
ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.061	2	.031	44.837	.000b
	Residual	.072	105	.001		
	Total	.133	107			
Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.045	.033		1.351	.179
	ROA	.427	.047	.659	9.080	.000
	SIZE	-.004-	.004	-.091-	-1.253-	.213
a. Dependent Variable: BTD						
b. Predictors: (Constant), ROA, LEV.						

يتضح من الجدول رقم (8) :

- ان قيمة F = 44.837 بمستوى معنوية أقل من 0.001 مما يدل على معنوية النموذج الإحصائي المستخدم، وأن قيمة معامل Adjusted R Square تساوي 46.1 % مما يدل ارتفاع القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار للتغير في التجنب الضريبي، وأن باقي النسبة قد يرجع إلى عدم ادراج متغيرات مستقلة اخرى كان يمكن أدرجها وذات تأثير او إلى الخطأ العشوائي.

- أن ربحية الشركة مقاساً بمعدل العائد على الأصول له أثر موجب معنوي على التجنب الضريبي عند مستوى معنوية أقل من 0,001، مما يعني ارتفاع مستوى التجنب الضريبي عند ارتفاع نسبة معدل العائد على الأصول، وبالتالي قبول فرض البديل ورفض فرض العدم، ومن ثم قبول صحة الفرض البحثي الثاني والذي ينص على " تؤثر ربحية الشركة مقاساً بمعدل العائد على الأصول على التجنب الضريبي"، وتتفق تلك النتيجة مع (محمود، 2017؛ Kimsen, et.al, 2018؛ Ernawati, S, 2019) بينما لا تتفق مع نتيجة (Pratama. A, 2017؛ عيسى، 2015؛ Lee. R Kao. H, 2018؛ Ernawati. S, 2019).
- أن حجم الشركة كمتغير رقابي لا يوجد له أثر معنوي على التجنب الضريبي عند مستوى معنوية أكبر من 0,05. ويتفق ذلك مع (Ernawati. S, 2019) بينما يختلف مع (Chytis. E, 2019).

8. نتائج البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة :

8.1 نتائج البحث:

- توصل البحث من تحليل الأدب المحاسبي في موضوع البحث، إلى أن التجنب الضريبي هو أحد أشكال التهرب الضريبي إلا أنه مشروع من حيث استغلال ثغرات القوانين الضريبية في تخفيض الضريبة المستحقة.
- تؤثر ربحية الشركة مقاساً بمعدل العائد على الأصول ايجاباً على التجنب الضريبي عند مستوى معنوية أقل من 0,001
- لا تؤثر مخاطر الشركة مقاساً بالرافعة المالية على التجنب الضريبي عند مستوى معنوية أكبر من 0,05.
- لا يوجد له أثر معنوي لحجم الشركة على التجنب الضريبي عند مستوى معنوية أكبر من 0,05.

8.2 توصيات البحث:

- اهتمام السلطات الضريبية ومأموري الفحص الضريبي بخصائص الشركات التشغيلية عند الفحص الضريبي ومن أهم تلك الخصائص ربحية الشركة بمقياس معدل العائد على الأصول.
- إعادة النظر في التشريعات الضريبية فيما يتعلق بآليات الحد من ممارسات التجنب الضريبي، ووضع عقوبات حال تجاوزها حد معين، وأيضاً الحد من الثغرات القانونية.
- تدريب موظفي الإدارة الضريبية على الأساليب التي تتبعها الشركات لممارسة التجنب الضريبي، وطرق الكشف عنها في ظل ممارسات المحاسبة الابداعية وتبني معايير التقرير المالي الدولية.
- نشر الوعي لدى المجتمع الضريبي بشأن آثار التجنب الضريبي، من خلال عقد ندوات ومؤتمرات تجمع بين الجهات الضريبية ومديري الشركات وأصحاب المصالح لمناقشة دوافع وآثار التجنب الضريبي على الشركات وعلى ميزانية الدولة.
- تحديث التشريعات الضريبية بما يتلاءم والتطورات الحاصلة في البيئة المحاسبية والقانونية.

8.3 مجالات البحث المقترحة

- دراسة أثر الخصائص التشغيلية الأخرى للشركات على التجنب الضريبي.
- دراسة أثر الخصائص التشغيلية للشركات على التجنب الضريبي بمقياس معدل الضريبة الفعلي.
- دور الحكومة في تعديل أثر الخصائص التشغيلية للشركات على التجنب الضريبي.

المراجع

المراجع العربية :

1. أحمد، نضال رؤوف؛ العامري، نوال كاظم مهدي . (2018). التخطيط الضريبي وأثره على الاستثمار: بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، 13(43)، 149-166.
2. جريدة المال، <https://almalnews.com>
3. خميس، حسن كامل فرج .(2018). قياس تأثير الملكية المؤسسية في علاقة التهرب الضريبي بالعوائد المدينة، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 22 (1)، 124-170.
4. الزعبي، عبد الله، حازم، عادل خطاطبة، سلامة، روان محمود بني، ميسر، علي خطاطبة (2013). أساليب التجنب والتهرب الضريبي وقصور قانون ضريبة الدخل الأردني في مواجهتها من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، 19 (4)، 9-39.
5. الشواربي، محمد عبد المنعم.(2012). أثر آليات التنسيق الضريبي في الحد من أساليب التجنب الضريبي لتحسين المحاسبة الضريبية في الشركات الدولية، المؤتمر الثامن عشر الموسوم بـ : "نحو نظام ضريبي ملائم لمواجهة التحديات المعاصرة، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب،2.
6. عيسى، عارف محمود كامل (2015). قياس أثر حوكمة الشركات على مستوى التجنب الضريبي في ضوء نظرية الوكالة: دراسة عملية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2، 182-219.
7. الغانمي، فرقد فيصل جدعان (2014). أهمية دور مراقب الحسابات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 4 (10)، 41-65.
8. القاضي، حسن محمد .(2014). الإدارة المالية العامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
9. قصابي، إلياس (2018). التهرب الضريبي الدولي وآليات مكافحته، رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، الأردن، 26.

10. محمود، عمرو السيد زكي (2017). دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 21 (1)، 361-307.
11. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2016). سياسات أفضل من أجل نمو شامل واندماج اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - سلسلة سياسات أفضل.
12. موقع وزارة المالية المصرية، <http://www.budget.gov.eg>

المراجع الإنجليزية:

1. Alfina, I. T., Nurlaela, S., & Wijayanti, A. (2018). The Influence of Profitability, Leverage, Independent Commissioner, and Company Size to Tax Avoidance. In PROCEEDING ICTESS (Internasional Conference on Technology, Education and Social Sciences).
2. Chun-Yan, W., & Chen, L. (2016). Auditor industry expertise and clients' tax avoidance: evidence from China. *Tai Da Guan Li Lun Cong*, 26(2), 1.
3. Chytis, E., Tasios, S., Georgopoulos, I., & Hortis, Z. (2019). The Relationship Between Tax Avoidance, Company Characteristics And Corporate Governance: Evidence From Greece. *Corporate Ownership & Control*, 16(4), 77-86.
4. Ernawati.S, Chandrarin.G, & Respati.H, (2018). Analysis of the Effect of Profitability, Company Size and Leverage on Tax Avoidance :Study on Go Public Companies in Indonesia, *Scientific Research and Engineering (ijasre)*, 5(10), 74-80.
5. Gaaya, S., Lakhali, N., & Lakhali, F. (2017). Does family ownership reduce corporate tax avoidance? The moderating effect of audit quality. *Managerial Auditing Journal*.
6. Hu, N. (2018). Tax Avoidance, Property Rights and Audit Fees. *American Journal of Industrial and Business Management*, 8(03), 461.

7. Ichسانی, S., & Susanti, N. (2019). The Effect of Firm Value, Leverage, Profitability and Company Size on Tax Avoidance in Companies Listed on Index LQ45 Period 2012-2016. *Global Business and Management Research*, 11(1), 307-313.
8. Irianto, B. S., Sudibyو, Y. A., & Wafirli, A. (2017). The influence of profitability, leverage, firm size and capital intensity towards tax avoidance. *International Journal of Accounting and Taxation*, 5(2), 33-41.
9. Kim, W. J., & Jang, G. B. (2018). Relationship Between Tax Avoidance and Key Financial Indicators in Koreas Construction Waste Disposal Industry. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*.
10. Kimsen, K., Kismanah, I., & Masitoh, S. (2019). Profitability, leverage, size of company towards tax avoidance. *Jiafe (Jurnal Ilmiah Akuntansi Fakultas Ekonomi)*, 4(1), 29-36.
11. Kovermann, J., & Velte, P. (2019). The impact of corporate governance on corporate tax avoidance—A literature review. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 36.
12. Kushariadi.B, & Putra.R.N. (2018). Good Corporate Governance, Leverage, Ukuran Perusahaan Dan Tax Avoidance. *Journal of Islamic Finance and Accounting*, 1(2), 1-18.
13. Lee, R. J., & Kao, H. S. (2018). The impacts of IFRSs and auditor on tax avoidance. *Advances in Management and Applied Economics*, 8(6), 17-53.
14. Pratama.A.2017. Company Characteristics, Corporate Governance and Aggressive Tax Avoidance Practice: A Study of Indonesian Companies. *Review of Integrative Business and Economics Research*, 6(4), 70-81
15. Syahwier, C. A., & Fitriani, S. A. (2018). Effect of Tax Avoidance, Size of the Company, Leverage, Age of the Company on Cost of Debt in Manufacturing Companies Listed. In 1st Economics and Business International Conference 2017 (EBIC 2017). Atlantis Press.

أثر الرفع المالي على الربحية: دراسة تطبيقية على قطاع النقل السعودي

د. نجلاء إبراهيم عبد الرحمن

الأستاذة المشارك بقسم المحاسبة

أ. سماح أحمد علي

باحثة ماجستير

جامعة الملك عبد العزيز | جدة | المملكة العربية السعودية

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الرفع المالي على ربحية الشركات المساهمة السعودية المدرجة في قطاع النقل. استخدمت الدراسة ثلاثة مؤشرات لقياس الرفع المالي تمثلت في (إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية، وإجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات، والديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية) كمتغيرات مستقلة، ومتغير تابع لقياس الربحية تمثل في معدل العائد على الأصول. وقد تكونت عينة الدراسة من شركات النقل البالغ عددها (5) شركات، خلال الفترة الممتدة من 2014 – 2018. وقد استخدمت الدراسة التحليل المالي لدراسة وضع الشركات، إلى جانب تحليل الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار الفرضيات. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين الرفع المالي والربحية في الشركات النقل السعودي. وبناء على هذه النتائج أوصت الدراسة الاهتمام باستخدام المؤشرات المالية لما لها من جدوى في تقييم وبيان موقف الشركة. وتوسيع نطاق الدراسة بحيث تشمل القطاعات الأخرى المدرجة في سوق الأسهم السعودي.

الكلمات المفتاحية: الرفع المالي، الربحية.

Impact of Financial Leverage on Firms' Profitability: An Applied Study on The Saudi Transport Sector

Abstract

This study aimed to know the effect of financial leverage on the profitability of the Saudi joint stock companies listed in the transportation sector. The study used three indicators to measure financial leverage (total assets to equity, total debt to total assets, long-term debt to equity) as independent variables, and a dependent variable to measure profitability represented in return on assets. The study sample consisted of (5) transportation companies during the period from 2014 - 2018. The study used the financial analysis to study the companies' situation, in addition to the simple and multiple regression analysis to test the hypotheses. The results showed a statistically significant relationship between financial leverage and profitability in Saudi transport companies. Based on these results, the study recommended that attention be paid to using financial indicators because of their feasibility in assessing and clarifying the company's position. Expanding the scope of the study to include other sectors listed in the Saudi stock market.

Keyword: Financial Leverage, Profitability

مقدمة

إن تحقيق الأرباح هدف أساسي لجميع الشركات، وأمر ضروري لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع الشركة. وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها. لذا نجد أن جهدا كبيرا من الإدارة المالية يسعى بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها. وتعمل الشركات على تحقيق هدفها في الإدارة المالية الكفؤة من خلال اختيار طريقة الاستثمار الأفضل، وطريقة التمويل الأنسب (الأشقر، 2018، 2).

يتطلب من المدير المالي أن يختار الهيكل المالي الأنسب، الذي يوضح العناصر التي ينبغي أن تعتمد عليها الشركة في تمويل أصولها، أي مصادر التمويل الخارجي من جهة والتي عادة يقاس وزنها النسبي في الهيكل المالي للشركة بما يعرف بنسبة "الرفع المالي". ومصادر التمويل الداخلي والتي عادة يقاس وزنها النسبي في الهيكل المالي للشركة بما يعرف بنسب "الملكية". ولهذا يعد قرار التمويل قرارا إستراتيجيا صعبا ومن هنا تبرز أهمية الرفع المالي "كأحد الأساليب التي تلجا إليها الشركات لتحسين أرباحها، لذا تعد العلاقة بين الرفع المالي وتكلفة التمويل من الظواهر المالية الهامة، إذ يمثل الرفع المالي مدى اعتماد الشركة على القروض في تمويل أصولها، في حين تمثل تكلفة التمويل أدنى معدل عائد على الأصول بحيث تحققه لإرضاء المستثمرين (معاش، 2016، 2). الأمر الذي يدعو إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين العائد على الاستثمار والمخاطر الناجمة عن الهيكل المستهدف، أي أن تكون المخاطر الناجمة عن استخدام مصدر التمويل منخفضة التكلفة، ومتوازنة مع العائد الذي يحققه، والمتمثل في زيادة الربحية، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة (السبيعي، 2012، 2).

وفي هذا الإطار، يرى Modigliani and Miller (1963) أن قيمة الشركات التي تستخدم الدين في تمويل استثماراتها تفوق الشركات التي تعتمد في تمويلها على الأسهم، وكلما زاد اعتماد الشركة على الدين زادت قيمتها؛ لما للدين من وفرة ضريبية. إلا أن Jensen and Meckling (1976) أوضحوا أن استخدام الدين في التمويل يحمل الشركة تكاليف إضافية (تكاليف الوكالة) نتيجة تضارب المصالح بين المالكين والدائنين. ويعتبرا

أن الاستخدام الأمثل للدين (الرفع المالي) في هيكل رأس المال يكون عند الوصول إلى الحد الأدنى من تكاليف الوكالة (عبويني والعمري، 2016، 900).

لذا، يعتبر موضوع الربط بين الرفع المالي من جهة والربحية من جهة أخرى موضوعاً جدياً ومعقداً لدى المهتمين بالفكر المالي، فهناك أكثر من نظرية حاولت تجسيد العلاقة بين الرفع المالي وأثره على أهداف الإدارة المالية والمتمثلة في زيادة ثروة الملاك، وتحقيق عوائد محاسبية. وقد اختلفت نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين الرفع المالي والربحية؛ إذ يرتبط توجه الشركات تجاه الرفع المالي بعدة عوامل منها وجود بدائل استثمارية، وبدائل تمويلية متعددة، وكذلك وجود سوق مالي نشط، هذا بالإضافة إلى توافر مجموعة من القوانين والأنظمة الاقتصادية ذات العلاقة (النجار، 2013، 152).

استناداً لما تقدم، تلقي هذه الدراسة الضوء على مسألة مهمة ألا وهي معرفة أثر الرفع المالي على الربحية، بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية المدرجة في قطاع النقل خلال الفترة 2014 – 2018. مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن اتخاذ القرار التمويلي المناسب يتطلب الموازنة بين المخاطر والعوائد، فاعتماد الشركة على مصادر التمويل الخارجية كضيق بزيادة التزامات الشركة وبالتالي زيادة مخاطر عدم السداد والذي قد يعرض الشركة إلى خطر الإفلاس، لكن بالرغم من أن نسب المديونية المرتفعة تعمل على زيادة مخاطر الاستثمار، إلا أنها تعمل على تحقيق وفر ضريبي للشركة وبالتالي زيادة أرباح وعوائد الشركة القابلة للتوزيع، وبذلك فإن القرار التمويلي يتوقع أن ينعكس على أداء الشركة وربحياتها (الغزو، 2015، 2). وعلى ضوء ذلك يمكن طرح إشكالية الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي: ما مدى تأثير نسب الرفع المالي على الربحية بشركات المساهمة السعودية المدرجة في قطاع النقل؟ ومنه تتفرع التساؤلات الآتية:

1. ما مدى تأثير نسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية على الربحية بشركات المساهمة السعودية المدرجة في قطاع النقل؟

2. ما مدى تأثير نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات على الربحية بشركات المساهمة السعودية المدرجة في قطاع النقل؟

3. ما مدى تأثير نسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية على الربحية بشركات المساهمة السعودية المدرجة في قطاع النقل؟

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الرفع المالي للشركات والذي يحتل مكانة متميزة ومهمة في السياسات والإجراءات والقرارات التمويلية التي تتخذها الإدارة، مما يوجب على الأخيرة مراقبته والحرص على الوصول به الى المستوى الأمثل، فالرفع المالي يلعب دورا مهما في العمل على زيادة ربحية الشركات وتقوية الوضع التنافسي لها وبالتالي تحقيق أهم الأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقه والذي يتمثل في تعظيم ثروة المساهمين (الساعدي، 2012، 144)، غير أن التماذي غير المدروس في استخدام الرفع المالي قد يساهم في زيادة المخاطر المتمثلة في عدم الملاءة والإفلاس المالي (العمرى، 2017، 5). ومن جانب آخر، لهذه الدراسة أهمية من كونها تقدم دليلا من الواقع السعودي حول مدى تأثير الرفع المالي على الربحية، وعلى مدى فاعليته في تحسين ربحية الشركات المساهمة السعودية المدرجة في قطاع النقل، ومن الناحية العلمية تكمن أهمية الدراسة في إثراء أدبيات الرفع المالي، واستكمالاً لجهود الباحثين سابقا حول علاقة الرفع المالي بربحية الشركات.

أهداف الدراسة

- يتمثل هدف الدراسة الأساسي في معرفة أثر الرفع المالي على الربحية بشركات المساهمة السعودية المدرجة في قطاع النقل، وذلك من خلال معرفة ما يلي:
1. التعرف على تأثير نسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية على الربحية بشركات المساهمة السعودية المدرجة في قطاع النقل.
 2. التعرف على تأثير نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات على الربحية بشركات المساهمة السعودية المدرجة في قطاع النقل.
 3. التعرف على تأثير نسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية على الربحية بشركات المساهمة السعودية المدرجة في قطاع النقل.

فرضيات الدراسة

للإجابة على تساؤلات الدراسة تم اعتماد الفرضيات التالية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية والربحية بشركات المساهمة السعودية المدرجة في قطاع النقل.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات والربحية بشركات المساهمة السعودية المدرجة في قطاع النقل.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية والربحية بشركات المساهمة السعودية المدرجة في قطاع النقل.

الدراسات السابقة

دراسة ناصح والبدران (2014) هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين هيكل التمويل لشركات القطاع الصناعي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والربحية الممثلة وتقاس بالعائد على الموجودات. وقد اعتمدت الدراسة على البيانات المالية المنشورة للشركات لعينة المكونة من (14) شركة، وكانت سنوات الدراسة بين (2004 - 2011). استخدم الإحصاء الوصفي والانحدار البسيط، وبعد إجراء عملية تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضيتها، أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل ممثلاً بنسبة المديونية والمتغير التابع الربحية الممثل بالعائد على الموجودات.

دراسة الغزو (2015) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الرافعة المالية على كل من الأداء المالي معبراً عنه بالمؤشرات المالية التقليدية ممثلة بالعائد على الأصول، والعائد على المبيعات، والعائد على حقوق الملكية، وعلى سياسة توزيع الأرباح معبراً عنها بنسبة الأرباح الموزعة إلى القيمة السوقية، وبنسبة الأرباح الموزعة إلى العائد على السهم. وتمثلت عينة الدراسة من جميع الشركات الصناعية البالغ عددها 73 شركة خلال الفترة (2011-2013). وقد تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي لوصف متغيرات الدراسة، واستخدام الانحدار المتعدد لاختبار صحة فرضيات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على كل من العائد على حقوق الملكية، والعائد على المبيعات، والعائد على الأصول، وعلى سياسة توزيع الأرباح

ممثلة بنسبة الأرباح الموزعة إلى القيمة السوقية للسهم ونسبة الأرباح الموزعة إلى العائد على السهم.

دراسة Hussain, et.al (2016) هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير الربحية والتي تم قياسها من خلال مؤشر عائد السهم (EPS) والرافعة المالية (مقاسا بحقوق المساهمين/إجمالي الأصول) على هيكل رأس المال (مقاسا بإجمالي المديونية/إجمالي الأصول) في شركات النسيج الباكستاني خلال الفترة (2009 - 2014)، تكونت عينة الدراسة من (10) شركات نسيج مدرجة في سوق الأوراق المالية. وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال والربحية، ووجود علاقة ايجابية ذو دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال والرفع المالي، كما توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين الرفع المالي والربحية، حيث إذا زاد الرفع المالي انخفضت الربحية والعكس بالعكس.

دراسة الكايد (2017) هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر الرفع المالي على الربحية في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وقد اعتمدت الدراسة على القوائم المالية لشركات العينة والبالغ عددها (65) شركة. وقد تم استخدام الباحث متغيران مستقلان وهما إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، وإجمالي الديون إلى إجمالي حقوق الملكية، والمتغير التابع وهو الربحية الذي عبر عنه بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية. وباستخدام تحليل بيانات (Panel analysis)، أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، وإجمالي الديون إلى إجمالي حقوق الملكية.

دراسة اسليم (2018) هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين هيكل التمويل والربحية للشركات المدرجة في بورصتي فلسطين وعمان. استخدمت الدراسة مقياسين أساسيين لهيكل التمويل هما: إجمالي الديون إلى إجمالي حقوق الملكية، وإجمالي الديون إلى إجمالي الأصول كمغيرات تابعة، وثلاثة مقاييس أساسية للربحية وهي: معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وحجم الشركة كمغيرات مستقلة، وتم اختيار عينة الدراسة 32 شركة مدرجة في بورصة فلسطين، و173 شركة مدرجة في بورصة عمان، للفترة من 2009 - 2016. وتم استخدام برنامج EViews والمنهج

الوصفي التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة وبيان العلاقة بين المتغيرات. وأشارت النتائج وجود علاقة عكسية بين متغير هيكل التمويل إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول مع متغير الربحية معدل العائد على الأصول. في حين لم توجد علاقة بين متغير هيكل التمويل إجمالي الديون إلى حقوق الملكية مع متغير الربحية معدل العائد على الأصول.

دراسة كنعان وسعود (2018) هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر الرافعة المالية على ربحية الشركات غير المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ومدى إمكانية استخدام الديون في زيادة الربحية، وقد مثلت الرفع المالي المتغير المستقل الذي عبر عنه بنسبة الاقتراض ونسبة الرفع المالي ونسبة الديون، أما المتغير التابع الربحية فعبّر عنه بمعدل العائد على الأصول، وذلك الاعتماد على القوائم المالية المدققة للشركات غير المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة من 2008 – 2016 حيث تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لاختيار العينة وذلك باستخدام الانحدار الخطي، وخلصت الدراسة إلى أن للرافعة المالية أثر ذو دلالة معنوية على الربحية في الشركات غير المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

دراسة الكليباي (2019) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل الدين على ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للفترة 2009 – 2017، تكونت عينة الدراسة من (14) شركة صناعية. استخدمت الدراسة الانحدار المتعدد من خلال البيانات الجدولية (Panel Data). أظهرت نتائج نموذج الأثر العشوائي وجود أثر سلبي ومعنوي لنسبة المديونية قصيرة الأجل على الربحية، ووجود أثر سلبي ومعنوي لنسبة المديونية طويلة الأجل على الربحية، ووجود أثر إيجابي ومعنوي لحجم الشركة مقاسا بحجم المبيعات على الربحية.

يتضح مما سبق عرضه من الدراسات السابقة، أن بعضها استهدف العلاقة بين الرفع المالي والربحية، وهو ما تتفق معه الدراسة الحالية، حيث جاءت امتدادا لجهود من سبقها من الباحثين في هذا المجال، غير أن ما يميز هذه الدراسة هو اختلاف البيئة، ونوع القطاع الذي ستطبق عليه الدراسة، فمعظم الدراسات السابقة ركزت على القطاع الصناعي، بينما تركز هذه الدراسة على قطاع النقل السعودي، وترجع أهمية هذا القطاع في مساهمته في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك في زيادة العوائد المالية للدولة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (الفوزان، 2001).

الإطار النظري للدراسة

أولاً: الرفع المالي

يقصد بالرفع المالي هو اعتماد الشركة على الدين والاقتراض من المؤسسات المالية ويترتب على ذلك فوائد مدينة تعد بمثابة تكلفة ثابتة يتوجب دفعها، أو إذا تم التعبير عن الدين بالأسهم الممتازة فتعد أرباح الأسهم المدفوعة تكلفة أيضاً (الشبيري، 2013، 214)

كما عرف الطوبان وعبد الله (2019، 92) الرفع المالي أنه استخدام التمويل المقترض (الديون) في الهيكل المالي بما يؤدي إلى تعظيم معدل العائد على حق الملكية، ويتضمن هذا النوع من التمويل كل من التمويل المقترض طويل الأجل والتمويل المقترض قصير الأجل الذي يشمل بدوره على القروض قصيرة الأجل والحسابات الدائنة.

ويتضح مما سبق، أن الرفع المالي جزء من الهيكل المالي للمنشأة، ويتمثل في موارد التمويل الخارجية (الديون وما في حكمها)، فإذا زاد اعتماد المنشأة على الديون في التمويل، زادت درجة الرفع المالي.

مزاياء وعيوب الرفع المالي

يساهم الرفع المالي في تحسين الربحية عن طريق الديون بكلفة ثابتة نسبياً، وتشغيل هذه الديون لتحقيق عائداً أفضل من كلفة الديون بافتراض قدرة المنشأة على تحقيق ذلك. ويمكن أن يحقق الرفع المالي المميزات التالية: (سميرات، 2013، 21-22)

1. تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين كلفة الاقتراض ومردود الاستثمار .
2. الاقتراض بحكمه يمكن الشركة من بناء سمعة في الأسواق المالية، وهذا أمره بحاجة إليه دائماً خاصة عندما تحتاج إلى المزيد من الاقتراض .
3. في فترات التضخم يتم اقتراض أموال ذات قوة شرائية عالية وإعادتها بأموال ذات قوة شرائية أقل .
4. الاستفادة من ميزة كون الفوائد قابلة للتنزيل من الضريبة.

في المقابل، ينطوي الرفع المالي على بعض العيوب، يمكن إيجازها في الآتي: (بوقرن

وزادرة، 2013، 26)

1. انخفاض العائد على حقوق المساهمين نتيجة لكون مردود الاستثمار أقل من تكلفة الاقتراض .
2. احتمال تدخل الدائنين وسيطرتهم على المنشأة .
3. في فترات انخفاض التضخم يتم الوفاء بأموال قوتها الشرائية أفضل من القوة الشرائية للأموال المقترضة .
4. قد يؤدي التأخر في الوفاء إلى إيذاء سمعة المنشأة الائتمانية والحد من قدرتها على الاقتراض.

مؤشرات الرفع المالي

تظهر مؤشرات الرفع المالي مدى اعتماد الشركة على الاقتراض في تمويل استثماراتها، وتعكس أيضا مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها ودفع المستحقات في وقتها (محمد، 2013، 129)، ومن أهمها ما يلي:

نسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية: تسمى أيضاً بمضاعف حقوق الملكية (Equity Multiplier)، وتقيس هذه النسبة مدى مساهمة حقوق الملكية في تمويل موجودات الشركة، كما أنها تعبر بطريقة غير مباشرة عن مقدار الدين المستخدم في تمويل موجودات الشركة. ويمكن حسابها وفقا للصيغة التالية: إجمالي الموجودات ÷ حقوق الملكية (Singapurwoko and El-Wahid, 2011, 138)

نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات: تسمى بنسبة المديونية، حيث تحدد هذه النسبة هامش الأمان للمقرضين، وتجب عن مدى مقدرة الشركة على تسديد ديونها في حالة الإفلاس إذا ما تم بيع موجودتها، وكلما كانت النسبة صغيرة كان ذلك أفضل، ويستحسن ألا تتجاوز 0.5، حيث إن كل ما انخفضت هذه النسبة زاد هاش الأمان بالنسبة للدائنين، وارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع مساهمة الاقتراض في تمويل الموجودات، ويتم حسابها كالتالي: إجمالي الديون ÷ إجمالي الموجودات (مكاني، 2014، 58)؛

نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية: قيس هذه النسبة حجم الديون طويلة الأجل المستخدمة في التمويل مقارنة بحق الملكية وتسمى هذه النسبة عادة بنسب الاقتراض، ويرى المحللين أن النسبة 100% تمثل الحد الأقصى للرفع المالي؛ فإذا زادت

عن هذا الحد يعني ذلك أن الشركة تعتمد أكثر على الديون في تمويل موجوداتها، الأمر الذي يعرضها لمخاطر مالية عالية، ويمكن حسابها من خلال: الديون طويلة الأجل ÷ حقوق الملكية (كنعان وسعود، 2018، 268):

ثانياً: الربحية

تتعدد استخدامات الربحية من كونها أداء لقياس الفعالية الاقتصادية للمنشأة إلى كونها معيار لاتخاذ بعض القرارات العامة، وبالتالي هي وسيلة في يد متخذ القرار تستخدم في قياس أثر المديونية والإقراض على الربحية. ويقصد بالربحية القدرة على تحقيق ربح أو نتيجة، وتنتج هذه الربحية عن مقارنة النتائج بالوسائل والامكانيات المستخدمة عليها، ويقاس ذلك بنسبة النتيجة المستهدفة إلى الوسيلة التي خصصت لتحقيقها (كموش ومعتوق، 2019، 442).

أهمية الربحية

الربحية هي مؤشر مهم على نجاح أعمال الشركة، ومقياس الربحية هو الاهتمام الرئيسي لجميع الأطراف المعنية مثل الدائنون والمستثمرون والمالكون والإدارة، وتكمن أهميتها في التالي (بريراوي، 2015، 35):

1. تعتبر مؤشر للكفاءة على إدارة أصول المنشأة وتحقيق الأرباح منها.
2. تشير إلى قدرة المنشأة على مقابلة المخاطر التي تتعرض لها، وامكانية تحقيق الاستمرارية والنمو مستقبلاً .
3. تزيد من ثورة المساهمين والملاك.
4. تعزز الثقة في المنشأة، وتسهل لها عمليات زيادة رأس المال، أو الحصول على ما تحتاج من تمويل.

مؤشرات الربحية

هناك عدة مؤشرات لقياس الربحية، تورد الباحثان بعض منها كما يلي:
معدل العائد على الأصول: وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات، وتمثل كفاءة الشركة في توليد الأرباح من خلال تشغيل الموجودات، أي أن هذا المؤشر يعبر عن كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة بغض النظر عن الطريقة التي تم بها تمويل موجودات

الشركة سواء كانت تمويل من المالكين أو من المقرضين، ذلك من خلال المعادلة التالية: صافي الربح ÷ إجمالي الموجودات (الذئبيات، 2011، 24).

معدل العائد على حقوق الملكية: يقيس معدل العائد على حقوق الملكية مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح، وبالتالي فهو مؤشر لقياس ربحية الريال الواحد المستثمر. حيث يدل ارتفاع هذا المعدل على كفاءة الإدارة في استغلال الأموال لضمان عائد مرضي للملاك، ويمكن حسابه بالمؤشر التالي: صافي الربح ÷ إجمالي حقوق الملكية (بلحاج، 2017، 8).

ثالثاً: العلاقة بين الرفع المالي والربحية

اختلفت النظريات المالية في تفسيرها لتأثير الربحية على هيكل رأس المال (الرفع المالي)، فوفقاً لتنبؤات النظرية التقليدية لهيكل التمويل الأمثل يتوقع أن ترتبط نسبة الديون بالهيكل التمويلي طردياً مع العائد على الأصول قبل الفوائد والضرائب، حيث تخضع الشركات عالية الربحية لمعدلات ضريبية مرتفعة، ومخاطر إفلاس أقل نسبياً، وبالتالي يتوقع أن تحتفظ الشركات ذات الربحية العالية بنسب أعلى للديون بهيكلها التمويلية (سباع، 2010، 165).

وفي نفس السياق، تؤكد نظرية التبادل وجود أثر إيجابي بين الربحية والرفع المالي، فالشركات التي تتميز بربحية عالية لها القدرة على استخدام نسب عالية من الدين في تشكيل رأس مالها (التومي وتهتان، 2018، 209).

وعلى النقيض، ترى نظرية تسلسل التمويل أن يتم التمويل بالأرباح المحتجزة أولاً، ثم يتم التوجه إلى الاقتراض، أي أن الشركات التي تحقق أرباحاً كبيرة تستطيع الاستفادة من هذه الأرباح لتمويل مشاريعها دون اللجوء إلى مصادر خارجية للتمويل، مما يشير إلى أنه كلما زاد الربح الذي تحققه الشركة، كلما كانت تعتمد على التمويل الداخلي كخيار تمويل أساسي لها (Shubita and Alsawalhah, 2012, 109)، لذا فإنها تقترح وجود علاقة عكسية بين ربحية الشركات والرفع المالي (طويرش، 2015، 239).

واستناداً لما سبق، لا يمكن تجاهل العلاقة بين الرفع المالي والربحية؛ لأن تحسن الربحية ضروري لاستمرارية الشركة على المدى الطويل، ولأن مدفوعات الفائدة على الدين قابلة للخصم من الضرائب، فإن إضافة الدين في هيكل رأس المال سيحسن ربحية الشركة. لذلك، من المهم اختبار العلاقة بين الرفع المالي وربحية الشركة لاتخاذ قرارات سليمة بشأن هيكل التمويل (Gill et al., 2011, 3).

الإطار العملي للدراسة

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل أثر الرفع المالي على الربحية بشركات المساهمة السعودية المدرجة في قطاع النقل. مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع وعينة الدراسة من شركات قطاع النقل المدرجة في سوق الأسهم السعودي "تداول"، والبالغ عددها (5) شركات، حيث شملت سنوات الدراسة 2014، 2015، 2016، 2017، 2018 على التوالي.

جدول (1) شركات العينة

شركة النقل الجماعي - سابكو	شركات قطاع النقل
شركة باتك	شركة سيسكو
شركة بدجت السعودية	شركة الخدمات الأرضية

متغيرات الدراسة وطرق قياسها

تتمثل متغيرات الدراسة في الجوانب المتعلقة بمؤشرات الرفع المالي، والتي تمثل المتغيرات المستقلة، في حين يمثل المتغير التابع الربحية، وسيتم استعراض كيفية قياس كلا من المتغير التابع والمتغير المستقل كما يلي:

- المتغير التابع: تم قياس ربحية شركات قطاع النقل المدرجة في سوق الأسهم السعودي من خلال مؤشر العائد على الأصول؛ إذ تبين هذه النسبة مدى كفاءة السياسات التشغيلية والاستثمارية التي تتبناها الشركة وقدرتها على تحقيق صافي الأرباح في استثمار موجوداتها (ثلجي، 2019، 28)، ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات.
- المتغيرات المستقلة: وتمثل مؤشرات الرفع المالي، معبرا عنها بنسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية، ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات، ونسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية.

أدوات جمع وتحليل البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من القوائم المالية السنوية للشركات المساهمة السعودية المدرجة في قطاع النقل خلال الفترة 2014 - 2015، والمنشورة على الموقع الإلكتروني تداول. وتتضمن أساليب تحليل البيانات على تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد من خلال التحليل الإحصائي ببرنامج SPSS، وباستخدام قيم معامل الارتباط، ومعامل التحديد، واختبار T واختبار F، من أجل اختبار العلاقة والدلالة الإحصائية لفرضيات الدراسة.

نتائج التحليل المالي

فيما يلي استعراض لنتائج تحليل مؤشرات الرفع المالي والربحية لشركات النقل السعودي، للفترة من 2014 - 2018.

أ. الرفع المالي

جدول (2) إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية

المتوسط	2018	2017	2016	2015	2014	السنة الشركة
1.810476285	1.704008577	1.803577907	1.790083329	1.813576448	1.941135164	سيسكو
1.271090015	1.369104077	1.313959816	1.285115686	1.201724384	1.185546109	الخدمات الأرضية
1.720084097	1.950949573	1.789709054	1.738933341	1.721836716	1.398991803	الجماعي
1.478992577	1.298819205	1.368224203	1.636316669	1.879806499	1.21179631	باتك
1.640028834	1.27524981	1.402273281	1.64747754	1.888836877	1.986306662	بدجت

المصدر: الباحثان

تقيس نسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية مدى مساهمة حق الملكية في تمويل الأصول، وتعتبر مقياس غير مباشر للديون من جهة أخرى، أي يمكن من خلالها معرفة مدى تمويل الأصول من خلال حق الملكية أو الديون، فكلما كانت النسبة أعلى من (2)، زاد دين الشركة، وكما يتضح من الجدول أن نسبة الموجودات إلى حقوق الملكية تعطي مؤشرا جيدا للشركات محل الدراسة.

جدول (3) إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات

الشركة	السنة	2014	2015	2016	2017	2018	المتوسط
سيسكو		48.48375227	44.86033378	44.13667871	44.55465461	41.31484938	44.67005375
الخدمات الأرضية		15.65068689	16.78624376	22.18599379	23.89417184	26.95953382	21.09532602
الجماعي		28.51995288	41.92248365	42.49312471	44.1249963	48.74290889	41.16069329
باتك		17.47788043	46.8030353	38.88713481	26.91256315	23.00699003	30.61752074
بدجت		49.65530655	47.05736572	39.3011452	28.68722429	21.58399147	37.25700665

المصدر: الباحثان

يستدل بهذه النسبة عن مدى اعتمد الإدارة على أموال الغير في تمويل موجوداتها، ويعبر انخفاضها عن زيادة مساهمة الملاك في التمويل من جهة، وهامش أمان بالنسبة للجهات المقرضة من جهة أخرى، الأمر الذي من شأنه أن يمنح الشركات قدرة على سداد ديونها. ويتضح من جدول (3)، أن نسبة المديونية متباينة خلال السنوات الخمس، وقد بلغ أعلى متوسط على مستوى القطاع لدى شركة سيسكو بـ (44.7%)، في حين كان أدنى متوسط لدى شركة الخدمات الأرضية إذ بلغ (21.1%)، ويلاحظ أنها لم تتجاوز المتوسط (50%)، مما يعني أن الشركات محل الدراسة لها قدرة مالية في تمويل استثماراتها والوفاء بالتزاماتها، ويمكن القول أيضا أن الشركات تمتلك أصولا تزيد عن قيمة مديونيتها (بوقرن وزدادرة، 2012، 66).

جدول (4) إجمالي الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية

الشركة	السنة	2014	2015	2016	2017	2018	المتوسط
سيسكو		75.81684258	63.07930752	61.46598384	60.38907467	50.41793041	62.2338278
الخدمات الأرضية		8.945440779	9.810733435	12.87427634	15.05119139	16.49264543	12.63485747
الجماعي		11.80693993	41.62913971	46.55675571	47.89747818	47.12095728	39.00225416
باتك		1.83650779	14.65752028	22.24819798	12.26251466	10.92317545	12.38558323
بدجت		38.53298919	31.60429682	13.14186739	8.993718859	5.2725828	19.50909101

المصدر: الباحثان

تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة الديون طويلة الأجل (الاقتراض) في تمويل أنشطة الشركة مقارنة بحقوق الملكية. ويلاحظ من الجدول السابق، أن نسبة اقتراض الشركات متباينة خلال الخمس سنوات، وقد بلغ أعلى متوسط (62.23%) لدى شركة سيسكو، وأدنى متوسط (12.38%) لدى شركة باتك، غير أن هذه النسب في مجملها أقل

من الواحد أو (100%)، مما يدل على أن الشركات محل الدراسة تعتمد على أموالها الداخلية أكثر من الديون طويلة الأجل، مما يجعلها بمنأى عن المخاطر المالية. (براهيم وسالم، 2018).
ب. الربحية

جدول (5) العائد على الأصول

المتوسط	2018	2017	2016	2015	2014	السنة	الشركة
4.144785398	2.446862359	2.91298072	5.11682095	5.458015785	4.789247176		سيسكو
15.3080749	9.355509092	13.28907	17.92661612	19.11410106	16.85507825		الخدمات الأرضية
4.233196397	0.738009636	2.810123693	4.688052311	8.044953028	4.884843315		الجماعي
8.435299759	3.126212781	11.20647334	3.768399784	9.350808217	14.72460468		باتك
10.8401257	11.83430058	9.961297045	10.37536963	11.08578019	10.94388103		بديجت

المصدر: الباحثان

يعبر العائد على الأصول عن مدى كفاءة الشركة في توليد الأرباح من خلال تشغيل موجوداتها، ويلاحظ من الجدول السابق، أن نسبة ربحية الشركات محل الدراسة متباينة خلال الخمس سنوات، وقد بلغ أعلى متوسط (15.3%) لدى شركة الخدمات الأرضية، وأدنى متوسط (4.1%) لدى شركة سيسكو. وبشكل عام يمكن القول، أن الشركات تملك ربحية جيدة.

نتائج التحليل الإحصائي

تستعرض الباحثان نتائج تحليل الانحدار البسيط والمتعدد لمتغيرات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (6) تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين نسبة إجمالي الموجودات إلى

حقوق الملكية والربحية

القيمة	قيمة t	معامل	معامل	معامل	المتغير
الاحتمالية sig		التحديد R2	الارتباط R	الانحدار B	
.001	- 3.796	.385	.621	- 11.759	نسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية

المصدر: الباحثان

يتضح من الجدول (6): أن قيمة معامل الانحدار (- 11.759) وهي قيمة سالبة، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين نسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية

والربحية، أي كلما زاد معدل العائد على الأصول بنسبة 1% انخفض إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية بنسبة 11.759%، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.621). مما يدل على وجود ارتباط قوي بين المتغيرين.

كما تشير النتائج إلى وجود تأثير للمتغير المستقل نسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية على المتغير التابع الربحية، حيث بلغ معامل التحديد (0.385)، مما يدل على أن المتغير المستقل يفسر التغيرات في المتغير التابع بنسبة (38.5%) والباقي يعود لعوامل أخرى تؤثر على المتغير التابع.

كما توضح النتائج على أن العلاقة بين المتغيرين معنوية، أي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية (0.001) وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05). ونتيجة لذلك يتم قبول الفرضية الأولى للدراسة والتي نصت على أنه يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية والربحية بالشركات المساهمة السعودية المدرجة في قطاع النقل.

جدول رقم (7) تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين نسبة إجمالي الديون إلى

إجمالي الموجودات والربحية

القيمة الاحتمالية sig	قيمة t	معامل التحديد R2	معامل الارتباط R	معامل الانحدار B	المتغير
.000	- 4.252	.440	.663	- .296	نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات

المصدر: الباحثان

يتضح من الجدول (7): أن قيمة معامل الانحدار (-0.296) وهي قيمة سالبة، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات والربحية؛ بمعنى أنه كلما زاد معدل العائد على الأصول بنسبة 1% انخفض إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات بنسبة 0.296%، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.663) مما يدل على وجود ارتباط قوي بين المتغيرين.

كما تشير النتائج إلى وجود تأثير للمتغير المستقل نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات على المتغير التابع الربحية، حيث بلغ معامل التحديد (0.440)، مما يدل

على أن المتغير المستقل يفسر التغيرات في المتغير التابع بنسبة (44%) والباقي يعود لعوامل أخرى تؤثر على المتغير التابع.

كما توضح النتائج على أن العلاقة بين المتغيرين معنوية، أي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (05)، حيث إن القيمة الاحتمالية (000) وهي أصغر من مستوى المعنوية (05). ونتيجة لذلك يتم قبول الفرضية الثانية للدراسة والتي نصت على أنه يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات والربحية بالشركات المساهمة السعودية المدرجة في قطاع النقل.

جدول رقم (8) تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين نسبة إجمالي الديون طويلة

الأجل إلى حقوق الملكية والربحية

المتغير	معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig
نسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية	- .152	.643	.388	- 4.025	.001

المصدر: الباحثان

يتضح من الجدول (8): أن قيمة معامل الانحدار (-.152) وهي قيمة سالبة، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين نسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية والربحية، أي كلما زاد معدل العائد على الأصول بنسبة 1% انخفض إجمالي الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية بنسبة 0.152%. في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.643) مما يدل على وجود ارتباط قوي بين المتغيرين.

كما تشير النتائج إلى وجود تأثير للمتغير المستقل نسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية على المتغير التابع الربحية، حيث بلغ معامل التحديد (0.388)، مما يدل على أن المتغير المستقل يفسر التغيرات في المتغير التابع بنسبة (38.8%) والباقي يعود لعوامل أخرى تؤثر على المتغير التابع.

كما توضح النتائج على أن العلاقة بين المتغيرين معنوية، أي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (05)، حيث إن القيمة الاحتمالية (001) وهي أصغر من مستوى المعنوية (05). ونتيجة لذلك يتم قبول الفرضية الثالثة للدراسة والتي نصت على أنه

يوجد علاقة ذو دلالة احصائية بين نسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية والربحية بالشركات المساهمة السعودية المدرجة في قطاع النقل. بعد الانتهاء من اختبار الفرضيات الفرعية باستخدام تحليل الانحدار البسيط، تعرض الباحثان تحليل الانحدار المتعدد، لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة وهي مجمعة (إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية، وإجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات، والديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية) على المتغير التابع العائد على الأصول، ويوضح الجدول التالي ملخص النتيجة :

جدول رقم (9) تحليل الانحدار الخطي المتعدد

المتغيرات	القيم	قيمة t	sig	معامل التحديد R2	معامل التحديد المعدل	F	sig
نسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية	61.141	2.720	.013	.614	.559	11.135	.000
نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات	-1.592	-3.023	.006				
نسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية	-.088	-1.685	.107				

المصدر: الباحثان

يتضح من نتائج الجدول السابق، وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكلا من إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية، وإجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات، والديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية على العائد على الأصول، حيث أكدت ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسية للدراسة والتي نصت على أنه يوجد علاقة ذو دلالة احصائية بين الرفع المالي والربحية بالشركات المساهمة السعودية المدرجة في قطاع النقل.

النتائج

1. وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين كلا من (إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية، وإجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات، والديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية) والعائد على الأصول، ويشير ذلك، إلى أن الرفع المالي يؤثر على ربحية شركات النقل السعودي.
2. وجود علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية والربحية في شركات النقل السعودي، أي أنه كلما زادت قيمة هذه النسبة دلت على اعتماد إدارة الشركات على أموال الغير في التمويل مما ينعكس سلبي على ربحية معدل العائد على الأصول، وهو ما يتفق مع نتيجة دراسة (كنعان وسعود، 2018)، التي وجدت تأثيرا سلبيا للرفع المالي مقاسا بنسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية على الربحية.
3. وجود علاقة عكسية بين نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات والربحية في شركات النقل السعودي، أي إذا زاد اعتماد الشركات على استخدام الديون في تمويل أصولها انخفضت الربحية لمعدل العائد على الأصول، واتفقت النتيجة مع دراستي (الغزو، 2015)، (اسليم، 2018) التي توصلتا إلى أن الرفع المالي مقاسا بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات يؤثر سلبي على الربحية. في حين لم تتفق النتيجة مع دراسة (ناصر والبدران، 2014)، التي لم تجد علاقة بين المتغيرين.
4. وجود علاقة عكسية بين نسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية والربحية في شركات النقل السعودي، مما يعني أنه كلما زاد اعتماد الشركات على الديون طويلة الأجل انخفضت ربحية معدل العائد على الأصول، وجاءت النتيجة متفقة مع دراسة (الكليباوي، 2019) التي وجدت اثرا سلبيا ومعنويا لنسبة المديونية طويلة الاجل على الربحية.
5. أظهر التحليل المالي أن الشركات التي حققت ربحية أعلى، تملك مديونية أقل؛ وهو ما اتضح على نتائج الشركات خلال فترة الدراسة، حيث سجلت شركة الخدمات الأرضية أعلى ربحية وأقل مديونية، في حين سجلت شركة سيسكو أقل

- ربحية وأعلى مديونية، مما دل على وجود أثر سلبي للمديونية على ربحية الشركات. وجاءت هذه النتيجة متسقة مع نتيجة التحليل الإحصائي.
6. تتمتع الشركات محل الدراسة بمديونية جيدة، مما يدل على أن الشركات لديها قدرة ايفائية، وقدرة للوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها.
7. تتمتع الشركات أيضا بربحية جيدة، تدل على كفاءة الإدارة في توظيف موجوداتها، وتوليد أرباح مناسبة.
- وبشكل عام، اتفقت نتائج الدراسة مع نظرية تسلسل التمويل لهيكل رأس المال، والتي تفترض وجود علاقة عكسية بين الرفع المالي وربحية الشركات، حيث تفضل أن يبدأ التمويل من المصادر الداخلية أولا قبل اللجوء إلى الاقتراض، في حين اختلفت مع نظرية التبادل التي تفترض وجود أثر إيجابي بين الرفع المالي والربحية.

التوصيات

- على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن الأخذ بالتوصيات التالية:
1. على إدارة الشركات التأنى عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالرفع المالي، مع الأخذ بالاعتبار تقييم مخاطر المديونية.
 2. الاهتمام باستخدام المؤشرات المالية لما لها من جدوى في تقييم وبيان موقف الشركة.
 3. توسيع نطاق الدراسة بحيث تشمل القطاعات الأخرى المدرجة في سوق الأسهم السعودي.

المراجع

المراجع العربية

- الأشقر، المنتصر بالله بلال. (2018). أثر الرافعة المالية والسيولة وحجم الشركة على الأداء المالي لشركات التأمين المساهمة العامة الأردنية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.
- اسليم، أحمد سلمان محمد. (2018). العلاقة بين هيكل التمويل والربحية للشركات المدرجة في بورصتي فلسطين وعمان: دراسة تحليلية مقارنة. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية بغزة.
- بريراوي، فيضان سامي. (2015). أثر هيكل الملكية على الرافعة المالية في الشركات الصناعية الأردنية. رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.
- بلحاج، نيسمة. (2017). أثر مؤشرات السيولة والربحية على الرفع المالي: دراسة تطبيقية لعينة من شركات المساهمة في ولاية ورقلة للفترة 2011 – 2015. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- بوقرن، نهال؛ وزدادرة، فتيحة. (2013). أثر التمويل بالرفع المالي على الهيكل المالي للمؤسسة: دراسة حالة مؤسسة PROMECH – ANNABA. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة.
- التومي، حمزة جيلالي؛ وموراد تهتان. (2018). أثر كل من حجم البنك، والربحية والسيولة على هيكل رأس المال في البنوك. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية. 9 (1)، 199 – 223.
- ثلجي، عامر عبد المجيد إبراهيم. (2019). أثر النسب المالية على ربحية السهم الواحد: دليل بورصة عمان للأوراق المالية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.
- الذنبيات، نواف سماح محمد. (2011). أثر الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان على آراء مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن. رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

- الساعدي، علاء عبد الحسين صالح. (2012). هيكل رأس المال والعوامل المؤثرة عليه. مجلة الاقتصاد الخليجي. العدد 23، 136 - 158.
- سباع، محمد فاروق؛ وهريدي، فتحية حسن؛ والكتبي، محسن علي. (2010). محددات استخدام الديون في الهيكل التمويلي: بحث مستخلص من رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراة الفلسفة في إدارة الأعمال. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. 1 (2)، 163 - 172.
- السبيعي، بداح محسن. (2012). العلاقة بين الرفع المالي والعائد على الاستثمار في الشركات المساهمة العامة الكويتية: دراسة اختبارية. رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- سميرت، أروى علي. (2016). أثر التدفقات النقدية والرافعة المالية وربحية السهم على عائد الاستثمار في البنوك التجارية العاملة في الأردن. رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت.
- الشبيري، فارس ناصيف. (2013). تحليل العوامل المؤثرة على ربحية الشركات الصناعية الأردنية ومخاطرتها: دراسة تطبيقية. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية. 14 (2)، 210 - 219.
- الطويان، محمد عبد الله؛ وعبد الله، الصادق بلقاسم. (2019). أثر الرفع المالي على أداء المصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية على مصرف الوحدة. مجلة آفاق اقتصادية. العدد 10، 84 - 114.
- طويرش، عبد الله عويد مفلح. (2015). محددات الهيكل المالي: دليل من المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للعلوم الإدارية. 22 (2)، 233 - 261.
- العمري، ثابت موسى فالح. (2017). أثر الرافعتين التشغيلية والمالية على مكونات نظام ديويونت حول العائد على الأصول: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي. رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- الغزو، فاطمة علي. (2015). مدى تأثير الرافعة المالية على الأداء المالي وسياسة توزيع الأرباح للشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.

- عبويني، محمد حكمت؛ والعمري، أحمد محمد. (2016). تأثير الحاكمية المؤسسية والرافعة المالية على قيمة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. 12 (4)، 899 - 917.
- الفواز، فهد بن خالد. (2001، يونيو 26). قطاع النقل ودوره في التنمية الاقتصادية. صحيفة الجزيرة. <http://www.al-jazirah.com/2001/20010626/ec24.htm>
- الكايد، عامر حسين. (2017). أثر الرفع المالي على الربحية في الشركات الصناعية في الأردن. رسالة ماجستير. كلية الأعمال، جامعة العربية، الأردن.
- الكروي، بلال نور سعيد. (2009). تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة: دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد. المجلة العراقية للعلوم الإدارية. 6 (24)، 242 - 264.
- الكليباني، نسيم رعد علي. (2019). أثر هيكل الدين على ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت.
- كموش، إيمان؛ ومعتوق، جمال. (2019). أثر الرفع المالي على المردودية التجارية: العائد على المبيعات. مجلة دراسات وأبحاث. 11 (4)، 438 - 449.
- كنعان، علي؛ وسعود، علي. (2018). أثر الرافعة المالية على الربحية: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. 40 (3)، 265 - 280.
- ناصح، عادل حاتم؛ والبدران، عبد الخالق (2014) "علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة: دراسة تطبيقية على عينة من شركات القطاع الصناعي المسجلة في سوق العراق لأوراق المالية للفترة من 2004 - 2011". مجلة العلوم الاقتصادية. 10 (37)، 81 - 110.
- النجار، جميل حسن. (2013). مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة اختبارية. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية. العدد 11، 151 - 199.

- محمد، عمر السر الحسن. (2013). مؤشرات الرفع المالي وأثرها في اختبار مكونات هيكل التمويل في الشركات: دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية. العدد 12، 123 – 155.
- معاش، هاجر. (2016). محاولة قياس أثر الرفع المالي على عوائد الأسهم: حالة بورصة قطر خلال الفترة 2015 – 2010. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- مكاني، أسماء. (2014). أثر الهيكل المالي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية لولاية أم البواقي. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

المراجع الأجنبية

- Gill, A., Biger, N., & Mathur, N. (2011). The effects of capital structure on profitability: Evidence from United States. *International Journal of Management*, 28(4), 3 – 15.
- Hussein, M., Shahid, H., & Akmal, M. (2016). Effect of Profitability and Financial Leverage on Capita Structure in Pakistan Textile Firms. *Arabian Journal of Business and Management Review*, 6(4).
- Singapurwoko, A., & El-Wahid, M. S. (2012). The impact of financial leverage to profitability study of non-financial companies listed in Indonesia stock exchange. *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*, (32), 136–148.

ضغوط العمل وأثرها على الصمت التنظيمي : دراسة حالة على شركة ليبيا للتأمين بمدينة بنغازي

The Work Stress and its Impact on Organizational Silence: A Case Study at The Libyan Insurance Company in Benghazi

د. وائل محمد جبريل

أستاذ إدارة الأعمال المشارك بجامعة عمر المختار

د. هند خليفة الصويحي

أستاذ إدارة الأعمال مساعد بجامعة بنغازي

ليبيا

المخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على ضغوط العمل والصمت التنظيمي لدى الموظفين الإداريين بشركة ليبيا للتأمين بمدينة بنغازي، إضافة إلى الوقوف على طبيعة الاثر بين ضغوط العمل على الصمت التنظيمي بالشركة قيد الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة، اتبعت الدراسة منهج دراسة الحالة، فقد قام الباحثين بتطوير استبانة معتمداً على بعض الدراسات السابقة، حيث تم التأكد من مصداقيتها و معامل الثبات لها، وقد تمثل مجتمع الدراسة في الموظفين الإداريين بشركة ليبيا للتأمين بمدينة بنغازي، والذي بلغ قوامه بـ (50) موظفاً إدارياً، وتحليل بيانات الدراسة تم الاستعانة بالحاسب الآلي واستخدام برنامج إحصائي من خدمة البرمجيات الواردة في (SPSS) ، حيث تم التوصل إلى العديد من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي: كشفت الدراسة أن المستوى العام لضغوط العمل جاء ضعيفاً بينما الصمت التنظيمي كان متوسطاً؛ أظهرت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط العمل على الصمت التنظيمي عند مستوى دلالة معنوية (5%)، أوضحت الدراسة أن بُعد فقدان الأمان الوظيفي كأحد ابعاد مصار الضغوط كان له تأثيراً على الصمت التنظيمي، وأخيراً قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي يؤمل اتباعها للحد من مستوى ضغوط العمل والصمت التنظيمي بشركة ليبيا للتأمين محل الدراسة.

كلمات دالة: ضغوط العمل ، الصمت التنظيمي ، شركة ليبيا للتأمين ، مدينة بنغازي/ ليبيا.

Abstract:

The study aims to identify the work stress and organizational silence among the administrative employees at the Libyan Insurance Company in Benghazi, The study also aims to identify to examining the nature of the impact between work stress on the organizational silence at the company under study, and to achieve the desired aims, the study applied the case study method. Therefore, the researchers has developed a questionnaire based on some previous studies, which they were sure of their validity and reliability. The study population was represented in all the administrative employees at the Libyan Insurance Company in Benghazi, They were about (50) administrative. In analyzing the study data, statistical computer program services were used through the software contained in (SPSS). The results found were summarized as follows: the study revealed that the general level of work stress came weakly while organizational silence was moderate. The study showed a statistically significant effect of work stress on organizational silence at a significant level (5%). The study showed that the dimension of losing job security as one of the dimensions of stress is having an effect on organizational silence. Finally, study provided a set of recommendations that will hopefully be followed to reduce the level of work stress and organizational silence at the Libyan Insurance Company under study.

Key words: Work Stress, Organizational Silence, the Libyan Insurance Company, Benghazi (Libya).

المقدمة :

يُعدّ العنصر البشري مورداً هاماً من موارد المنظمة وأصلاً من أصولها، حيث أدركت المنظمات أن مفتاح نجاحها يتمثل في الموارد البشرية التي تمتلكها، فهي مصدر رئيس للتغيير والإبداع والتعلم والابتكار من خلال المعرفة التي تتأتى من هذه الموارد والتي تعتبر العامل الرئيسي الذي يمكنها من البقاء في سياق المنافسة والتكيف مع المستجدات في الوقت المناسب.

والحقيقة أن المنظمات بحاجة إلى موظفين يستجيبون لتحديات البيئة فهي تطالب بشكل متزايد أكثر فأكثر من موظفيها أخذ زمام المبادرة والتحدث والتعبير عن أنفسهم بسهولة وقبول المسؤولية والذين لديهم أفكار أصلية تفضي إلى اقتراحات خلاقية. والتعبير عن هذه الأفكار والآراء من أجل البقاء على قيد الحياة ، ومع ذلك قد يُظهر العديد من الموظفين عدم الرغبة والخلق المتنحي عن طريق اختيار عدم التعبير عن آرائهم والتحدث عن مخاوفهم بشأن الأمور في مؤسساتهم، وهو ما يعرف في الأساس بصمت الموظف (Sholekar1 and Shoghi, 2017 ; Liderlik and others, 2019).

أن السلوك الصامت للفرد الذي لا يشارك أفكاره يمكن أن يؤثر على الأفراد الآخرين ، ويمكن أن ينتشر إلى كل أنحاء المنظمة، كذلك الافتقار إلى الثقافة المناسبة داخل المنظمة عقبة أمام خلق ظاهرة الصوت التنظيمي، حيث أن الإحجام عن مشاركة المعلومات والتحدث وتقديم الملاحظات له تأثير سلبي على ثقة الموظفين ومعنوياتهم ودوافعهم، بالإضافة إلى ذلك فإن الحرمان من تقديم المعلومات والأفكار في المنظمة يؤدي إلى إضعاف عملية اتخاذ القرارات وتصحيح الأخطاء و يمنع التنمية والابتكار eriguc (et.al, 2014 ; yetim, 2018).

وتعتبر ضغوط العمل من المظاهر التي لا يمكن تجنبها في المنظمات فهي تؤثر على كل أعضاء المنظمة مهما اختلف مستواهم الوظيفي ولكن بدرجات متفاوتة، حيث يستجيب الأفراد لتلك الضغوط بأساليب عديدة فمنهم من تدفعه الى المثابرة والجدية لتحقيق الأهداف المنشودة، وقد تدفع البعض الآخر إلى الإحباط واليأس وانخفاض الانتاجية وارتفاع معدل دوران العمل.(العمراوي،2017)

ويأتي سلوك الصمت التنظيمي كحصوله لمجموعة من العوامل الشخصية والتنظيمية التي تتداخل فيما بينها لتعبر عن هذا السلوك ، ومن أهم هذه العوامل ضغوط

العمل، فحسب ما أشار إليه (Kumar et.al,2015) أن الحالة الذهنية والنفسية للموظف وتعرضه لمستوى مرتفع من ضغوط العمل تعد من العوامل المسببة للصمت التنظيمي وقد أكد في دراسته على أن ضغوط العمل لها تأثير كبير على التزام الموظف بالعمل والتنظيم لينتهي الأمر بظهور السلوك الصامت والذي يقود غالباً إلى ترك المنظمة، حيث أوضح (Fapohunda,2016) في دراسته أن هناك علاقة بين الصمت التنظيمي والارهاق العاطفي الناجم عن ضغوط العمل؛ وهذا مما حدا بالباحثين إجراء هذه الدراسة للوقوف على طبيعة العلاقة التأثيرية لضغوط العمل على الصمت التنظيمي لدى الموظفين الإداريين بشركة ليبيا للتأمين بمدينة بنغازي.

مشكلة الدراسة :

إن المنظمات في واقع الحال تواجه عدد من المشكلات أثناء عملياتها اليومية وهي في طريقها لتفسير الأحداث والتفاعلات التنظيمية وتحليلها، وفي أغلب الحالات توجد المعرفة الملائمة لمعالجة هذه الحالات ولاسيما الروتينية منها، أو حتى ربما المعقدة أو غير القابلة للتنبؤ، وبنفس الوقت قد لا توجد المعرفة اللازمة للمعالجة، وهنا يظهر الصمت التنظيمي الذي له تأثيرات سلبية من قبل العاملين تجاه منظماتهم، فالعامل غير قادر عن التعبير عن أفكاره وآرائهم واهتماماتهم والتكلم عن المشكلات التي تعترضه في عمله وبالتالي سيؤثر سلباً على معنوياته وادائه، وسيكون مبرراً للتأثير في حياته الوظيفية وجودتها (خليل،2019).

ويعاني الكثير من العاملين في معظم المنظمات أنواعاً كثيرة من الضغوط ، قد تكون هذه الضغوط ناجمة عن ظروف خاصة بالعاملين أنفسهم، و منها ما يعود للمنظمات التي يعملون بها مثل أعباء العمل الثقيلة ،انخفاض الرواتب، قلة الفرص المتاحة للنمو والتقدم وغيرها من الأسباب التي تجعل العاملين يشعرون بضيق أو اكتئاب وتوتر ربما لا يستطيعون التخلص منه، وهذا ما دفع العديد من الباحثين للاهتمام بموضوع ضغوط العمل لما ينتج عنه من آثار سلبية على الصحة النفسية و الجسمية للعاملين، كذلك على حياتهم الاجتماعية و المهنية و أدائهم في العمل، فالضغط النفسي يتسبب في ظهور الكثير من المشكلات في مجال العمل، ومن بينها تدني مستوى الإنتاجية،

قلة التزام العاملين، الصمت الوظيفي الذي يُعد عائق حاسم أمام التغيير والتطوير التنظيمي فهو محبط لكافة العاملين.(العبودي،2008)

ويعتبر قطاع التأمين أحد الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة ، إذ يعد أحد العوامل الأساسية للنمو والتطور الاقتصادي ومؤشراً على مدى فعالية وتطور اقتصاديات الدول، ففي ظل عوثة عالم المال والأعمال بخصوص النشاط التأميني ، عرفت شركات التأمين توسعاً وتطوراً كبيرين سواء في مجال النشاط أو الحجم أو تنوع الخدمات التأمينية المقدمة، صاحب هذا التطور والتوسع لشركات التأمين تشابك وتعقيد العمليات المالية على مستوى الأسواق المالية بين هذه الشركات والمؤسسات المالية الأخرى، الأمر الذي أثر بشكل كبير على وضوح الرؤية والعلاقة بين الأطراف المختلفة ذات المصلحة ولعلها أهمها الموارد البشرية بمنظمات التأمينات (بن فرحات ، 2011). لهذا السبب أصبح لزاماً تطوير طرائق وأساليب إدارية تضمن للموارد البشرية الحرية المهنية والعيش في ظل أمان وظيفي ينعكس على أهداف الموارد البشرية من جهة والمنظمات التأمينية من جهة أخرى .

ويعد الصمت التنظيمي من المفاهيم السلوكية التي لاقى اهتمام من قبل البُحاث في الآونة الأخيرة وأصبح جزء من اهتماماتهم البحثية في إطار سعيهم لتلافي الآثار السلبية التي تنتج عنه أهمها ضعف روح المبادرة في العمل وضعف الشعور بأهمية دور الفرد داخل الجماعة، غياب الأفكار الابداعية ، إحجام العاملين عن الإدلاء بأرائهم ومشاركاتهم وإيقاف التغذية العكسية والتي من شأنها توضيح جوانب القصور في الأداء الذي يحتاج إلى تطوير(eriguc et.al, 2014) : ، لذا أرتأى الباحثان تناول موضوع الصمت التنظيمي بالدراسة من خلال التركيز على أهم العوامل التي تسبب في ظهوره وعلى رأسها موضوع ضغوط العمل؛ مما يبرز أهمية الحاجة إلى المزيد من البحث في اطار ضغوط العمل والصمت التنظيمي . عليه يمكن تشخيص مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الآتية:

- ما مستوى ضغوط العمل لدى الموظفين الإداريين في شركة ليبيا للتأمين بمدينة بنغازي ؟.
- ما مستوى الصمت التنظيمي لدى الموظفين الإداريين في شركة ليبيا للتأمين؟.
- هل هناك أثر ذو دلالة احصائية لضغوط العمل على الصمت التنظيمي لدى الموظفين الإداريين في الشركة محل الدراسة؟.

- هل هناك أثر ذو دلالة احصائية لأبعاد ضغوط العمل (صراع الدور، غموض الدور، عبء العمل، فقدان الامان الوظيفي) على الصمت التنظيمي بالشركة محل الدراسة .

أهداف الدراسة :

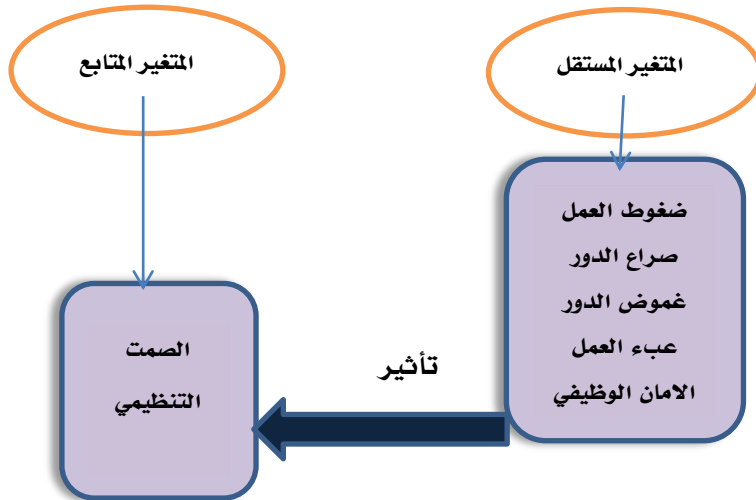
- الوقوف على مستوى ضغوط العمل لدى الموظفين الاداريين في شركة ليبيا للتأمين بمدينة بنغازي.
- تبيان مستوى الصمت التنظيمي لدى الموظفين الإداريين في شركة ليبيا للتأمين.
- التعرف على طبيعة أثر ضغوط العمل على الصمت التنظيمي لدى الموظفين الاداريين في الشركة محل الدراسة.
- إيضاح طبيعة أثر أبعاد ضغوط العمل (صراع الدور، غموض الدور، عبء العمل، فقدان الامان الوظيفي) على الصمت التنظيمي بالشركة محل الدراسة .
- تقديم بعض التوصيات والمقترحات والتي من شأنها يمكن الحد من ضغوط العمل والصمت التنظيمي بالشركة قيد الدراسة .

أهمية الدراسة :

- تكتسب الدراسة أهمية كونها تدرس موضوع مهم من مواضيع السلوك التنظيمي (الصمت التنظيمي) والذي يمكن أن يكون حاجزاً للتعبير عن أفكار وآراء الأفراد في المنظمة.
- تستمد الدراسة أهميتها كونها تتناول موضوع ضغوط العمل والذي يُعد من المواضيع الهامة والحرّجة بسبب انعكاساته السلبية على الأداء العام للمنظمة .
- تستمد هذه الدراسة أهميتها أيضاً باعتبارها الدراسة الأولى في البيئة الليبية والتي تحاول التعرف على أثر ضغوط العمل على الصمت التنظيمي لدى الموظفين الإداريين بشركة ليبيا للتأمين بمدينة بنغازي ، على حد علم الباحثين.
- قد تفيد الدراسة الإدارة العليا بشركة ليبيا للتأمين بما تتكشف من نتائج حول موضوع البحث.
- تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال إثراتها للمعرفة العلمية لهذا النوع من الدراسات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية ، ومجال العلوم الإدارية بصفة خاصة.

- فتح مجالات للبحث العلمي في هذا الموضوع، وذلك من خلال ما ستوفره هذه الدراسة من معلومات تساعد الباحثين والدارسين والمهتمين بموضوع الدراسة.
- حدود الدراسة: سيكون نطاق الدراسة على النحو الآتي:
- الحدود البشرية: استهدفت الدراسة العاملين الإداريين شركة ليبيا للتأمين في مدينة بنغازي .
- الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة متغير مستقل وهو ضغوط العمل، ويستدل عليها من خلال المصادر التالية: (صراع الدور، غموض الدور، عبء العمل ، فقدان الامان الوظيفي)، ومتغير تابع متمثل في الصمت التنظيمي.
- الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة على شركة ليبيا للتأمين في مدينة بنغازي.
- الحدود الزمنية: تم تجميع بيانات الدراسة خلال الفترة من 15 يناير الى 6 فبراير 2020.

نموذج الدراسة : يمكن توضيح نموذج الدراسة في الشكل التالي:



المصدر: إعداد الباحثان.

شكل (1) : نموذج الدراسة

الإطار النظري والدراسات السابقة

ضغوط العمل:

تعد ضغوط العمل من أبرز التحديات التي تواجه العامل في بيئة عمله، بحيث تمنعه من تحقيق الاستجابة التلقائية للمطالب او المهام الموكلة إليه مما تظهر لديه العديد من المظاهر كالإرهاق والاجهاد ومشاعر الاحباط والقلق (العمراوي، 2017)، حيث يتعرض العاملون لمستويات مختلفة من الضغوط والتوترات تتفاوت في مستوى قوتها من شخص لآخر بسبب المواقف والظروف التي يتعرضون لها وما يصاحبها من حالات من التوتر والغضب والخوف والاكتئاب، مما يؤثر على حالتهم الصحية والنفسية وعلاقاتهم الاجتماعية، الأمر الذي ينعكس على أدائهم ويحد من قدرتهم على تحقيق الأهداف.

مفهوم ضغوط العمل، "يستخدم مفهوم الضغوط للإشارة إلى القوى الخارجية (مجموعة من المثيرات) التي تتواجد في بيئة عمل الأفراد و التي تنتج عنها مجموعة من ردود الأفعال التي تظهر في سلوك الأفراد في العمل" (ريجيو، 1999: 290-291). .

ويعرفها (عسكر، 1995: 67) بأنها "حالة نفسية وذهنية واجتماعية تنتاب الإنسان وتتسم بالشعور والإرهاق الجسمي والبدني الذي قد يصل إلى الاحتراق، كما تتسم بالشعور بالضيق والتعاسة وعدم القدرة على التأقلم وما يصاحب ذلك من عدم رضا عن النفس أو المنظمة أو المجتمع بصفة عامة." ويرى (زور، 2014: 9) أن الضغوط هي "حالة من التوتر والمضايقة نتيجة مجموعة من المتغيرات التي تحيط بالعاملين مما يؤثر على إنتاجيتها وعدم القيام بالأدوار بالشكل المناسب." أما (عبد الباقي، 2003: 329) فيعرف ضغوط العمل على أنها " مجموعة من المثيرات التي تتواجد في بيئة عمل الأفراد التي ينتج عنها مجموعة من ردود الأفعال التي تظهر في سلوك الأفراد في العمل، أو في حالتهم النفسية والجسمانية، أو في أدائهم لأعمالهم نتيجة تفاعلهم في بيئة عملهم التي تحوي الضغوط".

عناصر ضغوط العمل:

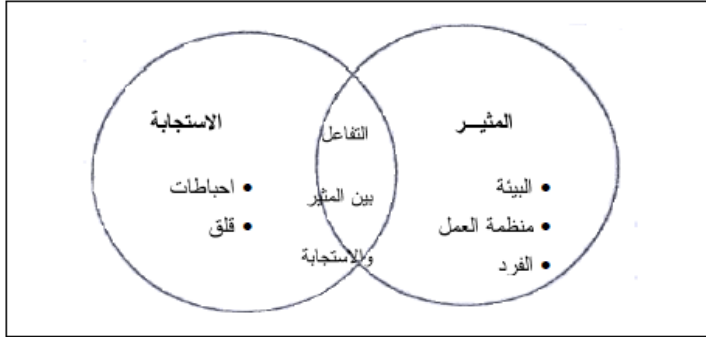
كما يرى (Szilagyi and Wallace, 1987) أنه يمكن تقسيم عناصر ضغوط

العمل إلى ثلاث عناصر رئيسة في المنظمة هي :

1. عنصر المثير : يشمل هذا العنصر على الضغوط والمؤثرات الأولية الناتجة عن

مشاعر الفرد وقد تأتي هذه العناصر من البيئة أو المنظمة أو الأفراد .

2. عنصر الاستجابة : يتكون هذا العنصر من ردود الأفعال الفيزيولوجية والنفسية والسلوكية للضغوط العمل مثل الإحباط ، القلق، توتر.
3. عنصر التفاعل: وهو العنصر الذي يُحدث التفاعل الكامل ما بين عوامل المثيرات والاستجابات، ويأتي هذا التفاعل الكامل ما بين العوامل التنظيمية في العمل والمشاعر الإنسانية وما يترتب عليها من استجابات .



المصدر: (الجبوني ، 2008)

شكل (1): عناصر الضغط العمل

مصادر ضغوط العمل:

صُنّف كل من (حمدي ومراد ، 2014، Powell and Enright,1990) المصادر المؤدية

إلى ضغوط العمل في أربع مجموعات هي:

– المصادر المتعلقة ببيئة العمل والتي تشمل (الاضاعة، الضوضاء، درجة الحرارة تلوث الهواء – مخاطر امن وسلامة).

– مصادر متعلقة بجماعة العمل(ضعف العلاقة مع زملاء العمل، عدم التماسك بين جماعة العمل، الصراع بين افراد الجماعة ، نقص الدعم الاجتماعي من قبل الجماعة).

– مصادر متعلقة بالفرد نفسه(عوامل صراع الدور، غموض الدور، عبء العمل، عدم الاستقرار الوظيفي، غياب فرص التقدم والنمو الوظيفي).

– مصادر تنظيمية (ضعف تصميم الهيكل التنظيمي، عدم وجود سياسة واضحة ومحددة، عدم المشاركة في اتخاذ القرارات)

المصدر: (حمدي ومراد، 2014)

شكل (2) : مصادر ضغوط العمل

وستتناول هذه الدراسة بعض مصادر ضغوط العمل المتعلقة بالفرد نفسه والتي

أشار إليها (Powell and Enright, 1990) والتي تشمل :

- صراع الدور: يعني " شعور الفرد بتعارض إمكانياته وقدراته مع الدور أو الوظيفة التي يقوم بها، ويرجع ذلك لعدم فهمه لدوره الوظيفي أو لعدم وجود توصيف سليم لوظيفته، أو لتعارض الأوامر والتوجيهات الصادرة إليه من إدارته ومضاهيمه التي قد تكون صائبة أو خاطئة (عبد الباقي، 2003: 98)، وصراع الدور ينتج عندما يتلقى الفرد المكلف بدور ما رسائل ومتطلبات على شكل ضغوط تولد لديه صراع الدور . (Woodman et al., 1997) وتؤكد (بوبكر، 2007) على أن صراع الدور يحدث للفرد عندما يجد توقعات معينة في بيئة عمله حول كيفية ما ينبغي أن يفعله، ولكن هذه التوقعات تجعل من الصعب أو من المستحيل تحقيق التوقعات السلوكية الأخرى، لذلك فإن الضغوط تكون نتيجة لعدم القدرة أو الصعوبة في مقابلة التوقعات المختلفة للسلوك.

- غموض الدور : يؤكد (Powell and Enright, 1990:110) أن غموض الدور الوظيفي هو أحد أهم مصادر ضغوط العمل ذات التأثير المباشر على معاناة الأفراد داخل العمل، ولكن يختلف تأثير هذه المتغيرات على مستوى ضغط العمل من منظمة لأخرى، ويعرف (عاشور، 2019: 19) ضغوط العمل على أنها "شعور بالنقص والإرباك بسبب حالة عدم الدراية الكافية بمتطلبات المهمة التي كلف بها الفرد مما قد يوولد لديه مشاعر سلبية عن عمله ويؤدي لخفض رضاه الوظيفي"، حيث ينشأ غموض الدور عندما لا يمتلك الفرد معلومات عن دوره في المنظمة أو القسم الذي يعمل فيه، وعندما تكون أهداف العمل غامضة وفي حال عدم وضوح مدركات الفرد لواجبات الوظيفة وحدود السلطة والمسؤولية المرتبطة بها، حيث يمثل تعارض الأهداف التنظيمية مصدرا رئيسيا لضغوط العمل، وقد تساعد بعض الخصائص أو السمات الفردية في إحداث غموض الدور، حيث تشير الدراسات إلى أن الأشخاص الذين يوصفون بأنهم واثقون في أنفسهم يحسون بقدر أقل من الغموض في الدور وأنهم يقومون باستيضاح واجبات الوظيفة أسرع من الآخرين الذين تنقصهم الثقة بالنفس (بوبكر، 2007؛ زور، 2014).

• عبء العمل: يقصد به زيادة المهام والانشطة التي يقوم بها الفرد والتي تتطلب قدرات ومهارات عالية لإنجازه هذه الاعباء تختلف باختلاف طبيعة العمل وحجم مسؤولياته والصلاحيات الممنوحة للفرد كلها أشياء تسبب ضغط نفسي على الفرد العامل ويؤكد (Cook and hunsaker,2001) أن هناك علاقة طردية بين حجم المسؤولية وضغوط العمل فكلما زادت المسؤوليات كلما زادت الضغوط المرتبطة بالعمل، ويضيف (العبودي،2008) أن عبء العمل الزائد يعد حملاً على الفرد خاصة عندما يفوق هذا العمل قدراته ومهاراته وامكانياته سواء كان العمل كمياً أو نوعياً، وبالمقابل فإن نقصان عبء العمل يعتبر مصدر من مصادر الضغوط لأن العمل لن يصبح مثير لحماسة الفرد واهتمامه، ربما يولد لديه شعور عدم الاهتمام من قبل منظمته ويخلق لديه مشاعر الخوف والقلق.

• فقدان الأمان الوظيفي: يُشير الأمان الوظيفي إلى مجموعة الضمانات التي يحتاج إليها العامل داخل أي شركة للاستقرار في وظيفته مثل عدم فقدان وظيفته بدون أسباب قانونية أو نتيجة لإجراءات إدارية تعسفية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار النفسي لهؤلاء العاملين، ومن ثم ارتفاع روحهم المعنوية، وتحسين أدائهم، وبالتالي زيادة رضائهم وولائهم للشركة (المغربي، 2010). على الجانب الآخر؛ أن شعور العاملين بعدم الأمان الوظيفي يخلق لديهم احساساً بأن مستقبلهم الوظيفي أصبح مهدد، وأنهم معرضين للفصل من العمل أو الاستغناء عنهم مما يترتب عليه إحساسهم بعدم الأمان الذي ينجم عنه الكثير من الآثار السلبية كسيطرة مشاعر الخوف والقلق والتوتر عليهم بالإضافة الى الاحباط وانخفاض درجة الرضا الوظيفي وانخفاض روحهم المعنوية. بشكل يؤثر على كفاءة الشركة في أداء عملها (محمد والرميدي،2018).

الصمت التنظيمي:

تعتبر ظاهرة الصمت من الظواهر الحديثة غير المألوفة والتي ازداد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة لارتباطه بسلوكيات العاملين السلبية والتي أصبحت من المشكلات التي تعيق تقدم المنظمات وتطورها، فأحد أسباب فشل الخطط والقدرة على تحقيق الأهداف التنظيمية هو الافتقار إلى التواصل الفعال وعدم تبادل المعلومات.

يحدث صمت الموظف عندما يحجم الموظفون، سواء عن قصد أو عن غير قصد عن تقديم معلومات قيمة لمؤسساتهم وهذا ما يمكن أن يحدث إذا فشل الموظفون في التحدث إلى مشرفيهم أو مدراءهم ومن ثم غالباً ما يواجه الموظفون اختيارات عدم المشاركة أو حجب أفكارهم وآرائهم ومخاوفهم، وأن وجود هذه الظاهرة التي يطلق عليها "الصمت التنظيمي" من شأنه أن يؤثر سلباً على العملية التنظيمية والنتائج الناجمة عنه مثل انخفاض الجودة في القرار التنظيمي، والحد من عمليات التغيير التنظيمي، ومنع ردود الفعل السلبية والإعاقة التنظيمية وانخفاض الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي (Jahanbakhshian,2015 ; Nikmaram et al.,2012 ; Fapohunda,2016).

تعريف الصمت التنظيمي :

تعددت التعريفات الخاصة بالصمت التنظيمي إلا أن أغلبها حول نفس الفكرة حيث يشير الصمت التنظيمي إلى الظروف التي يحجم فيها الموظفون عن المعلومات ذات القيمة المحتملة عن المنظمة التي يشكلون جزءاً منها (Fapohunda,2016:85)، ويعرفها (Jahanbakhshian et.al.,2015:440) بأنه رفض الموظفين للتعبير عن أفكارهم وآرائهم وتقديم معلومات عن الصعوبات التنظيمية التي تواجههم في المنظمة، وعرفه كل من (zehir and erdogan,2011: 1391) بأنه "حجب أي شكل من أشكال التعبير الحقيقي عن سلوك الأفراد، التقييمات المعرفية و/أو العاطفية للظروف التنظيمية لهؤلاء الأشخاص".

ويرى كل من (Shirvani et al.,2019:24) أن الصمت هو "عدم وجود دعم للمعلومات والاتصالات من أجل التعبير عن الأفكار فالموظفين يفضلون عدم رفع الأفكار إلى رؤسائهم بسبب المخاوف المتعلقة بالقضايا التنظيمية المختلفة". وينظر (Çimen and Karadağ, 2019: 6) إلى الصمت على أنه موقف تكيف، قد يكون بمثابة رد فعل أو سلوك انسحابي وهو يمنع التحسين والتغيير التنظيمي، فلا يسمح للمنظمة بالتغيير، بسبب عدم التعبير عن الأفكار من قبل الموظفين والتي قد تؤدي إلى تغيير طريقة عمل المنظمة.

ويقدم (Shojaie et al. ,2011: 6) تعريفاً للصمت لا يختلف عن سابقه كونه يعنى "رفض الموظفين للتعبير عن أفكارهم وآرائهم ومعلوماتهم عن المشاكل التنظيمية مما يؤثر سلباً على قدرة المنظمة على استكشاف الأخطاء وتعديلها والتعلم والفعالية".

وقد أشار (Salajegheh et al.,2015) إلى أن الصمت لا يعني في كل الاحوال وصفا لحالة سلبية فأحياناً يكون الصمت نشاطا داخليا مقصود وذو هدف يدركه الموظف فهو يعرف أن هناك خيارات عديدة لوضعه الحالي ولكن يفضل الصمت عندما يشعر بأنه غير قادر على إحداث تغيير فهو يعبر عن قدر محدود من الوعي والقبول دون استجواب وهو يعتبر أيضاً جزءاً من التزام الموظف، ويستثنى من ذلك الفشل غير المتعمد في الاتصالات نتيجة عدم الفهم أو نقص المعلومات.

ويرى الباحثان أن تجاهل هذه الظاهرة من قبل المسؤولين يؤدي إلى نتائج سلبية أهمها خلق الموظف اللامبالي وخفض الروح المعنوية ودوافع الموظفين تجاه العمل وحرمان المنظمة من الاستفادة من الأفكار الجديدة وعدم المساهمة في التطوير التنظيمي والتقدم .
العوامل التي تؤدي إلى الصمت التنظيمي:

توجد العديد من الاسباب او العوامل التي تؤدي الي حدوث ظاهرة الصمت التنظيمي منها (eriguc et.al ,2014) :

- العوامل الفردية: وتشمل العوامل المتعلقة بالفرد ذاته مثل (قلة الخبرة، المنصب المنخفض، عدم سيطرته على الوضع الحالي، تدني احترام الذات، ارتفاع مستوى المخاوف من التواصل، المستوى العالي من التكيف الذاتي).
 - العوامل التنظيمية: وتشمل (شعور العاملين بالظلم، الهيكل الهرمي، الخوف من الانتقام، الخوف من زيادة عبء العمل، فقدان الوظيفة، نقص فرص الترقية).
 - العوامل الإدارية: (المسؤولون لا يدعمون ثقافة الحديث المفتوح، بحيث لا يتقبلون آراء جديدة، وان هناك مسافة بينهم وبين مرؤوسيهم أي عدم القدرة على الوصول إلى المسؤول، عدم ثقة نحو المسؤول، الخوف من ردود الفعل السلبية، خوف من العزلة، الخوف من التأثير سلبا على الآخرين، تجاهل المدراء لأفكار مرؤوسيهم).
- أنواع الصمت: يرى الكتاب أن هناك بعض الدوافع التي تؤدي إلى الصمت والسلوكيات الصوتية والسلوكيات الازداعانية والدفاعية والإيثارة، تتبع هذه الدوافع من نوعين من السلوكيات النشطة والسلبية وتؤدي إلى ثلاثة أنواع من الصمت والصوت وهي:

- ❖ الصمت الاذعاني: ويشير إلى عدم وجود تعبير عن الأفكار والتعليقات والمعلومات من قبل العاملين بسبب ظروف البيئة المحيطة والرضوخ للموقف الراهن وهو من أنواع الصمت الأكثر سلبية ينشأ عندما يخاف الناس من التعبير عن معرفتهم .
- ❖ الصمت الدفاعي. أكد (Morrison and Milliken, 2000) أن شعور الموظفين بالخوف يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تجعلهم يفضلون الصمت، حيث يمكن تعريفه على أنه "إخفاء المعلومات والأفكار الخاصة بحماية الموظفين الذاتية"، فقد يرفض الموظفون التعبير عن معلوماتهم وأفكارهم من أجل الحفاظ على وضعهم في المنظمة. أي يتم اتخاذه كنوع من الوقاية والحماية بسبب مخاوف عديدة ويرى (Dyne et al. , 2003) أن الصمت الدفاعي هو تصرف يتخذه الفرد لحماية نفسه من التهديدات في حال قيامه بالتعبير عن آرائه وافكاره حول الظروف التنظيمية.
- ❖ الصمت الايجابي او الاجتماعي: حجب الأفكار أو المعلومات أو الآراء المتعلقة بالعمل بهدف الاستفادة منها من قبل أشخاص آخرين أو المنظمة القائمة على الإيثار أو الدوافع التعاونية هذا النوع من الصمت عادة ما يكون غير سلبي ومتعمد. فالصمت بسبب الإيثار هو صمت عقلاني يركز على أفكار الآخرين ويحدث الصمت الاجتماعي في المنظمة في حالة حماية زميل في العمل أو حماية منظمة حيث يكون للقادة تأثير على قرارات الموظفين حول التحدث أو اختيار الصمت. Sholekar1, Shoghi (2017).

آثار الصمت التنظيمي: للصمت التنظيمي آثار على كل من المنظمة والعاملين يمكن توضيحها فيما يلي:

- ✓ الآثار التنظيمية: يعتبر صمت الموظفين ضار للغاية للمنظمات كونه يسبب في كثير من الأحيان "تصاعد زيادة مستوى عدم الرضا "بين الموظفين" ، والذي يتجلى في التغيب والدوران وربما ظهور سلوكيات غير مرغوب فيها .
- كما أن صمت الموظف داخل المنظمات يؤدي إلى الخسائر النقدية للمنظمة حيث يكون الموظفين غير مباليين للغاية تجاه الوظائف وأرباب العمل وجودة العمل.
- ✓ الآثار على الموظفين: صمت الموظف له أيضا العديد من الآثار على الموظفين أنفسهم. بالإضافة إلى خلق الموظفين غير مباليين ، في كثير من الأحيان فإن تجاهل صمت الموظف من قبل ارباب العمل يشعر الموظفين بعدم أهميتهم كما يشعروهم

كأنهم تروس في مصانع الآلات، نتيجة لهذا الموقف، يصاب الموظفون أحياناً بالاكتئاب ومشاكل صحية أخرى. بعض الأحيان يؤثر على رفاهية الموظفين الشخصية، يزداد الإجهاد، ويسبب لهم "الشعور بالذنب، حيث يتعرضون غالباً لمشاكل نفسية، ويواجهون مشكلة عدم إمكانية التغيير (Shojaie et.al.,2011).

طرق التغلب على الصمت التنظيمي:

أن كيفية كسر ثقافة الصمت وتهيئة مناخ حر لتشجيع صوت الموظف تمثل تحديات كبيرة يواجهها المديرين لأن آثار صمت الموظف مدمرة للمؤسسة ويرى كل من (Jahanbakhshian,2015; Shojaie et.al ,2011) إنه يمكن التغلب على الصمت من خلال:

- العمل على خلق مناخ عمل يشعر الموظفون فيه بالأمان للتعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم ويتم تشجيعهم على تقديم أفكارهم واقتراحاتهم من قبل المدراء والمشرفين.
- خلق مناخ العدالة الإجرائية، والتي توجد عندما يشعر غالبية الموظفين في مجموعة العمل أن مديريهم يتخذون قرارات تتضمن العدالة في كل الاجراءات المتخذة حيال الموظفين دون تحيز.
- تحسين التسلسل الهرمي لضمان فرص التواصل ويجاد نظم رسمية لنقل أو تبادل المعلومات أو المخاوف أو الأفكار. حيث أن أحد أسباب فشل الخطط والقدرة على تحقيق الأهداف التنظيمية هو الافتقار إلى التواصل الفعال وعدم تبادل المعلومات.

الدراسات السابقة:

دراسة الطراونة (2020) : هدفت الدراسة إلى التعرف على مصادر ضغوط العمل عند معلمات التربية الخاصة في الأردن، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن أهم ضغوط العمل عند معلمات التربية الخاصة في الأردن هي: التواصل والعلاقة مع أولياء أمور الطلبة ذوي الإعاقة. وعدم كفاية الراتب أو مناسبتة للجهود المبذولة مع ذوي الإعاقة.

دراسة خليل (2019). تمحورت الدراسة حول التلازم بين أبعاد الصمت التنظيمي وجودة الحياة الوظيفية لعينة من العاملين في المركز الصحي/ الصليخ بالعراق،

وأظهرت الدراسة وجود مستوى متوسط من الصمت التنظيمي ، وكشفت وجود تأثير سلبي لأبعاد الصمت التنظيمي وجودة الحياة الوظيفية.

دراسة مسعود وعمار (2019) : رمت الدراسة الى التعرف على أثر ضغوط العمل على أداء العاملين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة ، وكشفت الدراسة وجود مستوى مرتفع من ضغوط العمل ، علاوة على وجود علاقة تأثيرية عكسية لضغوط العمل على أداء العاملين.

دراسة عوجه (2019) : هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الصمت التنظيمي على سلوك المواطنة التنظيمية بالمعهد العالي في الكوفة بالعراق، وقد تمخض عن الدراسة أن مستوى الصمت التنظيمي كان مرتفعاً، وبينت الدراسة وجود علاقة عكسية للصمت التنظيمي على سلوك المواطنة التنظيمية.

دراسة الكعبي (2018): ركزت الدراسة على دور التماثل التنظيمي في الحد من الصمت التنظيمي لدى عينة من الموظفين في المصارف العراقية الاهلية ببغداد ، وافصحت الدراسة أن هناك مستوى مرتفع من الصمت التنظيمي ، كذلك أظهرت الدراسة وجود دور سلبي للتماثل التنظيمي في الصمت التنظيمي.

دراسة جاسم (2017): هدفت الدراسة إلى التعرف على ديناميكيات متعددة الأبعاد للصمت التنظيمي وتأثيرها في مواقف المشرفين في دائرة ماء بغداد، وتمخض عن الدراسة عن وجود مستوى متوسط للصمت التنظيمي .

دراسة عبدالمجيد (2017) : رمت هذه الدراسة إلى التعرف على مستويات ضغوط العمل لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة تبوك، وقد بينت الدراسة وجود مستويات عالية جدا من ضغوط العمل .

دراسة عبود وحسين (2016): رمت هذه الدراسة إلى الوقوف على أسباب الصمت التنظيمي واثرها على أداء العاملين في رئاسة جامعة بابل، وقد بينت الدراسة وجود مستوى مرتفع من الصمت التنظيمي ، كذلك أوضحت الدراسة أن هناك تأثير سلبي واضح لأسباب الصمت في المؤشرات الخاصة بالأداء ماعدا الغياب فإن التأثير كان إيجابياً.

دراسة يوسف (2016): ركزت الدراسة على أثر أبعاد المناخ التنظيمي في مظاهر الصمت التنظيمي لدى عينة من الموظفين الإداريين في جامعة زاخو بإقليم كردستان

العراق، وأظهرت الدراسة وجود مستوى مرتفع من الصمت التنظيمية، علاوة على وجود تأثير لأبعاد المناخ التنظيمي في مظاهر الصمت التنظيمي.

دراسة علي (2015): هدفت إلى التعرف على اختبار العلاقة بين متغيرات أبعاد المناخ التنظيمي (الهيكل التنظيمي، طبيعة العمل، نمط القيادة، نمط الاتصالات، المشاركة في اتخاذ القرارات، التكنولوجيا، والتحفيز من جهة وضغوط العمل من جهة أخرى بكميات الدراسات التجارية، الهندسية، علوم الحاسوب، والفنون التطبيقية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وقد اوضحت الدراسة وجد مستوى مرتفع من ضغوط العمل، وأظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين أبعاد المناخ التنظيمي وضغوط العمل.

دراسة محمد (2012): هدفت إلى التعرف على ضغط العمل وعلاقته بالعوامل الشخصية والوظيفية على بعض المنظمات الصناعية العاملة بمدينة بنغازي، وبينت الدراسة وجود مستوى متوسط لضغوط العمل لدى العاملين بالشركات الصناعية محل الدراسة.

دراسة أبو رحمة (2012): ركزت على ضغوط العمل وعلاقتها بالرضا الوظيفي لدى المشرفين التربويين بمحافظات غزة، وأوضحت الدراسة ان هناك مستوى متوسط من ضغوط عمل، إضافة إلى ذلك كشفت الدراسة وجود علاقة عكسية ذلالة احصائية بين ضغوط العمل والرضا الوظيفي.

دراسة بابا (2007): هدفت الدراسة إلى التعرف على ضغوط العمل وعلاقتها بأداء الموظفين في وزارة التربية والتعليم العالي في رام الله بفلسطين، وقد كشفت الدراسة ان مستوى الضغوط متوسط، وبينت الدراسة وجود أثر ضغوط العمل على أداء الموظفين. ومن خلال استعراض الدراسات السابقة - والتي أجريت في بيئات مختلفة - تبين أنها تتفق مع بعضها البعض على تداعيات الصمت التنظيمي أو ضغوط العمل في أداء الأفراد والمنظمات، كما تختلف الدراسات السابقة فيما بينها من حيث الأبعاد والمتغيرات التي تم التركيز عليها من جانب كل دراسة، مما يجعل الباب مفتوحاً لأي باحث لسد هذه الثغرة البحثية، والإسهام في إثراء الجانب المعرفي أو التطبيقي في موضوع أثر ضغوط العمل على الصمت التنظيمي، وبخاصة لم يتم التطرق إلى هذا الموضوع في البيئة

الليبية وتحديدًا بشركات التأمين ، عليه تعتبر هذه الدراسة الأولى في البيئة الليبية على حد علم الباحثين، وبذلك فإن الدراسة الحالية تعتبر مكملة في أهدافها لما عرض من أهداف، وإضافة جديدة لما سبق عرضه.

الطريقة والاجراءات

منهج الدراسة :

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المنهج المتبع هو دراسة الحالة ، الذي يُعنى بدراسة حالة فرد ما أو جماعة ما أو مؤسسة ما، كالأسرة أو المدرسة أو المصنع عن طريق جمع المعلومات والبيانات عن الوضع الحالي للحالة، والأوضاع السابقة لها، ومعرفة العوامل التي أثرت فيها والخبرات الماضية لها، لفهم جذور هذه الحالة باعتبار أن هذه الجذور ساهمت مساهمة فعالة في تشكيل الحالة بوضعها الراهن، فالحوادث التي مرت على الأفراد أو المؤسسات، وتركت أثراً واضحاً على تطوير الفرد أو المؤسسة هي مصدر مهم لفهم السلوك الحاضر للفرد أو المؤسسة (عبيدات وآخرون، 2015، : 202).

مجتمع الدراسة :

تمثل مجتمع الدراسة في العاملين الاداريين بشركة ليبيا للتأمين بمدينة بنغازي، الذي بلغ قوامه (50) موظفاً، ونظراً لصغر مجتمع الدراسة، فقد قام الباحثان بدراسته بالكامل بطريقة المسح الشامل.

أداة الدراسة: تم استخدام الاستبانة Questionnaire كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء هي :

معلومات عن مائتي الاستبانة: يحتوى الجزء الأول من الاستبانة على بيانات عامة عن المشاركين، وهي النوع والعمر المؤهل العلمي، مدة الخدمة.

مقياس ضغوط العمل التنظيمي: تكوّن المقياس من عشرين عبارة، مستمدة من أداة القياس التي أعدها (عبدالمجيد، 2017) مع إجراء بعض التعديلات عليهما بما يتلاءم مع أهداف الدراسة، والمقياس مُقاس على مقياس Likert الخماسي والمكون من خمس درجات، والمصاغة بشكل سلبي، وفقاً للتدرج الآتي: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وعلى أن تعنى عبارة موافق بشدة مرتفعاً جداً، وعبارة موافق مرتفعاً، وعبارة محايد متوسطاً، وعبارة غير موافق منخفضاً وعبارة غير موافق بشدة

منخفضاً جداً؛ وقُسمت العشرين عبارة على خمسة أبعاد متمثلة في: (صراع الدور، غموض الدور، عبء العمل، فقدان الأمان الوظيفي) .

مقياس الصمت التنظيمي: تكوّن المقياس من عشرة عبارات مستمدة من أداة القياس التي أعدها يوسف (2016)، مع إجراء بعض التعديلات عليها بما يتلاءم مع أهداف الدراسة، والمقياس مُقاس على مقياس Likert الخماسي والمكون من خمس درجات والمصاغة بشكل سلبي، وفقاً للتدرج التالي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) .

ثبات أداة جمع البيانات وصدقها :

الثبات Reliability : لتأكد من ثبات الاستبانة، أُجري اختبار معامل الثبات الداخلي عن طريق **Alpha Cronbach**، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وقد بلغت قيمة معامل الثبات لمقياس ضغوط العمل (0.837) ، في حين بلغ معامل الثبات لمقياس الصمت التنظيمي (0.889)، وتعتبر هاتين القيمتين مرتفعتين (Sekaran and Bougie,2010 ; Malhatro and David, 2007)، مما يشير إلى ثبات الاستبانة وقوة تماسكها الداخلي مما يجعلها يمكن الاعتماد عليها، وأن الاستبانة واضحة لدى القارئ لها.

الصدق Validity : تم استخدام طريقة الصدق الذاتي أو الإحصائي **Statistical validity** في إيجاد صدق مقياسي الدراسة، والذي يُقاس بحساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاختبار، فقد بلغ معامل الصدق لمقياس ضغوط العمل (0.915)، في حين بلغ معامل الصدق لمقياس الصمت التنظيمي (0.942)، مما يدل على الثقة في صدق مقياسي الدراسة وأنه مُصمم فعلاً إلى ما يجب قياسه.

توزيع استمارة الاستبانة :

تمثل مجتمع الدراسة (50) موظفاً إدارياً، وتم اتباع طريقة المسح الشامل، حيث تم توزيع الاستبانة، واستُرْجعت (48) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي، وتُشكل ما نسبته 96%، وهي نسبة يمكن الاعتماد عليها في الدراسة من الاستبانات الموزعة، وتعتبر نسبة مقبولة إحصائياً في مجال الدراسات والأبحاث العلمية، وقد توزعت عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية على النحو الآتي والموضحة بالجدول (1):

جدول (1) : خصائص المشاركين في الدراسة

المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة المئوية	
النوع	الذكور	28	%58.3	
	إناث	20	%41.7	
	المجموع	48	%100	
العمر	أقل من 35 سنة	16	%33.3	
	من 35 سنة إلى 40 سنة	8	%16.7	
	من 40 سنة إلى أقل 45 سنة	4	%8.3	
	من 45 سنة إلى أقل 50 سنة	9	%18.8	
	من 50 سنة فأكثر	11	%22.9	
	المجموع	48	%100	
	المستوى التعليمي	ثانوي او ما يعادله	7	%14.6
		دبلوم عالي	12	%25.0
ليسانس		6	%12.5	
بكالوريوس		21	%43.8	
ماجستير		2	%4.2	
دكتوراه		-	-	
المجموع	48	%100		
مدة الخدمة	أقل من 5 سنوات	17	%35.4	
	من 5 إلى أقل 10 سنوات	5	%10.4	
	من 10 إلى أقل 15 سنة	7	%14.6	
	من 15 سنة فأكثر	19	%39.6	
	المجموع	48	%100	

المعالجة الإحصائية :

قام الباحثان باستخدام بعض الأساليب الإحصائية لتحليل بيانات الدراسة المتحصل عليها من خلال الاستبانة، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة، وبعد الانتهاء من جمع البيانات تم مراجعة وترميز الاستبانات المجمعـة والصالحة للتحليل بناءً على مقياس Likert المُقاس بخمس درجات والموضح بالجدول (2)، ولحساب طول خلايا مقياس Likert الخماسي تم حساب المدى (5-1=4) ، ثم قُسم على عدد فئات المقياس المطلوب للحصول على طول الخلية الصحيح أي (3/4 = 1.33)، بعد ذلك أضيفت هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) (بوضياف، 2016؛ زقاوة . 2016)،

وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا يصبح طول الخلايا كما هو موضح بالجدول (3) .

جدول (2): ترميز عبارات مقياسي الدراسة وفقاً لمقياس Likert

الضئة في مقياس Likert	ترميز العبارات السلبية
1	موافق تماماً
2	موافق
3	محايد
4	غير موافق
5	غير موافق تماماً

جدول (3): طول الخلية لمقياسي الدراسة ودرجة الممارسة

طول الخلية	الضئة في مقياس ليكرت	درجة الممارسة
من 1 إلى أقل 2.33	موافق	مرتفعة
من 2.33 إلى أقل 3.67	محايد	متوسطة
من 3.67 إلى 5	غير موافق	ضعيفة

وعلى أساس ذلك الترميز تم الاستعانة بالحاسب الآلي واستخدام برنامج إحصائي من حزمة البرمجيات الواردة في (SPSS) Package for Social Sciences Statistical، وذلك وفقاً للآتي:

- ثبات مقياس الدراسة *Reliability* لتأكد من ثبات أسئلة صحيفة الاستبانة ، ومدى تجانسها وانسجامها مع مشكلة الدراسة لغرض الإجابة على تساؤلاتها وفرضياتها، من خلال استخدام معادلة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha
- صدق مقياس الدراسة والذي لتأكد من قدرة المقياس على قياس ما وضع من أجله، أو أن المقياس يقيس الظاهرة المراد قياسها .
- الجداول التكرارية، وذلك لخصر أعداد المشاركين، ونسبهم المئوية، وفقاً للخصائص العامة لمالئي صحائف الاستبانة .
- مقاييس النزعة المركزية *Measures of Central Tendency* المتمثلة في المتوسطات الحسابية *The Arithmetic Mean*، وذلك لتحديد تركيز الإجابات حول القيمة المتوسطة لها لجميع متغيرات الدراسة الرئيسية، كذلك تم استخدام مقاييس التشتت *Measures Dispersion* مثل الانحراف المعياري *Standard Deviation*، بُغية تحديد انحرافات الإجابات عن القيمة المتوسطة لها لمتغيرات

الدراسة الرئيسية، والمدى *Range* للحكم على درجة ممارسة متغيرات الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي .

- اختبار *t* للمجموعة الواحدة *One-Sample t Test* مع فترات الثقة لمتوسط العينة للتعرف على ما إذا كان متوسط درجة الموافقة لكل عبارة على حدة (أو لكل متغير من متغيرات الدراسة) في عينة الدراسة ككل يزيد أو يقل عن قيمة معينة μ عند مستوى دلالة معنوية 5% ودرجات حرية $df = (47)$ ؛ ولغرض اختبار، أُعيد صياغة فرضيات الدراسة بشكل إحصائي لتصبح على الكيفية التالية: $H_0: \mu = 3$ ، $H_1: \mu \neq 3$ ؛ وحيث أن μ قيمة محددة يراد اختبارها، وهي تساوي (3) والتي تمثل درجة محايد كمتوسط نظري .
- اختبار تحليل الانحدار البسيط والمتعدد *Regression Analysis* للإجابة عن فرضيات الدراسة .

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول: ما مستوى ضغوط العمل لدى الموظفين الإداريين في شركة ليبيا للتأمين بمدينة بنغازي؟

تضمنت الاستبانة أربع وعشرون عبارة تتعلق بضغوط العمل، وعند احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجاباتهم عن تلك العبارات الموضحة بالجدول (4)، أمكن التعرف على مستوى ضغوط العمل، إذا ما عُلِمَ بأن متوسط المقياس المستخدم في الاستبانة يبلغ (3)، حيث بلغ المتوسط العام لهذا المحور (3.89). وبانحراف معياري بلغ (0.508)، وبدرجة ممارسة ضعيفة، ونسبة موافقة (14.06%) ❖❖، واتفقت هذه النتيجة مع ما آلت إليه دراسة الطروانة (2020)، ودراسة مسعود وعمار (2019)، ودراسة عبدالمجيد (2017)، ودراسة على (2015)، ودراسة أبو رحمة (2012)، دراسة محمد (2012)، في أن هناك مستويات لضغوط العمل يتعرضون إليها الباحثون في بيئات تلك الدراسات؛ كما تبين من اختبار *t-test* أنه توجد فروق جوهرية لمتوسطات محور ضغوط العمل وأبعاده عند مستوى معنوية 1%، كما تبين من الجدول (4) أن مستوى بُعد

* الوسط الحسابي = $5/1+2+3+4+5 = 3$

❖ نسبة الموافقة = موافق + موافق تماماً / عدد الباحثين ❖ 100

صراع الدور حظى بالترتيب الأول على أبعاد ضغوط العمل وبدرجة ممارسة متوسطة، وبمتوسط حسابي (3.43) وبنسبة موافقة (22.08%)، ثم تلاه بُعد عبء العمل الذي بلغ متوسطه (3.92) وبنسبة موافقة (12.50%) وبمستوى ضعيف، أما بُعد فقدان الأمان الوظيفي فقد احتل المرتبة الثالثة، حيث حظى بمتوسط حسابي (4.10) وبنسبة موافقة (13.33%) وبدرجة ممارسة ضعيفة، بينما بُعد غموض الدور حظي بالترتيب الرابع، حيث حظي بمتوسط حسابي (4.06) ونسبة موافقة (8.33%) وبدرجة ممارسة ضعيفة، كما يوضح الجدول (5) عبارات محور ضغوط العمل لدى الموظفين الإداريين بالشركة محل الدراسة.

جدول (4) : إجابات المشاركين تجاه أبعاد ضغوط العمل وترتيبها ودرجة ممارستها

الترتيب	نسبة الموافقة	درجة الممارسة	نتيجة الاختبار	اختبار t-test		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الايبعاد
				Sig.	قيمة t			
1	22.083%	متوسطة	دال احصائياً	0.000	5.827	0.68370	3.5750	صراع الدور
4	8.333%	ضعيفة	دال احصائياً	0.000	12.178	0.60682	4.0667	غموض الدور
2	12.50%	ضعيفة	دال احصائياً	0.000	8.210	0.77705	3.9208	عبء العمل
3	13.333%	ضعيفة	غير دال احصائياً	0.000	10.491	0.67140	4.0167	فقدان الأمان الوظيفي
-	14.062%	ضعيفة	دال احصائياً	0.000	12.195	0.50836	3.8948	ضغوط العمل

♦ ♦ معنوية عند مستوى 1%. t الجدولية عند (n=47) = 1.645

جدول (5) : إجابات المشاركين تجاه عبارات محور ضغوط العمل ودرجة الممارسة

الايبعاد	ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
صراع الدور	1	ألتقى أوامر العمل من عدة أشخاص	3.4792	1.25460	متوسطة
	2	الأعمال المكلف بها لا تتناسب مع خبراتي ومهاراتي	3.9375	0.80968	ضعيفة
	3	تتقصني المعارف والمهارات اللازمة لإداء العمل	3.8542	1.01036	ضعيفة
	4	تدخل الآخرين في مجال عملي لا يتيح لي اداءه بأسلوب سليم	3.0833	1.31818	متوسطة
	5	كثيراً ما يكون نجاحي في عملي على حساب اسرتي وحياتي الخاصة	3.5208	1.18483	متوسطة
غموض الدور	6	عدم وضوح الصلاحيات والمسؤوليات الملقاة على عاتقي	3.4792	1.25460	متوسطة
	7	أجد صعوبة في التضام مع رئيسي المباشر في العمل	4.1667	0.75324	ضعيفة
	8	لا يتفهم الرؤساء طبيعة عملي	4.0625	80968.	ضعيفة
	9	لا اعرف الطريقة السليمة لأداء المطلوب مني	4.2500	0.72932	ضعيفة
	10	الاهداف الخاصة بوظيفتي غير واضحة	4.3750	0.63998	ضعيفة
عبء العمل	11	وقت العمل المخصص لا يسمح بأداء كل ما هو مطلوب مني	3.8958	1.11545	ضعيفة
	12	اشعر بالتعب والارهاق لكثرة ما يطلب مني من واجبات ومهام	3.8125	1.04487	ضعيفة
	13	ليس هناك وقت للراحة اثناء الدوام	3.9167	1.06857	ضعيفة
	14	اعاني من توتر الاعصاب بسبب العمل الذي أقوم به	3.8750	1.00266	ضعيفة
	15	يتكرر استدعائي للعمل مقارنة بالزملاء	4.1042	0.92804	ضعيفة

الايعاد	ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
الوظيفة الاداري	16	أقبل أي مهمة أكلف بها للمحافظة على عملي الحالي	3.1250	1.56593	متوسطة
	17	لا اشعر بالأمان الوظيفي داخل الشركة	4.0833	0.94155	ضعيفة
	18	سأتترك العمل الحال بمجرد الحصول على فرصة عمل أفضل	4.2917	0.84949	ضعيفة
	19	العمل الحالي غير مضمون، لذلك ابحت حالياً عن وظيفة اخرى	4.2500	0.93399	ضعيفة
	20	فرص الترقية في الشركة لا تُمنح على اسس عادلة	4.3333	0.83369	ضعيفة

مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني: ما مستوى الصمت التنظيمي لدى الموظفين الإداريين في شركة ليبيا للتأمين بمدينة بنغازي؟.

تضمنت الاستبانة عشر عبارات تتعلق بالصمت التنظيمي لدى الموظفين الإداريين بالشركة محل الدراسة، وعند احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لإجابات المشاركين في الدراسة عن تلك العبارات الموضحة بالجدول (6)، بلغ المتوسط العام لهذا المحور (3.15). وبانحراف معياري بلغ (0.372) وبنسبة موافقة (20.83%)، وبدرجة ممارسة متوسطة، واتفقت هذه النتيجة مع ما آلت إليه دراسة خليل (2019)، دراسة عوجه (2019)، دراسة الكعبي (2018)، دراسة جاسم (2017) في أن هناك مستويات متفاوتة من الصمت التنظيمي في بيئات تلك الدراسات؛ تبين من اختبار t-test انه توجد فروق جوهرية لمتوسطات محور الصمت التنظيمي عند مستوى معنوية 1%، ويوضح الجدول (7) عبارات محور الصمت التنظيمي لدى الموظفين الإداريين بالشركة محل الدراسة.

جدول (6): إجابات المشاركين تجاه محور الصمت التنظيمي لدى الموظفين الإداريين

بالشركة محل الدراسة

الايعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار t-test		نتيجة الاختبار	نسبة الموافقة	مستوى الممارسة
			قيمة t	Sig.			
الصمت التنظيمي	3.5750	0.7728	5.155	0.000	دال احصائياً	20.833%	متوسطة

❖ معنوية عند مستوى 1%. t الجدولية عند (n=47) = 1.645

جدول (7): اتجاهات المشاركين تجاه عن عبارات الصمت التنظيمي لدى الموظفين الاداريين

بالشركة محل الدراسة ودرجة ممارستها

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	ت	المحور
متوسطة	1.21876	3.5625	لا يُحبذ رئيسي المباشر الاستماع الى الانتقادات المتعلقة بأدائه في العمل	1	الصمت التنظيمي
مرتفعة	1.06857	3.4167	يغضب رئيسي المباشر عندما أخبره بحدوث مشكلة في العمل	2	
متوسطة	1.03121	3.5208	يعتبر رئيسي المباشر أي انتقاد موجه لأسلوبه في العمل تحدياً	3	
ضعيفة	1.08176	3.7500	تقديمي أي معلومة غير سارة عن العمل قد يلحق الضرر لي من قبل رئيسي المباشر	4	
ضعيفة	93019.	3.8333	يشكك رئيس المباشر بمصداقية مصدر المعلومات السلبية المتعلقة بأدائه عندما ترد إليه	5	
متوسطة	1.03056	3.5417	لا يهتم رئيس المباشر بأية معلومات سلبية عن أدائه ترد إليه من مرؤوسيه ولكنه يهتم اذا وردت من رؤسائه	6	
متوسطة	1.18501	3.5000	يحاول رئيس المباشر حماية نفسه من الانتقادات من خلال عدم السماح بأي وجهات نظر مخالفة	7	
متوسطة	1.16006	3.3750	غالباً ما يلوم رئيس المباشر الآخرين عن الأخطاء التي ممن الممكن أن لا تكون أخطائهم	8	
متوسطة	1.24342	3.1667	إذا أخطأت في العمل، فإن رئيسي المباشر يقوم بحسابتي وظيفياً	9	
ضعيفة	0.91868	4.0833	أتخوف من أن يعاقبني رئيسي المباشر إذا ابدت رأياً مخالفاً لرأيه	10	

مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الثالث : هل هناك أثر ذو دلالة احصائية لضغوط

العمل على الصمت التنظيمي لدى الموظفين الإداريين في الشركة محل الدراسة؟.

للإجابة على هذا التساؤل تم استخدام تحليل الانحدار البسيط Simple

Regression Analysis من أجل التعرف على أثر ضغوط العمل على الصمت التنظيمي ،

لكن قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار، قام الباحثان بإجراء بعض الاختبارات، وذلك

من أجل ضمان ملاءمة البيانات لفروض تحليل الانحدار عموماً ، وذلك على النحو التالي:

• قام الباحثان باستخدام اختبار Kolmogorov - Smirnov لمعرفة مدى اتباع

البيانات للتوزيع الطبيعي من عدمه، لأن معظم الاختبارات العملية تشترط أن يكون

توزيع البيانات طبيعياً، وتُفرض قاعدة القرار بقبول أن البيانات تتبع التوزيع

الطبيعي إذا كانت قيمة P-value أكبر من 5%، والجدول (8) يوضح نتائج هذا

الاختبار والذي يشير إلى أن جميع البيانات لإجلات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي،

حيث أن قيمة P-value أكبر من 5%، وعليه يُمكن إجراء الاختبارات الإحصائية التي تعتمد على إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي .

جدول (8): اختبار التوزيع الطبيعي لإجمالي الدراسة عن طريق One – Sample Kolmogorov –Smirnov

التقييم	الأبعاد	z -value	P-value
1	ضغوط العمل	0.754	0.620
2	الصمت التنظيمي	0.734	0.654

• كما تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor، واختبار التباين المسموح Tolerance لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل التضخم (VIF) للقيمة (10)، وقيمة اختبار التباين المسموح Tolerance أكبر من (5%)، والجدول (9) يوضح نتائج هذا الاختبار والذي يُشير إلى أن قيم معامل التضخم (VIF) لجميع المتغيرات تقل عن 10 وتتراوح بين (1.30 - 1.55)، وأن قيم الاختبار التباين المسموح Tolerance تراوحت بين (0.642 - 0.769)، ويُعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة . Multicollinearity

جدول (9): اختبار معامل تضخم التباين (VIF) واختبار التباين المسموح Tolerance

أبعاد المتغير المستقل	VIF	Tolerance
صراع الدور	1.556	0.642
غموض الدور	1.505	0.665
عبء العمل	1.300	0.769
فقدان الأمان الوظيفي	1.525	0.656

وعند إجراء تحليل الانحدار البسيط Simple Regression analysis، تشير نتائج التحليل الواردة بالجدول (10) وجود ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية بين ضغوط العمل إجمالاً و مجال الصمت التنظيمي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.347) عند مستوى دلالة معنوية (0.05)، أيضاً تبين أن قيمة F المحسوبة (6.289) وهي معنوية عند مستوى (0.05)، كما تُشير النتائج إلى أن معامل التحديد لنموذج ضغوط العمل مجتمعة حول الصمت التنظيمي تُفسّر بنسبة (12%) من التباين في مستوى تطبيق الصمت

التنظيمي، بينما (88%) من قيمة التغيرات في مستوى الصمت التنظيمي تُعزى لمتغيرات أخرى، كما تُظهر البيانات أن قيمة β لمعامل الانحدار لضغوط العمل (0.527)، الأمر الذي يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط العمل على الصمت التنظيمي بالشركة قيد الدراسة، وهذا ما دلت عليه قيمة t ، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% .
جدول (10): تحليل اختبار الانحدار البسيط للوقوف على أثر ضغوط العمل على الصمت

التنظيمي

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	قيمة F	معاملات الانحدار المقدر β	قيمة t	قيمة الدلالة Sig
الصمت التنظيمي	ضغوط العمل	0.347*	0.120	6.289*	0.527	2.508*	0.016
	الثابت				1.522	1.843	0.072

*معنوية عند مستوى 0.05 .

مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الرابع : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد ضغوط العمل (صراع الدور، غموض الدور، عبء العمل، فقدان الأمان الوظيفي) على الصمت التنظيمي بالشركة محل الدراسة؟ .

ولتحديد الأهمية النسبية لأبعاد ضغوط العمل التي تفسر التباين في الصمت التنظيمي ، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis ، فتُشير نتائج التحليل الواردة بالجدول (11) وجود ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية بين أبعاد ضغوط العمل على الصمت التنظيمي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.476) عند مستوى دلالة معنوية (0.01)، أيضاً تبين أن قيمة F المحسوبة (3.141) وهي معنوية عند مستوى (0.05) ، كما تُشير النتائج إلى أن معامل التحديد للنموذج أبعاد ضغوط العمل حول الصمت التنظيمي تُفسّر بنسبة (22.60%) من التباين في ممارسة الصمت التنظيمي، بينما (77.40%) من قيمة التغيرات في مستوى الصمت التنظيمي تُعزى لمتغيرات أخرى، كما تُظهر نتائج جدول (11) أن بُعد فقدان الأمان الوظيفي هو الوحيد الذي له قدرة على تفسير التباين في المتغير التابع بشركة ليبيا للتأمين قيد الدراسة ، حيث تبين أن قيمة بيتا لمعامل الانحدار لبُعد فقدان الأمان الوظيفي (0.393)، الأمر الذي يشير إلى وجود أثر دال إحصائياً لبُعد فقدان الأمان الوظيفي على الصمت التنظيمي

عند دلالة معنوية 0.05 ، بمعنى أن زيادة بُعد فقدان الامان الوظيفي بقيمة وحدة واحدة سوف تؤدي إلى تغير طردي في محور الصمت التنظيمي بقيمة (0.393) وهذا ما دلت عليه قيمة t (2.058) وهى دالة معنوية عند مستوى (0.05) ، ولعل يعزى ذلك إلى العبارة السادسة عشر ببعد فقدان الأمان الوظيفي والتي حظيت بدرجة ممارسة متوسطة، والتي مفادها أن العاملين بشركة ليبيا للتأمين محل الدراسة يقبلون أي مهمة يكلفون بها للمحافظة على عملهم الحالي ، كذلك ما اوضحته العبارة السابعة عشر بأن الموظفين لا يشعرون بالأمان الوظيفي في الشركة قيد الدراسة ، وجاءت نتيجة الدراسة الحالية منسجمة مع ما أشار إليه أبو شامة (1999) أن العامل الذي لا يشعر بالاستقرار نتيجة افتقاد للأمان الوظيفي أو انخفاض مستواه يكون أقل قدرة على الأداء الجيد أو مواجهة المشكلات المعاصرة التي تحتاج إلى أساليب وحلول ابتكارية، الأمر الذي قد ينعكس على الصمت التنظيمي بالمنظمة، إضافةً إلى ما بينته دراسة محمد والرميدي (2018) والتي بينت أن هناك أثر للأمان الوظيفي على سلوكيات المواطنة التنظيمية لدى العاملين؛ وجاءت نتيجة الدراسة متوافقة مع بينته نتائج دراسة Ruvio (1996) إلى أن عدم الأمان الوظيفي له تأثير سلبي على كل من الالتزام التنظيمي والأداء المدرك والدعم التنظيمي المدرك وايجابي على كل من نوايا ترك العمل ومقاومة التغيير(علي، 2018).

عليه، للأمن الوظيفي أهمية كبيرة داخل المنظمات ، فالفرد العامل يسعى إلى بلوغ أهدافه المادية والمعنوية من خلال إتباعه لمختلف الطرق التي توفر له الأمن داخل المنظمة، ولهذا فإن للأمن الوظيفي دور كبير وفعال في زيادة قوة وفعالية أداء الفرد لرفع الإنتاج والقدرة على منافسة المنظمات الأخرى في سوق العمل (لكحيلة، 2013).

كما تبين من الجدول (11) أن باقي أبعاد ضغوط العمل ليس لها أي تأثير ذو دلالة احصائية على الصمت التنظيمي عند مستوى 5%.

جدول (11): تحليل اختبار الانحدار المتعدد للوقوف على أثر أبعاد ضغوط العمل على

الصمت التنظيمي

المتغير التابع	المتغير المستقلة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	قيمة F	معاملات الانحدار المقدره β	قيمة t	قيمة الدلالة Sig
الصمت التنظيمي	غموض الدور	0.476	0.226	3.141	0.281	1.485	0.145
	صراع الدور				0.282	1.346	0.185
	عبء العمل				0.166	1.091	0.281
	فقدان الأمان الوظيفي				0.393	2.058	0.046
	الثابت				1.205	1.451	0.154

❖ معنوية عند مستوى 5%.

خلاصة نتائج الدراسة :

- من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، واختبار فرضياتها تم التوصل إلى العديد من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي :
- أفصحت الدراسة أن المستوى العام لضغوط العمل لدى الموظفين الإداريين بشركة ليبيا للتأمين بمدينة بنغازي جاء ضعيفاً.
 - أسفرت عن الدراسة أن بُعد صراع الدور هو أعلى أبعاد ضغوط العمل ، تلاه في الترتيب بُعد عبء العمل، بينما بُعد فقدان الامان الوظيفي، حطى بالترتيب الثالث، أما بُعد غموض الدور نال الترتيب الرابع .
 - كشفت الدراسة أن المستوى العام لمستوى الصمت التنظيمي لدى الموظفين الإداريين بالشركة قيد الدراسة جاء متوسطاً .
 - أظهرت الدراسة أن هناك وجود أثر ذو دلالة احصائية لضغوط العمل على الصمت التنظيمي عند مستوى دلالة معنوية (5%).
 - أوضحت الدراسة أن هناك وجود أثر ذو دلالة احصائية لأبعاد ضغوط العمل على الصمت التنظيمي عند مستوى دلالة معنوية (5%)، كما تبين أن بُعد فقدان الأمان الوظيفي هو الوحيد الذي له تأثيراً على الصمت التنظيمي عند مستوى دلالة 5%.

توصيات الدراسة :

من خلال النتائج التي توصلت اليها الدراسة تُقدم مجموعة من التوصيات التي يؤمل إتباعها والمتمثلة في الآتي:

- يتوجب على إدارة شركة ليبيا للتأمين محل الدراسة الحد من الصمت التنظيمي ، وذلك من خلال دعم وتشجيع أسلوب العمل الجماعي في حل مشكلات العمل، من خلال نشر ثقافة الحوار الإيجابي في تبادل الأفكار والآراء، وتقبل الآراء المختلفة والتوفيق بينها، وإقامة اللقاءات الاجتماعية والبرامج الترفيهية في المناسبات العامة.
- أظهرت الدراسة وجود أثر ذو دلالة احصائية لضغوط العمل على الصمت التنظيمي، إذاً فلا بد من إعطاء الاهتمام الكافي لضغوط العمل وتبديدها، وذلك عن طريق توعية الموظفين الإداريين بالشركة قيد الدراسة بمفهوم ضغوط العمل وتداعياتها من خلال مشاركتهم في الدورات التدريبية وورش العمل .
- إيلاء الاهتمام بالأمان الوظيفي لدى الموظفين الإداريين خصوصاً وأن نتائج الدراسة بينت أن بُعد فقدان الأمان الوظيفي هو الوحيد الذي له تأثيراً على الصمت التنظيمي من دون أبعاد ضغوط العمل الأخرى ، وذلك عن طريق تنمية سلوكيات المواطنة التنظيمية لدى الموظفين بالشركة قيد الدراسة، إضافة الى تعزيز الولاء والانتماء التنظيمي، علاوة على الاهتمام بنظام الحوافز على أسس ومعايير مهنية تضمن الابتكار والتميز .
- إن موضوع الصمت التنظيمي يظل قضية متعددة الأبعاد، خصوصاً وأن نتائج الدراسة الحالية تشير إلى أن معامل التحديد لنموذج ابعاد ضغوط العمل حول الصمت التنظيمي تُفسر بنسبة (41.4%) من التباين في الصمت التنظيمي، بينما (58.6%) من قيمة التغيرات في مستوى الصمت التنظيمي تُعزى لتغيرات أخرى. عليه فإنه بالإمكان اقتراح إجراء الدراسات التالية في هذا المجال:
- إعادة الدراسة برمتها على قطاعات أخرى أو مؤسسات أخرى لإثبات صحة نتائج الدراسة أو رفضها.
- دراسة عن أسباب فقدان الامان الوظيفي لدى الموظفين بشركة ليبيا للتأمين بمدينة بنغازي.
- دراسة أبعاد اخرى لضغوط العمل غير التي تم التطرق اليها على الصمت التنظيمي.
- الاغتراب الوظيفي وعلاقته بالصمت التنظيمي.
- الاحباط الوظيفي وعلاقته بالصمت التنظيمي .
- التكيف التنظيمي وعلاقته بالصمت التنظيمي.
- الاحتراق الوظيفي وعلاقته بالصمت التنظيمي.

المراجع

المراجع العربية :

- أبو رحمة، محمد حسن خميس (2012). " ضغوط العمل وعلاقتها بالرضا الوظيفي لدى المشرفين التربويين بمحافظات غزة "، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة الاسلامية - غزة
- بابا، أنعام عبدالحميد عبدالقادر (2007). " ضغوط العمل وعلاقتها بأداء الموظفين: دراسة ميدانية على وزارة التربية والتعليم العالي في رام الله "، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة القدس، فلسطين.
- بن فرحات ، ساعد ، (2011) ، بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين: دراسة مقارنة بين شركة التأمين وإعادة التأمين، ورقة بحثية المقدمة لندوة حول "مؤسسات- التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية"، المنظمة بجامعة فرحات عباس بالجزائر، يومي 25- 26 أبريل.
- بويكر، عائشة (2007). العلاقة بين صراع الأدوار و الضغط النفسي لدى الزوجة العاملة -دراسة ميدانية بوحدات صحية لمدينة طولقة ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانيّة، جامعة منتوري قسنطينة.
- بوضياف ، نوال (2016) . " تقديرات رؤساء أقسام الجامعات الجزائرية لمعوقات تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير أداء الجامعات " ، مجلة جرش للبحوث والدراسات ، مجلد 17 ، العدد 1 ، ص ص: 647 - 668 .
- الحبوني، الطاهر فرج لامين (2008). "العوامل المهنية المسببة لضغوط العمل وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية" ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس .
- حمدي، ابوالقاسم، مراد، الرايس (2014): مصادر ضغوط العمل واثرها على كفاءات الموارد البشرية في منظمات الاعمال، الملتقى الوطني حول ضغوط العمل بين الاهتمام والاهمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

- جاسم، نغم علي (2017). " ديناميكيات متعددة الأبعاد للصمت التنظيمي وتأثيرها في مواقف المشرفين في دائرة ماء بغداد "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (50) ، ص ص: 387-410.
- خليل، أريج سعيد (2019). "التلازم بين أبعاد الصمت التنظيمي وجودة الحياة الوظيفية: بحث استطلاعي لآراء عينة من العمالي في المركز الصحي/ الصليخ" ، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، المجلد (11) ، العدد (1) ، ص ص: 9-25.
- ريجيو، رونالدي(1999). مدخل إلى علم النفس الصناعي و التنظيمي، ترجمة: فارس حلمي، دار الشروق، الأردن.
- زقاوة ، أحمد (2016). " دور التعلم العالي في تأهيل الطلاب لبناء مشروعهم المهني " ابحاث المؤتمر العلمي التاسع التعلم العالي وتنمية المجتمع . كلية العلوم . جامعة جرش . ص ص : 83 – 110 .
- عاشور، محمد حامد حسين(2017): أثر غموض الدور الوظيفي على عملية اتخاذ القرار دراسة تطبيقية على مراكز الرعاية الأولية الحكومية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة.
- عبد الباقي، تيسير(2003) . الاجهاد النفسي لدى عينة من المعلمين الفلسطينيين في مدينة القدس- بعض أعراضه وطرق علاجه، مجلة جامعة بيت لحم، العدد (13).
- بود، زينب عبدالرازق وحسين، ظفر ناصر (2016). " أسباب الصمت التنظيمي واثرها على أداء العاملين " ، مجلة جامعة بابل : علوم الصيرفة والتطبيقية ، العدد (1)، المجلد (24) ، ص ص: 233-259.
- الطروانة، رندية خضر (2020). " ضغوط العمل عند معلمات التربية الخاصة في الاردن وأثر بعض المتغيرات عليها" ، مجلة المعيار ، المجلد(24) ، العدد (50) ، ص ص: 464-489 .

- عبدالمجيد، أشرف عبدالنواب (2017). " مستويات ضغوط العمل لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة تبوك: دراسة ميدانية"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (173)، الجزء الثاني، ص: 13-69.
- العبودي، فاتح(2008). الضغط النفسي و علاقته بالرضا الوظيفي "دراسة ميدانية بمؤسسة الخزف الصحي بالميلية ولاية جيجل، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة.
- علي، أحمد محمد (2015). " أثر ابعاد المناخ التنظيمي على ضغوط العمل في المؤسسات الجامعية: دراسة حالة كلية الدراسات الهندسية -كلية الدراسات التجارية -كلية الفنون والحاسوب بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا"، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد (16) ، العدد (1) ، ص: 70-95.
- العمرابي، نادية(2017). تأثير الضغوط المهنية على الأداء الوظيفي للعمال دراسة ميدانية بمركز تعبئة قارورات الغاز بعين البيضاء، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
- عوجه، أزهار مراد (2019). "الصمت التنظيمي وتأثيره في سلوك المواطنة التنظيمية: دراسة تحليلية في المعهد التقني /كوفة" ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد (53)، ص: 561-598.
- الكعبي، حميد سالم (2018). " دور التماثل التنظيمي في الحد من الصمت التنظيمي: دراسة استطلاعية لآراء عينة من الموظفين في المصارف العراقية الأهلية / بغداد" ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (10)، العدد (23)، ص: 141-161.
- لكحيلة، عاشة (2013). "تأثير الأمن الوظيفي على أداء العامل داخل المؤسسة: دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة المسيلة، الجزائر.

- محمد، سلوى سالم إبراهيم (2012). " ضغط العمل وعلاقته بالعوامل الشخصية والوظيفة: دراسة ميدانية على بعض المنظمات الصناعية العاملة بمدينة بنغازي " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الادارة ، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
- محمد، سها بهجت، بسام سمير الرميدي (2018). أثر الأمان الوظيفي على سلوكيات المواطنة التنظيمية للعاملين في شركات السياحة المصرية (الروح المعنوية كمتغير وسيط)،*المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة - تصدرها كلية السياحة والفنادق - جامعة الفيوم*، المجلد الثاني عشر، العدد (1/3) ، (عدد خاص بأبحاث المؤتمر الدولي الحادي عشر للسياحة والضيافة).
- المغربي، عبد الحميد (2010). *السلوك التنظيمي: مفاهيم وأسس سلوك الفرد والجماعة في التنظيم* ، الطبعة الثانية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.
- مسعود، خليفي وعمار، قدور (2019). "ضغوط العمل واثرها على أداء العاملين: دراسة ميدانية على كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة"، مذكرة شهادة الماستر أكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة ، الجزائر.
- يوسف، ميهضان شرف (2016). "أثر أبعاد المناخ التنظيمي في مظاهر الصمت التنظيمي: دراسة استطلاعية لآراء عينة من الموظفين الإداريين في جامعة زاخو"، *مجلة جامعة زاخو*، المجلد (4) ب، العدد (1) ، ص ص: 167-188.

المراجع الأجنبية :

- Çimen Burcu, Engin Karadağ (2019): Spiritual Leadership, Organizational Culture, Organizational Silence and Academic Success of the School, *Ruhsal Liderlik, Örgüt Kültürü, Örgütsel Sessizlik ve Okulun Akademik Başarısı, Educational Administration: Theory and Practice* , Vol(25), Iss(1), pp:1-50.
- Cook, Curtis W. and Hunsaker , Phillip L. (2001). *Management and Organizational Behavior*. (3rd Ed) Bosten : Irwin / Mc Grawhill.

- Dyne, L.V., Ang, S. and Botero, I.C., (2003): Conceptualizing employee silence and employee voice as multidimensional constructs. *Journal of Management Studies*, 40(6), pp.1359-1392.
- ErİgÜÇ, Gülsün, Cuma SonĖur, Özlem Özer, İlkay Sevinç TuraÇ(2014): The causes and effects of the organizational silence: On Which Issues the nurses remain silent?, *Int. Journal of Management Economics and Business*, Vol. 10, No. 22,pp131-153.
- Fapohunda, Tinue. M(2016), organizational silence: predictors and consequences among university academic staff, *International Journal for Research in Social Science and Humanities Research*, VOL (83), ISSUE(2).
- Jahanbakhshian, Pouria, Roham Assadi, and Forough Pahlavani Nejad(2015): Providing a Conceptual Model on Organizational Silence Behavior based on Organizational Culture, Organizational Climate and Organizational Commitment Components in Service Firms, *Management and Administrative Sciences Review*, Vol 4, Iss 2, PP: 438-448.
- Liderlik, Ruhsal Örgüt Kültürü, Örgütsel Sessizlik ve Okulun Akademik Başarısı,(2019), Spiritual Leadership, Organizational Culture, Organizational Silence and Academic Success of the School, *Educational Administration: Theory and Practice*, Volume 25, Issue 1, pp:1-50
- Morrison, E.W. and Milliken, F.J., (2000) Organizational silence: A barrier to change and development in a pluralistic world. *Academy of Management review*, 25(4), pp.706-725.
- Nikmaram Sahar, Hamideh Gharibi , Yamchi, Samereh Shojaii, Maryam Ahmadi Zahrani and Seyed Mehdi Alvani (2012): Study on Relationship Between Organizational Silence and Commitment in Iran, *World Applied Sciences Journal* ,VOL, NO17 (10),PP: 1271-1277.
- Powell, T.J., & Enright S.J, (1990) *Anxiety and Stress Management*. (3th ed.). London: Roultdge.
- Richard W ,Woodman , John W. Solcum , Donhellriegel (1997) : *Organizational Behavior* , 8th Edition, Publisher: South-Western College Pub.
- Salajehheh, S. & Mortazau, S. K. & Abdoli, H.(2015.)." Organizational silence: The study of ethnography in the department of education in Golestan province, *Jamaica Journal of science and technology*, Vol (26), pp: 463-477.

- Shirvani , Maryam, Mohammad Arab, Hassan Karami, Sajad Delavari, Mohammad Mehdi Kiani(2019): *Survey on the Relationship between Organizational Silence and Management Styles from the Viewpoint of Employees of TUMS General Hospitals 2016 Evidence Based Health Policy, Management & Economics," EBHPME"*, Volume 3, Issue 1,:pp23-31 .
- -Shojaie, Samereh, Hasan Zaree Matin, Ghasem Barani(2011): Analyzing the Infrastructures of Organizational Silence and Ways to Get Rid of it, *Procedia - Social and Behavioral Sciences* 30 ,PP 1731 – 1735.
- Sholekar, Shima, Behzad Shoghi(2017): The Impact of Organizational Culture on Organizational Silence and Voice of Faculty Members of Islamic Azad University in Tehran, *Iranian Journal of Management Studies* ,Vol. 10, No. 1 ,pp. 113-142.
- Sekaran, U., and Bougie, R.(2010).*Research Methods for Business: A Skill Building approach*, (5th ed.), Wiley and Sons. ISBN
- Zehir, Cemal ,Ebru Erdogan (2011): The Association between Organizational Silence and Ethical Leadership through Employee Performance, 7th International Strategic Management Conference,PP 389–1404.

العملات الافتراضية والتمويل الإسلامي: آفاق التحول والفرص المنشودة

عنوان الورقة :

العملات الافتراضية: حقيقتها وأثارها الاقتصادية

المحور الأول: العملات الافتراضية: مدخل مفاهيمي

د/ كردودي صبرينة

أستاذة محاضرة أ

د/ السبتي وسيلة

أستاذة محاضرة أ

أ/ عطية حليلة

طالبة دكتوراه علوم سنة خامسة

جامعة بسكرة - الجزائر

ملخص البحث

تعد العملات الافتراضية إحدى وسائل التداول المالي الحديثة في كثير من دول العالم ، والتي تتم عبر شبكة الإنترنت من خلال برامج وتقنيات خاصة بأجهزة الحاسب الآلي، بدون أن تخضع لمؤسسة تنظمها وتشرف على إصدارها، ومن أشهرها عملة البتكوين، وقد فرضت هذه العملات الافتراضية نفسها في ساحة الاقتصاد العالمي الأمر الذي أثار جدلا واسعا وطرح عديد من التساؤلات حول ماهية العملات الافتراضية وآلية تداولها، واعتبارها وسيطا عامل بها، ويعتمد الاستثمار فيها على عملية تسمى "تعدين" العملة يتم من خلالها التحقق من معاملات العملة الأخيرة وإصدار وحدات عملة جديدة.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذا النوع من العملات انطلاقا من الكشف عن مدى كفاءة هذه العملة من الناحية التقنية والاقتصادية ورصد الآثار الاقتصادية المحتملة في حال تبنيها على نطاق واسع.

الكلمات المفتاحية: العملات الافتراضية، البتكوين، غسيل الأموال، السياسة النقدية.

Summary

Virtual currencies are one of the modern financial trading methods in many countries of the world, which are carried out via the Internet through programs and technologies for computers, without being subject to an organization that regulates and oversees their issuance, the most famous of which is the Bitcoin currency, and these virtual currencies imposed themselves in The global economy arena, which sparked widespread controversy and raised many questions about what virtual currencies are and the mechanism of their circulation, and considering them as an intermediary in them, and investment in them depends on a process called "mining" the currency through which the last currency transactions are verified and new currency units are issued.

This study aimed to shed light on this type of currency from detection of how efficiently this currency is from a technical and economic point of view and to monitoring potential economic impacts if adopted on a large scale.

Key words:Virtual currencies, bitcoin, money laundering, monetary policy.

مقدمة :

لقد ساهمت تكنولوجيا الإعلام والاتصال وثورة المعلومات التي عرفها العقدين الأخيرين، في إحداث تغيير جذري في نمط الحياة الاقتصادية وما عقبه من تيسير للمعاملات والتداولات المالية، في ظل النمو اللافت للتجارة الإلكترونية لا سيما بعد إطلاق منصة التجارة الإلكترونية بشكل متاح على شبكة الانترنت منذ شهر أبريل 2017 ويأتي هذا البحث ليعالج موضوعا حديثا في غاية الدقة والأهمية، ينصب أساسا حول مختلف الجوانب المتعلقة بالعملات الافتراضية وتداولها، لما تتمتع به من انتشار وإقبال متزايد من جهة وكذا خصوصيتها الافتراضية غير المادية وسرعة تداولها وقلة تكاليف التعامل بها من جهة أخرى ومع تواصل عملية تجريد النقود في عالمنا من الحالة المادية إلى الحالة الإلكترونية ومنها إلى الحالة الافتراضية، حيث انتشر التعامل في أماكن شتى منه بالنقود الافتراضية التي لا وجود مادي لها، وإنما يتم تداولها على الشبكة العنكبوتية (الأنترنت) بعد توليدها ببرامج حاسوبية خاصة، فمن منظور اقتصادي قد يواجه التشجيع على اعتمادها (بدلاً من اعتماد عمالات مستعملة) تحديات بارزة من حيث قبول المجتمع بها كعملة جديدة لا تتمتع بخلفية تاريخية، وبالتالي قد تفتقر إلى الشرعية كونها عملة لا تتمتع بتمثيل ملموس على شكل ورقة أو نقود في المجتمعات التي اعتادت أن يكون المال فيها مادياً، وتوقع أن يخف حذر المجتمعات حيال العملات الافتراضية بالتعود على استعمال هذه العملة.

ونظراً لمحدودية تداول العملات الافتراضية وانقسام العالم بين مؤيد ومعارض لها، يتوقع رجال الاقتصاد أن يكون لها تأثير على الاقتصاد الدولي لصعوبة تحديد حجم التحويلات المالية التي تتم بموجبها، وبالمقابل لن يكون لها تأثير مباشر على الاستقرار المالي العالمي كونها تقع خارج نطاق رقابة البنوك المركزية والمعاملات الرسمية، ولكن طبيعتها الهشة وزيادة الإقبال عليها يمكن أن يتسبب في خسائر فادحة لمستثمري هذه العملات بسبب عمليات القرصنة المحتملة والتقلبات السعرية المفاجئة في ظل عدم وجود قوانين و مرجعيات يلجأ إليها في حالة الإنهيار أو الإفلاس، مما قد يساهم في خروج السيولة من الأسواق المالية وانخفاض الطلب على الإستثمار الحقيقي أو المباشر في الدول، فتبطل عجلة التنمية خاصة في الدول النامية.

وبناء على ما سبق سنحاول في هذه الورقة البحثية الاجابة على الاشكالية التالية :

ما هي الآثار الاقتصادية للعملة الافتراضية وما هي الفرص والتحديات التي يمكن مواجهتها عند اعتمادها؟.

أهداف الدراسة :

نهدف من هذه الدراسة بيان طبيعة النقود الافتراضية، وخصائصها، وأنواعها مع تحليل آثارها الاقتصادية ومع جدّة موضوع البحث الذي حاولنا قدر المستطاع أن تأتى الدراسة شارحة له سواء من حيث الإطار النظري الذي يشمل التعريف بالعملة الافتراضية وتحديد ماهيتها، أو الدراسة التطبيقية التي تعرض الجوانب والآثار الاقتصادية للعملة الافتراضية.

منهج الدراسة :

تبعنا لطبيعة الموضوع وجدة مسائله، فسيتمتع المنهج الاستقرائي لتتبع الظاهرة محل الدراسة (النقود الافتراضية وتطبيقاتها واستخداماتها على المستوى العالمي)، ثم استخدام المنهج التحليلي لمعرفة الآثار الاقتصادية المترتبة على انتشار هذا النوع من النقود.

هيكل البحث: ولتحصيل مقصود البحث تمّ تقسيمه إلى محورين كالآتي:

- المحور الأول: أساسيات حول العملات الافتراضية
- المحور الثاني: تحديات تداول العملات الافتراضية.

المحور الأول: أساسيات حول العملات الافتراضية

تعد النقود الافتراضية فصلاً جديداً من الفصول المتتالية لتجريد النقود، وقد ظهرت وانتشرت في العقدين الأخيرين في مناطق متفرقة من عالمنا، وتنشأ بنظام تقني تكاملي يكسبها صفات النقود وخواصها، إلا أنها تتميز بانخفاض تكلفة إصدارها، وسهولة استعمالها، وخلوها من الوسائط التي قد تحد من سرعة تداولها، وقد ينشئها فرد أو مجموعة أفراد، سواء كانت هويتهم معروفة أو مجهولة، وهذا المبحث يتناول بيان مفهوم النقود الافتراضية ونشأتها وخصائصها وتطورها، وبعض أنواعها، مع التعرض لاختلاف المواقف الدولية منها.

1- مفهوم العملات الافتراضية: - وردت عدة محاولات لتعريف النقود الافتراضية نذكر بعضها فيما يلي:

- هي عملة رقمية افتراضية (ليس لها كيان مادي ملموس أو وجود فيزيائي) منتجة بواسطة برامج حاسوبية ولا تخضع للسيطرة أو التحكم فيها من جانب بنك مركزي أو أي

إدارة رسمية دولية يتم استخدامها عن طريق الانترنت في عمليات الرء والبيع أو تحويلها إلى عملات أخرى وتلقى قبولاً اختيارياً لدى المتعاملين فيها¹.
 - وقد تم تعريف العملة الافتراضية في عام 2012 من قبل البنك المركزي الأوروبي بأنها:
 نوع من الأموال الرقمية غير المنظمة، والتي تصدر وعادة ما يسيطر عليها المطورون، يتم استخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي معين².

في حين عرفها قانون المالية الجزائري لسنة 2018 على أنها: العملة الافتراضية هي تلك التي يستعملها مستخدموا الشبكة العنكبوتية، وهي تتميز بغياب الدّعم المادية كالتقطع والأوراق النقدية، وعمليات الدفع بالصكّ أو بالبطاقة البنكية³.

وهكذا يتبين أن العملة الافتراضية وسيط تبادل لوحدات افتراضية مشفرة، تدار من خلال كمبيوترات عملاقة، يتم من خلالها عملية التعدين بواسطة مسائل رياضية معقدة للوصول للعملات الافتراضية، وتلقى القبول من المتعاملين بها، ولا تخضع لسلطة حكومية ما.
 2/- نشأة العملات الافتراضية وتداولها:

قبل إصدار العملات الافتراضية كان هناك بعض التقنيات السابقة لما، بدءاً بتقنية ecash لدليلد تشوم عام 1987، وهي نقود إلكترونية على أساس بروتوكولات التشفير، ثم ستيفان برانديس عام 1997 طور تقنية hashcash وبين سنتي 1998 و 2005 أطلقت Wei Dai فكرة التشفير اللامركزي، ولكنها تتواجد بالكامل عبر الإنترنت، حيث تصبح الحكومة المتحكمة في العملة هي نفسها الأفراد الذين يمتلكونها، وحيث لا سلطة مركزية.

وفي عام 2008 قام شخص مجهول اسمه المستعار ساتوشي ناكاموتو Nakamoto Satoshi بنشر ورقة عمل بعنوان (البيتكوين: نظام عملة الند للند الإلكترونية) في موقع خاص بالتشفير الإلكتروني بين طريقة عمل عملة بيتكوين وحمايتها من التزييف والإنفاق المزدوج، وفي عام 2009 قام بإنتاج أول عملة بيتكوين بعملية التعدين أو التنقيب (Mining) مجازاً من تعدين المعادن أو التنقيب عنها، وعرفها على أنها نظام نقدي جديد للدفع الإلكتروني، وبأن التعامل بها وتحويلها يكون مباشر بين المستخدمين بنظام الند للند دون الاعتماد على وسيط؛ وهذا العملة تركز على التشفير بين طرفين، وتبنى على نظام مجهولية المعاملات الالكترونية، وذلك بهدف الابتعاد عن رقابة البنوك المركزية، فهي لا تراقب من قبل البنوك بأنواعها المختلفة والهيئات ولا تخضع لقوانين البنوك.

وفي عام 2009 قام "ساتوشي" بإنتاج أول عملة "بيتكوين" بطريقة التعدين، وتمت أول عملية تحويل عملات "بيتكوين" من الند للند بين "ساتوشي" وبين "هال فيني" المبرمج الفعلي لنظام "البيتكوين" وتم نشر أول سعر تداول بين هذه العملة والدولار وكان 1 بيتكوين يقابل 0.001 دولار، بدأ انتشار عملة ال "البيتكوين" في عام 2010، حيث تم إنشاء منصة لتبادل البطاقات التجارية وسوق الكتروني لصرف عملة البيتكوين، وتمت أول عملية شراء سلعة بالبيتكوين وهي قطعة بيتزا مقابل 10 آلاف بيتكوين، ومن ثم توالت التعاملات لشراء السلع والخدمات، أو لتحويل وتخزين الأموال وتبادل العملات عبر العديد من المواقع الإلكترونية، وارتفع السعر في منتصف عام 2011 الى 35 دولار، ووصل في بداية عام 2017 الى 100 دولار، ثم تصاعد البيتكوين بشكل سريع وجنوني الى أكثر من 19000 دولار في شهر ديسمبر 2017.

ويقول مؤسسو العملات الافتراضية ان عمليات اصدار هذه العملة سيتوقف بحلول العام 2040 وذلك عندما تصل الكمية المصدرة منها 21 مليون وحدة، وهو الحد الأقصى للكمية التي يمكن تعدينها منها، حيث قصد مُصدرو العملة ايجاد نوع من الندرة للكميات المتداولة منها بهدف الحفاظ على قيمتها من التدهور لو تم الافراط في عمليات الاصدار مثلما يحدث في العملات التقليدية وبعد ذلك التاريخ لا يمكن التعدين، ويمكن الحصول على العملة عن طريق الشراء فقط، ولكي يتم ضمان ذلك، تم وضع الرمز الخاص بها حيث تزداد صعوبة انتاجها عن طريق التعدين، وذلك بتعقيد الخوارزميات ❖ المطلوب حلها كلما كثر عدد المعدنين مع مرور الزمن حتى يتوقف اصدارها تماما، وحتى تاريخ 2017/01/16، فقد بلغت كمية وحدات البيتكوين المصدرة (16.104.750) وحدة.

ويبدو أن الذين قاموا بابتكار فكرة هذه العملات أرادوا إعادة تشكيل النظام النقدي في العالم و تكوين مفهوم جديد للمال وطرق تداوله، خصوصا أن طرح فكرة «البتكوين» جاء مباشرة بعد الأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات العالم عام 2008 م⁴.

• أما عن تداولها؛ فيشترط أن يكون لدى كل طرف من المتعاملين بها محفظة إلكترونية هي بمثابة الحساب البنكي، وفائدتها حفظ العملات الرقمية، وهي الطريق الوحيد لاستقبال العملات أو تحويلها، ويمكن عن طريق المحافظ الإلكترونية حفظ أكثر من نوع من العملات والمشاركة من خلالها في عملية التعدين، حيث أن المحفظة الإلكترونية عبارة عن برنامج إلكتروني، وتحتوي كل محفظة على مفتاحين⁵:

1- المفتاح العام : وهو مثل رقم الحساب في الحسابات العادية وهو عبارة عن مجموعة أرقام وحروف، فإذا رغب صاحب المحفظة في استقبال العملات فإنه يعطي المفتاح العام للمرسل فيقوم المرسل من خلال محفظته الإلكترونية بإدخال المفتاح العام للمستقبل وإرسال المبلغ المطلوب من العملات.

2- المفتاح الخاص : وهو ما يقابل الرقم السري في الحسابات البنكية وهو مماثل للمفتاح العام في كونه حروف وأرقام، فحين يقوم المرسل بتحويل العملة إلى محفظة المستقبل لا يتمكن المستقبل من صرف هذه العملات إلا بإدخال المفتاح الخاص، ولذلك فإنه إذا تمكن أحد من الوصول إلى المفتاح الخاص لأي محفظة فإنه بإمكانه سرقة محتوياتها من العملة.

3- خصائص العملات الافتراضية: تمتلك العملات الافتراضية خصائص متعددة تميزها عن العملات الحكومية، منها⁶:

- عملة غير ملموسة ولا وجود فيزيائي لها، وهي بذلك تختلف عن العملات النقدية التقليدية (البنكنوت).

- لا يوجد سلطة مركزية أو جهة حكومية تنتجها، حيث يتم تعدينها عن طريق المعدنين، تستخدم من خلال شبكة الانترنت فقط.

- تتم عمليات التبادل التجاري بواسطتها مباشرة، من شخص لآخر دون حاجة لوجود بنك وسيط.

- عدم قدرة السلطات النقدية في أي دولة في العالم، بالتحكم في عرضها أو سعرها.

- لا يوجد سقف معين أو حد للإنفاق أو الشراء.

- أنها وحدة رقمية مشفرة؛ أي أن ليس لها وجود طبيعي مادي حسي فيزيائي كالنقود الورقية بل هي عملة افتراضية بالكامل، وهي مجرد أرقام تظهرها المحافظ الإلكترونية الخاصة بها، ومعنى مشفرة أي أن اختراق محافظها الإلكترونية وسرقة محتوياتها يكاد يكون شبه مستحيل نظرا للقوة التشفيرية فيها، وهذا يجعلها تتميز بخاصية الأمان..

- أنها عملة غير نظامية؛ أي أنها لا تخضع لرقابة أي سلطة مالية أو نقدية، ولا يوجد لها هيئة مركزية تضبطها وتتحكم بإصداراتها، وقيمتها، وحركتها، كما أنها غير مدعومة من أي جهة رسمية، أو مؤسسية أو منظمة دولية ونظرا لطبيعتها اللامركزية فلا يمكن للجهات الرقابية تتبع العمليات التجارية التي تتم بواسطتها، كما لا يوجد سقف محدد للإنفاق أو الشراء.

- يكون إصدارها عن طريق التعدين، ويُتاح لجميع المتعاملين بها إمكانية تعدينها بحسب إمكاناتهم الفنية والتقنية، ولفظ التعدين مجازي يُقصد به: استخراج العملة الافتراضية من تطبيقاتها المبنية على تقنية "بلوك تشين أو نظام الكتل.
- عمليات التبادل التجاري بواسطتها تتم بصورة مباشرة، دون حاجة لتوسيط البنك (الاند للند).
- لا تستخدم إلا من خلال الإنترنت.
- قابلة للمبادلة بالعملات الورقية الرسمية بعمليات مشفرة أو مواقع متخصصة عبر الإنترنت، أو أجهزة صرافة آلية خاصة.
- عرضها أو سعرها غير خاضع لتحكم السلطات النقدية في أي دولة.
- سلاسة وسرعة آليتها في المعاملات التجارية وملاءمتها، لاعتمادها على التقنية واللامركزية.
- غير مدعومة من أي جهة رسمية أو مؤسسية، أو منظمة دولية، فهي عملة غير نظامية.
- تستخدم في نطاق المؤسسات والشركات والهيئات والمواقع الإلكترونية التي تقبل التعامل بها.
- الإنفاق أو الشراء غير محدد بسقف معين كما في بطاقات الائتمان المختلفة.
- العمليات التجارية التي تتم بواسطتها لا يمكن مراقبتها أو تتبعها من الجهات الرقابية.
- عدم قدرة الجهات الرقابية تتبع أو مراقبة العمليات التجارية التي تتم بواسطة العملات الافتراضية، وذلك لمحدودية إمكانات السلطات النقدية في أي دولة للتحكم في سعرها أو عرضها أو تداولها.
- السرعة والسرية في تداولها، ولعل هذه من أهم الميزات الأساسية للعملات الانفرادية، وذلك طبعا لطبيعتها اللامركزية، فضلا عن التعامل الإلكتروني والنظام التكنولوجي عالي الدقة الذي يطبعها.
- التقلبات الكبيرة وعدم الاستقرار الذي تعرفه العملات الافتراضية، وهذا لا شك مرجعه كما سنبينه لاحقا إلى عدة عوامل مرتبطة بانعدام مؤسسات إصدارها وبالتالي عدم استفادتها من آليات الحماية والدعم. فضلا عن التبادل الإلكتروني عبر الإنترنت بالعملات الافتراضية، ما يجعلها عرضة للقرصنة والهجمات الإلكترونية والدعاية المغرضة من كثير المواقع الوهمية ذات الصلة.

-تستخدم من خلال التداول الإلكتروني عبر الإنترنت فقط بين جميع الأشخاص والمؤسسات والشركات والهيئات والمواقع الإلكترونية التي تقبل التعامل بها في العالم، وهو ما يُتيح لجميع المتعاملين بها إمكانية تعدينها بحسب إمكاناتهم الفنية والتقنية.

4/- أنواع العملات الافتراضية:

لقد كثرت العملات الافتراضية وأصبحت تتزايد حتى تجاوزت الألف عملة افتراضية حتى الآن، ولا يمكن حصرها لعدم وجود قانون يضبط إصدارها ولهذا تجدها متفاوتة من حيث التعامل بها والإحجام عنها، إلا أنه يمكن حصر أنواعها باعتبار إمكانية تحويل العملة الافتراضية إلى مال وعدم إمكانيةه إلى⁷؛

1- عملات افتراضية مغلقة: وهي العملة الافتراضية التي لا يمكن تحويلها إلى أموال حقيقية، وهي محدودة فقط للمعاملات في الأغراض الافتراضية ضمن تلك المجتمعات المغلقة فقط، فهذه العملة يمكن تحويل النقد إلى عملة افتراضية دون العكس، وهناك تسميات أخرى للعملة الافتراضية المغلقة مثل العملة الافتراضية غير القابلة للتحويل والعملات ذات الدائرة المغلقة.

ومن العملات الافتراضية المغلقة: عمليات شراء الألعاب والتطبيقات والمتاجر الإلكترونية، فالخدمات والأغراض التي يتم شراؤها ضمن تلك التطبيقات والألعاب يمكن مبادلتها بخدمات وأغراض أخرى ضمن نفس التطبيق أو اللعبة طبعا دون أي ضرائب ناتجة عنها والحصول على هذه العملة الافتراضية عن طريق تحويل المال إليها في حين لا يمكن تحويلها إلى مال حقيقي، ومن أبرز هذه العملات الافتراضية المغلقة التي تمتلك تطبيقات وأغراض: عملة Gold الخاصة بمجتمع لعبة World Of Warcraft وكذلك عملة Tokens الخاصة بمجتمع Video Arcade إضافة لعملة Loyalty Points، وهذا النوع غير مقصود بالدراسة فلن أظيل في أنواعه.

2- عملات افتراضية مفتوحة: وهي العملة الافتراضية التي يمكن تحويلها إلى أموال نقدية عبر استخدام الأجهزة المخصصة لتحويل العملة الافتراضية إلى نقد كالتصراف الآلي وغيره، وهذا النوع هو المقصود بالدراسة، لذا فسنبين أشهر أنواعه.

ومن أبرز أنواع العملة الافتراضية المفتوحة وأكثرها تداولاً في الأسواق هي:

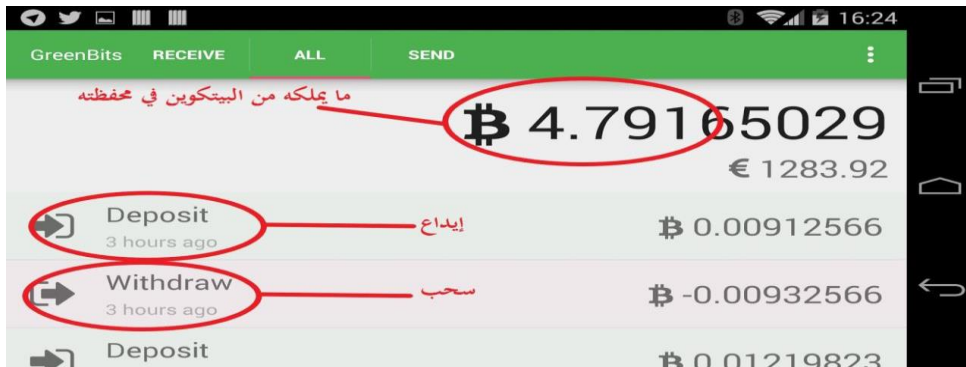
1- البيتكوين: وهو أول عملة نشأت -الذي يعد أشهر العملات الافتراضية- ثم بدأت كثير من العملات في الظهور بنفس الطريقة التي نشأت بها البيتكوين، ويحاول كل مخترع أن يحقق

شهرة لعملة التي اخترعها ويتجنب الصعوبات التي رآها في العملة التي ظهرت أمامه، حيث تقوم فكرة هذه العملة على نظام يعتمد على برمجيات مفتوحة المصدر يمكن من خلالها مراجعة الشفرة البرمجية في أي وقت، ومن قبل أي شخص، ويعتمد هذا النظام على مبادئ⁸:

الأول: التوافق الإلكترونية للتحكم في الملكية.

والثاني: عبر منع استخدام نفس العملة في أكثر من عملية شراء لحماية البائع وذلك عبر ما يسمى بتقنية الند للند (Peer – to Peer P2P) التي يتم عبرها الاحتفاظ بتسجيلات كاملة تسمى كتل block chain تلخص تاريخ العملة والمعاملات التجارية التي مرت وها في قواعد بيانات لا يمكن تغييرها في كل كمبيوتر على الشبكة العنكبوتية، وتتشارك هذه الكتل مع بعضها في على شبكة البيتكوين، مما يعني ضرورة توافر شبكات حاسب آلي ضخمة وانترنت وبرمجيات تشغيل وتخزين المعلومات على الويب، ومنها برنامج التعدين المجاني، وهذا البرنامج يمكن حل عدد من الألفاظ التي يحصل عليها الم من شبكة البيتكوين ويسمونها خوارزميات، وبعد الانتهاء من حل الخوارزميات يقوم البرنامج بإصدار العملة، وإضافتها إلى المحفظة الإلكترونية التي تزيد وتنقص بحسب مشترياته من هذه العملات ومبيعاته، والتي تحتوي على مفاتيح، لمن قام بالتعدين. ويمثل الشكل الموالي نموذج محفظة بيتكوين الكترونية.

شكل: 01: نموذج لحفظة بيتكوين الكترونية بايضحات



المصدر: - منصور بن عبد الرحمان بن محمد الغامدي، حكم التعامل بالبيتكوين هل هو مقامرة أم متاجرة؟، بحث مقدم الى مركز التميز البحثي بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية،

محرم 1440هـ، ص 5.

2- عملة لايتكوين Litecoin : اذا كان البتكوين هو الذهب فلن اللاتيتكوين هو الفضة تم اكتشافها في أكتوبر 2011، تعد من أولى العملات المشفرة البديلة، تتميز عن البيتكوين بسهولة عملية التعدين فيها وقلة تكاليفها، كما تعتمد خوارزميات تشفير مختلفة عن تلك المستخدمة في البيتكوين، كما تمتاز بسرعة تبادلها عن البيتكوين، وهو ما ساهم في انتشارها.

3- عملة ريبل Ripple : قامت بانتاجها شركة تسمى أوبن كورين في عام 2013، واستطاعت في ظرف وجيز أن تحتل المرتبة الثالثة في عالم العملات الرقمية من حيث السيولة وتختلف عملة الريبل عن عملة البيتكوين من حيث أن الثانية تعمل على استبدال النظام المصري التقليدي، أما الأولى فلا تهدف إلى إزاحته بل إبقاءه ودعمه .

4- عملة داش Dash : تم إنشائها سنة 2012 من قبل المبتكر إيفان دوفيلد، وتم الإعلان عنها يوم 18 يناير 2014 وهي تعتبر عملة رقمية أكثر سرية من البيتكوين .

5- عملة إيثريوم Ethereum : بتاريخ 30 جويلية 2015، قام المبرمج الروسي فيتاليك بوتيرين بالإعلان عن ثاني أشهر وأفضل العملات الرقمية حيث يعتبر Ethereum ثاني أكبر عملة تشفير لامركزية برأسمال يزيد عن 13 مليار يورو شهر يناير 2019، ويشكل الايثريوم تهديدا على وظيفة عمل الحكومات، ذلك أن هذا النظام يسمح بإنشاء عقود ذكية بطريقة تحاكي العقود التقليدية، من خلال التأكد من أن جميع بنود العقد قد تم استفاءها كما يضمن عدم الإخلال بأي شرط من شروط العقد.

6- Nova coin : وهي تختلف عن باقي العملات التشفيرية في أنها تدمج برامج الحماية داخل نواة العملة وهو ما يمنع الاعتداء عليها من قبل مجموعات التعدين.

7- Name coin : تتميز بالندرة العالية حيث أن مجموع المصدر منها هو مليون وحدة فقط.

8- Peer coin : تمتاز البيركوين بزيادة في كفاءة التعدين وتحسين الأمن والضمانات لتجنب سوء معاملة المعدنين، وقيمتها السوقية تعتبر الرابعة بين العملات الافتراضية.

9- Feather coin : وتتميز بقدرتها على ضبط صعوبة التعدين في كثير الأحيان، كما أنه يتم تحديثها بانتظام لدمج الميزات والتحسينات الجديدة فيها

10- باسكال كوين : والتي يرى مخترعها أنها تعالج بعض سلبيات البيتكوين، حيث إن الحصول عليها وتداولها أسهل بكثير من البيتكوين، وأرقام الحسابات التي يحصل عليها من اشتراكها أرقام قليلة لا تزيد على عشرة أرقام. بخلاف البيتكوين التي تكون الأرقام فيها كثيرة

جداً، وتتميز بسرعة الإنجاز وكثرة المعاملات حيث يتم تسجيل أكثر من 100 معاملة في الثانية الواحدة⁹.

ويوضح الجدول الموالي معلومات عن بعض العملات الافتراضية الموجودة حالياً في أسواق المال.

جدول رقم: 01 : مخطط العملات الافتراضية.

سنة الإصدار	العملة	الرمز	المؤسس	خوارزم دالة تجزئة التشفير	لغة برمجة التنفيذ
2009	Bitcoin	BTC, XBT, ₿	Satoshi Nakamoto	56dSHA-2	C++
2011	Litecoin	LTC, Ł	Charlie Lee	Scrypt	C++
2013	Ripple	XRP	Chris Larsen & Jed McCaleb	ECDSA	C++
2014	Stellar	XLM	Jed McCaleb	Stellar Consensus Protocol (SCP)	C, C++
2015	Ether or "Ethereum"	ETH	Vitalik Buterin	Ethash	C++, Go
2017	Bitcoin Cash	BCH		SHA-256d	
2017	EOS.IO	EOS	Dan Larimer		WebAssembly, Rust, C, C++

المصدر: طارق محمد السقا، العملات الافتراضية: بين مطرقة التسارع التكنولوجي وسندان المخاطر التقنية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية حول: العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، 16، 17 أبريل 2019، ص 856.

5- مقارنة بين العملات التقليدية والعملات الافتراضية:

ثمة خصائص محددة للعملات الافتراضية يمكن من خلالها التمييز بينها وبين الوجه المعروف للعملات الإلزامية الورقية، ولقد حاولنا إجمال أوجه الاختلاف في جدول يبين وجه الاختلاف في بند مستقل، كما يظهر في الجدول الآتي:

جدول رقم: 02 : مقارنة بين العملات التقليدية والعملات الافتراضية.

العملات التقليدية (الإلزامية، الورقية)	العملات الافتراضية
أوجه التشابه	
تستخدم لشراء أو تبادل السلع والخدمات.	تستخدم لشراء أو تبادل السلع والخدمات.
قابلة للتجزئة الى كميات أصغر.	قابلة للتجزئة الى كميات أصغر.
أوجه الاختلاف	
أوراق نقدية أو ذهب أو معادن نفيسة.(في الماضي)	بيانات رقمية.
ترتبط إما بأمة معينة أو بمجموعة من الأمم.	عالمية.

تخزن في حسابات البنوك.	تخزن في دفتر حساب رقمي (دفتر الأستاذ Ledger).
تعرض بواسطة البنوك المركزية.	تعرض على الأشخاص في عملية التعدين وبرامج التعدين.
تضخ في الاقتصاد من خلال مختلف الأوراق المالية.	تضخ مباشرة في سوق العملات الرقمية.
ترتبط باقتصاد ما.	لا ترتبط بأي اقتصاد.
مركزية، ترتبط ببلد أو حكومة مركزية تتحكم فيها.	لا مركزية، ترتبط بشبكة المشاركين في العملة الافتراضية.
يتم التحقق من كونها حقيقية وغير مزيفة من الخبراء.	يتم التحقق من كونها حقيقية وغير مزيفة تلقائياً
غير محدودة الكمية.	محدودة الكمية.
يتم تقييمها بما يقابلها من ذهب	لا يتم تقييمها بأي شئ ملموس.
يتم إصدارها ودعمها من قبل بعض السلطات المركزية.	يتم إصدارها من شبكة المشاركين في العملة الافتراضية
تتأثر بشكل مباشر بالتضخم وأسعار الفائدة.	لا تتأثر بالسياسة النقدية الى حد بعيد.

المصدر: تم الاعتماد على:

- طارق محمد السقا. العملات الافتراضية: بين مطرقة التسارع التكنولوجي وسندان المخاطر التقنية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الاسلامية حول: العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، 16، 17 أبريل 2019، ص 854.
- هايدي عيسى حسن علي حسن. الحاجة لمظلة تشريعية لمارد الدفع الرقمي الحاضر والمستقبل، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الاسلامية حول: العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، 16، 17 أبريل 2019، ص 698.

وهكذا فان المبدأ الذي يشمل كل العملات القانونية هو القبول العام لها من قبل الجمهور بغض النظر عن غطائها أو التشريعات التي تنظم التداول بها، إن هذا المبدأ هو بالضبط ما يمكن أن يشمل العملات الافتراضية أي قبولها من طرف الجمهور ، وهذا ما هو متحقق فعلا، والذي يعوز العملات الافتراضية هو إيجاد التشريعات والضوابط المنظمة لعملها وإيجاد نوع من الضمانات التي تعطيها مزيدا من الثقة وتشعر المتعاملين بها بمزيد من الأمان. وبهذا، فان كثيرا من الدول الآن في طور الإعداد لغرض الوصول إلى هذه المرحلة، وفيما يلي جدول يوضح مواقف مختلف الدول من العملات الافتراضية:

جدول رقم: 03 : مواقف الدول من العملات الافتراضية.

الدولة	المعايير المطابقة
الصين، الهند، أندونيسيا	منع التعامل والإصدار والاستخدام والتسويات مع الموجودات الافتراضية
استراليا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وسويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية ❖❖.	ضوابط للوسطاء والبورصات وغيرهم للالتزام بها
الأرجنتين وجنوب أفريقيا	توثيق المعاملات المشبوهة فقط
البرازيل وكندا والمكسيك وهولندا والعراق ❖❖ وروسيا والعربية السعودية وكوريا الجنوبية وإسبانيا وتركيا والمملكة المتحدة.	إعداد قوانين وضوابط.

الإكوادور	أقرت الجمعية الوطنية في الإكوادور، قانوناً يمنح الحكومة الإذن بدفع مبالغ بالعملة الإلكترونية، ويقترح إنشاء عملة رقمية وطنية
هولندا	يقوم البنك المركزي الهولندي بتجريب عملة افتراضية تستند إلى بيتكوين تسمى "دنكوين"

المصدر: تم الاعتماد على:

- عبد العزيز شويش عبد الحميد، إبراهيم محمد أحمد، أثر العملات الافتراضية في السياسة النقدية للبنوك المركزية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية حول: العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، 16، 17 أبريل 2019، ص 786.
- محمد محمود أبو ليل، حكم إصدار العملات الرقمية من منظور السياسة الشرعية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية حول: العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، 16، 17 أبريل 2019، ص 142، 143.

6/- طريقة عمل العملات الافتراضية :

تعتمد طريقة عمل العملات التقليدية المستخدمة بكثرة من معظم الناس في البيع والشراء وتبادل الأموال الحقيقية على استخدامك للنقود الموجودة في حسابك المصرفي والذي يتم السحب منه والإضافة إليه عن طريق وسيط بين مصرفك ومصرف الآخرين مثل ما هو موضح في شكل أدناه ولكن الطرف الثالث (الوسيط) يقوم بتلك الخدمة نظير رسوم أو عن كثير من القيود والشروط التي تطبق على أطراف التبادل .¹⁰

شكل رقم: 02 : الوضع الحالي للتعاملات النقدية باستخدام الحسابات المصرفية.



- المصدر: طارق محمد السقا، العملات الافتراضية: بين مطرقة التسارع التكنولوجي وسندان المخاطر التقنية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية حول: العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، 16، 17 أبريل 2019، ص 857.

شكل رقم: 03: التبادلات التجارية باستخدام العملات الافتراضية.



المصدر: طارق محمد السقا، العملات الافتراضية: بين مطرقة التسارع التكنولوجي وسندان المخاطر التقنية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية حول: العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، 16، 17 أبريل 2019، ص 858.

ولكن مع العملة الافتراضية (مثل بيتكوين)، فإن الاستخدام التجاري (في البيع والشراء وتبادل الأموال) للعملة الافتراضية، يتم من خلال شبكة العملة الافتراضية والتي تتميز بأنها شبكة مفتوحة وغير مركزية (لا يتحكم بها أحد) ومؤمنة جيدا باستخدام تقنيات التشفير المعقدة كما أنها شبكة مباشرة تعمل طوال الوقت ولا تعتمد على طرف مركزي لتشغيلها وتتميز بأنها مجانية لا تقوم بتحصيل رسوم أو ربما شبه مجانية رسومها قليلة جد كما هو موضح في شكل (03).

يتم إنشاء المعاملات لنقل العملة الافتراضية والتحقق منها من خلال شبكة عالمية لا مركزية مكونة من مجموعة حواسيب النظراء (الند للند بدون إدارة مركزية للشبكة) والتي تعمل معا بالتزامن، ويشارك في هذه الشبكة كل المتعاملين مع تلك العملة الافتراضية، وبالتالي فإنها تستخدم التحكم اللامركزي والذي يعمل باستخدام مراقبة لا مركزية لكل عملة مشفرة من خلال تقنية "بلوك تشين" كقاعدة بيانات للمعاملات المالية للعملة الافتراضية منذ نشأتها، وأيضا باستخدام تقنيات التوقيع الرقمية للتحقق من المعاملات باستخدام مفاتيح التشفير وأخيرا يتم إنشاء العملات الافتراضية الجديدة من خلال عملية تعرف باسم عملية "التعدين".

في البداية عملة بيتكوين كمستخدم جديد للعملة الافتراضية (مثلا عملة Bitcoin) بمجرد قيامك بتثبيت محفظة بيتكوين الإلكترونية على جهاز الحاسوب الخاص بك أو هاتفك المحمول، فسوف يقوم بإنشاء عنوان بيتكوين الأول لك (يسمى المفتاح العام مثل عنوان

البريد الإلكتروني) ويمكنك إنشاء المزيد عند الحاجة فيما بعد ويمكنك الكشف عن عناوينك لأصدقائك حتى يتمكنوا من الدفع لك أو العكس.

في الواقع، هذا يشبه إلى حد كبير كيفية عمل البريد الإلكتروني باستثناء أنه يجب استخدام عناوين بيتكوين مرة واحدة فقط في أثناء المعاملة الإلكترونية تحتفظ محافظ العملة الافتراضية بقطعة بيانات سرية تسمى المفتاح الخاص (مثل كلمة المرور)، والتي تستخدم للتوقيع الإلكتروني على المعاملات باستخدام تقنيات تشفير رياضية معقدة، مما يوفر دليلاً رياضياً على أنها جاءت من مالك المحفظة، كما يمنح التوقيع الإلكتروني أي تغيير للمعاملة بمجرد إصدارها، وللعلم فإنه عند فتح حساب لك، فإن سلسلة الكتل "بلوك تشين" الذي يتضمن جميع المعاملات المؤكدة السابقة منذ نشأة العملة، سيسمح فقط للمحفظة الإلكترونية بحساب رصيدها القابل للإنفاق حتى يمكن التحقق من المعاملات الجديدة وبالتالي ضمان امتلاكها فعلياً من جانب المنفق أي في محفظتك، ثم يتم تطبيق التكامل والترتيب الزمني لبيانات "بلوك تشين" أنك لا تستطيع أن تنفق أكثر مما تمتلك فعلياً مع تقنيات التشفير أثناء إجراء المعاملات.

تتم المعاملة النقدية الإلكترونية باستخدام العملة الافتراضية، عن طريق استخدام المحفظة الإلكترونية لتحويل قيمة ما من العملة الافتراضية إلى محفظة إلكترونية أخرى (الطرف الثاني في المعاملة) لنفس العملة (باستخدام رقم الحساب) وبالتالي يتم تضمين هذه المعاملة في "بلوك تشين" بعد قيام المحفظة الإلكترونية بإصدار التوقيعات الرقمية للتحقق من المعاملة يتم بث بيانات المعاملة إلى شبكة العملة الافتراضية لتحفل في جميع حواسيب المتعاملين كمعاملة معلقة مطلوب اعتمادها، وعادة ما يتم اعتماد المعاملة في غضون 10 إلى 20 دقيقة، من خلال عملية تسمى التعدين¹¹.

يمكن تبسيط هذه العملية في شكل خطوات كما هو موضح في التالي¹²:

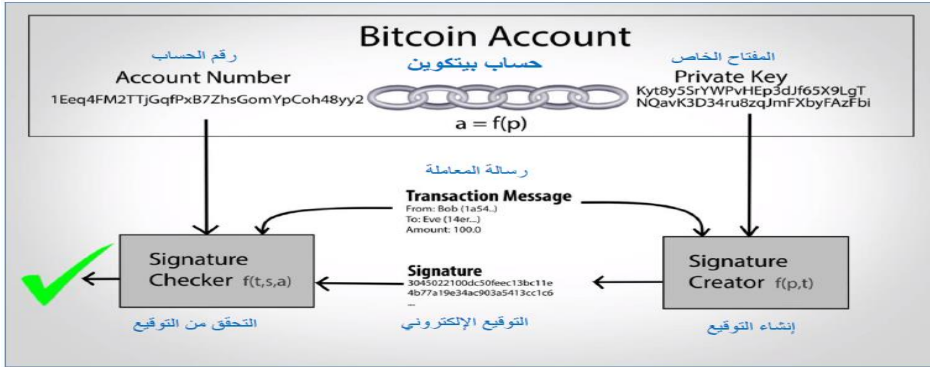
1. يتم حفظ بيانات حسابك في العملة الافتراضية (على سبيل المثال بيتكوين) داخل محفظتك الإلكترونية والمكون من رقم حسابك (يسمى أيضاً مفتاح عام) والمفتاح الخاص (يشبه كلمة المرور).

2. في حال طلب معاملة إلكترونية جديدة سواء في البيع أو الشراء أو تبادل الأموال الافتراضية، يتم استخدام المبلغ المطلوب من النقود الافتراضية من محفظتك الإلكترونية.

3. تقوم المحفظة الإلكترونية تلقائياً بتوليد التوقيع الإلكتروني لصاحب المحفظة عن طريق تقنيات تشفير رياضية باستخدام دالة تشفير خاصة (دالة التجزئة أو الهاش) والتي تستخدم كلاً لفتح الخاص وكذلك بيانات المعاملة الحالية ثم يتم التحقق منها مع رقم حساب صاحب المحفظة وبالتالي وعلى عكس التوقيع الورقية، فإن هذا التوقيع الرقمي لا يمكن إعادة استخدامه ثانية لكونه متفرد طبقاً لبيانات المعاملة الحالية.
4. يتم التحقق من قبل الأطراف الأخرى المشاركة في شبكة العملة الافتراضية من هذه المعاملة، وذلك من خلال عملية التعدين للعملة الافتراضية.
5. بعد اعتماد المعاملة، يتم إرسال رسالة موحدة لجميع المتعاملين بالعملة الافتراضية برقم حساب المرسل ورقم حساب المستقبل والمبلغ المنقول من حساب المرسل للمستقبل وبالتالي يتم تحديث "بلوك تشين" قاعدة بيانات معاملات العملة الافتراضية (لدى الجميع حول العالم في نفس الوقت، وبالتالي يكون "بلوك تشين" محدث دائماً بشكل غير مركزي في حواسيب كل الأطراف المتعاملين مع العملة الافتراضية، ويوضح الشكل (04) الخطوات السابقة.

شكل رقم: 04: التحقق من معاملة إلكترونية لعملة افتراضية باستخدام المحفظة

الإلكترونية



المصدر: طارق محمد السقا، العملات الافتراضية: بين مطرقة التسارع التكنولوجي وسندان المخاطر التقنية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية حول: العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، 16، 17 أبريل 2019، ص 860.

وخروجاً عن الإطار التقني للمسألة ونزولاً إلى أرض الواقع، فقد تم استخدام البتكوين بالفعل لشراء السلع والخدمات، ولتحويل الأموال وتخزينها، وتبادل العملات عبر

العديد المواقع الإلكترونية دون أي عمولة، أو بتكلفة إضافية منخفضة جدا ربما تكون معدومة وهو ما جعل العملات الافتراضية والبتكوين على وجه التحديد تحقق انتشارا واسعا، وتنال استحسانا جماهيريا كبيرا في فترة زمنية قصيرة.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، فان مقهى إسبريسو بمدينة فانكوفر الكولومبية يعتمد عملة البتكوين كعملة مقبولة، بل إنه وضع جهاز صراف آلي خاص بتحويلها الى عملات أخرى كالدولار مثلا ، ويعتبر مطعم " The Pizza Guy " بمدينة دبي أول مطعم يعتمد التعامل بالعملة ذاتها في الخليج، تلاه مطعم " Green Turtles Tea " بمدينة عمان الأردنية، وليس ما سبق فحسب، فقد أعلن إتمام بيع منزل دفع كامل قيمته بهذه العملة، والأغرب هو دفع تكاليف ولادة طفل باستخدام هذه العملة. وما سبق ما هو إلا مؤشرات دامغة وبراهين واضحة تبرهن نزول هذه العملات الافتراضية أرض الواقع بكل قوتها¹³.

المحور الثاني: تحديات تداول العملات الافتراضية.

يشكل الغموض المرتبط بالسرية الذي يشوب تداول العملات الافتراضية، فضلا عن عدم استقرار قيمتها هاجسا ومصدر قلق بالغ لاستخدامها وهو ما جعلها محل ترقب وعدم قبول لها لدى كثير من الدول الأمر الذي يمكن تفسيره برأينا أن هناك صعوبات جمّة وتحديات كبيرة تواجهها العملات الافتراضية، كما أن وجودها وتداولها بمفهومها وشكلها الحاليين، ولأنها أصبحت واقعا معيشا ومؤثرا في الساحة الدولية، ولأن التوسع في استخدام هذه النقود سينتج عنه عدد من الآثار الاقتصادية المختلفة السلبية منها والايجابية، وهذا ما يدفعنا الى توضيح ذلك من خلال النقاط الموالية.

1- عوائق تداول العملات الافتراضية :

رغم الانتشار الواسع للعملات الافتراضية في كافة أنحاء العالم، والإقبال المتزايد ممن يرغبون في كسب الثروة وجني الأرباح الطائلة في وقت قصير، وبدون تكاليف أو جهد أو عناء يذكر إلا أن التحذيرات لازالت تتوالى بشأن تداول تلك العملات الرقمية، مبرزة المخاطر والصعوبات والآثار السلبية الناجمة عن ذلك حيث أفاد التقرير السنوي لبنك التسويات الدولي (BIS) في سويسرا، أن العملات الرقمية الافتراضية مثل البيتكوين والإيثريوم ولايتكوين وغيرها، تعتبر خطرة وضارة وعديمة القيمة ووسيلة لانهايار قيمة الأصول.

ومن خلال الدراسة والبحث لمسار تلك العملات الرقمية، يتبين لنا عديد المخاطر والتحديات الناجمة عن تداولها، نكتفي بالإشارة إلى أبرزها على النحو التالي¹⁴:

1- فقدان العملات الافتراضية لأي أساس ضمن السياسة النقدية المتعارف عليها دولياً: لا يخلو تداول العملات الافتراضية والمضاربة فيها من مخاطر متنوعة، لعل أهمها عدم استنادها لأي أساس قانوني أو مالي معتمد. وذلك لا شك راجع لعدم وجود قوانين تنظمها أو منظومة مالية تستوعبها. فضلاً عن عدم استقرارها وتذبذوها السعري غير المنطقي، الذي لا يستند إلى أي أسس استثمارية أو قواعد متعارف عليها. على غرار تلك التي يتعامل بها الأفراد في الأسهم أو العقارات، وغيرها من الأدوات الاستثمارية الأخرى، وجدير بالإشارة أنه رغم الطفرات السعرية لعملة البيتكوين مثلاً، والتي أغرت الكثير لأجل اقتنائها بسبب المكاسب الكبيرة التي حققها البعض، وهو ما دفع بالتسابق والتهافت على شراءها. إلا أن الخسائر قد تكون فادحة ي الأخرى، فقد انخفضت قيمة عملة البيتكوين على سبيل المثال بتاريخ 13 سبتمبر 2017 بأكثر من 10%، لمجرد تصريحات وتحذيرات صدرت عن جامي ديمون الرئيس التنفيذي لبنك جي. بي. مورجان الذي وصف عملة البيتكوين بالخدعة معتبراً أنها شيء غير حقيقي وستنتهي قريباً.

من جهته حذر بنك التسويات الدولي (BIS) في تقريره السنوي السالف الإشارة إليه أيضاً من وهم سرعة التعامل بالعملات الرقمية الافتراضية بعيداً عن الأنظمة المالية الرسمية. حيث أفاد أن التدقيق في أي معاملة يأخذ في التباطؤ مع كل عملية، إذ كلما ارتفع عدد العملات المتداولة كلما زاد الوقت المطلوب للتداول وصولاً إلى عدة ساعات، وتوضيحا لذلك يقارن التقرير ذلك مع شركتي بطاقات الائتمان فيلا وماستركارد اللتين تنتهيان من 5600 عملية في الثانية، وبكلفة لا تكاد تذكر في حين أن معاملات البيتكوين وأمثالها ترتفع كلفة المعاملة الواحدة فيها لتصل إلى 48 دولار.

2- انعدام الثقة في تداول العملات الافتراضية:

تعد دعائم المعاملات المالية كافة على اختلافها، لذلك ليس غريباً أن تكون هي نفسها أهم قيمة للعملات الأمر الذي يجعل من المساس بها أو انهيارها سبيلاً لوجود عملات بلا قيمة تذكر.

ولما كانت العملات الافتراضية يُفترض فيها كغيرها من العملات أن تقوم على الثقة، إلا أنها ونتيجة هشاشة عملية التدقيق التي تضمن إتمام المعاملات المرتبطة بها، وما يُصاحب هذه الحالات من الارتباك، فإنه يمكن لهذه العملات الرقمية أن تنهار أو تتوقف تماما، وهو ما يعني خسارة القيمة بالكامل.

يبدو واضحا مما سبق بحسب تقديرنا أن فقدان الثقة في التعامل بالعملات الافتراضية، أو بأقل تقدير الثقة المحدودة في قبولها وتداولها، إنما مرجعه لفقدانها الإطار القانوني الذي يضمن الحماية القانونية لكافة المتعاملين، ذلك أنها لا تمثل وحدة حسابية موحدة من حيث كيفية الإصدار أو التسمية، كما لا تحمل فئات موحدة أو شكل ثابت، فضلا على أنها لا تتمتع بقوة إبراء مطلقة، حيث يحق للدائن رفضها والمطالبة بالوفاء عن طريق النقود الحقيقية المتداولة، وهذا ما نعتقد بل ونكاد نجزم أنه أحد أهم أسباب فقدان العملات الافتراضية للثقة المطلوبة أو المفترضة في تداولها والتعامل بها

لقد فقدت عملة البيتكوين لوحدها مثلا أكثر من 75% من قيمتها منذ يناير 2018، بعدما كان قد قارب اختراق حاجز 20 ألف دولار شهر ديسمبر 2017 وهو ما يفسر برأينا أن ما يحدث هو استسلام للأمر الواقع، نتيجة هروب المستثمرين وفقدانهم للثقة، وإقبالهم على بيع ما لديهم من عملات افتراضية قبل أن تفقد المزيد من قيمتها. وهو ما يعني في ذات الوقت انصراف العديد من المستثمرين والزبائن المحتملين وعزوفهم عن دخول سوق العملات الافتراضية.

هذا إضافة إلى إجراءات الفحص والتدقيق التي أذرت رعب المتعاملين، لا سيما بعد أن أجبرت سلطات الرقابة الأميركية شركتين على إعادة أموال المستثمرين لإخفاقهما في تسجيل طرحهما الأولي للعملة المشفرة كسندات آمنة وأوراق مالية مضمونة.

3- صعوبة إثبات وتتبع تداول العملات الافتراضية:

لما كانت العملات الافتراضية لا تخضع لأي رقابة من قبل البنوك المركزية في الدول أو المؤسسات المالية الدولية والعالمية، للأعمال المالية المشبوهة، الأمر الذي يجعل من العسير جدا كان طبيعيا جدا أن تكون مصدرا مجهولا للأموال ومنفذا تتبع مسار هذه العملات ومراقبة حركتها وتداولاتها.

إن صعوبة تعقب العملات الافتراضية تشكل أحد أهم عوامل جذب العناصر المتطرفة والإرهابية، إضافة إلى جماعات الجريمة المنظمة وتبييض الأموال وتجارة

المخدرات والأسلحة. ذلك أن نظامها الشبكي اللامركزي يجعل من الصعوبة بمكان تتبع عمليات البيع والشراء التي تتم بواسطتها.

2- الآثار الاقتصادية للعملة الافتراضية: يمكن أن نوضح هذه الآثار من خلال¹⁵:

1- الأثر على عرض النقود:

من المتوقع أنه في حال نجاح وانتشار العملات الافتراضية، فإنها ستؤثر بشكل ملموس في المتغيرات الاقتصادية الآتية:

- العرض الكلي للنقود: على المستوى الدولي، لأنها تتيح وسائل تبادل إضافية على المستوى الدولي إضافة للموجود في الساحة والمصدر من قبل دول العالم، والمتمثل في العملات الورقية المتداولة، وهذا قد يسهم في زيادة معدلات التضخم العالمي.

- توليد النقود: ستتأثر قدرة الجهاز المصرفي في كل دولة على توليد النقود، فطبيعة النقود الافتراضية وآلية تبادلها (مع أنها رقمية فقط لا تتيح إمكانية توليد النقود، لأنه يتم نقل كمية النقود الموجودة من مالك لآخر ومن محافظة لأخرى.

- حجم النقود داخل الاقتصاد بمفهومه الضيق (M1) حيث يزداد حجم النقود المتداولة خارج النظام المصرفي، ولأن هذه النقود لن تدخل ضمن مقاييس البنك المركزي لحجم النقود، فسينتج عنها زيادة في العرض الكلي للنقود داخل الاقتصاد، وهي غير مأخوذة في الحسبان عند اتخاذ السياسات النقدية.

- قد ينتج عنها أيضا نقص الطلب على النقود القانونية (الورقية التقليدية)، نظرا لإتمام العديد من العمليات التجارية عبر الإنترنت بواسطة النقود الافتراضية، مما يعكس بشكل مباشر على قدرة البنك المركزي في اتخاذ السياسات النقدية الملائمة، وهذا ما سيتم ايضاحه بشكل أوضح في الفقرة التالية.

2- السياسة النقدية والنقود الافتراضية:

تعد وظيفة مراقبة وتوجيه الائتمان من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي في الوقت الراهن؛ فهو يسعى للتحكم في الائتمان وتوجيهه نحو القطاعات المستهدفة، ويعتمد على أدوات مختلفة لتحقيق هذه الوظيفة وهي ما تسمى بأدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة.

ومع ظهور النقود الرقمية وانتشارها، فقد تفاوتت آراء المتخصصين الاقتصاديين حول الأثر المتوقع للنقود الافتراضية على قدرة البنوك المركزية في إدارة واستخدام أدوات

السياسة النقدية، ومدى فاعليتها في إحداث الآثار المطلوبة، بين نظرة ترى أنه هذه النقود الجديدة ستؤدي لحدوث تغييرات مهمة في السياسة النقدية وأدواتها، كما أنها ستضعف دور البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية، وستضطرها إلى العمل على ابتكار أدوات ووسائل جديد تتلاءم مع التطورات والابتكارات التقنية النقدية، وذلك لعدد من الأسباب، من أهمها: -تزايد أهمية النقود الإلكترونية واتساع نطاق قبولها وانتشارها على كافة المستويات؛ وبخاصة مع تزايد حجم التجارة الإلكترونية على المستوى الدولي، وزيادة قدرة الأفراد على تبادل السلع والخدمات عبر شبكة الإنترنت؛ وشيوع آليات سداد قيمتها وتسوياتها المالية إلكترونياً على مدار الساعة، مما يؤدي إلى إلغاء الحدود الفاصلة بين أسواق الدول المختلفة، ويضعف من فاعلية أدوات السياسة النقدية.

-أن خدمات المدفوعات الإلكترونية المقدمة عبر الإنترنت غالباً ما يصعب السيطرة عليها أو توجيهها، لأن شبكة الإنترنت ليس لها وجود مادي تقليدي ولا تعترضها حدود سياسية أو عوائق اجتماعية، وطبيعة هذه الشبكة تجعل من الصعب على البنوك المركزية حصر أرصدة المعاملات الإلكترونية التي تتم من خلالها، وهذا ما يؤدي إلى إضعاف دور البنك المركزي في توجيه الائتمان.

-أن فاعلية أدوات السياسة النقدية قد تتراجع، سواء فيما يتعلق بترشيد عمليات الائتمان، أو ترشيد تمويل عمليات الاستيراد، أو دعم قطاعات وأنشطة اقتصادية معينة، وذلك لتراجع القدرة على السيطرة على عرض النقود داخل حدود الدولة الواحدة في ظل استخدام نقود إلكترونية تتولد وتتدفق دون حدود زمانية أو مكانية.

بينما يرى الغالبية من الباحثين أنه لن يكون هناك آثار ملموسة وفعلية للنقود الافتراضية على قدرة البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية، ويرجع ذلك لعدد من الأسباب؛ من أهمها:

-محدودية قبولها حتى الآن وعدم الانتشار الواسع لها، فلا يمكن مقارنة المتداول من العملات القانونية في أي دولة مع حجم النقود الافتراضية، مما يجعلها غير مؤثرة بشكل فعلي على عرض النقود، ومن ثم فليست ذات أثر حقيقي على قدرة البنوك المركزية في استخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة.

-الموقف الرسمي الراض لها من غالبية دول العالم، مما يقلل من امكانية انتشارها، ومن ثم محدودية آثارها.

3- السياسة المالية والنقود الافتراضية :

من المتوقع أن يكون للنقود الافتراضية أثرا ملموسا على السياسة المالية، عن طريق تأثيرها على حجم الايرادات الضريبية المتوقعة، وذلك لصعوبة مراقبة الصفقات والتبادلات التجارية التي تتم من خلال الإنترنت، وبين الطرفين المتعاملين مباشرة (الند للند) ومن دون وسيط مالي (البنك، أو شركات الائتمان)، مما يزيد من فرص التهرب الضريبي والجمركي، ويعمق ظاهرة الاقتصاد الخفي، ويؤثر في السياسات الاقتصادية بشكل عام.

4- التأثير على استقرار نظم المدفوعات وأسعار الصرف والأسواق المالية:

من المتوقع أنه في حال شيوع النقود الافتراضية، وزيادة أهميتها الاقتصادية بحيث تصبح الآلية الرئيسة لتسوية المدفوعات، وبخاصة التبادلات الدولية، ومع نمو وتطور التجارة الإلكترونية، فإن حجم النقود في الاقتصاد سيتعذر تحديده، وذلك نتيجة لعدم خضوع هذه النقود لإشراف مباشر من قبل السلطات النقدية، الأمر الذي يؤثر سلبا في الأجل الطويل على آلية سير نظم المدفوعات، وهذا بالتبعية يؤثر على استقرار الأسواق المالية، كما أن ذلك سيساهم أيضا في عدم دقة قياس معدلات سرعة دوران النقود.

ومن جهة أخرى فإن حركة سعر صرف العملات الافتراضية (وعلى الأخص البتكوين) خلال السنوات الماضية منذ ظهورها وحتى اليوم متقلبة (صعودا وهبوطا) بشكل كبير جدا مما ينعكس سلبا على أسعار الصرف للعملة المحلية، ومن جهة أخرى فإن تذبذبات أسعار صرف العملات الافتراضية غير مرتبطة بأي عملة دولية أخرى.

5- اتساع الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي :

مع تزايد التعاملات المالية بالنقود الافتراضية تتزايد الهوة بين الاقتصاد الحقيقي الذي يتم فيه إيجاد وتبادل السلع والخدمات، وبين الاقتصاد المالي الذي تباع وتشتري فيه المنتجات المالية لغرض رئيس وهو الربح المالي فقط من فروقات الأسعار (المراهنات)، وقد قدرت إحدى الدراسات أن حجم النقود في الاقتصاد المالي يفوق حجمها في الاقتصاد الحقيقي من ثلاثين إلى خمسين مرة.

6- الأثر على التبادل التجاري الدولي:

مما لا شك فيه أن العملات الافتراضية لم يكن لها أي تأثير على التبادل التجاري الدولي حتى الآن، ويمكن إرجاع ذلك لعدم موافقة معظم دول العالم على اعتبارها وحدة إبراء قانونية، ولكن مع التقدم العلمي والتقني، الذي يزيد من حركة التجارة وسرعتها، فسيكون

للتسهيلات النقدية الدور ا بدور جوهري في لأهم في ذلك، فمن المتوقع أن تقوم النقود الافتراضية مستقبلا بدور جوهري في التبادل التجاري الدولي.

7- العملات الافتراضية بين الكساد والتضخم.

يحدث في بعض الأحيان أن ترتفع قيمة الوحدة الواحدة من العملة الافتراضية بسبب ارتفاع الطلب عليها ولندرتها، مما ينتج عنه ارتفاع قيمة العملة وانخفاض الأسعار وزيادة رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود مما يُخفض الميل نحو الاستهلاك والاستثمار معا، وتكون بصدده حالة إنكماش حاد ومدمر للاقتصاد، وهذا يحدث إذا كانت العملة مقصورة على دولة ما -تحليل افتراضي مستقبلي- أما مع عالمية تلك العملة واعتبارها نقدا-أي تواجدها بجانب نقود أخرى- قد ينتج عن هذه الحالة مشكلة التضخم التي تتمثل في زيادة عدد الوحدات من العملات الافتراضية مع انخفاض الطلب عليها مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات وهذا يحدث إذا كانت العملة مقصورة على دولة ما تحليل افتراضي مستقبلي ونتائج هذا كله عدم الاستقرار المستمر، والاستقرار شرط أساسي لاقتصاديات التبادل.

8- أثر العملات الافتراضية في النظام المالي:

تتميز المعاملات في العملات الافتراضية بأنها تتم وفق مبدأ الند للند (P2P) أو (Peer to Peer) التي تعني إن المعاملات بين الأطراف تتم مباشرة ودون الحاجة إلى وسيط مالي. إن ذلك يعني تضاؤل أو انتهاء دور وظيفة الوساطة المالية الذي تؤديه المصارف بأنواعها المختلفة والمؤسسات المالية المتعددة على تنوع أسمائها ومهامها ووظائفها وأدوارها. إن المصارف التجارية ي الأقدر على التكيف مع المرحلة التي تتطلب التعامل بالعملات الافتراضية وقد بدأت بذلك فعلا من خلال اعتماد شبكة المدفوعات (Ripple) التي هي شبكة مدفوعات بين المصارف تستخدم مبدأ الند للند لتحويل العملات وتسوية الالتزامات وإنجاز المدفوعات بين المصارف المشتركة في النظام بسرعة وبدون وساطة أية وحدة مقاصة أو تسويات وهي تنجز عمليات التحويل بسرعة كبيرة وبأجزاء الثانية وبكلفت لا تكاد تذكر مقارنة بالشبكات الأخرى إذ تكلف المعاملة الواحدة ميل يقرب من 0,00001 دولار، وتستغرق عملية التحويل جزء من الثانية، ويشترك في الشبكة أكثر من 100 مصرف يضمنون استقرار أسعار العملة الافتراضية للشبكة (XRP) التي أصبحت في المرتبة الثالثة بين العملات الافتراضية بعد البيتكوين والايثيريوم.

إن التعامل وهذه الشبكة مقصور على المصارف فلا يمكن للأفراد أن يتعاملوا بها، ومع ذلك فلن تطور العملات الافتراضية سيحد من دور الجهاز المصرفي وسيؤثر على الائتمان بطريقة جوهرية، فالجهاز المصرفي التجاري واجه منافسة شديدة من قبل المؤسسات المالية الأخرى التي استحوذت على جزء كبير من حصته السوقية في سوق الائتمان ولذلك فلن انتشار العملات الافتراضية وتوسع التعامل وها وفق مبدأ الند للند معناه إن وظيفة الوساطة المالية بين وحدات العجز ووحدات الفائض لن يعود لها دور في توفير الائتمان، مما يحد مرة أخرى من دور المصارف التي ينبغي عليها أن تبادر بإصدار عملاتها الافتراضية الخاصة وها لمواكبة هذا التطور والتكيف معه.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

أ- نتائج الدراسة:

- 1- أصبحت العملات الافتراضية واقعا ملموسا في الاقتصاديات المعاصرة
- 2- إن العملات الافتراضية تطور طبيعي في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي وعولمة الاتصالات والمعلوماتية.
- 3- يمكن اعتبار العملات الافتراضية عملات صحيحة، إذا تم تنظيمها من قبل جهات رسمية معلومة، بحيث تتوفر فيها المعايير التي تجعل منها عملة قانونية.
- 4- بينت الأحداث والمواقف التي مرت بها العملات الافتراضية مدى ضعف وهشاشة بنيتها التحتية، والأثر السلبي الناتج عن عدم وجود إدارة تتولى إصدار النقود والإشراف عليها وحمايتها، فقد تعرضت العملة الافتراضية الرئيسة (البتكوين) لعدد من الهزات والتقلبات الحادة في أسعارها عند أبسط المواقف الاقتصادية.
- 5- ان العملات الافتراضية نقد خاص قائم بذاتها تقوم السلع والخدمات، وهي ليست ذهباً ولا فضة، ويجري عليها ما يجري على الذهب والفضة، ويعد كل نوع منها جنساً مستقلاً، متعدد الأجناس بتعدد جهات الاصدار، وذلك لأنها تؤدي وظائف النقدين في كونها أثمان للأشياء اصطلاحاً.
- 6- التوسع في التعاملات الإلكترونية وتسهيل التبادل الإلكتروني بين البنوك والدول تيسيراً على المتعاملين بالتجارة حتى لا نحتاج لمثل هذه النقود.

- 7- إن للعملات الافتراضية إيجابيات متعددة كتسهيل وتسريع الصفقات وتخفيض كلفها وتوفير بدائل متقدمة ومتطورة تلائم حالة التطور الكبير والتوسع الهائل في التجارة والتعاملات الدولية.
- 8- وكما إن لها إيجابيات فإن للعملات الافتراضية جوانب سلبية منها تسهيل عمليات غسل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة وتهريب المخدرات والسلاح والتهرب الضريبي وغيرها.
- 9- إيجاد نظم نقدي الإلكتروني يساهم في تسهيل حركة التجارة الدولية ويساعد على تجاوز سلبيات العملات الافتراضية.

ب- التوصيات: نوصي بما يلي:

- 1- ضرورة تكثيف الجهود لتنظيم عمليات إصدار وتداول العملات الافتراضية ووضع آليات دقيقة لتسعيها.
- 2- على البنوك المركزية العمل على إيجاد الوسائل التي تمكنها من الاعتراف وهذه العملات كتنقود فعلية والعمل على تنظيمها بدل الوقوف ضدها ومحاربتها.
- 3- قيام البنوك المركزية بإصدار عملاتها الافتراضية الخاصة وها بغية منافسة العملات المتداولة حالياً وإجبارها على الخضوع لآليات وضوابط البنوك المركزية.
- 4- تشديد عمليات الرقابة على إصدار وتداول العملات الافتراضية وهدف تحجيم عمليات استغلالها للترويج لأنشطة غير قانونية.
- 5- تعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية بغية كشف عمليات غسل الأموال والتهرب الضريبي وغيرها من الأنشطة غير القانونية.

قائمة الهوامش

- 1- أحمد عيد عبد الحميد إبراهيم، بحث بعنوان: النقود الرقمية وأثر التعامل بها في نمط الحياة الإسلامية، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، منتدى الفقه الإسلامي، 2018، ص7.
- 2- محمد محمود أبو ليل، حكم إصدار العملات الرقمية من منظور السياسة الشرعية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية حول: العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، 16، 17 أبريل 2019، ص 139.
- 3- الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 117 سنة 2018.
- 4- الخوارزمية: هي مجموعة من الخطوات الرياضية والمنطقية المتسلسلة اللازمة لحل مشكلة ما.
- 4- تم الاعتماد على:
- عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحث، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، جانفي 2017، ص 26.
- باسم أحمد عامر، مدى توافقها مع ضوابط النقود في «البتكوين أنموذجاً» العملات الرقمية الإسلام، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد 16- العدد 01، يونيو 2019، ص 10.
- محمد رايق رشيد عودة، وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية - دراسة فقهية-، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية حول: العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، 16، 17 أبريل 2019، ص 200.
- حكوم السنية، باحمد رفيس، مالية العملة الافتراضية ومدى انطباقها على النقود من حيث الوظائف (البتكوين أنموذجاً) دراسة شرعية اقتصادية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية حول: العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، 16، 17 أبريل 2019، ص ص 920، 921.
- 5- أحمد عيد عبد الحميد إبراهيم، مرجع سابق، ص 11.
- 6- تم الاعتماد على:
- بندر بن عبد العزيز اليحيى، العملات الافتراضية حقيقتها وأحكامها الفقهية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية حول: العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، 16، 17 أبريل 2019، ص ص 230، 231.

- أحمد معبوط، الآثار الشرعية لتداول النقود الافتراضية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية حول: العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، 16، 17 أبريل 2019، ص 386.
- مراد بن صغير، الإطار القانوني لتداول العملات الرقمية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية حول: العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، 16، 17 أبريل 2019، ص 571.
- محمد رايق رشيد عودة، مرجع سابق، ص 202.
- 7- اسماعيل عبد عباس الجميلي، إصدار العملات الافتراضية بين ضوابط الشرع ومتطلبات العصر، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية حول: العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، 16، 17 أبريل 2019، ص 89.
- 8- تم الاعتماد على:
- أحمد عيد عبد الحميد إبراهيم، مرجع سابق، ص 12.
- عمر عبد عباس الجميلي، العملات الافتراضية واقعها وتكيفها الفقهي وحكمها الشرعي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية حول: العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، 16، 17 أبريل 2019، ص 177.
- منصور بن عبد الرحمان بن محمد الغامدي، حكم التعامل بالبيتكوين هل هو مقامرة أم متاجرة؟، بحث مقدم الى مركز التميز البحثي بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، محرم 1440هـ، ص 4.
- 9- تم الاعتماد على:
- أحمد عيد عبد الحميد إبراهيم، مرجع سابق، ص 13.
- نصر الدين أحمد محمد سراج، محددات الإفصاح والتقرير عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الافتراضية في التقارير المالية لمنشآت الأعمال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية حول: العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، 16، 17 أبريل 2019، ص ص 949، 950.
- مراد بن صغير، مرجع سابق، ص 572.
- ❖ ❖ يجري في البنك المركزي العراقي الإعداد لقانون جديد للمدفوعات ينظم بعض جوانب التداول بالعملات الافتراضية وفيه مشروع مادة تتيح للبنك إصدار مثل هذه العملات في أحوال معينة.

- 10- طارق محمد السقا، العملات الافتراضية: بين مطرقة التسارع التكنولوجي وسندان المخاطر التقنية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية حول: العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، 16، 17 أبريل 2019، ص 857.
- 11- نفس المرجع السابق، ص ص 858، 859.
- 12- نفس المرجع السابق، ص 859.
- 13- هايدي عيسى جسن علي حسن، الحاجة لظلة تشريعية لمارد الدفع الرقمي الحاضر والمستقبل، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية حول: العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، 16، 17 أبريل 2019، ص 704.
- ❖❖❖ بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية: ففي 20 آذار/ مارس 2013، أصدرت شبكة إنفاذ الجرائم المالية توجيهات، لتوضيح كيفية تطبيق قانون السرية المصرفية في الولايات المتحدة، على الأشخاص الذين يقومون بإنشاء وتبادل العملات الافتراضية.
- في حين حذرت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (سيك): في مايو 2014 مخاطر عملة البيتكوين والعملات الافتراضية الأخرى.
- 14- مراد بن صغير، مرجع سابق، ص ص 582-584.
- 15- تم الاعتماد على:
- عبد العزيز شويش عبد الحميد، أثر العملات الافتراضية في السياسة النقدية للبنوك المركزية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية حول: العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، 16، 17 أبريل 2019، ص 789.
- أحمد ابراهيم دهشان، العملات الافتراضية إشكالياتها وآثارها على الاقتصاد المحلي والعالمي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية حول: العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، 16، 17 أبريل 2019، ص ص (841-843).
- عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحث، مرجع سابق، ص ص 49-53 (بتصرف).

أثر التغيير في رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة السعودية "دراسة تطبيقية على قطاع تجزئة السلع الكمالية"

د. نجلاء إبراهيم عبد الرحمن / استاذ مشارك

ايلاف ناصر القرني / باحثة ماجستير

قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبد العزيز - جدة -

المملكة العربية السعودية

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر التغيير في رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة السعودية. وذلك للترابط الوثيق بين رأس المال العامل والربحية في شركات الأعمال وتمثل مشكلة الدراسة في تساؤل الباحثة الرئيسي وهو ما أثر التغيير في رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة السعودية وذلك من خلال تحديد إذا كانت توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيير في رأس المال العامل وكلاً من العائد على حقوق الملكية العائد على الأصول، العائد على المبيعات. وقد تم اختيار عينة من أربع شركات مساهمة سعودية من قطاع تجزئة السلع الكمالية وهي شركة جرير للتسويق (جرير)، الشركة المتحدة للإلكترونيات (اكسترا)، الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات (ساسكو)، شركة الحسن غازي إبراهيم شاعر (شاعر). ولقد تم إجراء تحليل أفقي لإيجاد مقدار التغيير ونسبة التغيير للبيانات المالية المستخدمة في هذه الدراسة وذلك خلال مدة الدراسة وهي عشر سنوات حيث تم استخدام القوائم المالية المعدة في 1010-12-31م إلى 2019-12-31م. كما تم إجراء انحدار خطي لاختبار معنوي العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي IBM SPSS 23. وتوصلت الدراسة إلى: توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين التغيير في رأس المال العامل والعائد على حقوق الملكية، توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين التغيير في رأس المال العامل والعائد على الأصول، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيير في رأس المال العامل والعائد على المبيعات. كما أوصت الدراسة بعدة أهمها: أن تقوم الشركات المساهمة السعودية بإدارة رأس المال العامل من خلال (إدارة الأصول المتداولة والخصوم المتداولة) بطرق أكثر كفاءة تؤدي إلى زيادة الربحية.

الكلمات المفتاحية: رأس المال العامل، الربحية، العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، العائد على المبيعات.

The Impact of Change in Working Capital on The Profitability of Saudi Joint Stock Companies "An Applied Study on retailing sector"

Abstract:

The aim of the research is to study the impact of change in working capital on the profitability of Saudi joint-stock companies. This is due to the close relationship between working capital and profitability in business companies. The main hypothesis was there an effect of change in working capital on the profitability of Saudi joint-stock companies. Thought testing the secondary hypothesis: there is a statistical relationship between change in working capital and both of return on equity, return on assets and return on sales. The sample was five joint-stock companies from retailing sector which are: Jarir Marketing Company (JARIR), United Electronics Company (EXTRA), Saudi Automotive Services Company (SASCO), Alhassan Ghazi Ibrahim Shaker Company (SHAKER). The horizontal analyses used to measure the magnitude and percent of change in the financial data used in this study during a ten years' time period using the financial statements prepare in 31-12-2010 to 31-12-2019. A linear regression was performed to test the statistical relationship between the study variables using the statistical analysis program IMB SPSS 23. The study findings show that there is strong significant statistical relationship between change in working capital and both of return on equity, return on assets and return on sales. Therefore, there was statistical relationship between change in working capital and profitability of Saudi joint-stock companies. The study recommends Saudi joint stock companies to manage working capital through (managing current assets and current liabilities) in more efficient ways, which in turn leads to increase its profitability.

Keywords: Working capital, profitability, return on equity, return on assets and return on sales.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تعتبر إدارة رأس المال العامل من المهام الأساسية للإدارة المالية الحديثة وذلك لما لها من تأثير مباشر على أداء الشركات، وعنصر مهم للمحافظة على استمرارية العمليات التشغيلية في الشركات، وتساعد في عمليات الرقابة على أصولها والتزاماتها المتداولة، وبالتالي الوصول الى مستويات مناسبة من رأس المال العامل لتحقيق التوازن بين السيولة والربحية (النابوت، 2019، ص2).

يعتبر هدف تحقيق الأرباح وتعظيمها من الأهداف الرئيسية التي تسعى الشركات الى تحقيقها، فهو امر ضروري لاستمراريتها وبقائها وغاية يتطلع اليها المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون وهي أيضاً مؤشراً هام لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة. يعتبر توفر السيولة النقدية وسيلة لتحقيق هذا الهدف بالتالي يمكن وصفها بأنها هدف مالي مرحلي للمنشأة يساهم في خدمة الهدف الاستراتيجي وهو تحقيق الأرباح (العروموي، 2017، ص2).

ان رأس المال العامل يرتبط ارتباطاً مباشراً بقرارات التمويل وبالتالي تكاليف التمويل، فإن وجود رأس مال عامل قوي تزداد أهميته في التقليل من تكاليف التمويل مما ينعكس على الربحية (الساعدي، 2012، ص5) ومن أهم وسائل إدارة رأس المال العامل هي إدارة السيولة، فإن تعظيم الربحية على حساب السيولة يمكن أن يتسبب بمشاكل خطيرة للشركة مما يستوجب أن يكون هناك نوعاً من المعايير أو المبادلة بين هديفي السيولة والربحية في الشركة، أي أنه لا يمكن تحقيق أحد الهدفين المذكورين على حساب الآخر، فإذا لم تول الشركة اهتماماً بالربحية فأنها لن تستطيع البقاء والاستمرار لمدة زمنية طويلة و إذا لم تبدي اهتماماً بالسيولة فإنها ستواجه مشكلة الإعسار المالي و ربما الإفلاس (المصري، 2015، ص3) لذا سوف نتطرق هذه الدراسة الى معرفة أثر التغيير في رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة السعودية.

المبحث الأول: خطة الدراسة

1-1-1- مشكلة الدراسة

إن أكثر من نصف الاستثمار في القيمة الكلية للأصول في شركة الأعمال هي من مكونات رأس المال العامل ونظراً لارتفاع قيمة هذا الاستثمار ولكونه يتميز بالسرعة والدوران فإن إدارة الأصول المتداولة وما تتطلبه من قرارات لا بد وأن تأخذ حيزاً مهماً من أداء الإدارة بشكل عام (الزيبي وسلامة، 2012، ص3).

ومن جانب آخر توجد العديد من مقاييس الربحية، كل منها ترتبط بعلاقة العائد الذي تحققه المنشأة مع المبيعات أو الأصول أو حقوق الملكية. وبالتعامل مع هذه النسب كمجموعة يستطيع المحلل المالي أن يحدد موقف ربحية المنشأة من خلال تقييم عائداتها في ضوء مستوى معين للمبيعات، ومستوى معين للأصول أو مستوى معين لاستثمارات الملاك.

تظهر مشكلة الدراسة في الترابط الوثيق بين رأس المال العامل والربحية في شركات الأعمال وتتمثل مشكلة الدراسة في تساؤل الباحثة الرئيسي وهو ما أثر التغيير في رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة السعودية. ويمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما أثر التغيير في رأس المال العامل على العائد على حقوق الملكية؟
- هل يوجد أثر للتغيير في رأس المال العامل على العائد على الأصول؟
- كيف يؤثر التغيير في رأس المال العامل على العائد على المبيعات؟

1-1-2- أهمية الدراسة

اولى المحاسبون والمحلولون الماليون والمقرضون أهمية خاصة وكبيرة لرأس المال العامل، لكونه أحد النقاط المهمة التي تؤخذ بالاعتبار عند تقييم قوة اي شركة، وموقفها المالي والحاسبي، والحكم على قدرتها على مواجهة الالتزامات الطارئة التي قد تتعرض لها، اذ يرجع فشل العديد من الشركات الى ضعف قدرتها على التخطيط على نحو كافي للسيطرة على الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة وهذا بطبيعة الحال يتضمن راس المال العامل (الساعدي، 2012، ص 3)

يُعطى الملاك والدائنون والإدارة اهتمام كبير لنسب الربحية طالما أن بقاء المنشأة في ممارسة نشاطها يرتبط بمقدرتها على تحقيق الأرباح، حيث يهتم الملاك الحاليون والدائنون بمستقبل الشركة لضمان إعادة تغطية أموالهم. وبدون نسب ربحية عالية لا تستطيع المنشأة جذب رؤوس الأموال.

لذا جاءت أهمية هذا الدراسة من أهمية رأس المال العامل ودوره الأساسي في تعزيز سيولة واستقرار الشركة، ومن ثم بقائها واستمراريتها على المدى الطويل، وبحسب (الشواورة، 2013، ص142) أن رأس المال العامل هو أحد مقاييس المخاطر التي تواجه الشركة مما يؤثر على قدرتها في الاقتراض لتمويل استثماراتها. ومن خلال هذه الدراسة تسعى الباحثة لتحديد أثر التغيير في رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة السعودية، من خلال قياس التغيير في نسب الربحية ومقارنتها بالتغيير في رأس المال العامل.

1-1-3 أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو دراسة أثر التغيير في رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة السعودية، من خلال دراسة الأثر على نسب الربحية التالية: العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول والعائد على المبيعات وذلك من خلال تحقيق الأهداف الضمنية التالية:

- تحديد أثر التغيير في رأس المال العامل على العائد على حقوق الملكية.
- قياس أثر التغيير في رأس المال العامل على العائد على الأصول.
- توضيح أثر التغيير في رأس المال العامل على العائد على المبيعات.

1-1-4 فرضيات الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة وللإجابة على التساؤلات فإن الباحثة تعتمد على اختبار فرضية الدراسة الرئيسية وهي وجود أثر للتغيير في رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة السعودية، وذلك من خلال اختبار الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيير في رأس المال العامل والعائد على حقوق الملكية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيير في رأس المال العامل والعائد على الأصول.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيير في رأس المال العامل والعاثد على المبيعات.

1-1-5- منهجية الدراسة

- مجتمع الدراسة: شركات قطاع تجزئة السلع الكمالية وعددها 8 شركات.
- عينة الدراسة: ستكون الدراسة على عينة من 4 شركات مساهمة سعودية من قطاع تجزئة السلع الكمالية وهي شركة جرير، شركة اكسترا، شركة ساسكو وشركة شاكر وقد تم اختيار هذه الشركات من مجتمع الدراسة لأنها لها قوائم وبيانات مالية منشورة خلال فترة الدراسة وهي عشر سنوات ولقد تم اختيار هذا القطاع تحديداً بسبب أهمية رأس المال العامل في هذا النوع من القطاعات، حيث تعتمد بسبب نشاطها التجاري على الأصول المتداولة والخصوم المتداولة بشكل كبير.

- أداة الدراسة: قياس التغيير في نسب الربحية من خلال تحليل القوائم المالية للشركات ضمن العينة المحددة.

- الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة: جمع البيانات المالية من خلال موقع تداول وموقع أرقام وتحليلها باستخدام برنامج الأكسل وبرنامج التحليل الإحصائي SPSS.

- حدود الدراسة:

- أ- البعد الزمني: سيتم قياس التغيير في رأس المال العامل والربحية من خلال تحليل القوائم المالية المصدرة في العشر سنوات السابقة من عام 2010 إلى عام 2019

- ب- البعد الجغرافي: المملكة العربية السعودية

1-1-6- خطة الدراسة

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

الفصل الثالث: الإطار العملي للدراسة

1-1-7- مصطلحات الدراسة

رأس المال العامل: هو عبار عن إجمالي الأصول المتداولة مطروحاً منه إجمالي الخصوم المتداولة (النواصرة، 2018، ص 13)

الربحية: قدرة الشركة على توليد الأرباح من الأنشطة المنفذة في الفترة المالية، ويتم حساب الربحية على أساس المبيعات أو الأصول أو رأس المال (ثلجي، 2019، ص 25)

العائد على الأصول: هو عبارة عن نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول، وهو يبين كفاءة الإدارة في استخدام الأصول في توليد الأرباح (طويرش، 2018، ص 95)

العائد على حقوق الملكية: هو عبارة عن صافي الربح قسمة إجمالي حقوق الملكية ويعتبر مؤشراً على قدرة الشركة على جذب الاستثمارات، كونه يقيس العائد المالي المتحقق على حقوق الملكية (مسوده وخشان، 2016، ص 197)

العائد على المبيعات: يقيس قدرة الشركة على توليد الأرباح من المبيعات، ويتم احتسابه بقسمة صافي الربح على المبيعات (النابوت، 2019، ص 28)

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

1-2-1- الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة

1- دراسة Ukaegbu (2013) أهمية إدارة رأس المال العامل في تحديد ربحية

الشركة: بالتطبيق على الاقتصاديات النامية في أفريقيا

سعت هذه الدراسة بشكل أساس إلى اختبار العلاقة بين كفاءة إدارة رأس المال العامل وربحية الشركة وبشكل خاص لتحديد أهميتها عبر المستويات الصناعية المختلفة لعدة دول، مستخدمة في ذلك التحليل الكمي لبيانات القوائم المالية للشركات الصناعية في مصر، كينيا، نيجيريا وجنوب أفريقيا، وقد شملت الدراسة الفترة من 2005م حتى 2009م أشارت هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية سلبية بين الربحية والمعبر عنها بصافي الربح ودورة التحول النقدي، هذه العلاقة السلبية تعني أن عندما تزيد دورة التحول النقدي ربحية الشركة تنخفض.

2- دراسة Naveed وآخرون (2014) أثر رأس المال العامل على أداء الشركات:

دراسة حالة قطاع الإسمنت والمواد الكيماوية والهندسة في باكستان

الهدف من هذه الدراسة التعرف على أثر رأس المال العامل على أداء شركات قطاع الإسمنت، والمواد الكيماوية، والهندسة خلال الفترة من 2007 حتى 2011 من خلال جمع البيانات من التقارير السنوية المنشورة لهذه الشركات، وللوصول للنتائج تم تحليل البيانات بالأسلوب الإحصائي تحليل الانحدار البسيط لتحديد العلاقة بين المتغيرات . من أهم نتائج هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين كل من متوسط فترة التحصيل والدورة التشغيلية ودورة التحول النقدي من جهة وبين العائد على الملكية من جهة أخرى، بينما الاخير تربطه علاقة عكسية بين كل من متوسط فترة تحويل المخزون وفترة الدفع، وبالتالي إدارة رأس المال العامل لها تأثير على ربحية الشركات.

3- دراسة المصري (2015) العلاقة بين إدارة رأس المال العامل وربحية الشركات

الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة تحليلية)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين إدارة رأس المال العامل وربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الممتدة من عام 2010-2014م، بالتطبيق على 12 شركة صناعية مدرجة في بورصة فلسطين، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها: وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد التشغيلي وكل من متوسط فترة التحصيل ودورة التحول النقدي، أما بالنسبة للعلاقة مع متوسط فترة تحويل المخزون ومتوسط فترة الدفع فهي ليست ذات دلالة إحصائية، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمار في رأس المال العامل وانخفاض مخاطر السيولة من جهة ومعدل العائد على الأصول من جهة أخرى، كما أثبتت الدراسة عدم تأثير التمويل قصير الأجل على ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين.

4- دراسة Samiloglu & Akgun (2016) العلاقة بين إدارة رأس المال العامل

والربحية: دليل من تركيا

ركزت هذه الدراسة على معرفة العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية، واستخدم الباحث متوسط فترة التخزين، ومتوسط فترة تحصيل الذمم المدينة، ومتوسط فترة تسديد الذمم الدائنة، ودورة التحويل النقدية كمؤشرات لرأس المال العامل في

بورصة اسطنبول لفترة ما بين 2003-2013م وتمثلت عينة الدراسة من 12 شركة صناعية مدرجة في بورصة اسطنبول، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة العلاقة بين إدارة رأس المال العامل وربحية الشركات موضع الدراسة. وبينت نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية وسلبية بين فترة تحصيل الذمم المدينة والعائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين، وهامش الربح التشغيلي، وهامش صافي الربح في قطاع الصناعة التحويلية.

5- دراسة العرموطي (2017) أثر كفاءة إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

تهدف هذه الدراسة الى بيان أثر كفاءة ادارة رأس المال العامل على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. وقد أجريت هذه الدراسة على كافة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان والتي بلغ عددها 14 شركة للفترة من 2011-2015، تمثلت نتائج الدراسة بما يلي: وجود أثر ذو دلالة احصائية لكفاءة إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول وهامش صافي الربح. وجود أثر ذو دلالة إحصائية وبالعلاقة سالبة لمتوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون على الأداء المالي مقاساً بكل من العائد على الأصول وهامش صافي الربح. وجود أثر ذو دلالة احصائية وبالعلاقة سالبة لمتوسط فترة تحصيل الذمم المدينة على الأداء المالي مقاساً بكل من العائد على الأصول وهامش صافي الربح. وجود أثر ذو دلالة إحصائية وبالعلاقة موجبة لمتوسط فترة تسديد الذمم الدائنة على الأداء المالي مقاساً بكل من العائد على الأصول وهامش صافي الربح.

6- دراسة طويرش (2018) رأس المال العامل وأثره على الربحية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالية خال الفترة 2003-2012، وعلى عينة مكونه من 48 شركة صناعية، حيث تم دراسة أثر متغيرات راس المال العامل (دورة التحول النقدي، متوسط فترة التحصيل، متوسط فترة التخزين، ومتوسط فترة السداد) وبعض المتغيرات الضابطة (نسبة الدين، ونسبة التداول، وحجم الشركة) على ربحية الشركات الصناعية، باستخدام العائد على الموجودات، والعائد

على حقوق الملكية كمقاييس للربحية. تم استخدام منهجية البيانات الطويلة، وتم استخدام تحليل الارتباط والانحدار المتعدد بين المتغيرات، بينت النتائج وجود علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين متغيرات رأس المال العامل وربحية الشركات، الأمر الذي يعني أن الشركة تستطيع زيادة الربحية من خلال تقصير مدة دورة التحول النقدي، كما بينت النتائج أن هناك علاقة سالبة وذات دلالة بين كل من نسبة الدين ونسبة التداول وربحية الشركات، وهناك علاقة موجبة وذات دلالة بين حجم الشركة وربحية الشركات.

7- دراسة التابوت (2019) أثر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية

شركات الأغذية الأردنية المدرجة في بورصة عمان

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل المتحفظة والمجازفة والمعتدلة على ربحية الشركات مقاسة بمعدل العائد على الاستثمار، وتم تطبيق الدراسة على شركات الأغذية المدرجة في بورصة عمان وعددها (11) شركة وتم اختيار (9) شركات انطبقت عليها شروط اختيار عينة الدراسة، وتم الاعتماد على نموذج الانحدار البسيط لاختبار فرضيات الدراسة. تبين وجود مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من الاستراتيجية المتحفظة والاستراتيجية المجازفة في إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الأغذية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، في حين تبين وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للاستراتيجية المعتدلة في إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الأغذية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

1-2-2- التعليل على الدراسات السابقة :

هدفت دراسة العرموطي (2017) و Naveed (2014) لدراسة العلاقة بين إدارة رأس المال والأداء المالي للشركة بينما هدفت باقي الدراسات لدراسة العلاقة بين إدارة رأس المال والربحية تحديداً وهو هدف الباحثة من هذه الدراسة.

من حيث النتائج اتفقت دراسة Naveed (2014) ودراسة Ukaegbu (2013) والمصري (2015) Samiloglu & Akgun (2016) ودراسة طويرش (2018) بوجود تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة رأس المال العامل وربحية الشركات. وبالنسبة لدراسة العرموطي (2017) أثبتت وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة إدارة

رأس المال العامل على الأداء المالي. أما دراسة النابوت (2019) وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من الاستراتيجية المتحفظة والاستراتيجية المجازفة في إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بانها لا تدرس سلوك الإدارة ولم تركز على بعض مكونات رأس المال العامل فقط بل ركزت عليه ككل من حيث قياس مقدار التغيير الكامل من خلال قياس التغيير في رأس المال العامل ككل خلال سنوات هذه الدراسة ومقارنته مع تغير نسب الربحية في الشركات العينة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المقدمة:

تعتبر مشكلة تحديد الحجم الأمثل لرأس المال العامل إحدى أصعب المهام التي تواجه الإدارة المالية في الشركات والتي تأخذ جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً من المدراء الماليين، ذلك أن تحديد الحجم الأمثل لرأس المال العامل يجب أن يتم في إطار الموازنة ما بين العائد والمخاطرة. وتعتبر كفاءة إدارة رأس المال العامل لدى المنشآت عاملاً مهماً للمصارف عند تقييمها للمنشآت التي تتقدم بطلب القروض، وذلك حتى تتأكد من قدرتها على السداد، وبالتالي هذا سيؤثر على التصنيف الائتماني للمنشأة من جهة، وقدرتها على تمويل عملياتها من جهة أخرى. (كلش، 2010، ص 1)

تعتبر الربحية هدف أساسي لجميع الشركات وأمر ضروري لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرين ومؤشر يهتم به الدائنون، وهي أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة، فهي العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها (الشنطي وآخرون، 2010، 21)

يأتي هدف تعظيم الربحية في مقدمة أولويات الأهداف المالية للشركة، وإذا لم تبدي اهتماماً بالسيولة فإنها ستواجه مشكلة الإعسار المالي وربما الإفلاس. فإذا لم تولي الشركة اهتماماً بالربحية فإنها لن تستطع البقاء والاستمرار لمدة زمنية طويلة وإذا لم تبدي اهتماماً بالسيولة فإنها ستواجه مشكلة الإعسار المالي وربما الإفلاس. (راضي، 2009، ص 10)

المبحث الأول: رأس المال العامل

2-1-1- مفهوم رأس المال العامل:

يشير مصطلح صافي رأس المال العامل إلى الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة للشركة. وعندما تكون قيمة الأصول المتداولة أكبر من الخصوم المتداولة ينتج عن ذلك صافي رأس مال موجب، أما عندما تكون قيمة الأصول المتداولة أقل من الخصوم المتداولة فإن ذلك يعني صافي رأس مال عامل سالب. (ربابعة، 2013، ص2) عرف (السامدي، 2012، ص4) رأس المال العامل على أنه رأس المال المستخدم في النشاط الاقتصادي لمواجهة الاحتياجات المالية في الامد القصير ويعتبر (راضي، 2009، ص19) رأس المال العامل مقياساً كميًا لدرجة الثقة في قدرة الموجودات المتداولة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل (المطلوبات المتداولة) وهو مقياس يستخدم من قبل الدائنين (الموردين التجاريين) للتعرف على مكانة المركز المالي للشركة ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها عند ميعاد الاستحقاق، فكلما زاد مقدار الموجودات المتداولة مقارنة بالمطلوبات المتداولة كان ذلك دليلاً كميًا على قدرة الشركة على مقابلة الالتزامات بسهولة والعكس صحيح.

وترى الباحثة أن رأس المال العامل يعبر عن مقدار الأصول السائلة المتاحة لتغطية الالتزامات الحالية.

2-1-2- أنواع رأس المال العامل:

يمكن تقسيم رأس المال العامل الى ثلاثة اقسام كالتالي: (الناجوت، 2019، ص12)

- رأس المال العامل الدائم: ويعرف أيضا برأس المال العامل الثابت، أي هو الحد الأدنى من رأس المال العامل الواجب توفره بالشركة لعملياتها التشغيلية، بحيث يبقى ثابت لا يتغير بتغير حجم او النشاط الشركة، وانما يعتمد على طبيعة النشاط.
- رأس المال العامل المؤقت: ويعرف ايضا برأس المال العامل المتغير، وهو رأس المال العامل الذي يتغير مع تغير الزمن ويتأثر بزيادة حجم ونشاط الشركة، ويجب على الشركة الاحتفاظ به من أجل بعض الاحتياجات الموسمية أو الطارئة .

- رأس المال شبه المتغير: هو ذلك المستوى من رأس المال العامل الذي يكفي لمستوى محدد من النشاط، أي لا يتغير ضمن ذلك المستوى، أما إذا زاد النشاط فإنه يزداد تبعا لذلك التغير.

2-1-3- أهمية إدارة رأس المال العامل:

أن رأس المال العامل مؤشر على فاعلية الشركة في إدارة سيولتها وعملياتها التشغيلية، فإذا قل رأس المال العامل دل ذلك على ضعف قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل وبالتالي زيادة مستوى المخاطرة المالية لها. وبالعكس من ذلك ان زيادة رأس المال العامل بشكل كبير دليل على ان الشركة غير فعالة في إدارة عملياتها التشغيلية، أما بسبب قلة المبيعات، او أنها لا تحصل على ديونها (راضي 2009، ص19).
يثبت رأس المال العامل قدرة الشركة على مواصلة أنشطتها دون تعريض السيولة للخطر. تعد إدارة رأس المال العامل مهمة جداً نظراً لتأثيرها على مخاطر وربحية الشركة وبالتالي تؤثر على قيمة الشركة (Pouraghajan & Emamgholipourarchi, 2012)

بناء على ما سبق، تعتبر إدارة رأس المال العامل أحد العناصر الأساسية لتحليل الأداء المالي للشركات وذلك نظرا لارتباطه بعمليات الشركة اليومية من جهة، ولدوره في الموازنة بين السيولة والربحية على المدى الطويل من جهة أخرى، وهذا ما جعل إدارة رأس المال العامل إحدى أهم الوظائف الأساسية المنوطة بالمدير المالي في الشركات (ربابعة، 2013، ص 2).

المبحث الثاني: الربحية

2-2-1- مفهوم الربحية

الربحية تعني قياس المقدرة الكسبية للشركة، وهي مؤشر يوضح الكفاية التي رافقت إنجاز العمليات التي قامت بها الشركة خلال فترة معينة وهي من اهم المؤشرات المالية وهي تعبر عن القابلية لتحقيق الأرباح من الأنشطة التشغيلية التي تمارسها الشركات (النواصرة، 2018، ص21)

وتعرف الربحية بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح

والمبيعات، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها (أبو عاقولة، 2016، ص 21)

كما تعرف الربحية على انها المحصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤون الشركة، وهي هدف أساسي تسعى الشركات الى تحقيقه، وتعتبر ركيزة لبقاء واستمرارية الشركات، ومساعدتها في النمو والازدهار (النابوت، 2019، ص 27)

وتعرف الباحثة الربحية بأنها القدرة على تحقيق الأرباح من أصول الشركة وحقوق المساهمين والمبيعات.

2-2-2- أهمية الربحية

تعتبر الربحية من الأهداف الأساسية لجميع مدراء وأصحاب الشركات، وتكمن أهميتها في بقاء الشركة واستمراريتها، وأيضاً يمثل هدف الربحية المقصد لكل المستثمرين لتعظيم ثرواتهم وتنميتها، وتعتبر الربحية مؤشراً على كفاءة الإدارة في استخدامها لموارد الشركة، ويرتكز هدف الربحية في تحقيق الشركة لأكبر قدر من العوائد ضمن أقل مستوى من المخاطر. (النعيمات، 2015، ص 14) كما تمثل الربحية الغاية التي تسعى إلى تحقيقها جميع الشركات حيث أن هدف الربحية يرتبط بالهدف الاستراتيجي للشركات ألا وهو التعبير عن ربحية الريال الواحد المستثمر في الشركة، كما تعتبر مؤشر لمدى كفاءة الداء التشغيلي لإدارة للشركة وتعظيم قيمة الشركة والتي تمثل غاية المستثمرين، ومؤشر يهتم به الدائنين (بني سلامة، 2017، ص 22)

2-2-3- مقاييس الربحية

تعتبر نسب الربحية عن مقياس مدى نجاح الأعمال ومدى قدرة الشركة ونجاحها في إنتاج الدخل، كما تبين هذه النسب كفاءة وفاعلية أداء المنشأة في توليد الربح وتعظيم، وعليه فإن نسب الربحية تعطي مؤشراً دقيقاً على تحقيق هدف المنشأة في الاستمرارية ضمن الحياة الاقتصادية (بني سلامة، 2017، ص 23) وتوجد مقاييس ومؤشرات مختلفة للربحية:

• العائد على الأصول

تعتبر نسبة العائد على الأصول واحده من اهم مقاييس الأداء المحاسبية. تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على تحقيق العائد من خلال استثمارها في الأصول، كما تعد نسبة العائد على الأصول من مؤشرات قياس الأداء على المدى القصير والتي يتم احتسابها

من خلال قسمة صافي الربح بعد الفوائد والضرائب على إجمالي الأصول. وبسبب مسؤولية الإدارة حول تشغيل أصول الشركة تعتبر نسبة العائد على الأصول أحد المقاييس التي تمكن المستخدمين من تقييم نظام حوكمة الشركات إذا ما كان النظام يعمل بحافزيه ومراقبة تجاه أعمال الإدارة. وتمكن هذه النسبة من قياس قدرة كل ريال استثمار على تحقيق الربح. (النواصرة، 2018، ص22)

• العائد على حقوق الملكية :

يقيس هذا المتغير الربح المحقق لكل ريال من أموال الملكية للشركة وهو بهذا يعكس مدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام أموال الملكية لتحقيق الأرباح ويتم احتسابه من خلال قسمة صافي ربح الشركة على إجمالي حقوق الملكية (ربابعة، 2013، ص12) كما يشير مصطلح العائد على حقوق الملكية إلى نسبة الدخل المتولد إلى حقوق المالكين ويتم عرضه عادة على شكل نسبة وعند حسابها يتم اخذ صافي الربح قبل توزيعات الأرباح للأسهم العادية وبعد توزيعات الأرباح للأسهم الممتازة ويتم استثناء الأسهم الممتازة من صافي حقوق الملكية، وتعرف أيضا بنسبة العائد على الثروة وغالباً الشركات ذات حقوق الملكية الأكبر من المتوقع أن تحصل على نسبة أعلى من العائد على حقوق الملكية، كما أن نسبة العائد على حقوق الملكية لفترة 10-5 سنوات تعطي فكرة أفضل عن النمو التاريخي للشركة. (النواصرة، 2018، ص21)

• العائد على المبيعات

تقيس هذه النسبة الربحية النسبية لمبيعات للشركة بعد خصم تكلفة المبيعات والمصاريف الإدارية والبيعية والتمويلية للشركة، وبذلك تكشف عن مدى فعالية وكفاءة إدارة الشركة على اتخاذ القرارات بشأن التسعير ومراقبة تكاليف الإنتاج والسيطرة عليها وتعكس مدى قدرة الشركة على تحقيق الأرباح من نشاطها الأساسي (النابوت، 2019، ص28)، حيث تبين قيمة الربح المحقق من كل ريال من المبيعات بعد خصم جميع المصروفات بما فيها الفوائد وضريبة الدخل وتقاس من خلال قسمة صافي الربح على المبيعات (العرموطي، 2017، ص28).

• ربحية السهم

يعد من أهم المصطلحات في سوق الأوراق المالية لما له من أثر على زيادة الطلب على أسهم شركة عن أخرى لأنه يعكس صورة للمستثمر عن العوائد المتوقع تحققها من

السهم. كما يعد نصيب السهم من أرباح الشركة مؤشراً مالياً لتقييم أداء الشركات، حيث أنه يتم من خلاله قياس ربحية الشركة ويساعد المستثمر والمقرض على اتخاذ القرارات السليمة وأيضاً يمثل نصيبه من الأرباح التي تتحقق خلال فترة مالية معينة، ويتم حسابها بقسمة تلك الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية على عدد الأسهم القائمة، وتعتبر الربحية للسهم الواحد من المعلومات المهمة التي يحتاج إليها مستخدمي القوائم المالية (ثلجي، 2019، ص 26)

المبحث الثالث: علاقة رأس المال العامل بالربحية

2-3-1- أهمية رأس المال العامل للربحية

يعتبر رأس المال العامل شريان الحياة لكل الأعمال التجارية، وأن العمل الأساسي لكل مدير هو المحافظة على تدفق رأس المال العامل واستخدام التدفقات النقدية لتوليد الأرباح. وعلاوة على ذلك، فإن لكل عنصر من عناصر رأس المال العامل بعدان هما الوقت والمال، وعندما يتعلق الأمر بإدارة رأس المال العامل، فالوقت هو المال. وعلاوة على ذلك، أن تأثير رأس المال العامل يتم تقييمه بشكل عميق عند التخطيط لتطوير الأعمال وعمل التوقعات فيما يتعلق بالتدفقات النقدية، كما أن قيمة الشركات تعتمد على الإدارة الفعالة للمخزون، والحسابات المدينة والحسابات الدائنة. وعلاوة على ذلك، تستطيع الشركات خفض تكاليف التمويل وزيادة الأموال المتاحة للتوسع في الأعمال عن طريق التقليل من مقدار الأموال الموظفة في الأصول المتداولة. ولذلك فإن دور وأهمية إدارة رأس المال العامل واضحة للمدراء الناجحين. (طويرش، 2018، ص 90)

2-3-2- أثر كفاءة إدارة رأس المال العامل على الربحية

إدارة رأس المال العامل تتم بالطرق المتبعة من إدارة الشركة للمراقبة المستمرة لمكونات رأس المال العامل للحفاظ على المستوى المناسب من رأس المال العامل لتحقيق أكبر ربح ممكن بما يضمن تعظيم قيمة الشركة، من خلال تحديد منافع إدارة مكونات رأس المال العامل والتي تتمثل بتغطية متطلبات الأنشطة اليومية للشركة، ومواجهة الظروف الطارئة التي قد تواجه الشركة بالإضافة إلى تسريع قدرة الشركة على تسديد ذممها الدائنة، الأمر الذي يؤثر إيجابياً على الربحية من خلال التسديد المبكر واستغلال فرص

الخصومات التي تقدمها الشركات، بناء على شروط عقودها المبرمة مع العملاء، بالمقابل التكاليف التي تنطوي على الحصول على هذه المنافع، منها ما هو تكاليف تخص العمليات التشغيلية بشكل مباشر ومنها ما يخص تمويل أعمال الشركة المتمثل بتحمل تكاليف فوائد القروض التي بدورها تقلل من الربحية لتؤدي بالنتيجة النهائية الوصول لإدارة كفو لرأس المال العامل، تضمن تحقيق الحد الأمثل من الربحية الذي يمكن تحقيق المستوى الأمثل من رأس المال العامل بالموازنة بين المخاطر والعوائد، والسيولة والربحية، ولتقليل تكاليف الفرص الضائعة والتكاليف التي تتحملها الشركة. (أبو عاقولة، 2016، ص 23-24).

2-3-3- التوازن بين السيولة والربحية

إدارة رأس المال العامل لديها توازن السيولة والربحية. يمكن تحقيق إدارة رأس المال العامل من قبل المدير المالي للشركة، عن طريق الموازنة بين السيولة والربحية بطريقة دقيقة. وأن إدارة لرأس المال العامل الجيدة تساهم بشكل إيجابي في خلق قيمة الشركات. (Bagchi وآخرون، 2012)

يمكن تعريف مفهوم السيولة من منظور دورة رأس المال العامل بأنها توفر النقدية اللازمة لإدارة الأصول والالتزامات المتداولة بشكل يؤدي إلى عدم وجود فوائض نقدية كبيرة عاطلة وأيضاً بشكل يؤدي إلى عدم وجود عجز في النقدية اللازمة لسداد الالتزامات المتداولة وبشكل متوازن مع الأهداف الأخرى للشركات مثل الربحية والنمو والاستمرارية. كما أن هدف تعظيم القيمة السوقية لثروة المساهمين له علاقة قوية بهدف السيولة والربحية ويتأثر بهما إلى حد بعيد، فالسيولة ضرورية لوفاء الشركة بالتزاماتها وتجنب الوقوع في خطر العسر المالي، ولكن زيادة السيولة عن حاجة الشركة للنقد سوف يؤدي إلى انخفاض الأرباح نتيجة لعدم توظيف الشركة لجزء من أموالها في استثمارات تجلب لها عوائد، كذلك فإن الربحية ضرورية أيضاً للشركة حتى تنمو وتبقى وتستمر، ولأن عدم تحقيق الأرباح يعني عدم قدرة الشركة على الحصول على تمويل جديد وبأسعار فائدة مناسبة. إضافة إلى ذلك، فإن عدم تحقيق الأرباح يعني انخفاض سعر السهم في السوق وهو معاكس تماماً للهدف الأساسي الذي تسعى الشركة إلى تحقيقه وهو تعظيم القيمة السوقية لثروة المساهمين عن طريق سعر سهم الشركة في السوق (النعيمات، 2015، ص 14).

الفصل الثالث: الإطار العملي للدراسة

المقدمة:

يهدف الإطار العملي لهذه الدراسة لمعرفة أثر التغيير في رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة السعودية، من خلال قياس التغيير في رأس المال العامل ومقارنته مع التغيير في نسب الربحية، والتي تمثل المتغيرات الرئيسية لهذه الدراسة وهي العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول والعائد على المبيعات. وذلك على عينة من خمس شركات مساهمة سعودية من قطاع تجزئة السلع الكمالية وهي شركة جرير للتسويق (جرير)، الشركة المتحدة للإلكترونيات (اكسترا)، الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات (ساسكو)، شركة الحسن غازي إبراهيم شاكرا (شاكرا). كما تم إجراء تحليل أفقي لإيجاد مقدار التغيير ونسبة التغيير في متغيرات الدراسة خلال مدة الدراسة وهي عشر سنوات من القوائم المالية المعدة في 31-12-2010م إلى 31-12-2019م. وأجراء الانحدار خطي واختبار ANOVA لاختبار معنوية العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي IBM SPSS 23.

المبحث الأول: مجتمع وعينة الدراسة، والاختبارات الإحصائية

تمهيد: يشمل هذا المبحث على بيان المجتمع وعينة الدراسة وعرض للبيانات المالية المستخدمة في هذه الدراسة مع إجراء إحصاء وصفي لها ثم توضيح نتائج التحليل الأفقي التي توضح مقدار ونسبة التغيير في البيانات المالية خلال سنوات الدراسة وتناول المبحث اختبارات إحصائية لاختبار معنوية العلاقة بين متغيرات الدراسة.

3-1-1- مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي والبالغة عددها 203 شركة في نهاية عام 2019، وذلك تم اختيار مجتمع الدراسة ليكون الشركات المساهمة وذلك لتوفر القوائم المالية المنشورة. تتكون عينة الدراسة من أربع شركات مساهمة سعودية من قطاع المواد تجزئة السلع الكمالية وهي شركة جرير للتسويق (جرير)، الشركة المتحدة للإلكترونيات (اكسترا)، الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات (ساسكو)، شركة الحسن غازي إبراهيم شاكرا (شاكرا). ولقد تم اختيار قطاع

تجزئة السلع تحديداً بسبب أهمية رأس المال العامل في هذا النوع من القطاعات، حيث تعتمد بسبب طبيعة نشاطها التجاري على الأصول المتداولة والخصوم المتداولة بشكل كبير.

3-1-2- متغيرات الدراسة

لقد تم جمع البيانات المالية خلال فترة عشر سنوات باستخدام القوائم المالية المعدة في 2010/12/31م إلى 2019/12/13م ولقد تم حساب متغيرات الدراسة على النحو التالي:

المتغير المستقل: رأس المال العامل = إجمالي الأصول المتداولة - إجمالي الخصوم المتداولة

المتغيرات التابعة هي: العائد على حقوق الملكية = صافي الربح ÷ إجمالي حقوق الملكية

العائد على الأصول = صافي الربح ÷ إجمالي الأصول

العائد على المبيعات = صافي الربح ÷ المبيعات

3-1-3- التحليل الأفقي للبيانات المالية

توضح الجداول التالية التغير في رأس المال العامل والتغير في نسب الربحية المستخدمة في هذه الدراسة وهي العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول والعائد على المبيعات خلال سنوات الدراسة من عام 2010م إلى عام 2019م. عن طريق إجراء تحليل الأفقي للبيانات خلال سنوات العينة لإيجاد مقدار ونسبة التغير في كل منها بالمعادلة التالية:

مقدار التغير = السنة الحالية - السنة السابقة

نسبة التغير = (السنة الحالية - السنة السابقة) ÷ السنة السابقة

3-1-3-1- شركة جرير

جدول (3-1) مقدار ونسبة التغير في شركة جرير

التاريخ	مقدار التغير			نسبة التغير			رأس المال العامل	رأس المال العامل على حقوق الملكية	رأس المال العامل على المبيعات
	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية	العائد على رأس المال	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية	العائد على رأس المال			
2011	0.019	0.063	-4896%	0.009	0.0126%	6.7%	163,531	0.063	-7.0%
2012	-0.011	-0.011	172%	-0.001	-0.019%	3.6%	275,392	-0.011	-0.6%
2013	0.009	0.002	17%	0.002	0.003%	3.2%	74,087	0.002	1.3%
2014	0.019	-0.009	53%	0.006	-0.016%	6.2%	271,649	-0.009	5.0%

0.6-%	9.0%	0.5%	43-%	0.001-	0.028	0.003	338,806-	2015
7.3-%	18.6-%	12.4-%	19-%	0.009-	0.064-	0.069-	84,664-	2016
3.7%	7.8%	10.6%	11%	0.004	0.022	0.051	37,782	2017
4.3%	1.0-%	5.9%	0.4-%	0.005	0.003-	0.031	1,725-	2018
10.4-%	17.6-%	6.0%	40-%	0.014-	0.053-	0.034	155,894-	2019

يبين الجدول (3-1) أن مقدار التغير في رأس المال العامل في شركة جريتر تراوح بين 338,608- في عام 2015م إلى 275,392 في عام 2012م ونسبة التغير بين 4896-% و172%، ومقدار التغير في العائد على حقوق الملكية تراوح بين 0,069- في عام 2016م إلى 0,063 في عام 2011م أي بين نسبة 12,4-% و12,6%، ومقدار التغير في العائد على الأصول تراوح بين 0,064- في عام 2016م إلى 0,028 في عام 2015م أي بين نسبة 18,6% و9%، مقدار التغير في العائد على المبيعات تراوح بين 0,014- في عام 2019م إلى 0,006 في عام 2014م أي بين نسبة 10,4-% و5%.

3-1-3-2- شركة اكسترا

جدول (3-2) مقدار ونسبة التغير في شركة اكسترا

نسبة التغير			مقدار التغير				التاريخ	
العائد على المبيعات	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية	رأس المال العامل	العائد على المبيعات	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية		
2-%	3%	12-%	854%	0.001-	0.005	0.050-	78,294	2011
2-%	2-%	5-%	34%	0.001-	0.003-	0.016-	29,561	2012
6-%	5-%	2%	42-%	0.003-	0.009-	0.007	49,167-	2013
34-%	42-%	32-%	41%	0.017-	0.067-	0.109-	28,028	2014
60-%	59-%	60-%	36%	0.020-	0.054-	0.142-	34,278	2015
96-%	96-%	96-%	4%	0.013-	0.036-	0.089-	4,799	2016
5842%	4948%	6168%	37%	0.033	0.083	0.244	49,836	2017
10%	3-%	1%	7%	0.003	0.003-	0.002	12,965	2018
9%	5-%	25%	49-%	0.003	0.004-	0.062	96,368-	2019

يتضح من الجدول (3-2) أن مقدار التغير في رأس المال العامل في شركة اكسترا تراوح بين 96,378- في عام 2019م إلى 78,294 في عام 2011م ونسبة التغير بين 854% و-49%، مقدار التغير في العائد على حقوق الملكية تراوح بين 0,142- في عام 2015م إلى 0,244 في عام 2017م أي بين نسبة 96-% و6168%، ومقدار التغير في العائد على

الأصول تراوح بين -0,067 في عام 2014م إلى 0,083 في عام 2017م أي بين نسبة -96% و4948%، أما مقدار التغيير في العائد على المبيعات تراوح بين -0,02 في عام 2015م إلى 0,033 في عام 2017م أي بين نسبة -96% و5842%.

3-3-1-3 شركة ساسكو

جدول (3-3) مقدار ونسبة التغيير في شركة ساسكو

نسبة التغيير				مقدار التغيير				
العائد على المبيعات	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية	رأس المال العامل	العائد على المبيعات	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية	رأس المال العامل	التاريخ
-3%	-4%	5%	53%	-0.005	-0.002	0.003	16,772	2011
-20%	-18%	-12%	41%	-0.034	-0.011	-0.009	19,801	2012
-17%	-24%	-16%	44%	-0.023	-0.012	-0.010	29,865	2013
68%	98%	107%	0%	0.073	0.036	0.058	151-	2014
-84%	-80%	-77%	25%	-0.153	-0.058	-0.087	24,632	2015
-16%	25%	39%	-121%	-0.005	0.004	0.010	147,403-	2016
3%	7%	6%	116%	0.001	0.001	0.002	29,095-	2017
-30%	14%	24%	97%	-0.007	0.003	0.009	52,486-	2018
-185%	124%	203%	26%	0.032	0.027	0.096	27,238-	2019

يتضح من الجدول (3-3) أن مقدار التغيير في رأس المال العامل في شركة ساسكو تراوح بين -147,403 في عام 2016م إلى 29,865 في عام 2013م ونسبة التغيير بين -121% و116%، مقدار التغيير في العائد على حقوق الملكية تراوح بين -0,087 في عام 2015م إلى 0,009 في عام 2018م أي بين نسبة -77% و203%، ومقدار التغيير في العائد على الأصول تراوح بين -0,058 في عام 2015م إلى 0,036 في عام 2014م أي بين نسبة -80% و124%، مقدار التغيير في العائد على المبيعات تراوح بين -0,153 في عام 2015م إلى 0,073 في عام 2014م أي بين نسبة -84% و185%.

3-1-3-4- شركة شاكر

جدول (3-4) مقدار ونسبة التغير في شركة شاكر

نسبة التغير				مقدار التغير				التاريخ
العائد على المبيعات	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية	رأس المال العامل	العائد على المبيعات	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية	رأس المال العامل	
8%-	11%-	9%	22%	0.011-	0.017-	0.032	61,800	2011
6%-	7%-	5%-	16%	0.007-	0.010-	0.020-	56,217	2012
30%-	39%-	46%-	37%	0.032-	0.054-	0.164-	150,078	2013
271%	156%	149%	60%-	0.205	0.131	0.286	330,108	2014
74%-	74%-	73%-	43%	0.208-	0.159-	0.347-	96,441	2015
60%-	65%-	65%-	13%-	0.043-	0.036-	0.085-	41,623-	2016
669%-	514%-	533%-	34%-	0.194-	0.102-	0.241-	93,058-	2017
54%	47%	48%	99.9%-	0.089-	0.038-	0.095-	183,605	2018
78%-	72%-	73%-	90442%	0.198	0.086	0.211	149,229	2019

يتضح من الجدول (3-4) أن مقدار التغير في رأس المال العامل في شركة شاكر تراوح بين -330,108 في عام 2014م إلى 150,078 في عام 2013م أي بين نسبة -100% و90442%، مقدار التغير في العائد على حقوق الملكية تراوح بين -0,347 في عام 2015م إلى 0,286 في عام 2014م أي بين نسبة 149% و-533%، ومقدار التغير في العائد على الأصول تراوح بين -0,159 في عام 2015م إلى 0,131 في عام 2014م أي بين نسبة -514% و156%، ومقدار التغير في العائد على المبيعات تراوح بين -0,208 في عام 2015م إلى 0,205 في عام 2014م أي بين نسبة -669% و271%.

3-1-4- اختبار الانحدار الخطي

فيما يلي عرض لنتائج الاختبارات الاحصائية للعلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام كلاً من معامل الانحدار ومعامل الارتباط ومعامل التحديد لاختبار معنوية العلاقة بين المتغير المستقل والتابع وصولاً للحكم على فرضيات الدراسة، يتم قبول الفرضيات إذا كان مستوى المعنوية بعد إجراء الاختبارات الإحصائية أقل من أو يساوي (0,05)

جدول (3-5) تحليل الانحدار الخطي للعلاقة بين أثر رأس المال العامل والعائد على حقوق الملكية

بيان	معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	اختبار T	الدلالة
أثر رأس المال العامل على العائد على حقوق الملكية	0,00000065	0,537	0,289	3,926	0,000

يبين جدول (3-5) أن قيمة معامل الانحدار B موجبة، مما يدل على وجود علاقة طردية بين رأس المال العامل والعائد على حقوق الملكية، مما يعني أنه كلما زاد رأس المال العامل زاد العائد على حقوق الملكية. وبلغ معامل الارتباط R (0,537) مما يدل على وجود ارتباط بين المتغيرين. وبلغ معامل التحديد R² (0,289) مما يدل على قدرة رأس المال العامل على تفسير 29% من التغيرات التي تحدث في الربحية مقاسة بمعامل العائد على حقوق الملكية. كما توضح النتائج على أن العلاقة بين المتغيرين معنوية حيث بلغت قيمة اختبار T (3,926) بدلالة إحصائية (0,000) أي أقل من (0,05) وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس المال العامل والعائد على حقوق الملكية في شركات المساهمة السعودية الموجودة في قطاع تجزئة السلع الكمالية مما يتفق مع دراسة (Naveed, 2014).

جدول (3-6) تحليل الانحدار الخطي للعلاقة بين أثر رأس المال العامل والعائد على الأصول

بيان	معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	اختبار T	الدلالة
أثر رأس المال العامل على العائد على الأصول	0,00000036	0,572	0,327	4,294	0,000

يبين جدول (3-6) أن قيمة معامل الانحدار B موجبة، مما يدل على وجود علاقة طردية بين رأس المال العامل والعائد على الأصول، مما يعني أنه كلما زاد رأس المال العامل زاد العائد على الأصول. وبلغ معامل الارتباط R (0,572) مما يدل على وجود ارتباط بين المتغيرين. وبلغ معامل التحديد R² (0,327) مما يدل على قدرة رأس المال العامل على تفسير

33% من التغيرات التي تحدث في الربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول. كما توضح النتائج على أن العلاقة بين المتغيرين معنوية حيث بلغت قيمة اختبار T (4,294) بدلالة إحصائية (0,000) أي أقل من (0,05) وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس المال العامل والعائد على الأصول في شركات المساهمة السعودية الموجودة في قطاع تجزئة السلع الكمالية مما يتفق مع دراسة (طويرش، 2018).

جدول (7-3) تحليل الانحدار الخطي للعلاقة بين أثر رأس المال العامل والعائد على المبيعات

بيان	معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	اختبار T	الدلالة
أثر رأس المال العامل على العائد على المبيعات	0,00000015	0,317	0,101	2,064	0,046

يبين جدول (7-3) أن قيمة معامل الانحدار B موجبة، مما يدل على وجود علاقة طردية بين رأس المال العامل والعائد على المبيعات، مما يعني أنه كلما زاد رأس المال العامل زاد العائد على المبيعات. وبلغ معامل الارتباط R (0,317) مما يدل على وجود ارتباط ولكنه ضعيف بين المتغيرين وذلك يُعزى إلى أن مكونات رأس المال العامل (وهي الأصول المتداولة والخصوم المتداولة) لا ترتبط بشكل مباشر مع مكونات العائد على المبيعات وهي (صافي الدخل ÷ المبيعات). كما بلغ معامل التحديد (0,101) مما يدل على قدرة رأس المال العامل على تفسير 11% من التغيرات التي تحدث في الربحية مقاسة بمعدل العائد على المبيعات. كما توضح النتائج على أن العلاقة بين المتغيرين معنوية حيث بلغت قيمة اختبار T (2,064) بدلالة إحصائية (0,046) أي أقل من (0,05) وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس المال العامل والعائد على المبيعات في شركات المساهمة السعودية الموجودة في قطاع تجزئة السلع الكمالية مما يتفق مع دراسة (العروطي، 2017). وبالتالي يتم قبول الفرضية الدراسة الرئيسية وهي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتغير في رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة السعودية.

3-1-5- الفروقات بين شركات العينة

يختلف أثر رأس المال العامل على كل نسبة من نسب الربحية من شركة لأخرى وذلك بسبب الظروف المحيطة بكل شركة، وبالرغم من كونهم داخل قطاع واحد إلا أن الأثر يختلف من شركة لأخرى، استخدام معامل الارتباط R لبيان الفروقات بين شركات العينة.

جدول (3-8): الفروقات بين شركات العينة

بيان	شركة جريير	شركة اكسترا	شركة ساسكو	شركة شاكرا
علاقة رأس المال العامل مع العائد على حقوق الملكية	0,160	0,496	0,284	0,617
علاقة رأس المال العامل على العائد على الأصول	0,542	0,585	0,229	0,579
علاقة رأس المال العامل على العائد على المبيعات	0,132	0,420	0,557	0,604

يلاحظ من الجدول (3-8) اختلاف معامل الارتباط بين رأس المال العامل ونسب الربحية من شركة لأخرى. ويتضح أن أقوى ارتباط بين رأس المال العامل مع العائد على حقوق الملكية كان في شركة شاكرا بقيمة (0,617). وكما ظهر أقوى ارتباط بين رأس المال العامل مع العائد على الأصول في شركة اكسترا بقيمة (0,585). وأقوى ارتباط بين رأس المال العامل مع العائد على الأصول كان في شركة شاكرا بقيمة (0,604).

المبحث الثاني: النتائج والتوصيات والخاتمة

3-2-1- نتائج الدراسة

توصلت الدراسة بناء على الاختبارات الإحصائية التي تم إجراؤها على بيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية الخاصة بأربع شركات مساهمة سعودية من قطاع تجزئة السلع الكمالية خلال فترة عشر سنوات إلى النتائج:

- ❖ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيير في رأس المال العامل والعائد على حقوق الملكية.
- ❖ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيير في رأس المال العامل والعائد على الأصول.
- ❖ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيير في رأس المال العامل والعائد على المبيعات.
- ❖ الأثر الأعلى للتغيير في رأس المال العامل كان على معدل العائد على الأصول. وذلك لأن الأصول المتداولة تشكل الجزء الأكبر من رأس المال العامل.

- ❖ الأثر لأقل للتغير في رأس المال العامل كان على معدل العائد على المبيعات وذلك لأن المبيعات لا ترتبط بشكل مباشر بمكونات رأس المال العامل.
- ❖ اختلاف مدى الارتباط بين متغيرات الدراسة من شركة لأخرى على النحو التالي:
 - أقوى ارتباط بين رأس المال العامل مع العائد على حقوق الملكية في شركة شاكر بمعامل ارتباط 0,617
 - أقوى ارتباط بين رأس المال العامل مع العائد على الأصول في شركة اكسترا بمعامل ارتباط 0,585
 - أقوى ارتباط بين رأس المال العامل مع العائد على الأصول كان في شركة شاكر بمعامل ارتباط 0,646

3-2-2- التوصيات

على ضوء ما تم عرضه من نتائج توصي الباحثة بما يلي:

- أن تقوم الشركات المساهمة السعودية بإدارة رأس المال العامل من خلال (إدارة الأصول المتداولة والخصوم المتداولة) بطرق أكثر كفاءة والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الربحية.
- إجراء مزيد من الدراسات باستخدام مقاييس أخرى للربحية مثل العائد على الاستثمار وربحية السهم
- إجراء المزيد من الدراسات بحيث تشمل قطاعات اقتصادية أخرى.
- إجراء دراسات مستقبلية تقوم بالمقارنة بين القطاعات المختلفة.

3-2-3- الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التغير في رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة السعودية على عينة من أربع شركات مساهمة سعودية من قطاع تجزئة السلع الكمالية خلال فترة عشر سنوات من 2010م إلى 2019م، تم الاعتماد في الإطار النظري من هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي حيث تم فيه تحديد المفاهيم النظرية والمصطلحات الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال الاطلاع على الرسائل العلمية المتخصصة والمراجع والمقالات والأبحاث والدراسات السابقة في هذا المجال، حيث تم إجراء مسح لهذه المصادر المرتبطة بموضوع الدراسة. بينما سعت الدراسة من خلال الإطار العملي إلى تحديد أثر التغير في رأس المال العامل على ثلاث من نسب الربحية وهي العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول والعائد على المبيعات ومن خلال التحليل الإحصائي للبيانات المالية ضمن العينة المحددة تم التوصل إلى إثبات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في رأس المال العامل ونسب الربحية.

المراجع العربية :

- أبو عاقولة. وفاء، (2016) أثر إدارة رأس المال العامل على الربحية: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير جامعة اليرموك، الأردن، ص 21، 23-24
- بني سلامة. آية، (2017) أثر إدارة رأس المال العامل على الربحية في الشركات المساهمة العامة الأردنية المتعاملة طبقاً للشريعة الإسلامية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ص 22-23
- تلجي. عامر، (2019) أثر النسب المالية على ربحية السهم الواحد: دليل بورصة عمان للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ص 25-26
- راضي. حمد، (2009) العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية في الشركات دراسة تحليلية في عينة من الشركات الصناعية العراقية للمدة 1995-2002، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، م 11، ع 4، ص 18-19
- ربابعة. موفق، (2013)، إدارة رأس المال العامل وآثارها على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية السعودية المساهمة العامة خلال الفترة 2000 - 2010م، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القصيم، م 7، ع 1، ص ص 1-29، DOI: 10.12816/0009653، ص 2، 12
- الزبيدي. حمزة، سلامة. حسين، (2012)، العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية دراسة تحليلية عن الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي للفترة 2004-2007م، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م 26، ع 2، ص 3
- الساعدي. علاء، (2012)، أثر رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة العامة في دولة الامارات العربية المتحدة، ص 3-5
- الشنطي. أيمن، والحدرج. زهير، وعبد الله. عامر، (2010) مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون. ص 21
- الشواورة. فيصل، (2013) مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى عملي، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص 142
- طويرش. عبد الله، (2018)، رأس المال العامل وأثره على الربحية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية، المجلة العربية للإدارة، مج 38، ع 2، ص ص 89-108، ص 90، 92، 95
- العموطي. شذى، (2015)، أثر كفاءة إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان (رسالة ماجستير)، قسم المحاسبة/ جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص 2، 28

كلش. إسماعيل، (2010) إدارة رأس المال العامل وتأثيرها على ربحية المنشأة: دراسة تحليلية على المنشآت الصناعية. (رسالة ماجستير)، قسم إدارة الأعمال/ جامعة حلب، سوريا، ص1، 17 مسوده. سناء، خشان. نزار، (2016)، مجلة جامعة الخليل للبحوث، م11، ع2، ص ص 185-209، ص 197

المصري. محمد، العلاقة بين إدارة رأس المال العامل وربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة تحليلية) قسم المحاسبة/ جامعة الإسلامية، فلسطين، ص 3، 30-31 النابوت. مجاهد، (2019)، أثر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الأغذية الأردنية المدرجة في بورصة عمان (رسالة ماجستير)، قسم المحاسبة/ جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص 2، 12، 13، 28

النعيمات. عماد، (2015)، أثر إدارة رأس المال العامل والتدفقات النقدية التشغيلية على الربحية: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة الصناعية الأردنية (رسالة ماجستير)، قسم المحاسبة، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، ص 14.

النواصرة. بلال، (2018)، أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، ص 13، 21-22

المراجع الأجنبية:

- Bagchi, B., Chakrabarti, J. and Roy, P. (2012). Influence of Working Capital Management on Profitability: A Study on Indian FMCG Companies. International Journal of Business and Management, Vol. 7, No. 22, doi:10.5539/ijbm.v7n22p1
- Naveed, A., Shoukat, M., Muhammad, N. and Naqvi, H. (2014). IMPACT OF WORKING CAPITAL ON CORPORATE PERFORMANCE A CASE STUDY FROM CEMENT, CHEMICAL AND ENGINEERING SECTORS OF PAKISTAN. Arabian Journal of Business and Management Review. Vol. 3, No.7. pp: 12-22.
- Pouraghajan, A. and Emamgholipourarchi, M. (2012). Impact of Working Capital Management on Profitability and Market Evaluation: Evidence from Tehran Stock Exchange. International Journal of Business and Social Science Vol. 3 No. 10. pp: 311-318
- samiloglu, F., & Akgun, A. (2016). The Relationship between Working Capital Management and Profitability: Evidence from Turkey. DOI:10.20409/berj.2016217492
- Ukaegbu, B. (2013). The significance of working capital management in determining firm profitability: Evidence from developing economies in Africa. Research in International Business and Finance, Vol: 31, pp: 1-16

دور تدريب القيادات التعليمية في ترسيخ ادارة التغيير على الولاء الوظيفي

دراسة تطبيقية على جامعة الملك خالد

The Role of Training educational leaders in establishing Change Management on - Employee loyalty
An applied study on King Khalid University

الدكتورة فائقة الأمين العوض الأمين أبوعلامه

أستاذ مساعد إدارة الأعمال - جامعة الملك خالد

المملكة العربية السعودية

تتقدم الباحثة بالشكر والتقدير لجامعة الملك خالد- المملكة العربية السعودية لدعمها الفني لهذا البحث ولعمادة البحث العلمي بالجامعة
(رقم البحث G.R.P-206.40)

ملخص الدراسة :

هدفت الدراسة الي معرفة دور تدريب القيادات التعليمية في ترسيخ ادارة التغيير على الولاء الوظيفي بجامعة الملك خالد. ومن ثم تناولت الدراسة ثلاث متغيرات المتغير المستقل "تدريب القيادات التعليمية" والمتغير الوسيط "إدارة التغيير" والمتغير التابع "الولاء الوظيفي"، وتم تصميم استبانة موجهة الي القيادات التعليمية بالجامعة. واستخدمت الدراسة أسلوب العينة القصدية وكان حجم العينة (177) تم أخذ نسبة (40)%، وتم توزيع (70) استبانة على مجتمع الدراسة واسترجاع (59) استبانة سليمة صالحة للتحليل بنسبة استرجاع بلغت (84)% بمعدل استجابة عالي . وتم استخدام الاحصاء الوصفي التحليلي من خلال التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية عند التحليل الوصفي للأدوات، وإثبات فرضيات الدراسة استخدمت طريقة تحليل الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة لتحديد الفروق بين استجابات افراد عينة الدراسة. وتم الاستعانة بتحليل المسار (path Analsis) باستخدام برنامج Amos20 المدعوم ببرنامج الحزمة الاحصائية SPSS. وللتحقق من وجود أثر لتدريب وتأهيل القيادات التعليمية على الولاء بجامعة الملك خالد بوجود التغيير الإداري كمتغير وسيط، وأظهرت النتائج أن القيادات التعليمية تمارس جميع مهارات قيادة التغيير بدرجة مرتفعة، باستثناء مستوى الولاء والارتباط الوظيفي التي

كانت بدرجة متوسطة، كما أظهرت النتائج أنه يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتغيير التدريب وتأهيل القيادات التعليمية على مستوى الولاء الوظيفي. وفي ضوء تلك النتائج قدمت الدراسة بعض التوصيات أهمها:، ضرورة التركيز على غرس روح الولاء الوظيفي لتحسين مستوى الاداء الأكاديمية بالجامعة.، وكذلك إجراء المزيد من الدراسات حول أهمية تدريب الأكاديمين كقادة للتغيير وامتلاك المهارات باعتبارهم أصحاب القرار.

مصطلحات الدراسة: تدريب القيادات التعليمية- ادارة التغيير- الولاء الوظيفي

Abstract

The study aimed to know the role of educational leaders training in establishing change management on job loyalty at King Khalid University. Then the study examined three variables: the independent variable "training educational leaders", the intermediate variable "change management" and the dependent variable "employment loyalty", and a questionnaire was designed to be directed at educational leaders at the university. The study used the intentional sample method, the sample size was (177), (40)% were taken, and (70) questionnaires were distributed to the study population and (59) sound questionnaires were valid for analysis with a retrieval rate of (84)% with a high response rate. Descriptive analytical statistics were used through iterations, percentages, arithmetic mean and standard deviations when describing the tools, and to prove the study hypotheses, the multiple regression analysis method was used to determine the causal relationship between independent and dependent study variables to determine the differences between the responses of the members of the study sample. Path analysis was used using the Amos20 program supported by SPSS. And to verify the existence of an effect of training and qualification of educational leaders on loyalty at King Khalid University in the presence of administrative change as an intermediate variable, the results showed that educational leaders practiced all skills of leadership of change with a high degree, with the exception of the level of loyalty and career attachment that was medium, and the **results** also showed that there is a significant impact Statistical variable for training and qualification of educational leaders on the level of - Employee Loyalty. In light of these results, the study **presented some recommendations**, the most important of which are: the need to focus on instilling a spirit of career loyalty to improve the academic performance level at the university, as well as conducting more studies on the importance of training academics as leaders of change and possessing skills as decision-makers.

Keywords. Educational Leadership Training - Change Management - Employee Loyalty

الفصل الاول

أولاً: منهجية الدراسة

المقدمة :

وسيتم التركيز على القيادات الاكاديمية بجامعة الملك خالد ومعرفة سلوكهم وممارستهم لإدارة التغيير وخاصة في عملية التوظيف، وتنمية الوعي لدى هؤلاء القيادات بأهمية التدريب والدور المنوط بهم للارتقاء بالعملية التعليمية للتعامل مع التحديات الراهنة تماشياً مع الرؤية المستقبلية للجامعة في هذا الجانب باتجاه "رؤية المملكة 2030" والاهتمام بقطاع التعليم العالي و سوق العمل في المملكة، ومن هنا تأتي أهمية تهيئة وتدريب القوى العاملة لرفع مستوى الولاء الوظيفي والانتماء المؤسسي بالجامعة .

1/ مشكلة الدراسة :

هنالك معوقات تحول دون احداث التغيير الذي يسعى لتطوير نظام التعليم الجامعي والحاجة الي وجود قيادات تعليمية قادرة على تطوير العملية التعليمية، مما يجعل تقدم المؤسسة يرتبط بما يمتلكونها من كفاءة وفعالية للتكيف مع مواكبة التغيير المستمر. فان مشكلة الدراسة تتمثل في نقص المهارة الكافية والتدريب المستمر للقائمين بنفيذ برامج التغيير وضعف الولاء الوظيفي مما يؤثر على الاداء الاكاديمي بالجامعة.

2/ أهمية الدراسة :

- لقاء الضوء على اهم مداخل الادارة الحديثة دريب القيادات لإدارة التغيير لتحقيق التنمية والتطوير في الجامعة المتمثلة في تهيئة القوى العاملة ، التي تتوافق مع أهداف (رؤية 2030).
- البحث على تطوير القيادات الأكاديمية والإدارية من خلال برامج تدريبية وعملية يقوم على تنفيذها استشاريون وخبراء في تطوير القيادات يتميزون بالمهنية والخبرة العملية لتطبيق التغيير.
- تدعم الدراسة تطوير وتقديم عمل القيادات لتطبيق التغيير الإداري في الجامعة تماشياً مع برنامج التحول الوطني (2020) للتوظيف ورفع الولاء الوظيفي.
- اثرء المكتبة بالدراسات في مجال التدريب لتنفيذ التغيير الإداري ، ورفع مستوى الاداء الاكاديمي.

3/ أهداف الدراسة : تهدف الدراسة الى :

- واقع ادارة التغيير في الجامعة من وجهة نظر الأكاديميون.
- درجة التدريب والكفاءة لدى القيادات الاكاديمية بجامعة الملك خالد لتحقيق رؤية 2030.
- الكشف عن مدى تأثير العلاقة بين واقع تأهيل وتدريب القيادات الأكاديمية لإحداث التغيير ورفع مستوى الولاء الوظيفي .
- تشجيع الباحثين للقيام بدراسات وبحوث مستقبلية تتناول اقتراح برنامج تدريبي لتنمية كفاءة الأكاديميين لتطبيق التغيير في الجامعة ورفع روح الولاء الوظيفي..

4/ متغيرات الدراسة :

المتغير المستقل رئيسي : تأهيل القيادات الأكاديمية

المتغير المستقل الوسيط : تطبيق ادارة التغيير

المتغير التابع : رفع مستوى الولاء الوظيفي

5/ فرضيات الدراسة :-

الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تدريب وتأهيل القيادات التعليمية ورفع مستوى الولاء بجامعة الملك خالد .

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق التغيير الاداري ورفع مستوى الولاء بجامعة الملك خالد .

الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تدريب وتأهيل القيادات التعليمية ورفع مستوى الولاء في وجود تطبيق التغيير الإداري بجامعة الملك خالد .

استخدمت الباحثة المناهج الآتية :

المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الحالة SPSS.

6/ مصادر جمع المعلومات :

- المصادر الأولية :

"البيانات الاحصائية لجامعة الملك خالد للعام 2019 وأداة الاستبانة" ..

- المصادر الثانوية :

الكتب والمراجع والدوريات والمجلات وأوراق العمل المقدمة في المؤتمرات والندوات.

الدراسات والبحوث السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.
شبكة المعلومات العنكبوتية (الانترنت) .

7/ مجتمع الدراسة :

(جامعة الملك خالد) المملكة العربية السعودية نموذجاً.

8/ عينة الدراسة :

تم اختيار عينة قصدية (من القيادات الاكاديمية) العمداء ،الوكلاء ،رؤساء
الاقسام ورؤساء الوحدات واللجان) كفضة مستهدفة تخدم أغراض الدراسة.

ثانياً: الدراسات السابقة

1/ هدفت الدراسة (عوده 2013): إلى معرفة أثر القيادة التحويلية في الجامعة
الأردنية على سلوك المواطنة التنظيمية لدى العاملين فيها. شملت الدراسة عينة
عشوائية بلغت (319) موظفاً من العاملين في الجامعة الأردنية واعتمد تحليل
بياناتها على: التحليل الإحصائي الوصفي، ومعامل وكان من أهم نتائجها تبني
القيادات الإدارية في الجامعة الأردنية T.test . واختبار ANOVA الانحدار،
وتحليل التباين الأحادي لنمط القيادة التحويلية بدرجة متوسطة، وشعور الباحثين
بمستوى عالٍ من المواطنة التنظيمية، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية للقيادة
التحويلية على مستوى المواطنة التنظيمية الذي يشعر به الباحثون، حيث فسر
متغير القيادة التحويلية 54.8 % من التباين في مستوى وعدم وجود فروق ذات
دلالة إحصائية في تصورات الباحثين نحو تبني القيادات الإدارية في R المواطنة
التنظيمية وفقاً لقيمة 2 الجامعة لنمط القيادة التحويلية تعزى لخصائصهم
الديمغرافية. وخلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات من أهمها: أن يؤخذ بعين
الاعتبار عند تعيين القيادات الإدارية في الجامعة ضرورة توافر خصائص القيادة
التحويلية لديهم، وعقد برامج تدريبية للقيادات الإدارية في الجامعة للتعريف
بمفهوم القيادة التحويلية ومدى أهميته

2/ دراسة شاي (2006): هدفت إلى تطوير نظام اختيار وتدريب القيادات التربوية
بوزارة التربية والتعليم والشباب بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أكدت

النتائج أن المهام والصلاحيات الممنوحة للقيادات التربوية هي تنفيذية فقط، وأن اختيار القيادات التربوية ما زال يعتمد على معايير الأقدمية والخبرة، وأن هناك ضعفا واضحا في تحديد الاحتياجات التدريبية للقيادات التربوية، كما أن هناك ضعفا في معايير التقييم لهذه البرامج التدريبية .

3/ أجرت عماد الدين (2004) : دراسة حول قيادة التغيير في المؤسسة التربوية، هدفت إلى استعراض أهم القيم التي تسهم بفاعلية في تقديم فكرة ملخصة ومركزة حول قيادة التغيير في قطاع التربية والتعليم وتوضيح طبيعتها و، إبراز ملامحها واعتمدت الدراسة على التجارب والملاحظات الميدانية التي تناولت (100 مؤسسة من المؤسسات المختلفة التي نجحت في قيادة التغيير بالأردن، وقد تم توزيع استمارات الاستبيان على المسؤولين في هذه المؤسسات، وتم التوصل من خلال من تلك الاستبانات إلى ضرورة التأكيد على قيادة التغيير بدلا إدارته، وأن دعم الإدارة العليا وصانعي القرار لعملية التغيير يضمن للتغيير الاستمرارية وتحقيق نتائج أكثر فعالية. وأنه لا بد من إيجاد نظم تواصل فعالة تحقق الترابط والتنسيق بين أجزاء المؤسسة.

4/ دراسة المحيديف، هيا بنت حمد (2019): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدريب الذاتي في تحقيق الكفاءة الإدارية للقيادات الأكاديمية في جامعة الملك سعود. والكشف عن معوقاته من وجهة نظرهم. والتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية التي تُعزى إلى النوع، وسنوات الخبرة، وعدد الدورات التدريبية، وتقديم توصيات يؤمل أن تسهم في تحقيق الكفاءة الإدارية للقيادات الأكاديمية بجامعة الملك سعود. واستخدم المنهج الوصفي المسحي منهجاً لهذه الدراسة، والاستبانة أداة لها، وطبقت على جميع أفراد مجتمع الدراسة، المكون من رؤساء الأقسام الأكاديمية ووكيلاتها في جامعة الملك سعود، والبالغ عددهم (100) مقسمة إلى (60) رئيس قسم، و(40) وكيل. وقد بينت نتائج الدراسة أن أفراد الدراسة يرون أن دور التدريب الذاتي في تحقيق الكفاءة الإدارية للقيادات الأكاديمية في جامعة الملك سعود يحقق القدرة على التعامل مع مشكلات العمل بفعالية وإيجابية عالية، وينمي القدرات والمهارات الشخصية لدى القائد، وأن الممارسة المنتظمة والمستمرة تحقق مهارات التعلم الذاتي تدريجياً. كما يرى أفراد الدراسة أن كثرة المسؤوليات والمهام لدى القيادات من أبرز معوقات التدريب

الذاتي للقيادات الأكاديمية. وأوضحت نتائج الدراسة فروقاً ذات دلالة إحصائية إزاء معوقات التدريب الذاتي تعزى إلى النوع، وكانت أعلى عند الذكور. وقدمت الدراسة توصيات عدة يؤمل أن تسهم في نشر وتعزيز ثقافة التدريب الذاتي بين القيادات الأكاديمية وصولاً إلى تحقيق الكفاءة الإدارية لتلك القيادات في جامعة الملك سعود.

5/ دراسة صقر، عبد العزيز محمد علي (2016) تتبلور المشكلة في هذه الدراسة بالتساؤل التالي: كيف يمكن تطوير الأداء الإداري للقيادات الجامعية في جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز في ضوء مدخل إدارة التغيير؟ هدفت الدراسة إلى ما يلي: (1) الوقوف على مفهوم إدارة التغيير وأبعاده ودوره في تطوير الأداء للقيادات الجامعية. (2) التعرف على واقع الأداء الإداري في الجامعات السعودية متضمناً نموذج جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز، مع تحديد أبرز العوامل الإيجابية والسلبية التي تؤثر على تطبيق استراتيجية التغيير. (3) الخروج بمجموعة من المقترحات القابلة للتطبيق الفعلي، والتي تتناسب مع نوعية النتائج التي سوف تسفر عنها الدراسة. ، تم التوصل إلى ما يلي: (1) هناك العديد من جوانب القصور في مختلف النواحي الإدارية، وخاصة فيما يتعلق بالقيادات. (2) أوضحت النتائج أهمية تطوير الأداء الإداري وأثره في البيئة الإدارية. (3) هناك قصور في معايير تقييم الأداء الإداري، وبالتالي فإن ما يتم من عمليات تقييم للأداء في أبسط صورها يعتبر غير معبر عن الأداء الحقيقي. (4) يشير واقع القيادات إلى وجود مقاومة للنظام الإداري وعمليات التحديث والتغيير.

الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها: -

يتضح من خلال عرض الدراسات السابقة تنوع المنهجية بين البحوث الكمية والنوعية. وفي ما يخص البحوث الكمية، فقد تركزت حول استخدام الاستبانة كأداة بحثية، وهو ما يتفق مع الدراسة الحالية والاستفادة في بناء الاستبانة، وثمة دراسة استخدمت الأسلوب النظري التحليلي، وقد أثرت تلك الدراسات الحالية في تحديد نوعية المهارات القيادية المفترض ممارستها من قبل القادة ليتمكنوا من قيادة التغيير التنظيمي وضمنان الفعالية والارتقاء في مجريات عمليات التغيير في المؤسسات التعليمية، كما قدمت جميع هذه الدراسات أهمية دور القيادات في تنفيذ عملية التغيير المطلوب في المؤسسات التعليمية.

الفصل الثاني: الاطار النظري

مصطلحات الدراسة :

يقصد بتدريب القيادات التعليمية في هذه الدراسة :

تدريب القيادات التعليمية في جامعة الملك خالد و تأهيلها لمواجهة مستجدات العصر الحالي.

1/ تدريب القيادات: هو قيام مجموع من القادة الإداريين بعمل خطة محكمة في فترة زمنية محدودة ويتم تنفيذها بدقة وقيادة الجهد المخطط والمنظم للوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة للتغيير من خلال التوظيف العلمي السليم للموارد البشرية والإمكانات المادية والفنية المتاحة للمؤسسة التعليمية (مؤتمن، 2004).

2/ ادارة التغيير: هو عملية لازمة وجودة وضرورية للمنظمات طالما أنها تعمل في بيئة تتصف بطبيعتها بالتغيير المستمر والسريع في القوى المؤثرة والتي يصعب التنبؤ بها لذلك فإن الطريق الأمثل للارتقاء بأداء المؤسسات هو التغيير والابتكار للتكيف مع البيئة المحيطة. (ثابت، 2003).

3/ الولاء الوظيفي: أما حريم (1997)، ص107 فيعرف الولاء التنظيمي بأنه "اتجاه حول ولاء الفرد للمنظمة، وهو عملية مستمرة يقوم العاملون في المنظمة من خلالها بالتعبير عن اهتمامهم وحرصهم على المنظمة واستمرار نجاحها وبقائها". وتعرف العطية (2003)، ص103 بأنه "حالة توحد العامل مع المنظمة التي يعمل فيها، ومع أهدافها ورغبته بالحفاظ على عضويته فيها".

أولاً: التدريب:-

وتبرز أهمية تدريب القيادات التربوية في جوانب عدة ، منها أن التدريب يعد أحد وسائل تنمية وتطوير الأفراد للقيام بأعمالهم على أفضل وجه ، وهو أفضل وسائل الإعداد والتأهيل للقيام بالأدوار الجديدة ، كما أنه من الوسائل الناجحة لإثراء وتجديد معارف ومهارات القادة التربويين ، ويساعد التدريب القائد على إتقان مهارات ضرورية لعمله وأهمها مهارة اتخاذ القرارات وحل المشكلات ، بالإضافة إلى أن التدريب يكفل للمؤسسات التعليمية توفير كفايات قيادية تربوية تستطيع قيادة العمل التعليمي حسب السياسة التعليمية للدولة وتقديم خدمات تعليمية جيدة لافراد المجتمع (العنزي، 2007).

3/ دور القيادات في إدارة التغيير:-

وإدارة التغيير كما يذكر بير (٢٠٠٦م) تتطلب من القادة ممارسة مجموعة من الأدوار تتمثل في وضع رؤية جذابة ومقبولة ، ثم تطوير إستراتيجية مقبولة لجعلها حقيقة واقعية ، وتحفيز الناس لمتابعة الرؤية حتى في وجه العوائق والصعوبات ، كما أن عليهم مسؤولية جعل المهمات الصعبة تسير بسهولة ، وتدبر تفاصيل التنفيذ ، وجمع الموارد المطلوبة ، والإبقاء على طاقة الموظفين متوجهة الاتجاه الصحيح. ص ٥٧ . ويشير العتيبي (١٤٢٦هـ) من خلال مراجعته لأدبيات القيادة والتغيير إلى أنه يمكن الخروج بعدد من الأدوار الحاسمة للقيادة في إدارة عملية التغيير، منها :

1- صياغة الرؤية : فقيادة التغيير قيادة يمتلكون رؤية تمثل أساس عملهم ، وتشكل صياغة وايصال الرؤية الواضحة عن الوضع المستقبلي المرغوب فيه خطوة جوهرية لإنجاح التغيير .

2- الإستراتيجية : فإدارة التغيير يجب أن ترتبط بالرؤية والأهداف الإستراتيجية للمنظمة لأنها الأداة التي يمكن من خلالها تحقيق الرؤية والرسالة .

3- الاتصال : يعتبر الاتصال أحد العناصر الأساسية لنجاح عملية التغيير ، ويبرز دور القيادات في الاتصال خلال تنفيذ المراحل المختلفة للتغيير في مختلف المستويات . ويعتمد ذلك بصورة أساسية على قدرة القيادات على تبني إستراتيجية الاتصال الفعال والمستمر مع أصحاب المصالح والمتأثرين بالتغيير داخل المنظمة وخارجها .

4- التزام وقناعة القيادة : يتوقف نجاح التغيير على مدى التزام وقناعة القيادة الإدارية بضرورة الحاجة لتبني برنامج التغيير، وهذه القناعة يجب أن تترجم في شكل دعم ومؤازرة فعالة من خلال الرؤية وايصالها للعاملين ، والحصول على ولاء والتزام المديرين في المستويات الوسطى لتنفيذ التغيير .

5- التحفيز : يعمل القائد الفعال على تحفيز التابعين لإنجاز العمل ، وينشأ التحفيز من خلال ربط أهداف المنظمة باحتياجات الأفراد وأهدافهم وقيمهم واهتماماتهم ، مع ضرورة الاحتكام إلى لغة إقناع إيجابية . كما ينشأ التحفيز كذلك من خلال تحقيق انتصارات على المدى القصير، ويستلزم تحقيق الانتصارات الاعتراف به بشكل واضح، ومكافأة الأفراد الذين جعلوا تحقيق الانتصارات ممكناً .

6- تمكين العاملين : يقوم الافتراض الرئيس في فكرة التمكين على أن سلطة اتخاذ القرار يجب أن يتم تفويضها للموظفين في الصفوف الأمامية ، حتى يتمكنوا من الاستجابة المباشرة لطلبات العملاء ومشكلاتهم واحتياجاتهم .

4/ خصائص قائد التغيير الفعال:

ويمكن تلخيص أبرز نواتج هذه الدراسات والأدبيات التي تناولت الخصائص المميزة لقائد التغيير الفعال والتي تشمل، المواقف وطرق التفكير والمعارف والمهارات، وذلك على النحو الآتي:

- مواقف قائد التغيير الفعال، هي:
- يوفر دعماً إيجابياً للعاملين معه ولا يخذلهم.
 - يعامل موظفو الهيئة العاملة معه بالمساواة، ويستمع إليهم بفاعلية.
 - يتصف بالحماس والدافعية، والاهتمام بقضايا التربية والتعليم وأولياتها.
 - يتميز بالالتزام في أداء الأعمال تنفيذ المهام على النحو الأفضل.
 - يتسم بالثابرة، ولا يبالغ في ردود أفعاله بل يكون عقلانياً .
 - لا يحاول فرض وجهة نظره بالقوة، ولا يسعى للانفراد بالحوار دائماً.
 - لديه استعداد للتجريب والتغيير، والمخاطرة المنطقية المحسوبة.
 - لديه دائرة اهتمامات أوسع من مجرد العمل، ويضع شؤون العمل ضمن منظومة أشمل.
 - لديه استعداد ورغبة للتعلم من أخطائه ومحاولاته.
 - يقبل التغيير والإصلاح والتطوير كأمر حتمية.
 - يعتمد على التوجيه من خلال العمل، ويلتزم بالقيادة من خلال تقديم الأمثلة العملية .
 - يرى كل موقف كمضية متفردة بذاتها، ويدرك إمكانية وجود فرص للتشابه مع مواقف أخرى.
 - لديه قدرة على التخيل والتصور، ويمتاز بالمرونة، ويشجع استمرار التفكير ومتابعته أثناء فترة تطبيق التغيير، مما يمكن أن يؤثر بفاعلية على سير العمل والتطوير.
 - لديه قدرة على التفكير المتعمق في الأمور، ودراستها وتحليلها، واستنتاج نقاط الاتفاق أو التلاقي بين البدائل والاحتمالات المختلفة.

- يمكنه الوصول إلى جوهر المشكلة، ولديه القدرة على توقع المشكلات المحتملة.
- يستطيع أن يتعلم من خلال مروره بالخبرة أو التجربة.
- 5/ المعارف والمهارات المطلوبة من قائد التغيير الفعال، هي:
 - يفهم ديناميكية عملية التغيير ويستطيع التعامل معها والعمل بموجبها بكفاءة ونجاح.
 - يعرف النقاط والعناصر الرئيسية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في مواقف التغيير.
 - يتفهم طبيعة برامج التعلم والعمليات المرتبطة بتصميمها، وتطبيقها، وتقويمها، إضافة إلى إدراك أساليب التعزيز المنظم وكيفية استخدامها.
 - يستطيع التطلع قدماً نحو الأمام والتفكير للمستقبل مثلما يستطيع إدراك الحاضر وتفهمه والانطلاق منه للتخطيط المستقبلي.
 - يمتلك مهارات متنوعة تساعد على الاندماج الفاعل في علاقاته مع الآخرين، - يمتلك حصيلة من مهارات الاتصال الملائمة للمواقف الرسمية وغير الرسمية.
 - يستطيع بناء مناخ عمل إيجابي مساند وتعزيزه.
 - لديه أساليب ووسائل التواصل المستمر مع المعارف والخبرات والتجارب الجديدة في مجال تخصصه، لإثراء حصيلته منها جعلها متنامية بصورة مستدامة.

6/ نحو تطوير أفضل للقيادات الأكاديمية في المملكة (2016): -

مقال عن التحديات التي تواجه المؤسسات الأكاديمية في المملكة العربية السعودية، سواء كانت جامعات أو كليات تخصصية في اختيار القيادات الأكاديمية لتولي وظيفة رئيس القسم الأكاديمي أو عميد، وحيث إن هذا الأمر بحد ذاته ليس تحدياً خاصاً بالواقع الأكاديمي السعودي بل هو ظاهرة عامة في عموم بلدان العالم، لذا ونتيجة للتوسع العالمي في التعليم العالي، وتعاظم الحاجة لقيادات أكاديمية قادرة على تحقيق التميز في مؤسساتها التعليمية والتنافس على استقطاب تلك القيادات أينما وجدت، فقد برزت الحاجة لوضع برامج ومراكز تعني بتطوير القيادات الأكاديمية، وفي المملكة تم في العام (1430هـ) تأسيس (مركز القيادة الأكاديمية) كأحد مؤسسات وزارة التعليم العالي حينها، وقرر أن يتولى المركز تطوير القيادات الإدارية في الجامعات والكليات السعودية، ومع بلوغ المركز عامه السادس إلا أن أثره في تطوير القيادات الأكاديمية لازال دون الطموحات

فمنذ أسس المركز ونشاطه يتمحور حول ورش العمل التي يقدم معظمها خبراء أجنب، أما نشاط المركز في الجوانب الأخرى كالبحوث الإستقصائية أو الدراسات الميدانية أو تقديم الاستشارات التطويرية للجامعات والكليات فهو قليل جداً.

الجامعات السعودية لا زالت تفتقر لإستراتيجية موحدة أو إستراتيجيات خاصة بكل منها فيما يخص تطوير القيادات الأكاديمية نتيجة غياب الإطار المنظم لذلك حيث لم يول هذه الأمر من قبل وزارة التعليم العالي (سابقاً) القدر الكافي من الاهتمام، رغم الميزانيات الضخمة التي تخصصها لها الدولة عائد لضعف التأهيل القيادي بمنظوماتها الأكاديمية والإدارية، لذا على وزارة التعليم وهي كما يبدو تتجه لمنح الجامعات قدراً أكبر من الاستقلالية، الطلب من كافة الجامعات السعودية وضع تطوير وتدريب القيادات الأكاديمية ضمن إستراتيجياتها وأن تسعى لوضع برنامج (تحول مبرمج) يشمل تأسيس مراكز لتنمية القيادة لديها وأن يولى هذا الأمر جل الاهتمام.

ثانياً: إدارة التغيير:

أما إدارة التغيير فتعني: - الجهاز الذي يحرك الإدارة والمؤسسة لمواجهة الأوضاع الجديدة وإعادة ترتيب الأمور بحيث يمكن الاستفادة من عوامل التغيير الإيجابي، وتجنب أو تقليل عوامل التغيير السلبي، أي إنها تعبر عن كيفية استخدام أفضل الطرائق اقتصاداً وفعالية، لإحداث التغيير لخدمة الأهداف المنشود. (أفندي 2004).
ولكي يكون التغيير إيجابي وفعال لا بد أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- 1- وضوح الهدف من التغيير
- 2- أن يفي بتطلعات المنظمة والموظفين
- 3- القضاء على أسباب الخلل.
- 4- أن يكون ضمن خطة مدروسة و متوازنة.
- 5- أن يكون ضمن الضوابط و التوجيه الصحيح لكي لا يخرج عن السيطرة المتوازنة.
- 6- أن يأتي بظموحات و تطلعات جديدة للمؤسسة و العاملين فيها. و يزيدهم حماساً و تماسكاً.
- 7- أن يأتي بفرص عمل جديدة تأخذ بأيدي الجميع إلى التقدم.
- 8- رفع آثار الضعف والاختلالات السابقة عبر إزالة النواقص والسلبات القديمة

9- يزيل العوائق التي كانت تزيد من ضعف المؤسسة أو ثقل من إيجابياتها.

10- اكتساب الإدارة عناصر أو مهارات جديدة لتحقيق الأهداف.. وغير ذلك من السمات التي في مجموعها تعد مؤشرا حقيقياً للتغيير الإيجابي الذي يحقق طموح المؤسسة في البقاء.¹

عملية التغيير ليست ممارسة ترف فكري على مجموعة من الموظفين بل إن هذه العملية تقوم على نسبة الرضا المتبادل لما يخدم مصلحة المنظمة و القوى العاملة.

ثالثاً: الولاء الوظيفي (Employee Loyalty) :-

1/ مفهوم الولاء الوظيفي يشير إلى شقين رئيسيين، أولهما قدرة المنشأة أو المنظمة على الاحتفاظ بموظفيها أطول فترة زمنية ممكنة للإستفادة من خبراتهم العملية في أداء الأهداف المنشودة لها، أما الشق الثاني فيشار به إلى مجموعة من المشاعر الصادقة النابعة من داخل الموظف ذاته في الإلتئام والولاء الوظيفي للمنشأة التي يعمل فيها؛ فيصبح بداخله شعور قوي بعدم ترك العمل والإنتقال إلى مكان آخر للأخذ بيد المنشأة إلى الأمام حيث التقدم والتطور.

بالرغم مما تقدم من تقسيم مفهوم الولاء الوظيفي إلى شطرين، إلا أنه يستوجب الأمر التوضيح بأن ولاء الموظف لمكان عمله ليس له علاقة بالخدمة الزمنية الطويلة غالباً، فمن الممكن أن ينمو شعور الولاء في نفس موظف حديث التوظيف تجاه منشأته؛ ومن هنا يتمثل دور المنشأة بضرورة الإحتفاظ به لإكسابه المزيد من الخبرات إلى جانب ما اكتسبه مسبقاً لتسخيره لتحقيق أهداف المنشأة، فمن المؤكد أن هذا الموظف المنتمي سيقدم أفضل ما لديه للمنشأة دون شك.

2/ طرق ترسيخ الولاء الوظيفي في العمل والمؤسسات

يستلزم الأمر على المنشآت ضرورة ملحّة بإتباع الكثير من الطرق لترسيخ مفهوم الولاء الوظيفي داخل أسوار المنشآت، ومن أهمها:

- إنشاء بيئة تنظيمية يشعر بها الموظف أنه مالك للمنشأة وليس مجرد موظف مأجور، ويتمثل ذلك بتوفير بيئة آمنة للموظف.

1- ستيف سمث، ادارة التغيير، ترجمة مكتبة الشقري، الرياض. 2001م ص (3 7) د. محمد طاهر نصير ادارة التغيير والتحديات العصرية للمدير دار الجامد للنشر الطبعة الاولى 2006 ص95

- منح الموظف الشعور بأنه صاحب قرار وأهمية كبيرة في سير أهداف المؤسسة.
- توزيع الموظفين وفق إختصاصاتهم ورغباتهم وليس وفقاً للشواغر الوظيفية المتوفرة.
- إقامة بيئة عمل مفتوحة يتم فيها تبادل الآراء والملاحظات حول العمل ومخطط سيره.
- فتح قنوات الحوار والنقاش بين الموظف والمؤوس.
- توفير الفرص وفتح الأفق أمام الموظفين للتطور والتعلم أكثر وأكثر.
- تقديم المكافآت، والحوافز للموظفين بعد تحقيق إنجاز ملموس في العمل، فذلك يرسخ مفهوم الولاء الوظيفي ويحفزهم على الإنجاز أكثر.

3/ مظاهر الولاء الوظيفي

- تتجلى مظاهر الولاء الوظيفي في الحياة العملية بين الأفراد والمنشأة على النحو التالي :
- قبول الموظف إستيعابه لجميع أهداف المنشأة الواجب تنفيذها.
 - إظهار إستعداد الموظف وتأهبه لإنجاز أي مهمة موكلة له سعياً لتحقيق مصلحة المنشأة.
 - تجلي علامات الرغبة العارمة لدى الموظف بالإستمرار في العمل لدى المنشأة وتحقيق أهدافها.
 - بذل قصارى الجهد والطاقات لتنفيذ المهام الموكلة للموظف.

4/ العوامل المؤثرة على الولاء الوظيفي:

- 1- إنجاز العمل بإتقان
- 2- عدم هدر وقت العمل
- 3- الشعور بالانتماء لجهة العمل والاعتزاز بالعمل فيها.
- 4- المشاركة الايجابية في جهود التحسين والتطوير

الفصل الثالث:

نتائج تحليل الدراسة الميدانية

يشتمل هذا الجزء من على اجراءات الدراسة الميدانية والتي تتمثل في اسلوب جمع البيانات ومعالجتها احصائياً وتفسيرها. واجراء اختبارات الثبات والصدق للتأكد من صلاحيتها بالاضافة الى وصف المجتمع وعينة الدراسة والاساليب الاحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة وذلك على النحو التالي:

أولاً- وصف مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات الصلة بالمشكلة المدروسة. وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من اعضاء هيئة التدريس ورؤساء الاقسام وعمداء الكليات ورؤساء الوحدات بجامعة الملك خالد المملكة العربية السعودية. وتم اختيار مضردات البحث من مجتمع الدراسة الموضح في الفقرة السابقة عن طريق أسلوب العينة القصدية حيث تم اختيار الأفراد على أساس أنهم يحققون غرضاً أو بعض أغراض الدراسة التي ستنفذ. وبطبيعة الحال يجب أن يتمتع هؤلاء الأفراد بدرجة مقبولة من الموضوعية في أقوالهم وآرائهم والثقة فيهم.⁽¹⁾ ويتم الاختيار القصدي أو العمدى أو التحكمي كما يطلق عليه البعض عن طريق الاختيار المقصود من جانب الباحثه لعدد من وحدات المعاينة. حيث يرى الباحث طبقاً لمعرفته التامة بمجتمع الدراسة أنها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلاً صحيحاً؛ حيث تم توزيع عدد (70) استبانة على مجتمع الدراسة وتم استرجاع (59) استبانة سليمة تم استخدامها في التحليل بنسبة استرجاع بلغت (84.3)% ويعتبر معدل الاستجابة من المعدلات العالية باعتباره يفوق الحدود المتعارف عليها (75)% وفيما يلي خصائص عينة الدراسة

جودت عزت عطوي: أساليب البحث العلمي. بغداد الطبعة الأولى 2001 ص 123-124. (1).

جدول (1) خصائص أفراد عينة الدراسة

النسبة المئوية %	التكرار	الفئات	خصائص العينة
35.6%	21	ذكر	1 / النوع
64.4%	38	انثى	
27.1%	16	سعودى	2 / الجنسية
72.9%	43	غير سعودى	
10.2%	6	بكالوريوس	3 / الدرجة العلمية
30.6%	18	ماجستير	
60.2%	35	دكتوراة	
66.1%	39	هيئة تدريس	4 / المسمى الوظيفى
6.8%	4	رئيس قسم	
5.1%	3	عميد	
5.1%	3	رئيس وحدة	
16.9%	10	مسجل	
النسبة المئوية %	التكرار	الفئات	خصائص العينة
16.9%	10	كلية المجتمع رجال	5 / مكان العمل
16.9%	10	كلية العلوم والآداب رجال	
25.4%	15	كلية المجتمع محابيل عسير	
25.4%	15	كلية المجتمع خميس مشيط	
15.3%	9	كلية المجتمع أبها	6 / سنوات الخبرة
27.1%	16	أقل من 5 سنوات	
37.3%	22	5 وأقل من 10 سنة	
16.9%	10	10 وأقل من 15 سنة	
18.5%	11	15 سنة فأكثر	

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2020

ثانياً أداة الدراسة

تتمثل أداة جمع البيانات التي اعتمد عليها الباحث في الحصول على البيانات الأولية اللازمة للدراسة في قائمة الاستقصاء تم إعدادها وتطويرها بناء على الاستعانة بالمقاييس التي وضعها الباحثون لقياس أثر تدريب القيادات التعليمية لتطبيق إدارة

التغيير على رفع مستوى الولاء الوظيفي بجامعة الملك خالد وتشتمل الاستمارة على خصائص العينة و متغيرات الدراسة وذلك على النحو التالي :

المحور الأول (المتغير المستقل): (تدريب القيادات التعليمية). ويشتمل على عدد (5) عبارات:

المحور الثاني(المتغير الوسيط): يقيس: (أدارة التغيير) ويشتمل على عدد(5) عبارات.

المحور الثاني (المتغير التابع): يقيس: (مستوى الولاء التنظيمي) ويشتمل على عدد(5) عبارات.

كما تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق بشدة، لا أوافق) حسب مقياس ليكرت (Likart Scale). ثالثاً " اختبار الصدق والثبات لأداة الدراسة :

بشكل عام يمثل صدق وثبات قائمة الاستقصاء إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها تصميم أداءه جمع البيانات وذلك لمواجهة عقبات قياس متغيرات الدراسة وللتأكد من صلاحية أداة الدراسة تم استخدام كل من اختبارات الصدق والثبات وذلك على النحو التالي:

1/ صدق أداة الدراسة: يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداء على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعنى الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة . وقد اعتمدت الدراسة في قياس صدق أداة الدراسة على كل من :

(أ). اختبار صدق محتوى المقياس (content validity)

بعد أن تم الانتهاء من إعداد الصيغة الأولية لمقاييس الدراسة وحتى يتم التحقق من صدق محتوى أداة الدراسة والتأكد من أنها تخدم أهداف الدراسة تم عرضها على مجموعة من المحكمين والخبراء المختصين بلغ عددهم (5) من المحكمين في مجال موضوع الدراسة كما هو موضح في الملحق(1). وقد طلب من المحكمين إبداء آرائهم حول أداة الدراسة ومدى صلاحية العبارات وشموليتها وتنوع محتواها وتقويم مستوى الصياغة اللغوية أو أية ملاحظات يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل أو التغيير أو الحذف. وبعد

أن تم استرجاع الاستبيان من جميع الخبراء تم تحليل استجاباتهم والأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات التي اقترحت عليه وقد اعتبرت الباحثه الأخذ بملاحظات المحكمين وإجراء التعديلات المشار إليها بمثابة الصدق الظاهري .

(ب) // الصدق البنائي

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية للأداة ووفقاً لهذه الطريقة سيتم اختبار الثبات عن طريق تقدير معاملات الارتباط لجميع محاور الدراسة بالمجموع الكلي حيث تم تقدير قيم معامل الارتباط لجميع محاور بالمجموع الكلي، وفيما يلي جدول يوضح نتائج الاختبار:

جدول (2) يبين معامل ارتباط بين كل محور من محاور الدراسة بالمجموع الكلي

م	المحاور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تدريب القيادات التعليمية	0.81	0.000
2	أدارة التغيير	0.90	0.000
3	مستوى الولاء الوظيفي	0.88	0.000

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2020

ويتضح من الجدول (2) أن معاملات الارتباط لجميع محاور الدراسة دالة عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبذلك يعتبر البعد صادقاً لما وضع لقياسه.

(2) اختبار الثبات

يقصد بالثبات هو أي أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة⁽¹⁾. في نفس الظروف والشروط وبالتالي فهو يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعنى الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترات زمنية معينة وبالتالي كلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة

¹ - د. عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS ، (القاهرة: دار النهضة العربية . الطبعة الأولى . 1981) ص 560.

كلما زادت الثقة فيه. وقد تم استخدام في هذه الدراسة معامل ألفا كرونباخ" (Cronbach,s Alpha)، والذي يأخذ قيمةً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساويةً للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. أي أن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة. كما أن انخفاض القيمة عن (0.60) دليل على انخفاض الثبات الداخلي. وفيما يلي نتائج الاختبار.

جدول (3) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس محاور الدراسة

م	المحاور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
1	تدريب القيادات التعليمية	4	0.80
2	أدارة التغيير	5	0.89
3	مستوى الولاء الوظيفي	6	0.83
	اجمالي العبارات	15	0.85

من الجدول (3) والذي يوضح نتائج اختبار الثبات أن قيم ألفا كرونباخ لجميع محاور الدراسة اكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل مجال على حدا أو على مستوى جميع الابعاد حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلى (0.85) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لمقياس محاور الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي.

رابعاً أساليب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة:

لتحليل البيانات واختبار فروض الدراسة، تم استخدام الأدوات الإحصائية

التالية:

(1) إجراء اختبار الثبات (Reliability Test) لأسئلة الاستبانة وذلك باستخدام "كل

من:

أ/ اختبار الصدق الظاهري. (ب). اختبارات الصدق والثبات:

(3) أساليب الإحصاء الوصفي؛ وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال:

ب/ الوسط الحسابي. ج/ الانحراف المعياري.

(3) - تحليل الانحراف

وتم استخدام تحليل الانحدار (المتعدد) لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة.

خامسا. عرض وتحليل نتائج الدراسة

تهدف الباحثه من تحليل البيانات الأساسية تقديم إحصاءاً وصفياً للبيانات الأساسية. يعكس الأهمية النسبية لعبارات الدراسة واستخدام أسلوب الانحدار لمناقشة فروض الدراسة وذلك على النحو التالي:

أولاً الإحصاء الوصفي لمجاور الدراسة :

لوصف مستوى أهمية المجاور استخدمت الدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T) للتحقق من معنوية العبارة وترتيبها لمعرفة أهميتها النسبية وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: تدريب وتأهيل القيادات الأكاديمية

جدول (4): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات محور تدريب وتأهيل القيادات التعليمية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى المعنوية	الترتيب	مستوى الأهمية
1	تنفذ الجامعة دورات تدريب مكثفة لإدارة فعالة تنفيذ برامج التغيير الإداري.	3.78	0.74	7.9	0.000	1	مرتفع
2	تهتم الجامعة بتطوير وتدريبهئة التدريس لتطبيق عملية التغيير.	3.73	0.93	6.9	0.000	2	مرتفع
3	تقوم الجامعة فعليا بإعداد وتأهيل الخريجين تحقيقا لأهداف التحول الوطني.	3.63	0.91	5.4	0.012	4	مرتفع
4	تهتم الجامعة بالكوادر المؤهلة من القيادات لمواجهة تحديات التوظيف.	3.68	0.92	6.2	0.000	3	مرتفع
5	تعتقد بعض القيادات الأكاديمية إنها غير قادرة على أحداث التغيير الفعال.	3.36	0.85	4.8	0.032	5	متوسط
	جميع العبارات	3.63	0.86	6.7	0.000		مرتفع

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل 2020

يشير الجدول (4) الى اجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمحور تدريب وتأهيل القيادات التعليمية حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.36, 3.78) وجميعها أكبر من الوسط الفرضي للدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الدراسة والمقدر بالقيمة (3) مما يدل على موافقة أفراد العينة على مستوى تدريب وتأهيل القيادات الأكاديمية بجامعة الملك خالد موضع الدراسة. كما جاءت في المرتبة

الاولى العبارة) تنفذ الجامعة دورات تدريب مكثفة لإدارة فعالة تنفيذ برامج التغيير الاداري) بمتوسط حسابي (3.78) وانحراف معياري (0.74). فيما حصلت العبارة (تعتقد بعض القيادات الاكاديمية إنها غير قادرة على أحداث التغيير الفعال) حيث بلغ متوسطها (3.36) وانحراف معياري (0.85). ويبين الجدول ايضا " التشتت المنخفض في استجابات عينة الدراسة حول جميع العبارات وهو يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية تدريب وتأهيل القيادات الأكاديمية حيث كانت كافة مستويات الدلالة أقل من مستوى المعنوية (0.05) لجميع العبارات. وبشكل عام يتبين أن مستوى أهمية تدريب وتأهيل القيادات الأكاديمية في المجتمع موضع الدراسة من وجه نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً".

المحور الثاني: التغيير الإداري

جدول (5): التحليل الاحصائي الوصفي لعبارات محور إدارة التغيير

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى المعنوية	الترتيب	مستوى الأهمية
1	توجد رؤية وخطط مستقبلية واضحة لأهداف التحول الوطني في التوظيف.	4.10	0.82	12.4	0.000	2	مرتفع
2	تسعى الجامعة لتطبيق عملية التغيير بفعالية لرفع مستوى الاداء الوظيفي.	4.08	0.70	11.8	0.000	3	مرتفع
3	توجد مهارة قيادية بكفاءة عالية لمواجهة تحديات التغيير الاداري.	3.78	0.83	8.4	0.000	4	مرتفع
4	توجد ممارسة فعلية لعملية التغيير والتوطين لتحقيق رؤية 2030م.	4.24	0.73	16.3	0.000	1	مرتفع
	جميع العبارات	4.05	0.77	17.8	0.000		مرتفع

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل 2020

يشير الجدول (5) الى اجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بأدارة التغيير حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.24, 3.78) وجميعها أكبر من الوسط الفرضي للدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الدراسة والمقدر بالقيمة (3) مما يدل على موافقة أفراد العينة على مستوى إدارة التغيير بجامعة الملك خالد موضع الدراسة. كما جاءت في المرتبة الاولى العبارة (توجد ممارسة فعلية لعملية التغيير والتوطين لتحقيق رؤية 2030م) بمتوسط حسابي (4.24) وانحراف معياري (0.73). فيما حصلت العبارة (توجد مهارة قيادية بكفاءة عالية لمواجهة تحديات التغيير الاداري) حيث بلغ

متوسطها (3.78) وبانحراف معياري (0.83). ويبين الجدول ايضا" التشتت المنخفض في استجابات عينة الدراسة حول عبارات ادارة التغيير وهو يعكس التقارب في وجهات نظر افراد عينة الدراسة حول أهمية ادارة التغيير حيث كانت كافة مستويات الدلالة أقل من مستوى المعنوية (0.05) لجميع العبارات. وبشكل عام يتبين أن مستوى أهمية ادارة التغيير في المجتمع موضع الدراسة من وجه نظر عينة الدراسة كان مرتفعا".

المحور الثالث: الولاء الوظيفي

جدول (6): التحليل الاحصائي الوصفي لعبارات محور الولاء الوظيفي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى المعنوية	الترتيب	مستوى الأهمية
1	تقوم الجامعة بإتاحة فرص العمل وتشجيع الابداع مما يؤدي الي الشعور بالانتماء.	3.93	0.78	9.8	0.000	4	مرتفع
2	تنفذ الجامعة برنامج العمل الطوعي للخريجين لفترة محدودة لغرس روح الولاء الوظيفي.	3.75	0.92	7.3	0.000	6	مرتفع
3	يوجد اقبال كبير نحو الوظائف القيادية مما يؤدي الي ضعف الارتباط بالوظيفة الدنيا.	3.76	0.93	7.6	0.000	5	مرتفع
4	تلتزم الجامعة بأولية توظيف العمالة الوطنية لرفع روح الانتماء المؤسسي.	4.10	0.84	11.4	0.000	2	مرتفع
5	فقدان الولاء وعدم الشعور بالمسؤولية يؤدي الي ضعف مستوى الاداء الوظيفي	4.15	0.94	12.7	0.000	1	مرتفع
6	تسعى الجامعة لتحقيق رؤية (2030) في التحول الوطني والتوطين بفعالية في كل وظائفها.	3.99	0.76	10.6	0.000	3	مرتفع
	جميع العبارات	3.95	0.86	10.2	0.000		مرتفع

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل 2020

يشير الجدول (6) الى اجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمحور الولاء الوظيفي حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.75-4.15) وجميعها أكبر من الوسط الفرضي للدراسة وفقا" لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الدراسة والمقدر بالقيمة (3) مما يدل على موافقة أفراد العينة على مستوى رفع الولاء الوظيفي بجامعة الملك خالد موضع الدراسة. كما جاءت في المرتبة الاولى العبارة (فقدان الولاء وعدم الشعور بالمسؤولية يؤدي الي ضعف مستوى الاداء الوظيفي) بمتوسط حسابي (4.15) وانحراف معياري (0.94) , فيما حصلت العبارة (تنفذ الجامعة برنامج العمل الطوعي للخريجين لفترة محدودة لغرس روح الولاء الوظيفي) حيث بلغ متوسطها (3.75) وبانحراف معياري

(0.92). ويبين الجدول ايضا" التشتت المنخفض في استجابات عينة الدراسة حول جميع العبارات وهو يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية الولاء الوظيفي حيث كانت كافة مستويات الدلالة أقل من مستوى المعنوية (0.05) لجميع العبارات. وبشكل عام يتبين أن مستوى الولاء الوظيفي في المجتمع موضع الدراسة من وجه نظر عينة الدراسة كان مرتفعا".

ثانياً عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بفروض الدراسة :

الفرضية الأولى : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تدريب وتأهيل القيادات التعليمية ورفع مستوى الولاء بجامعة الملك خالد .
ولإثبات هذه الفرضية استخدمت الدراسة تحليل الانحدار البسيط لتحديد العلاقة السببية بين المتغير المستقل والذي يمثله تدريب وتأهيل القيادات التعليمية والمتغير التابع ويمثله مستوى الولاء بالجامعة. وفيما يلي نتائج التقدير

جدول (7) نتائج تقدير الانحدار للعلاقة بين التدريب وتأهيل القيادات ومستوى الولاء

البيان	معاملات الانحدار (B)	اختبار (T)	مستوى المعنوية
العلاقة بين التدريب وتأهيل ومستوى الولاء	0.686	4.361	0.000
معامل الارتباط (R)	0.73		
معامل التحديد (R ²)	0.53		
F	15.21		
Sig F	0.000		

المصدر : إعداد الباحثة من نتائج تحليل الدراسة الميدانية 2020

يوضح الجدول (7) تأثير التدريب وتأهيل القيادات التعليمية على مستوى الولاء الوظيفي إذ اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود تأثير ذي دلالة احصائية لمتغير التدريب وتأهيل القيادات التعليمية على مستوى الولاء الوظيفي إذ بلغ معامل الارتباط R (0.73) بين التدريب والولاء عند مستوى معنوية (0.05) أما معامل التحديد (R²) فقد بلغ (0.53) أي أن مانسبته (53%) من التغيرات في مستوى الولاء الوظيفي بالجامعة ناتج من التغير في مستوى التدريب وتأهيل القيادات التعليمية بالجامعة . كما بلغت قيمة درجة التأثير B (0.686) وهذا يعني أن الزيادة والأهتمام في مستوى التدريب وتأهيل القيادات التعليمية بدرجة واحدة يؤدي الى زيادة مستوى الولاء بالجامعة بقيمة (0.69). ويؤكد

معنوية هذا التأثير قيمة (T) والتي بلغت (4.361) وقيمة (F) والتي بلغت (15.21) وهى دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05). وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الاولى وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تدريب وتأهيل القيادات التعليمية ورفع مستوى الولاء بجامعة الملك خالد.

الفرضية الثانية : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق التغيير الادارى ورفع مستوى الولاء بجامعة الملك خالد .

ولإثبات هذه الفرضية استخدمت الدراسة تحليل الانحدار البسيط لتحديد العلاقة السببية بين المتغير المستقل والذي يمثله التغيير الأدارى والمتغير التابع ويمثله مستوى الولاء بالجامعة. وفيما يلي نتائج التقدير

جدول (8) نتائج تقدير الانحدار للعلاقة بين التغيير الأدارى ومستوى الولاء

البيان	معاملات الانحدار (B)	اختبار (T)	مستوى المعنوية
العلاقة بين تطبيق التغيير الأدارى ومستوى الولاء	0.431	3.787	0.003
معامل الارتباط (R)	0.68		
معامل التحديد (R2)	0.46		
F	9.85		
Sig F	0.000		

المصدر : إعداد الباحثة من نتائج تحليل الدراسة الميدانية 2020

يوضح الجدول (8) تأثير تطبيق التغيير الاداري على مستوى الولاء الوظيفى اذ اظهرت نتائج التحليل الاحصائى وجود تأثير ذى دلالة احصائية لتغيير تطبيق التغيير الأدارى على مستوى الولاء الوظيفى اذ بلغ معامل الارتباط R (0.68) عند مستوى معنوية (0.05) أما معامل التحديد (R2) فقد بلغ (0.46) أى أن مانسبته (46%) من التغييرات في مستوى الولاء الوظيفى بالجامعة ناتج من التغيير في تطبيق التغيير الأدارى بالجامعة . كما بلغت قيمة درجة التأثير B (0.431) وهذا يعنى أن الزيادة والإهتمام في مستوى تطبيق التغيير الأدارى بدرجة واحدة يؤدي الى زيادة مستوى الولاء بالجامعة بقيمة (0.43). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة (T) والتي بلغت (3.787) وقيمة (F) والتي بلغت (9.85) وجميعها دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05). وهذا يؤكد صحة

قبول فرضية الدراسة الثانية وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص:

هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق التغيير الإداري ورفع مستوى الولاء بجامعة الملك خالد.

الفرضية الثالثة : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تدريب وتأهيل القيادات التعليمية ورفع مستوى الولاء في وجود تطبيق التغيير الإداري بجامعة الملك خالد .

ولإثبات هذه الفرضية تم الاستعانة بتحليل المسار (path Analsis) بأستخدام برنامج Amos20 المدعوم ببرنامج الحزمة الاحصائية SPSS وذلك للتحقق من وجود أثر لتدريب وتأهيل القيادات التعليمية على الولاء الوظيفي بجامعة الملك خالد بوجود التغيير الإداري كمتغير وسيط .
وفيما يلي نتائج التحليل :

جدول (9) نتائج تحليل المسار للتحقق من أثر تدريب القيادات التعليمية على الولاء من خلال تطبيق التغيير الإداري كمتغير وسيط.

RMSEA	CFI	GFI	كاى تربيع الجدولية	كاى تربيع المحسوبة	البيان
0.000	0.86	0.92	3.841	27.08	العلاقة بين تدريب وتأهيل القيادات التعليمية ومستوى الولاء بوجود التغيير الإداري
				0.567	التأثير المباشر (العلاقة بين التدريب ومستوى الولاء)
				0.325	التأثير المباشر(العلاقة بين التغيير الإداري ومستوى الولاء)
				0.191	التأثير غير المباشر
				0.000	مستوى المعنوية

المصدر : إعداد الباحثة من نتائج تحليل الدراسة الميدانية 2020

يوضح الجدول (9) نتائج تحليل المسار لتأثير تدريب القيادات التعليمية على الولاء بتطبيق التغيير الإداري حيث أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود أثر ذي دلالة احصائية لتدريب القيادات على الولاء في وجود التغيير الإداري . اذ بلغت قيمة كاى تربيع المحسوبة (27.08) وهى ذات دلالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05) . وبلغت قيمة (GFI) وهو مؤشر ملاءمة الجودة ما قيمته (0.92) وهو مقارب للواحد الصحيح (الملاءمة التامة) . كما بلغ مؤشر المواءمة المقارن (CFI) (0.86) وهو مقارب الى قيمة الواحد

الصحيح. وبلغ الجذر التربيعي لمتوسطات الخطأ التقريبي (0.000) (RMSEA) وهي مساوية لقيمة الصفر. وهذا ما يعكس التحليل العاملي التوكيدي أي الموافقة التامة.

فيما بلغ التأثير المباشر لتدريب وتأهيل القيادات التعليمية على الولاء (0.567) وهو ما يشير إلى أن تدريب وتأهيل القيادات التعليمية يؤثر في مستوى الولاء الوظيفي وبالتالي فإن زيادة الاهتمام بالتدريب وتأهيل القيادات التعليمية من شأنه توليد تأثير على مستوى الولاء بالجامعة. وبذات السياق بلغ التأثير المباشر لتطبيق التغيير الإداري على مستوى الولاء الوظيفي (0.325) وهو ما يشير إلى أن تطبيق التغيير الإداري يؤثر على مستوى الولاء وبالتالي فإن زيادة الاهتمام بتطبيق التغيير الإداري من شأنه توليد تأثير على مستوى الولاء بالجامعة. كما بلغ التأثير غير المباشر لتدريب وتأهيل القيادات التعليمية على مستوى الولاء بتطبيق التغيير الإداري (0.191) وهو ما يؤكد أن تطبيق التغيير الإداري يلعب دوراً في تأثير تدريب وتأهيل القيادات التعليمية على مستوى الولاء الوظيفي بالجامعة. وهذه النتيجة تشير إلى أن هناك تأثير لتدريب وتأهيل القيادات التعليمية على مستوى الولاء في وجود التغيير الإداري كمتغير وسيط إذ أن زيادة الاهتمام بتدريب وتأهيل القيادات التعليمية من قبل الجامعة في ظل تطبيق التغيير الإداري من شأنه التأثير على مستوى الولاء. وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي نصت على:

هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تدريب وتأهيل القيادات التعليمية ورفع مستوى الولاء في وجود تطبيق التغيير الإداري بجامعة الملك خالد.

النتائج والتوصيات

تشير نتائج الدراسة الي الآتي:

- 1- وجود تأثير ذو دلالة احصائية لمتغير التدريب وتأهيل القيادات التعليمية على مستوى الولاء الوظيفي. وهذا يعنى أن الزيادة والإهتمام في مستوى التدريب وتأهيل القيادات التعليمية يؤدي الى زيادة مستوى الولاء بالجامعة.
 - 2- وجود تأثير ذو دلالة احصائية لمتغير تطبيق التغير الإداري على مستوى الولاء الوظيفي، أي أن مستوى تطبيق التغير الإداري يؤدي الى زيادة مستوى الولاء بالجامعة.
 - 3- هناك تأثير لتدريب وتأهيل القيادات التعليمية على مستوى الولاء في وجود التغير الإداري كمتغير وسيط اذ أن زيادة الاهتمام بتدريب وتأهيل القيادات التعليمية من قبل الجامعة في ظل تطبيق التغير الإداري من شأنه التأثير على مستوى الولاء الوظيفي.
 - 4- يوجد انخفاض نسبي في مستوى الولاء والارتباط الوظيفي.
 - 5- توجد ممارسة فعلية لعملية التغير والتوطين الوظيفي بجامعة الملك خالد تماشياً مع توجهات وتحقيق رؤية 2030م.
- وعلى ضوء تلك النتائج قدمت الدراسة بعض التوصيات منها:-
- زيادة الاهتمام بأهمية تدريب وتأهيل القيادات الأكاديمية بالجامعة.
 - الاهتمام بوجود إدارة للتغير بكفاءة عالية لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.
 - غرس روح الولاء الوظيفي والشعور بالمسؤولية لتحسين مستوى الاداء الوظيفي بالجامعة.
 - عمل دورات تدريبية مكثفة لتغيير الثقافة التنظيمية وتأهيل كفاءات فاعلة تقود التغير الإداري لرفع مستوى الولاء الوظيفي والمؤسسي.

المراجع

المراجع العربية :

- 1- ابا خليل فوزية بنت محمد (2016) نحو تطوير أفضل للقيادات الأكاديمية في المملكة
- 2- أيمن عوده المعاني، أثر القيادة التحويلية على المواطنة التنظيمية لدى العاملين في الجامعة الأردنية
[Jordan Journal of Business Administration](#) . 2013, Vol. 9 Issue 2, p225-258. 34p
- 3- بير، مايك (٢٠٠٦ م) . إدارة التغيير والتحول . تعريب : محمد رياض الأبرش ، شركة الحوار الثقافى ، لبنان.
- 4- حريم، حسين (1997)، (السلوك التنظيمي، سلوك الأفراد في المنظمات، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع.
- 5- شاي، عائشة جاسم محمد عبيد (2006) اختيار وتدريب القيادات التربوية بوزارة التربية والتعليم والشباب بدولة الإمارات العربية المتحدة في ضوء مدخل إدارة الجودة الشاملة ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، القاهرة.
- 6- صقر، عبد العزيز محمد علي تطوير الأداء الإداري للقيادات الجامعية في ضوء مدخل إدارة التغيير : جامعة الأمير سطاتم بن عبد العزيز نموذجاً . الإدارة التربوية، جامعة الأمير سطاتم بن عبد العزيز. دراسات في التعليم الجامعي ع. 33، مايو 2016.
- 7- العتيبي ، سعد بن مرزوق (١٤٢٦هـ) . دور القيادة التحويلية في إدارة التغيير. بحث مقدم للملتقى الإداري الثالث ، إدارة التطوير ومتطلبات التطوير في العمل الإداري " نحو إدارة متغيرة فاعلة " جدة.
- 8- العجمي راشد شبيب الولاء الوظيفي والرضاء عن العمل، مقارنة بين القطاع العام والخاص في دولة الكويت، مجلة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة م 13 ع 1، 1999م.

<https://www.al-jazirah.com/2016/20160125/ln46.htm>

- 9- العطية، ماجدة، (2003)، (سلوك المنظمة - سلوك الفرد والجماعة - الطبعة الأولى)، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- 10- عماد الدين، منى مؤتمن (2004). (قيادة التغيير في المؤسسات التربوية، الأردن؛ وزارة التربية والتعليم.
- 11- العنزى، عبدالله زامل (2007) الاحتياجات التدريبية للقادة التربويين في وزارة التربية في دولة الكويت من وجهة نظرهم، جامعة بنها ، مصر.
- 12- المحيديف، هيا بنت حمد(2019). التدريب الذاتي للقيادات الأكاديمية بجامعة الملك سعود كمدخل لتحقيق الكفاءة الإدارية، رسالة ماجستير، الإدارة التربوية، وزارة التعليم، مجلة العلوم التربوية. مج. 31، ع. 1
- 13- مؤتمن، منى (2004). آفاق تطوير الإدارة و القيادة التربوية في البلاد العربية، عمان؛ مركز الكتاب الأكاديمي.

المراجع الأجنبية :

14. ["What is Employee retention"](#).
15. ["Employee Onboarding Program Strategies | Chronus"](#). Retrieved 2015-08-31.
16. ["Retensa - Employee Retention Strategies that Reduce Staff Turnover"](#). Retensa.

أثر الرياضة الترفيهية ودورها في تطوير السياحة الرياضية بالجزائر

مليكة بقاح

جامعة الجزائر 3

الجزائر

ملخص الدراسة

لقد ظهرت أساليب متعددة ومتنوعة ومتطورة لاستثمار وقت الفراغ من خلال الأنشطة الرياضية الترفيهية التي تساهم بشكل كبير في استغلال وقت الفراغ، وبالتالي أدى ذلك إلى الاهتمام بموضوع الترفيه، حيث تعددت الأبحاث من قبل علماء علم الاجتماع وعلماء علم النفس وعلماء التربية لمعرفة أصول وأسس الترويج وتفسير طبيعته وتوضيح دوره الوظيفي في الحياة البشرية، مما يوضح أهمية الترفيه لكل فرد في المجتمع، ومنه جاءت السياحة التي هي من ظواهر العصر التي تشتق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام، وهي من المواضيع المتعددة الجوانب سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية، أو السياسية، البيئية أو التكنولوجية، فهي تمثل بالنسبة للاقتصادي، صفات النشاط الاقتصادي عن طريق إنتاج السلع والخدمات السياحية، المتمثل في الأدوات الرياضية، تجهيزات الترفيه... الخ، إضافة إلى خدمات النقل، الإيواء، المطاعم، التنشيط... الخ. وباعتبار السياحة ظاهرة اجتماعية، فهي تستحوذ كذلك على اهتمام الباحث الاجتماعي من وجهة نظر الهجرة، استهلاك الزمان والمكان، تبادل القيم، العلاقات الاجتماعية والتعارف واسترجاع قوة العمل، أما من الجانب السياسي، فإن الدولة تتدخل لوضع سياسة سياحية معينة لتوجيه وتخطيط السياحة خاصة في البلدان النامية، باعتبار أن السياحة هي المورد الأساسي لاقتصادها، وهنا يجب أن نذكر بأن الوضع السياسي له علاقة وطيدة بالسياحة فهو الذي يساهم في تطورها أو تأخرها، كما يعتبر المحيط البيئي هو أساس السياحة، لأن الظروف الطبيعية هي التي تحدد وجود السياحة باعتبارها المكون الأساسي لموضوع السياحة، وتستدعي الحاجة المتزايدة للحصول على الترويج والاستجمام طلب نوع خاص من السياحة تسمى بـ «سياحة الترفيه» أو «السياحة الترويحية»، إذ أن من أهم العوامل المؤثرة على إقبال الأفراد على السياحة هي ممارسة الرياضة والتي تستعين بمجموعة العلاقات المسلية والرياضية، لهذا فإن هذا البحث يعالج أهمية الأنشطة الرياضية الترفيهية ودورها في تطوير السياحة الرياضية.

Summary of Study

Has emerged methods of multiple and diverse and updated to invest leisure time through the activities recreational sports that contribute substantially to the use of leisure time, thus led to draw attention to the issue of leisure, where numerous Research by sociologists, psychologists psychology education scholars to learn of the assets of the foundations of recreation and interpretation of the nature and clarify the functional role in human life, which illustrates the importance of the entertainment of everyone in the community, including the tourism, which is one of the phenomena of the age, which derived from the growing need for rest and relaxation, a multilateral subjects aspects either economically or socially, or political, environmental or technological, they represent for The Economist, the characteristics of economic activity through the production of goods and services desk, of sports tools, equipment Leisure,...etc, in addition to transport services, shelter, restaurants, activation...etc..tourism as a social phenomenon, it also attracted the attention of the social researcher from the point of view of migration, consumption of time and space, exchange of values, social relations and communication and retrieval of the labor force.

On the political side, the State intervenes to develop a policy of certain tourist to guide the planning of tourism in developing countries, considering that tourism is the main supplier of its economy, and here we must recall that the political situation with close ties to the tourism is contributing to the development or delayed.

It is also the environment is based on tourism, because the natural conditions that determine the existence of tourism as a basic component of tourism. And call for the growing need for recreation and relaxation request a special type of tourism called entertainment tourism or recreational tourism, as one of the most important factors affecting Iqbal individuals on tourism are practicing the sport that use a fun relations and sports, this, this research addresses the importance of activities Recreational sports and their role in the development of sports tourism.

مشكلة الدراسة :

يعتبر النشاط البدني الترفيهي من أهم النشاطات الترفيهية والترفيهية لما له من نتائج ايجابية على حياة الإنسان العلمية والعملية فهو يساعده في تجديده لطاقته وتمكينه من مواكبة الأعمال المختلفة والابتعاد عن الروتين اليومي الذي يقوم به في العمل أو الدراسة كما انه يساهم بشكل كبير في تقويم اتجاه وسلوكيات مختلف شرائح المجتمع رجالا كانوا امن ساءا وحتى الأطفال منهم، وانخراطهم في تكتلات جماعية تسهل عليهم العمل وتبعث في صفوفهم الحيوية المستمرة لترتفع نسبة المردودية عندهم كل في مجاله ونشاطه اليومي

إن مساهمة النشاط البدني الرياضي الترفيهي في حياة الأفراد في شتى الميادين يؤهله لأن يكون أحد أهم الأنشطة أو الاختصاصات التي تعنى بالفرد و المجتمع وتعتبر السياحة الشريان الاقتصادي الهام للعديد من دول العالم، كما أن تعدد الأنماط السياحية يجعلنا نكتشف نوع جديد منها والمتمثل في السياحة الرياضية التي تختلف عن بقية الأنماط السياحية في كونها تستقطب عدد كبير من السواح ممثلين في الزوار المتفرجين للأنشطة الرياضية الترفيهية وكذا الممارسين لهذه الأنشطة، إضافة إلى الشركات والهيئات المنظمة والراعية للتظاهرات والمسابقات الرياضية الترفيهية، وهذا يتطلب وجود سياسة حكيمة ورشيدة في المجال السياحي لأي بلد، ويظهر ذلك بالاهتمام الكبير الذي توليه الدول لهذا المجال وذلك بتوفير كل المتطلبات السياحية من مركبات سياحية ومنتجات وفنادق ومطاعم ومواصلات.... الخ.

وبالنسبة للجزائر فهي من بين الدول التي تزخر بمعالم سياحية جذابة ومتنوعة التضاريس، إلا أن ممارسة الأنشطة البدنية الرياضية الترفيهية المنظمة وغير المنظمة تكاد تنعدم، مما يؤثر على السياحة بصفة عامة في بلادنا، وتبقى بعيدة كل البعد عن متطلبات السياحة العالمية والدليل على ذلك عدد السواح الذين يقصدون الجزائر سنويا إضافة إلى نوعية المرافق السياحية المتواجدة في الجزائر، بالرغم من الجمال الأخاذ للمناطق المختلفة في ربوع الجزائر من بحار وشواطئ جد جذابة ومناطق صحراوية لا يوصف جمالها

ونحاول من خلال ورقتنا هذه التطرق إلى دور النشاط البدني الرياضي الترويحي في تطوير السياحة الرياضية بالجزائر.... والأسباب الحقيقية التي جعلت هذا النوع من السياحة بعيدا كل البعد عن لاهتمام و الرعاية.

ومما سبق ذكره يمكن أن طرح الإشكالية على النحو التالي : كيف يمكن أن تساهم الأنشطة البدنية الرياضية الترويحية في تطوير السياحة الرياضية بالجزائر؟ و طرح عدة تساؤلات منها:

- هل أعطت الدولة الجزائرية أهمية للأنشطة الرياضية الترفيهية في المجال السياحي؟
- هل يوجد ما يكفي من المنشآت الترفيهية والإمكانيات السياحية بالجزائر؟
- هل تنظم مسابقات وتظاهرات للأنشطة الرياضية الترفيهية الدولية؟
- هل يرجع ذلك إلى الثقافة السياحية للمجتمع الجزائري؟

هدف الورقة البحثية

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على الدور الذي تلعبه الأنشطة الرياضية الترفيهية في تطوير السياحة الرياضية بالجزائر. وذلك من خلال استغلال المعالم السياحية الساحرة والتضاريس الطبيعية الجميلة التي تزخر بها الجزائر، وجعلها كمورد اقتصادي هام يساعد في تنمية الاقتصاد الوطني والنهوض به. كما نهدف من خلالها إلى :

- التعريف بالأنشطة الرياضية الترفيهية التي تمارس عبر كامل التراب الوطني وكيفية إنعاشها من أجل الترويج السياحي .
- التعريف بالمعالم السياحية .
- إبرازمختلف الطبوع والعادات والتقاليد والآثار التي تزخر بها بلادنا.
- كما نهدف من وراء هذه الدراسة إلى تشجيع الأفراد على الانتقال والسفر والسياحة وممارسة الهويات، والأنشطة الترفيهية التي تعود على الفرد بالراحة النفسية والاجتماعية.

أهمية هذه الورقة

تكمن أهمية الدراسة في إبراز دور الأنشطة البدنية الرياضية الترفيهية في تطوير السياحة الرياضية حيث يتحتم علينا كباحثين في هذا المجال كيفية إنعاش هذه

الأنشطة الترفيهية واستغلالها في سبيل النهوض بالسياحة الرياضية الجزائرية ، التي تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني من جهة ومن جهة أخرى تساهم في خلق مجال للترفيه والاستمتاع بجمال الطبيعة الساحرة التي تزخر بها بلادنا.

كما تعتبر هذه الدراسة رسالة للقائمين إلى الاهتمام بالأنشطة الترفيهية وجعلها كأساس ودعامة من أجل تطوير والترويج للسياحة الرياضية الجزائرية حتى ترتقي إلى أعلى مستوياتها

المفاهيم الإجرائية للدراسة:

1-النشاط البدني الرياضي

يمثل مختلف مظاهر الأشكال والممارسات المتعددة من النشاط الرياضي في مؤسسات التربية والتعليم وهو جزء لا يتجزء من التربية وله ثلاث أشكال، منها درس التربية البدنية والنشاط الداخلي والنشاط الخارجي حيث يزود الفرد بخبرات واسعة ومهارات كثيرة تمكنه من التكيف مع مجتمعه وتجعله قادرا على أن يشكل حياته وتعيينه على مسيرة العصر في تطوره ونموه (1).

2-النشاط البدني الرياضي الترفيهي والترويحي

النشاط البدني الرياضي الترفيهي في مفهومه الخاص هو تلك الألعاب أو الرياضات التي تمارس في أوقات الفراغ والخلالية من المنافسة الشديدة أو بمعنى آخر هي الرياضات التي تمارس خارج الإطار الفيدرالي والتنظيمي فالنشاط البدني الرياضي الترفيهي يمثل وسيلة من وسائل شغل أوقات الفراغ ولهذه الأسباب نرى أن النشاط البدني الرياضي يحتل مكانة هامة في حياة الشعوب وخاصة المتطورة منها، وهو نشاط بدني رياضي مبني على مبدأ المتعة والمتضمن فلسفة الحياة¹.

3- مفهوم السياحة :

هي ظاهرة اجتماعية تتمثل في انتقال الفرد مؤقتا من البلد المقيم فيه الى بلد آخر أو منطقة أخرى لأي غرض غير أغراض الهجرة والعمل.

4- مفهوم السياحة الرياضية :

هي انتقال الفرد بصفة مؤقتة من البلد الذي يقيم فيه الى بلد آخر بغرض المشاركة في المنافسات الرياضية أو حضورها وما يصاحبها من نشاطات مختلفة.

5- الخلفية النظرية للمفاهيم:

1- مفهوم النشاط البدني الرياضي الترويحي (الترفيهي): النشاط البدني الرياضي الترويحي في مفهومه الخاص هو تلك الألعاب أو الرياضات التي تمارس في أوقات الفراغ والخيالية من المنافسة الشديدة أو بمعنى آخر هي الرياضات التي تمارس خارج الإطار الفيدرالي والتنظيمي فالنشاط البدني الرياضي الترويحي يمثل وسيلة من وسائل شغل أوقات الفراغ ولهذه الأسباب نرى أن النشاط البدني الرياضي يحتل مكانة هامة في حياة الشعوب وخاصة المتطورة في فرنسا، الغرب Heros منها، وهو نشاط بدني رياضي مبني على مبدأ المتعة والمتضمن فلسفة الحياة وهي فلسفة حيث يرى أن هناك نوعين من النشاط : النشاط الرياضي الترويحي التابع للرأسمالية أما الثاني فهو النشاط البدني الرياضي الترويحي التابع للمتعة واللذة وتحقيق السعادة والسرور أي الغبطة بأقصى درجاتها¹.

2- أغراض النشاط البدني الرياضي الترويحي (الترفيهي): إن احتياج الفرد للترويح يجعله يبحث يوماً بعد يوم عن الحياة الغنية بالمعاني والبهجة والسعادة، حياة تتسم بالاتزان بين العمل والترويح ولذلك فإن فلسفة الترويح كأحد مظاهر الحياة اليومية من تعبير طبيعي تلقائي لبعض اهتمامات واحتياجات الفرد تتغير بل تتعدل من خلال الممارسة، ويمكن أن تلخص أغراض الترويح تبعاً للاهتمامات والرغبات التي يمكن اعتبارها دوافع لممارسة الأنشطة الترويحية وتتمثل في:

- غرض حركي: إن الدافع للحركة والنشاط يعتبر دافعا أساسيا لجميع الأفراد ويزداد في الأهمية لدى الصغار والشباب، والغرض الحركي أساس النشاط البدني في البرنامج الترويحي.

- غرض الاتصال بالآخرين: تعتبر سمة محاولة الاتصال بالآخرين من خلال استخدام الكلمة المكتوبة أو المنطوقة هي سمة يتميز بها كل البشر، فالنشاط البدني الرياضي الترويحي يشبع الرغبة في الاتصال بالآخرين وتبادل الآراء والأفكار.

- غرض تعليمي: عادة ما تدفع الرغبة في المعرفة إلى التعرف على كل ما هو في دائرة اهتمام الفرد، وعادة ما يبحث الفرد عن اهتمامات جديدة تمهد للفرد معرفة ما يجله¹.

- غرض ابتكاري فني : تنعكس الرغبة في الابتكار والإبداع الفني على الأحاسيس والعواطف والانفعالات، وكذلك تعتمد الرغبة لابتكار الجمال تبعاً لما يتذوقه الفرد، وما يعتبره الفرد خبرة جمالية من حيث الشكل واللون وكذلك الصوت أو الحركة.

هذه الأنشطة التي يعبر الفرد من خلالها عن أحاسيسه ومشاعره ويستكشف إمكاناته ويلصقها ويحاول أثناءها نقل هذه المشاعر والأحاسيس والأفكار إلى الآخرين.

- غرض اجتماعي : إن الرغبة في أن يكون الفرد مع الآخرين من أقوى الرغبات الإنسانية، فالإنسان اجتماعي بطبعه، وهناك جزء ليس بالقليل من النشاط البدني المنظم أو الغير المنظم يعتمد أساساً على تحقيق الحاجة إلى الانتماء.

3- تعريف السياحة الرياضية : عرف "حسن رجب 1966" السياحة الرياضية بأنها : "الممارسة لمختلف الألعاب والهوايات الرياضية وكذلك الاشتراك في المناسبات الرياضية الكبرى."

كما عرفها "نبيل الروبي 1984" على أنها : هي التي تتضمن رحلات صيد الأسماك وممارسة أنواع الرياضات البحرية أو تسلق الجبال أو صيد الطيور والوحوش بالإضافة إلى المباريات والدورات الرياضية المحلية والإقليمية والدولية."

بينما عرفتها "كوثر الموجي 1986" على أنها : هي تلك التي يهدف منها السائح إلى ممارسة أو مشاهدة أنواع الرياضات التي تتناسب وطبيعة مناخ البلد الذي يزوره."

وعرفها "كمال درويش" و"محمد الحمامي 1997" على أنها : هي ذلك النوع من السياحة الذي يكون الغرض منه إشباع حاجة الفرد لممارسة الرياضة المفضلة لديه، أو يكون الغرض منها هو إشباع الحاجة إلى مشاهدة بعض المباريات أو المسابقات أو العروض والمهرجانات الرياضية أو المشاركة في حضور البطولات أو المسابقات الرياضية العالمية."

الخلاصة

أن هناك نقص كبير في المرافق الرياضية على المستوى الوطني، حيث نستنتج أن نقص المرافق الرياضية أدى إلى ضعف إقبال السواح وبالتالي يؤثر في تطوير السياحة الرياضية. وعليه فإن توفر المرافق الرياضية ضروري من أجل إنعاش السياحة الرياضية في الجزائر.

كما أن المركبات السياحية قليلة التنظيم وان وجدت فهي لا تخضع للقوانين الدولية وهذا ما يؤكد ان الجزائر لا تهتم بشرف تنظيم المسابقات والتظاهرات الرياضية الدولية وهذا ما يؤثر في تطوير السياحة الرياضية .

كما أن الثقافة السياحية للمجتمع الجزائري لم ترقى للسياحة المطلوبة وهذا ما نلمسه في عدد السواح من داخل الوطن والوجهة التي يقصدونها، والغرض من السياحة في حد ذاتها، إضافة إلى العدد القليل من السواح الأجانب الذين يقصدون الجزائر مقارنة مع الدول المجاورة كتونس والمغرب،

وعليه فإنه ينبغي التفكير في إنعاش السياحة بصفة عامة والسياحة الرياضية خصوصا في بلادنا وذلك من خلال التوعية وثقافة المجتمع بالثقافة السياحية التي نهدف من خلالها تطوير الاقتصاد الوطني وتشجيع الأنشطة الترفيهية التي تساهم في استقطاب أعداد السواح من كافة أنحاء العالم.

ومنه يمكننا أن نؤكد على حقيقة هامة مفادها أنه لا يمكن تنمية وتحديث القطاع السياحي بمعزل عن تنمية وتحديث المجتمع ككل ، فالتنمية الشاملة للمجتمع تؤدي إلى تنمية السياحة والعكس صحيح، حيث إن تنمية السياحة تتضافر مع غيرها من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والرياضية لتحقيق التنمية الشاملة والتي تعود بالفائدة على كافة المواطنين بدون استثناء.

وأن تزايد الطلب للترفيه والترفيه في العقود الماضية بصورة متصاعدة أدى إلى أن تصبح الخدمات والأنشطة الترفيهية جزءا من صناعة سياحية ضخمة تشكل عصب اقتصاديات كثير من بلدان العالم. وكما تزايدت وتيرة الأبحاث والدراسات التي تناولت هذه الظاهرة الاجتماعية والاقتصادية والتي تطورت نتيجة تزايد أوقات الفراغ لدى البشر وكيفية قيامهم بقضاؤها في أماكن مختلفة.

وبما أن السياحة وسيلة للترفيه والترويح، هي في الوقت نفسه عبارة عن صناعة قائمة على رغبة البشر في الترفيه واستجابة أساسية لحاجات هؤلاء لقضاء وقت الفراغ بشكل ترفيهي، ومن ثم فإن الترفيه يتخذ من السياحة مركبة تشمل عناصر متداخلة ومنتجات مختلفة وتجارب غنية وخدمات متعددة لتوفير فرص الترفيه المختلفة التي ينشدها الإنسان .

من خلال ما سبق نستنتج أن النشاط البدني الرياضي الترفيهي يساهم بشكل كبير في حياة الأفراد والرقى بها ويجعل الفرد يحس بنوع من الرضا والسعادة التي تؤهله ليكون مواطنا صالحا ونافعا في مجتمعه، فالنشاط البدني الرياضي الترفيهي يهتم بالفرد كموضوع ومادة ويدرسه من جوانبه العديدة، ومن خلال المقاربات السابقة والتي استشهدنا من خلالها بأراء علماء وباحثين في مجال السياحة والترفيه بجميع أنواعه، يمكن القول أن النشاط البدني الرياضي الترفيهي يلعب دورا كبيرا في تطوير السياحة الرياضية بالجزائر.

المراجع باللغة العربية

1. الديوان الوطني للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر 2008 .
2. الملف الاقتصادي والاجتماعي ، ملف السياحة 2008
3. علي يحي المنصور، الثقافة الرياضية ، الجزء الأول، الطبعة الأولى ، مصر 1971
4. كمال درويش و أمين أنور الخولي، أصول الترويح و أوقات الفراغ ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1990
5. الدكتور أشرف سمير الميداني، السياحة الرياضية في مصر، دار الوفاء لنديا الطباعة، الإسكندرية، 2005
6. تهاني عبد السلام محمد ،الشباب والترويح والحياة، دار المعارف، القاهرة، 1993
7. تهاني عبد السلام محمد ،أسس الترويح ،دار المعارف، القاهرة، 1993
8. تهاني عبد السلام محمد، الترويح والتربية الترويحية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007
9. تهاني عبد السلام محمد ،إدارة المعسكرات الحديثة، دار المعارف، القاهرة، 1993
10. محمد علي خير مامسر، الموسوعة التاريخية لتطور الحركات الرياضية في الحضارات القديمة والحديثة، دار وائل، عمان 2001.

المراجع الاجنبية

- 11- Rouseau. J. J. Emile, on education, trans B. foxley london. J. M. dont and sons, 1911.
- 12- Van Dolen, a word history of physical education, penentice hall, Inc, engloworld Jahn, F.L. Treatis on gymnastics, trans, 1828.
- 13- Biewend, A.B.C, selection frim spiess woks, Milwaukee freindker publishing co.
- 14- Tachammer, Von. Physical education as part of citizenship training, trans. Des, 1933.
- 15- D.V. Glass, population, fertility and population policy (london, 1990.
- 16- Helmi M. Ibrahim and cathleen A. cords, applcation in recreation end leisure for today and the future, Magrow hill N.Y, 1999.
- 17- Rodney lynns, Administration of public recreation. Ronald press, New York, 1974.
- 18- Nash B. Joy , phylosophie of recreation and leisure, Brown publishers, Debuque, low, 1960.
- 19- Brighbill K. Charles, Education for leisure centered living, the stackp de co, 1962.

معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين التقنية خضوري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها

د. رندة " أحمد فتحي " العالم / جامعة فلسطين التقنية خضوري
فلسطين

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف على معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين التقنية خضوري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، واختلاف استجاباتهم وفق متغيرات: الجنس، والرتبة الأكاديمية، والخبرة. تم اتباع المنهج الوصفي من خلال بناء استبانة تكونت بصورتها النهائية من (33) فقرة موزعة على أربعة مجالات هي: المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس، والمعوقات المتعلقة بالبرامج التعليمية وطرق التدريس، والمعوقات المتعلقة بالتمويل الجامعي، والمعوقات المتعلقة بجودة الطالب الجامعي، وتم تطبيقها على عينة عشوائية بلغ عددها (128) عضو هيئة تدريس. وقد أظهرت نتائج الدراسة الآتي:

- حصلت معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين التقنية خضوري على درجة تقدير متوسطة، وجاء مجال المعوقات المتعلقة بعضو هيئة التدريس بالمرتبة الأولى.
- عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على معوقات تطبيق الجودة الشاملة ككل، وفقاً لمتغير الجنس.
- عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على معوقات تطبيق الجودة الشاملة ككل، وفقاً لمتغير الرتبة الأكاديمية.
- عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على معوقات تطبيق الجودة الشاملة ككل، وفقاً لمتغير الخبرة.

الكلمات المفتاحية: إدارة الجودة الشاملة، المعوقات، جامعة فلسطين التقنية خضوري.

المقدمة :

في ظل عصر التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والتغيرات السريعة في كافة المجالات، والمنافسات المتسارعة أيضاً بين الجامعات للوصول إلى مراتب متقدمة وتحقيق أفضل النتائج وأجود المخرجات؛ أصبح السير بإجراءات تطبيق الجودة في التعليم أمراً لازماً في مجال التعليم (Darwish and A souly, 2011).

وقد بدأت إدارة الجودة الشاملة بجهود (Deming)، في عام 1931، حيث بدأ بإعطاء محاضرات عن الجودة للعديد من المهندسين اليابانيين، ثم انتشرت أفكاره وأصبحت موجودة في عدة مجالات علمية في اليابان. وفي عام 1951، قام (Joseph M. Juran) بنشر أول كتاب له عن ضبط الجودة، كما قام (Philip Crosby) في السبعينيات من القرن العشرين بعرض مفهوم منع حدوث الأخطاء (داوود، 2011).

وتهدف إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم الجامعي، إلى تطوير النظام الإداري في الجامعة، وتقسيم أدوار كل فرد حسب مستواه العلمي، وقدرته في العمل باعتبار الطلاب هم مخرجات العملية التعليمية (الطائي والعبادي، 2008).

وينظر إلى إدارة الجودة الشاملة في التعليم، على أنها نظام يتم من خلاله تفاعل المدخلات لتحقيق مستوى عالياً من الجودة، حيث يقوم العاملون بالاشتراك بصورة فاعلة في العملية التعليمية، والتركيز على التحسين المستمر لجودة المخرجات؛ لإرضاء المستفيدين (الترتوري وجويحان، 2006).

ويتضمن مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي التركيز على المستفيد، والتحسين المستمر، ومشاركة العاملين لخلق مناخ تنظيمي إيجابي يحقق أهداف المنظمة التعليمية، ويتطلب هذا المفهوم تغيير ثقافة المنظمة، وتحسين جودة مخرجاتها لتتلاءم مع احتياجات السوق المحلي والدولي (الزهيري، 2009).

ويستوجب تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، التزام الإدارة العليا بتطبيق معايير الجودة وإيجاد رؤية واضحة، وأهداف وقيم واضحة، وإيصالها إلى العاملين في المؤسسة، والالتزام جميع العاملين بالانخراط في برنامج إدارة الجودة، وإرساء ثقافة الجودة في المؤسسة، وتبني عمل الفريق ورضا الزبون (مجيد، 2010).

لقد اتخذت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية عدداً من القرارات التصيرية بخصوص التعليم الفلسطيني حيث طرحت البرامج العديدة والتخصصات النوعية في الجامعات الفلسطينية، وكان من أهمها إنشاء الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي في فلسطين عام (2002)، من أجل ضبط الجودة والنوعية من خلال منهجية وتعليمات واضحة لاعتماد البرامج الجديدة، وللتقييم المستمر للبرامج القديمة.

وذكر نشوان (2004) أن واقع التعليم الجامعي في فلسطين يشير إلى أن برامجه تعاني من صعوبة بالغة في إنتاج نوعية من الخريجين قادرين على المنافسة في سوق العمل ويمتلكون القدرات التي تمكنهم من تطوير وسائل الإنتاج، فضلاً عن تراجع مراكز الجامعات الفلسطينية في قوائم التصنيف العالمية.

وعلى الرغم من أهمية الجودة الشاملة في كافة القطاعات إلا أن هناك العديد من المعوقات المختلفة تعيق عملية تطبيق الجودة الشاملة في المؤسسات، وهذه المعوقات قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى نظراً لاختلاف المنتجات أو الخدمات أو الإجراءات أو ثقافة الإدارة والعاملين وغيرها. ولهذا ذكر كل من الزبون وحمدان (2015) عدداً من المعوقات ومنها: عدم الوعي الكافي عند بعض الإدارات العليا بأهمية الجودة الشاملة في الأعمال واعتبارها من الشكليات أو الكماليات، وضعف البعد الاستراتيجي للمنظمة وخلوه من إدارة الجودة الشاملة مما يجعل المنظمة متأخرة عن مثيلاتها في السوق، وعدم توفير الخبرات الكافية والمعرفة التامة والشاملة بإدارة الجودة الشاملة.

وذكر الخطيب (2001) أن هناك تحديات تواجه المؤسسات التعليمية ويرى الباحث أنها تشكل عائقاً أمام تطبيق إدارة الجودة الشاملة منها: تبني أنظمة ونماذج مستورد دون تكييف المجتمع العربي وذاتيته أو خصوصيته الثقافية، والتركيز من خلالها على نواحي الحفظ والاستذكار، بدلاً من التركيز على تنمية طرق التفكير الصحيحة والحديثة، وعدم اعتماد معايير الكفاءة والتميز في اختيار القادة الإداريين، واعتماد العوامل الشخصية والاجتماعية في عملية الاختيار الأمر الذي ينعكس سلباً على معنويات وإنتاجية العاملين في.

مشكلة الدراسة :

تعد جامعة فلسطين التقنية خضوري من الجامعات الفلسطينية الحكومية التي خطت خطوات واسعة وعريقة من اجل تطورها وتحسين منشآتها ومختبراتها التعليمية، كذلك عملت على استقطاب كوادر مهنية من داخل الوطن وخارجه، ، كذلك سعت الجامعة إلى توفير بيئة تعليمية مميزة من خلال تكريس منهج " الريادية والابتكار والتميز" عبر توسيع برامج الجامعة الأكاديمية والبحثية القائمة، واستقطاب الكوادر والطاقات العلمية الفلسطينية والعربية وترسيخ قاعدة التبادل المعرفي والعلمي مع عشرات الجامعات الدولية، (جامعة فلسطين التقنية- خضوري، 2020). وعلى الرغم من هذه الخطوات التي قامت بها الجامعة إلا أنها كغيرها من الجامعات تواجه عددا من المعوقات التي تقف أمام تطبيق إدارة الجودة الشاملة فيها.

وعليه تتحدد مشكلة الدراسة في التعرف على معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين التقنية خضوري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها.

أسئلة الدراسة :

حاولت الدراسة الإجابة عن السؤالين الآتيين:

1. ما معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين التقنية خضوري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين التقنية خضوري تعزى إلى متغيرات: الجنس، والرتبة العلمية، والخبرة؟

أهداف الدراسة :

1. التعرف على معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين التقنية خضوري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها.
2. الكشف عن الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين التقنية خضوري حسب متغيرات: الجنس، والرتبة العلمية، والخبرة؟

أهمية الدراسة :

1. من أهمية مدخل إدارة الجودة الشاملة في تطوير الجامعات وتحسين مؤشرات التحسين فيها؛ ما يجعلها منافسة للجامعات ويؤهلها للحصول على شهادات ضمان الجودة.
2. تدعم الدراسة الحالية الأدب النظري لتحسين مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة والوقوف على معيقاتها، وإثراء الجانب المعرفي بما تضيفه الدراسة للمكتبة العربية في موضوع قد يحظى باهتمام الباحثين والدارسين.
3. ما يمكن أن تكشفه عن معوقات إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين التقنية خضوري.
4. تفيد المسؤولين في جامعة فلسطين التقنية بأخذ الإجراءات المناسبة لمعالجة معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

حدود الدراسة :

- الحد الموضوعي: معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
- الحد البشري: عينة من أعضاء هيئة التدريس في مختلف كليات الجامعة.
- الحد المكاني: جامعة فلسطين التقنية خضوري.
- الحد الزمني: بداية الفصل الثاني من العام الدراسي 2020/2019م.

مصطلحات الدراسة :

- المعوقات: وهي جميع العوائق الاجتماعية والإدارية والمالية والشخصية التي تقف أمام المسؤول عن تحقيق الأهداف الإدارية (المغيدي، 1997). ويعرفها الباحث: بأنها مجموعة من العوامل التي تحول دون تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين التقنية خضوري، وتقاس بالدرجة الكلية التي يحصل عليها أعضاء هيئة التدريس بعد استجابتهم على فقرات أداة الدراسة التي أعدتها الباحثة.
- إدارة الجودة الشاملة في الجامعات: عرفها كل من الحاج ومجيد وجريسات (2008) بأنها: مجموعة من الخصائص أو السمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية في كل أبعادها من مدخلات ومخرجات، وتفاعلات، وتغذية

راجعة، والتي تؤدي إلى تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة التي تناسب الجميع. ويرى كل من ربابعة وعبيد (2015) بأنها: قدرة الجامعة على تقديم خدمة للمجتمع بمستوى عالٍ من الجودة المتميزة، وتستطيع من خلالها الوفاء باحتياجات ورغبات الطلبة وأولياء الأمور.

– جامعة فلسطين التقنية – خضوري: هي إحدى مؤسسات التعليم العالي في فلسطين وهي الجامعة الحكومية الأولى والوحيدة في الضفة الغربية تتبع لوزارة التربية والتعليم العالي.

الدراسات السابقة:

تم الإطلاع على عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتم عرضها وفق الترتيب الزمني من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

أجرت النكري والطراونة (2018) دراسة هدفت إلى التعرف على درجة تحقيق الجامعات الأردنية لمعايير ضمان الجودة من وجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية، فيما تكونت عينة الدراسة من (59) عميداً، و(161) رئيس قسم، واعتمد الباحث لجمع بياناته استبانة، وكانت نتائج الدراسة بأن معايير ضمان الجودة من وجهة نظر العمداء ورؤساء الأقسام كانت مرتفعة في الجامعات الأردنية، وهناك فروق ذات دلالة إحصائية حسب تقديرات العمداء ورؤساء الأقسام الأكاديمية لدرجة تحقيق الجامعات الأردنية لمعايير ضمان الجودة، وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي.

وأجرى عبد الرحمن (2017) دراسة هدفت التعرف على مفهوم الجودة الشاملة والمعايير المتعلقة بها وأهم المعوقات التي تحد من تطبيقها في المعاهد العليا الخاصة في مدينة القاهرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها. وتم إتباع المنهج الوصفي من خلال تطبيق استبانة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بلغ عددها (243) عضواً. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المعوقات حصلت على درجة تقدير كبيرة، وأن أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق إدارة الجودة الشاملة هي: فشل القيادات الأكاديمية في توفير ثقافة إدارية تهى العاملين لتطبيق إدارة الجودة، وضعف حماس القيادات الأكاديمية في الإسراع في تحقيق إدارة الجودة الشاملة، وافتقار القيادات للنمط الإداري البيروقراطي المتسلط، وعدم وجود معايير واضحة في اختيار القيادات الأكاديمية. كما أظهرت النتائج

وجود فروق في استجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير الرتبة لصالح أستاذ، وحسب متغير الخبرة لصالح ذوي الخبرة الأعلى.

وأجرى ربابعة وعبيد (2015) دراسة هدفت إلى التعرف على معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية في فلسطين، وتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال استبانة مكونة من (39) فقرة تم تطبيقها على (68) عضو هيئة تدريس بطريقة عشوائية، وقد أظهرت النتائج أن المعوقات حصلت على درجة تقدير كبيرة وأن أهم المعوقات هي: الاعتماد على الطرق التقليدية في إيصال المعلومات، وضعف الحوافز المادية والمعنوية، وتقادم أساليب اختيار أعضاء هيئة التدريس، وضعف الدعم المالي للأبحاث، وزيادة العبء التدريسي، وضعف العلاقة بين الجامعة وسوق العمل، وعدم اقتناع بعض القيادات بأهمية تطبيق الجودة الشاملة، وعدم وضوح معايير اختيار المادة. ولم تظهر الدراسة وجود فروق حسب متغير الخبرة، في حين وجدت فروق حسب متغير الجنس لصالح الذكور.

وأجرى السبيط (2014, Alsuabait) دراسة هدفت إلى الكشف عن المعوقات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة في كلية الآداب بجامعة الملك فيصل في السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة هي: عدم كفاية تدريب المديرين على المشكلات، وقلة الحوافز المقدمة لأعضاء هيئة التدريس، وقصور التجهيزات الطبية في الجامعة.

وأجرى (Al Tasheh, 2014) دراسة هدفت إلى التعرف على معوقات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الكويتية، وتم إجراء عدد من المقابلات مع عدد من القيادات الأكاديمية بالجامعات الكويتية، وتطبيق استبانة على عينة من رؤساء الأقسام. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أهم معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة هي: ضعف التزام القادة الأكاديميين في تطبيق مبادئ الجودة الشاملة، وعدم وجود المؤهلين في مجال إدارة الجودة الشاملة، وعدم المعرفة بطرق التحسين المستمر، وصعوبة التقييم الذاتي.

وأجرى (Sawaluddin, & others, 2013) دراسة هدفت إلى الكشف على العلاقة بين ممارسات إدارة الجودة الشاملة وفق مبادئ نموذج بالدريج وبين أداء مؤسسات

التعليم العالي في اندونيسيا، وتم إتباع المهمة الوصفي من خلال تطبيق استبانة على (135) من قادة ومدراء المؤسسات التعليمية العالية في اندونيسيا . وقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي لتطبيق معايير بالتدريج على ممارسات إدارة الجودة الشاملة وعلى الأداء العام لمؤسسات التعليم العالي، وكان للقيادة والتخطيط الاستراتيجي التأثير الأكبر على الأداء العام لتلك المؤسسات.

وأجرى العمري وبون (AL – Amri & Bon, 2011) دراسة سعت إلى الكشف على درجة تطبيق أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمينية لمبادئ إدارة الجودة الشاملة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق مبادئ الجودة الشاملة متوسطة، وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حسب متغير الخبرة.

وأجرت الشerman (2011) دراسة هدفت إلى التعرف على معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة مؤتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، وتم إتباع المنهج الوصفي من خلال بناء استبانة تكونت من (40) فقرة، تم توزيعها وتطبيقها على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية والإنسانية بلغ عددها (140) عضواً، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المعوقات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة حصلت على تقدير مرتفعة، كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاستجابات حسب متغيرات: الجنس، والرتبة، والخبرة.

يتبين من خلال الدراسات السابقة أنها ركزت على معوقات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الحكومية والخاصة، وأنها اتبعت المنهج الوصفي من خلال بناء استبانة وتطبيقها على أعضاء هيئة التدريس. وقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في البحث عن معوقات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات، ولكن المختلف مكان وطبيعة الجامعة حيث استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في توضيح مشكلة الدراسة، وبناء أداة الدراسة، وفي تفسير نتائجها.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة عن أسئلتها تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، لجمع البيانات من خلال توزيع الاستبانات وجمعها وتحليلها إحصائياً بالأساليب المناسبة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة فلسطين التقنية خضوري البالغ عددهم (238) عضو هيئة تدريس حسب إحصائيات إدارة الموارد البشرية في الجامعة للعام الدراسي 2020/2019م.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة في بداية الفصل الثاني من العام الدراسي 2020/2019م، حيث تم توزيع (140) استبانة، وتم استرجاع (128) استبانة صالحة للتحليل ويبين الجدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات المستقلة.

الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مستويات متغيراتها

المتغير	المستوى/الصفة	العدد	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	96	75.0%
	أنثى	32	25.0%
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	3	2.3%
	أستاذ مشارك	9	7.0%
	أستاذ مساعد	49	38.3%
	محاضر	67	52.3%
الخبرة	أقل من 10 سنوات	61	47.7%
	10 - أقل من 15 سنة	33	25.8%
	15 سنة فأكثر	34	26.6%

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بالإطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتم بناء استبانة تكونت بصورتها الأولية من (37) فقرة موزعة على أربعة مجالات هي: المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس، والمعوقات المتعلقة بالبرامج التعليمية وطرق التدريس، والمعوقات المتعلقة بالتمويل الجامعي، والمعوقات المتعلقة بجودة الطالب الجامعي. إذ يضع المستجيب إشارة أمام كل فقرة من فقرات المجالات وذلك على سلم من خمسة درجات هي (كبيرة جداً، كبيرة،

متوسطة، متدنية، متدنية جداً) وتصحح الأداة بإعطاء الأوزان التالية (5، 4، 3، 2، 1) للدرجات السابقة الذكر.

صدق أداة الدراسة :

أ. الصدق الظاهري: تم التأكد من صدق أداة الدراسة وذلك بعرضها على (10) محكمًا من ذوي الخبرة والاختصاص من أعضاء هيئة التدريس في تخصصات الإدارة التربوية، وأصول التربية، وعلم النفس. والأخذ بملاحظاتهم وتعديلاتهم، من حيث: معرفة مدى صلاحية الصياغة اللغوية، وانتماء الفقرة للمجال الذي أدرجت ضمنه، ومدى ملاءمة الفقرات وتوافقها مع مجال الدراسة، وإجراء أي تعديلات يرونها مناسبة. وبناء على إجماع (80%) من مجموعة المحكمين تم اعتماد أداة الدراسة بصورتها النهائية. حيث تم تعديل واستبدال بعض الفقرات ليصبح عددها النهائي (33) فقرة موزعة على نفس المجالات السابقة.

ب. صدق البناء: تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية بلغ عددها (20) عضو هيئة تدريس من مجتمع الدراسة، وتم استبعادهم من عينة الدراسة. وتم حساب معاملات ارتباط بين درجة كل فقرة مع الدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه الفقرة. كما تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة. والجدول (2) يبين ذلك.

الجدول (2): معاملات ارتباط بيرسون بين مجالات أداة الدراسة والأداة ككل

الأداة الكلية	المعوقات المتعلقة بجودة الطالب الجامعي	المعوقات المتعلقة بالتمويل الجامعي	المعوقات المتعلقة بالبرامج التعليمية وطرق التدريس	المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس	المجالات
				1	المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس
			1	♦♦.573	المعوقات المتعلقة بالبرامج التعليمية وطرق التدريس
		1	♦♦.282	♦♦.344	المعوقات المتعلقة بالتمويل الجامعي
	1	♦♦.459	♦♦.586	♦♦.511	المعوقات المتعلقة بجودة الطالب الجامعي
1	♦♦.835	♦♦.648	♦♦.805	♦♦.794	الأداة الكلية

يتبين من الجدول (2) أن قيم معاملات ارتباط مجالات أداة الدراسة مع الأداة ككل، تراوحت ما بين (0.648-0.835)، كما أن قيم معاملات الارتباط البينية لمجالات أداة الدراسة تراوحت ما بين (0.282-0.586).

كذلك حساب قيم معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات الاداة والمجالات التي تنتمي إليها. وبين الفقرات والأداة ككل، وكما هو مبين في الجدول (3) :

الجدول (3) : قيم معاملات الارتباط بين فقرات كل مجال مع المجال والأداة (الكلي)

معامل الارتباط		الفقرة	المجال
مع الأداة	مع المجال		
♦♦.487	♦♦.608	q1	المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس
♦♦.546	♦♦.651	q2	
♦♦.597	♦♦.690	q3	
♦♦.521	♦♦.646	q4	
♦♦.404	♦♦.577	q5	
♦♦.542	♦♦.689	q6	
♦♦.541	♦♦.631	q7	
♦♦.465	♦♦.608	q8	
♦♦.451	♦♦.627	q9	
♦♦.571	♦♦.784	q10	المعوقات المتعلقة بالبرامج التعليمية وطرق التدريس
♦♦.577	♦♦.801	q11	
♦♦.612	♦♦.774	q12	
♦♦.694	♦♦.840	q13	
♦♦.636	♦♦.782	q14	
♦♦.601	♦♦.761	q15	
♦♦.634	♦♦.734	q16	
♦♦.557	♦♦.598	q17	
♦♦.459	♦♦.734	q18	المعوقات المتعلقة بالتمويل الجامعي
♦♦.500	♦♦.735	q19	
♦♦.532	♦♦.820	q20	
♦♦.539	♦♦.762	q21	
♦♦.508	♦♦.817	q22	
♦♦.467	♦♦.777	q23	
♦♦.418	♦♦.635	q24	

❖.575	❖.688	q25	المعوقات المتعلقة بجودة الطالب الجامعي
❖.461	❖.568	q26	
❖.538	❖.701	q27	
❖.548	❖.686	q28	
❖.577	❖.713	q29	
❖.454	❖.548	q30	
❖.625	❖.743	q31	
❖.640	❖.711	q32	
❖.562	❖.627	q33	

يظهر الجدول (3) أن معاملات الارتباط بين فقرات الأداة ومجال الدراسة والأداة الكلية، كانت مناسبة، حيث تراوحت الارتباطات بين فقرات الاداة ومجالات الدراسة ما بين (0.5-0.8)، وبين فقرات المجالات والأداة الكلية ما بين (0.4-0.69)، وهي ملائمة لأغراض لتحقيق أهداف الدراسة الحالية.

ثبات أداة الدراسة :

تمّ استخدام طريقتين للتحقق من ثبات أداة الدراسة، الطريقة الأولى هي التطبيق وإعادة التطبيق والطريقة الثانية هي حساب معامل كرونباخ لفقرات الاستبانة. حيث تم في الأولى تطبيق الاستبانة على العينة الاستطلاعية (20 مستجيباً) مرتين بفارق زمني مدته أسبوعين وتم حساب معامل الارتباط بيرسون (معامل ثبات الاستقرار) بين التطبيقين. كما تم في الطريقة الثانية حساب معامل ثبات الاتساق الداخلي من خلال معامل كرونباخ ألفا. والجدول رقم (4) يبين ذلك.

الجدول (4) : معامل ثبات الإعادة والاتساق الداخلي كرونباخ ألفا أداة ككل ومجالاتها

المقياس ومجالاته	ثبات الاتساق الداخلي	ثبات الإعادة
المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس	0.887	0.899
المعوقات المتعلقة بالبرامج التعليمية وطرق التدريس	0.845	0.854
المعوقات المتعلقة بالتمويل الجامعي	0.921	0.875
المعوقات المتعلقة بجودة الطالب الجامعي	0.931	0.921
الأداة الكلية	0.942	0.935

أظهرت النتائج في الجدول (4) أن معامل ارتباط بيرسون بين درجات المفحوصين على الأداة في مرتي التطبيق بلغ معامل الثبات الكلي للأداة (0.935). أما معامل ثبات

الاتساق الداخلي "كرونباخ ألفا" (Cronbach's Alpha) للأداة ككل بلغ (0.942). ويلاحظ أنها ذات معامل ثبات مرتفع. وعليه اعتبرت هذه القيم ملائمة لغايات هذه الدراسة وتحقيق غرضها والوثوق بنتائجها.

المعيار الإحصائي:

تم اعتمد المعيار الإحصائي باستخدام المعادلة الآتية:

مدى الفئة = (أعلى قيمة - أدنى قيمة) مقسوماً على عدد الخيارات مدى الفئة = 5 -

1 = 4 ÷ 5 = 0.8 وبذلك يصبح معيار الحكم على النحو الآتي:

الجدول (5): المعيار الإحصائي لتحديد درجة المعوقات

الدرجة	المتوسط الحسابي
قليلة جداً	من 1.00 أقل من 1.80
قليلة	من 1.80 أقل من 2.60
متوسطة	من 2.60 أقل من 3.40
كبيرة	من 3.40 أقل من 4.20
كبيرة جداً	من 4.20 - 5.00

متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغيرات المستقلة:

1. الجنس.
2. الرتبة الأكاديمية.
3. سنوات الخبرة.

ثانياً: المتغير التابع: معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين التقنية خضوري.

أساليب المعالجة الإحصائية:

- للإجابة عن السؤال الأول تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- للإجابة عن السؤال الثاني تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الثلاثي المتعدد لمعرفة الدلالة الإحصائية للفروق الظاهرية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات المعوقات ككل.

نتائج الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين التقنية خضوري ولتحقيق ذلك تمت الإجابة عن أسئلتها وفق تسلسلها. أولاً: نتائج السؤال الأول الذي نص على: "ما معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين التقنية خضوري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟ للإجابة عن هذا السؤال؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجالات الدراسة وبين الجدول (6) ذلك. الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجالات أداة الدراسة، مرتبة تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية

رقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس	2.84	.652	1	متوسطة
2	المعوقات المتعلقة بالبرامج التعليمية وطرق التدريس	2.74	.747	2	متوسطة
4	المعوقات المتعلقة بجودة الطالب الجامعي	2.58	.666	3	متدنية
3	المعوقات المتعلقة بالتمويل الجامعي	2.50	.721	4	متدنية
	الأداة الكلية	2.67	.538		متوسطة

يلاحظ من الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية لمجالات الأداة تراوحت بين (2.50) و(2.84) بدرجة (متدنية إلى متوسطة). حيث جاء مجال المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.84) وبانحراف معياري (0.652)، أما في المرتبة الأخيرة فقد جاء مجال المعوقات المتعلقة بالتمويل الجامعي بمتوسط حسابي (2.50) وبانحراف معياري (0.721) وبدرجة متدنية. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة عبد الرحمن (2017) التي بينت أن معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة جاءت بدرجة كبيرة. كما تختلف مع نتائج دراسة رابعة وعبيد (2015) التي بينت أن معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية في فلسطين جاءت بدرجة كبيرة، وتختلف أيضاً مع نتائج دراسة الشerman (2011) التي بينت أن معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة مؤتة جاءت بدرجة مرتفعة. وتغزو الباحثة مجئ مجالي المعوقات المرتبطة بعضو هيئة التدريس والمعوقات المتعلقة بالبرامج وطرق التدريس في المرتبتين الأولى والثانية إلى أن افتقار أعضاء هيئة التدريس للخبرات

الكافية، وقلة مشاركة الأعضاء في المؤتمرات العالمية، وضعف خطة الجامعة لتطوير أعضاء هيئة التدريس تعمل على إيجاد صعوبات في عملية التطبيق الفعلي لإدارة الجودة الشاملة حيث أن أعضاء هيئة التدريس هم الأساس في عملية التطوير الجامعي وبما ينعكس على مستوى الأداء في الجامعة، ونوعية الخريجين. كما أن الاعتماد على الطرق التقليدية في عملية التدريس، وضعف التحسين المستمر لطرق التدريس الجامعي يحول دون التحول نحو الجودة الشاملة. وهذا لا يعني أن الجوانب المالية والدعم المالي ليست معوقات حقيقية بل أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعة يدركون العناصر الأساسية للجودة الشاملة.

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل مجال على حدة، وكما يلي:

المجال الأول: المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية النتائج كما في الجدول (7):

الجدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال (المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس)

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
8	ضعف التزام أعضاء الهيئة التدريسية بأنظمة وقوانين الجامعة	3.27	1.054	1	متوسطة
5	ضعف الكفاءة الأكاديمية لدى بعض أعضاء الهيئة التدريسية	3.19	1.092	2	متوسطة
6	افتقار أعضاء الهيئة التدريسية للخبرات التربوية الكافية	3.06	1.056	3	متوسطة
9	ضعف العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الهيئة التدريسية	3.00	1.065	4	متوسطة
1	ضعف خطة التدريب والتطوير السنوية لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة	2.66	.863	5	متوسطة
3	ضعف مشاركة أعضاء الهيئة التدريسية في المؤتمرات العالمية بأوراق متميزة	2.65	.993	6	متوسطة
7	قلة منح حوافز كافية لأعضاء الهيئة التدريسية	2.58	1.054	7	متدنية
2	ندرة الدعم المقدم لأعضاء الهيئة التدريسية المتميزين في البحوث	2.57	1.017	8	متدنية
4	ضعف مشاركة أعضاء الهيئة التدريسية في التخطيط الإستراتيجي للجامعة	2.55	1.026	9	متدنية
	المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس	2.84	.652		متوسطة

يلاحظ من الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المجال تراوحت بين (2.55) و(3.27) بدرجة (متدنية إلى متوسطة). حيث جاءت الفقرة (8) التي نصت على " ضعف التزام أعضاء الهيئة التدريسية بأنظمة وقوانين الجامعة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.27) وبانحراف معياري (1.054) وبدرجة (متوسطة)، في حين جاءت الفقرة (4) التي نصت على " ضعف مشاركة أعضاء الهيئة التدريسية في التخطيط الإستراتيجي للجامعة " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.55) وبانحراف معياري (1.026) وبدرجة (متدنية).

المجال الثاني: المعوقات المتعلقة بالبرامج التعليمية وطرق التدريس:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول (8):

الجدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال (المعوقات المتعلقة بالبرامج التعليمية وطرق التدريس)

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
14	ضعف قدرة المناهج التعليمية على إكساب الطالب مهارات حل المشكلات	2.84	.978	1	متوسطة
16	ضعف قدرة المناهج التعليمية على ترسيخ القيم السامية	2.81	1.010	2	متوسطة
12	ندرة الإثراء للبرامج التعليمية وطرق التدريس بما يتلاءم مع حاجات الطلبة	2.80	.956	3	متوسطة
11	ضعف تخطيط إدارة الجامعة لتطوير البرامج التعليمية وطرائق التدريس	2.75	.964	4	متوسطة
15	ضعف قيام الجامعة بالتحسين المستمر لأساليب التعليم والتعلم	2.73	.909	5	متوسطة
10	ضعف ملاءمة البرامج التعليمية وطرائق التدريس مع متطلبات سوق العمل	2.71	1.077	6	متوسطة
13	قلة تحديث البرامج التعليمية وطرق التدريس لتواكب إدارة الجودة	2.67	.932	7	متوسطة
17	الاعتماد على طرق التدريس التقليدية والتلقين	2.64	1.070	8	متوسطة
	المعوقات المتعلقة بالبرامج التعليمية وطرق التدريس	2.74	.747		متوسطة

يلاحظ من الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المجال تراوحت بين (2.64) و(2.84) بدرجة (متوسطة). حيث جاءت الفقرة (14) التي نصت على " ضعف قدرة المناهج التعليمية على إكساب الطالب مهارات حل المشكلات." في المرتبة الأولى

بمتوسط حسابي (2.84) وبانحراف معياري (0.978) وبدرجة (متوسطة)، في حين جاءت الفقرة (17) التي نصت على "الاعتماد على طرق التدريس التقليدية والتلقين" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.64) وبانحراف معياري (1.070) وبدرجة (متوسطة).

المجال الثالث: المعوقات المتعلقة بالتمويل الجامعي:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول (9):

الجدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات المجال (المعوقات المتعلقة بالتمويل الجامعي)، مرتبة تنازلياً وفق المتوسطات

الحسابية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
24	عدم اعتماد زيادة عدد الطلاب المقبولين سنوياً لزيادة المصادر المالية	2.81	1.070	1	متوسطة
19	قلة اعتماد الجامعة على مصادر متنوعة للتمويل	2.52	.964	2	متدنية
20	غياب الدعم الخارجي للجامعة	2.52	.939	3	متدنية
23	ضعف كفاية مصادر التمويل للتوسعات الإنشائية المخططة	2.47	.904	4	متدنية
18	شح الموارد المالية المتاحة للجامعة	2.44	1.025	5	متدنية
22	عدم كفاية مصادر التمويل لتحقيق الأهداف المخططة	2.41	.918	6	متدنية
21	عدم مساهمة القطاع العام والخاص في تمويل الجامعة	2.34	.900	7	متدنية
	المعوقات المتعلقة بالتمويل الجامعي	2.50	.721		متدنية

يلاحظ من الجدول (9) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المجال تراوحت بين (2.34) و(2.81) بدرجة (متدنية إلى متوسطة). حيث جاءت الفقرة (24) التي نصت على "عدم اعتماد زيادة عدد الطلاب المقبولين سنوياً لزيادة المصادر المالية." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.81) وبانحراف معياري (1.070) وبدرجة (متوسطة)، في حين جاءت الفقرة (21) التي نصت على "عدم مساهمة القطاع العام والخاص في تمويل الجامعة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.34) وبانحراف معياري (0.900) وبدرجة (متدنية).

المجال الرابع المعوقات المتعلقة بجودة الطالب الجامعي:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال وكانت

النتائج كما في الجدول (10):

الجدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات المجال (المعوقات المتعلقة بجودة الطالب الجامعي)، مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
30	عدم وجود مكتبة متكاملة ونظام إلكتروني للبحث عن المعلومات في الجامعة	3.05	1.041	1	متوسطة
33	ضعف تفاعل إدارة الجامعة مع الطلبة من خلال الاستماع إلى آرائهم الحالية	2.91	1.097	2	متوسطة
32	ضعف الاستعانة بشكاوى الطلبة من أجل تطوير الخدمات المقدمة لهم	2.78	1.086	3	متوسطة
26	ارتفاع معدلات الرسوب بين الطلبة	2.72	.980	4	متوسطة
31	ضعف الحوافز المادية والمعنوية المقدمة للطلبة المبدعين	2.60	1.030	5	متوسطة
27	ضعف تفاعل الطلبة داخل القاعة الدراسية	2.50	.869	6	متدنية
28	انخفاض دافعية الطلبة للتعلم	2.30	.960	7	متدنية
29	ضعف إدراك الطلبة لفهوم أن الجودة مسؤولية الجميع	2.22	1.003	8	متدنية
25	كثرة أعداد الطلبة في القاعة الدراسية	2.14	.954	9	متدنية
	المعوقات المتعلقة بجودة الطالب الجامعي	2.58	.666		متدنية

يلاحظ من الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المجال تراوحت بين (2.14) و(3.05) بدرجة (متدنية إلى متوسطة). حيث جاءت الفقرة (30) التي نصت على "عدم وجود مكتبة متكاملة ونظام إلكتروني للبحث عن المعلومات في الجامعة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.05) وبانحراف معياري (1.041) وبدرجة (متوسطة)، في حين جاءت الفقرة (25) التي نصت على "كثرة أعداد الطلبة في القاعة الدراسية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.14) وبانحراف معياري (.954) وبدرجة (متدنية).
ثانياً: نتائج السؤال الثاني: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة حول معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين التقنية خضوري تعزى إلى متغيرات (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة)؟"

للإجابة عن هذا السؤال؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين التقنية خضوري، وفقاً لمتغير (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة)، ويبين الجدول (11) ذلك.

الجدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين التقنية خضوري ككل ، وفقاً لمتغيرات (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة)

المتغير	المستوى/الفئة	المتوسط الحسابي	العدد	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	2.67	96	.557
	أنثى	2.67	32	.484
	المجموع	2.67	128	.538
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	2.17	3	.751
	أستاذ مشارك	2.67	9	.450
	أستاذ مساعد	2.66	49	.604
	محاضر	2.70	67	.486
	المجموع	2.67	128	.538
الخبرة	اقل من 10 سنوات	2.66	61	.579
	10 - اقل من 15 سنة	2.71	33	.470
	15 سنة فأكثر	2.65	34	.535
	المجموع	2.67	128	.538

يتبين من الجدول (11) وجود تباين ظاهري بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات: الجنس، والرتبة الأكاديمية، والخبرة، و. ولبيان دلالة الفروق تم استخدام تحليلي التباين كما هو في الجدول (12).

الجدول (12): تحليل التباين الثلاثي للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين التقنية خضوري ككل ، وفقاً لمتغير (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة)

المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	.161	1	.161	.548	.461
الرتبة العلمية	1.061	3	.354	1.204	.312
الخبرة	.043	2	.021	.072	.930
الخطأ	32.009	109	.294		
المجموع	951.163	128			
المجموع المعدل	36.708	127			

يُلاحظ من الجدول (12) ما يلي:

- عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين التقنية خضوري ككل، وفقاً لمتغير الجنس. وقد تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن واقع التعليم في الجامعة لا يفرق بين أعضاء هيئة التدريس بناء على الجنس، وقد يعزى إلى أن هذا هو الواقع الفعلي في الجامعة بحيث يدركه الجميع ذكورا وإناثا. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الشerman (2011) التي بينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أعضاء هيئة التدريس حسب متغير الجنس. لكنها تختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة ربابعة وعبيد(2015) التي بينت وجود فروق حسب متغير الجنس لصالح الذكور.
- وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين التقنية خضوري ككل، وفقاً لمتغير الرتبة العلمية. وهذا يعني أن جميع أعضاء هيئة التدريس من مختلف الرتب الأكاديمية متفقون على أن المعوقات التي تواجه جامعة فلسطين التقنية خضوي هي بدرجة متوسطة وأن هذه المعوقات يدركها الجميع باختلاف رتبهم. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الشerman (2011) التي بينت عدم وجود فروق حسب متغير الرتبة العلمية. لكنها تختلف مع نتائج دراسة عبد الرحمن(2017) التي بينت وجود فروق حسب متغير الرتبة العلمية لصالح فئة أستاذ.
- وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين التقنية خضوري ككل، وفقاً لمتغير الخبرة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة عبد الرحمن (2017) ودراسة ربابعة وعبيد (2015) ودراسة الشerman (2011) التي بينت عدم وجود فروق في استجابات أعضاء هيئة التدريس حول المعوقات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة حسب متغير الخبرة. وهذا يعني أن جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة فلسطين التقنية خضوري على اختلاف عدد سنوات خبرتهم يرون أن المعوقات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة لا تحتاج إلى خبرات معينة حتى يدركها الأعضاء.

كما حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين التقنية خضوري، وفقاً لمتغير (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة)، ويبين جدول (13) ذلك.

جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين التقنية خضوري ككل، وفقاً لمتغيرات (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة)

المتغيرات	الإحصائي	المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس	المعوقات المتعلقة بالبرامج التعليمية وطرق التدريس	المعوقات المتعلقة بالتمويل الجامعي	المعوقات المتعلقة بجودة الطالب الجامعي
الجنس					
ذكر	المتوسط الحسابي	2.83	2.77	2.45	2.60
	العدد	96	96	96	96
	الانحراف المعياري	.641	.750	.758	.694
أنثى	المتوسط الحسابي	2.84	2.65	2.66	2.52
	العدد	32	32	32	32
	الانحراف المعياري	.692	.744	.580	.580
المجموع	المتوسط الحسابي	2.84	2.74	2.50	2.58
	العدد	128	128	128	128
	الانحراف المعياري	.652	.747	.721	.666
الرتبة الأكاديمية					
أستاذ	المتوسط الحسابي	2.15	2.38	1.62	2.44
	العدد	3	3	3	3
	الانحراف المعياري	.501	1.192	.360	.969
أستاذ مشارك	المتوسط الحسابي	2.81	2.76	2.49	2.58
	العدد	9	9	9	9
	الانحراف المعياري	.451	.804	.619	.709
أستاذ مساعد	المتوسط الحسابي	2.79	2.70	2.46	2.66
	العدد	49	49	49	49
	الانحراف المعياري	.697	.728	.788	.696
محاضر	المتوسط الحسابي	2.90	2.79	2.57	2.52
	العدد	67	67	67	67
	الانحراف المعياري	.636	.746	.676	.634
المجموع	المتوسط الحسابي	2.84	2.74	2.50	2.58
	العدد	128	128	128	128
	الانحراف المعياري	.652	.747	.721	.666

الخبرة					
2.55	2.54	2.72	2.83	المتوسط الحسابي	اقل من 10 سنوات
61	61	61	61	العدد	
.683	.726	.806	.681	الانحراف المعياري	
2.61	2.45	2.84	2.89	المتوسط الحسابي	10 - 15 سنة
33	33	33	33	العدد	
.592	.642	.675	.652	الانحراف المعياري	
2.61	2.47	2.69	2.80	المتوسط الحسابي	15 سنة فأكثر
34	34	34	34	العدد	
.718	.799	.716	.612	الانحراف المعياري	
2.58	2.50	2.74	2.84	المتوسط الحسابي	المجموع
128	128	128	128	العدد	
.666	.721	.747	.652	الانحراف المعياري	

يُلاحظ من جدول (13) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية على كل مجال من مجالات معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة وفقاً للمتغيرات ولتحديد الدلالة الإحصائية لهذه الفروق الظاهرية، تم تطبيق تحليل التباين الثلاثي المتعدد، ويبين جدول (14) ذلك.

جدول (14) تحليل التباين الثلاثي للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات معوقات إدارة الجودة ككل، وفقاً لمتغيرات (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة)

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	المجال	مصدر التباين
.388	.750	.322	1	.322	المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس	الجنس
.552	.357	.195	1	.195	المعوقات المتعلقة بالبرامج التعليمية وطرق التدريس	
.531	.395	.202	1	.202	المعوقات المتعلقة بالتمويل الجامعي	
.223	1.500	.714	1	.714	المعوقات المتعلقة بجودة الطالب الجامعي	الرتبة العلمية
.080	2.314	.994	3	2.983	المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس	
.759	.392	.214	3	.642	المعوقات المتعلقة بالبرامج التعليمية وطرق التدريس	
.182	1.651	.844	3	2.533	المعوقات المتعلقة بالتمويل الجامعي	
.974	.074	.035	3	.105	المعوقات المتعلقة بجودة الطالب الجامعي	الخبرة
.929	.074	.032	2	.063	المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس	
.484	.731	.399	2	.798	المعوقات المتعلقة بالبرامج التعليمية وطرق التدريس	

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	المجال	مصدر التباين
.271	1.320	.675	2	1.350	المعوقات المتعلقة بالتمويل الجامعي	
.898	.108	.051	2	.103	المعوقات المتعلقة بجودة الطالب الجامعي	
		.430	109	46.847	المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس	الخطأ
		.546	109	59.508	المعوقات المتعلقة بالبرامج التعليمية وطرق التدريس	
		.511	109	55.741	المعوقات المتعلقة بالتمويل الجامعي	
		.476	109	51.870	المعوقات المتعلقة بجودة الطالب الجامعي	
			128	1083.370	المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس	المجموع
			128	1034.715	المعوقات المتعلقة بالبرامج التعليمية وطرق التدريس	
			128	866.796	المعوقات المتعلقة بالتمويل الجامعي	
			128	908.247	المعوقات المتعلقة بجودة الطالب الجامعي	
			127	53.925	المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس	المجموع المعدل
			127	70.933	المعوقات المتعلقة بالبرامج التعليمية وطرق التدريس	
			127	66.081	المعوقات المتعلقة بالتمويل الجامعي	
			127	56.319	المعوقات المتعلقة بجودة الطالب الجامعي	

يتبين من جدول (14) الآتي:

- عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على جميع مجالات معوقات تطبيق الجودة الشاملة ككل، وفقاً لمتغير الجنس.
- وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على جميع مجالات معوقات تطبيق الجودة الشاملة ككل، وفقاً لمتغير الرتبة العلمية.
- وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على جميع مجالات معوقات تطبيق الجودة الشاملة ككل، وفقاً لمتغير الخبرة.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثة بالآتي:

- دعوة المسؤولين في الجامعة الاستفادة من خبرات الجامعات الوطنية والعربية في مجال تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
- عمل دورات تدريبية مكثفة لأعضاء هيئة التدريس لرفع مستوى كفاياتهم وخبراتهم التربوية.
- تحفيز أعضاء هيئة التدريس من أجل المشاركة في المؤتمرات العالمية والإقليمية.
- تطوير المناهج وطرق التدريس بما يساهم في إكساب الطلبة مهارات حل المشكلات، وبما يساهم في توظيف طرق التدريس الحديثة.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- الترتوري، محمد وجويحان، غدير (2006). إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات ط1. عمان: المسيرة للنشر والتوزيع.
- جامعة فلسطين التقنية - خضوري دليل الجامعة، جامعة فلسطين التقنية - خضوري - طوكرم. [www. https://ptuk.edu.ps](https://ptuk.edu.ps)
- الحاج، فيصل، ومجيد، سوسن وخريسات، سليمان (2008). دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية. الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية عمان.
- الخطيب، أحمد (2001). الإدارة الجامعية، ط1، اربد: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع.
- داوود، عبد العزيز، (2011). إدارة الجودة والاعتماد والأكاديمي في مؤسسات التعليم ط1، عمان: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
- ربابعة، سائد وعبيد، شاهر (2015). معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية. دراسة حالة الجامعة العربية الأمريكية. مجلة البحث العلمي في التربية العدد 16 ص 308-324.
- الزهيري، إبراهيم. (2009)، إدارة الجودة الشاملة وإعادة هندسة العمليات في التعليم: رؤى نظرية وخبرات عالمية. هبة النيل للنشر والتوزيع: القاهرة.
- الشرمان، منيرة. (2011). معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة مؤتة. مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، جامعة دمشق، 9(2) ص 106-125.
- الطائي يوسف حجيم، والعبادي محمد فوزي (2008)، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: الأردن.
- عبد الرحمن، حسين. (2017). معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المعاهد الخاصة العليا بالقاهرة الكبرى. جامعة الأزهر، مجلة كلية التربية، 172 (1)، ص ص 356-454.

مجيد، سوسن والزيادات، محمد (2008). الجودة في التعليم دراسات تطبيقية ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

المغدي، (1997)، معوقات الإشراف التربوي كما يراه المشرفون والمشرفات في محافظة الإحساء التعليمية، رسالة ماجستير، مجلة البحوث التربوية بجامعة قطر، العدد الثاني عشر.

المراجع الأجنبية:

Al Tasheh, G. (2013). Obstacles to the Application of Total Quality Management in Higher Education Institutions in the state of Kuwait, European scientific Journal, 9(4).

Alamri, A, Bon, A. (2011). The degree of Application of faculty member in the Yemeni Universities of Principles Total Quality Management. Austrainian. Journal of Basic and Applied Sciences, 5 (9), 176- 181.

Alsubait, N. (2019). Obstacles to the Application of Quality Management in king Faisal University. Interdisciplinary. Journal of Research in Business, 3 (9).

Darwish,S. and Asouly, 2. (2011) Quality Assurance in higher Education: the Gcc organization for future prospect. The Third Annual conference of the Arab. Quality Assurance in Education, University of Wales Institute, Cardiff- UK.

Sawaluddin, A, Surachman, R, Djumahi, M & Mintarti, D. (2013). Quality Management practices (MBNQA) studies at college in southeast Sulawesi. Indonesia. Int J Bus manage invent, 2(11), 11- 25.

الإطار القانوني لعقد السياحة في التشريع الأردني دراسة تحليلية مقارنة

د. محمد حسين المجالي

أستاذ مساعد / رئيس القسم القانون / جامعة الزيتونة الاردنية

د. محمد خليل أبوبكر

أستاذ مشارك / عميد كلية الحقوق / جامعة الزيتونة الاردنية

د. محمد فهمي غزوي

أستاذ مساعد / نائب عميد كلية الحقوق / جامعة الزيتونة الاردنية

المملكة الأردنية الهاشمية

مقدمة

ما عادت السياحة مجرد ظاهرة عالمية اجتماعية اقتصادية انسانية بسيطة التجريد، بل تجاوزت ذلك الى ان اصبحت صناعة عالمية تقوم على هذه الظاهرة، بما يحقق تنمية اقتصادية شاملة، يمكن ان تشمل جميع دول العالم، ويتم احترافها بشكل اساسي من قبل قوى اقتصادية تتمتع بالخبرة والمعرفة والحصافة في تنفيذ الاعمال التي تكون في صلب اختصاصها لا بل تتجاوز ذلك في تعاقدات متشعبة ذات اثر متداخل وتعددي.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في عقد السياحة فيما يمثله من أهمية يترتب اثارها على اطراف العلاقة كشركة السياحة والطرف و/ او الاطراف الاخرى بما فيها السائح او متلقي الخدمة السياحية، بهدف تنفيذ الالتزامات الناشئة نتيجة هذه العلاقة التعاقدية، ومن هنا جاءت أهمية البحث في الاشكاليات والقضايا المتعلقة بالالتزامات وكالة السياحة والسائح واطراف العلاقة بالعملية السياحية وصولاً لتحديد مقومات الالتزامات القائمة على هذه الاطراف.

اهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في تحديد الطبيعة القانونية لعقد السياحة وتنظيمه تشريعياً، وفي دراسة التأطير القانوني لعقد السياحة في التشريع الاردني والتشريع المقارن في كل من مصر وفرنسا بما يشتمله عقد السياحة من العديد من المسائل القانونية، اهمها التكييف والطبيعة القانونية التي يخضع لها.

اشكالية البحث:

وتتمثل اشكاليات الدراسة بتحديد التزامات وحقوق الاطراف ذات العلاقة به، وهو ما نجد اثره بوضوح من خلال التنظيم التشريعي لعقد السياحة وكذلك باسشعار دور الفقه من جانب، والقضاء من جانب اخر، بهذا الخصوص.

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج التحليلي الاسقراطي المقارن للاحاطة بكافة جزئيات البحث.

المبحث الاول: التكييف القانوني للرابطة العقدية بين السائح ووكيل السياحة

المطلب الاول: ماهية عقد السياحة

الفرع الاول: التعريف بعقد السياحة

الفرع الثاني: الخصائص المميزه لعقد السياحة

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لعقد السياحة

الفرع الاول: مدى اعتبار العقد بين السائح ووكيل السياحة عقد مقاولة

الفرع الثاني: مدى اعتبار العقد بين السائح ووكيل السياحة عقد وكالة

المبحث الثاني: الاثار القانونية المترتبة عن عقد السياحة

المطلب الاول: التزامات وكيل السياحة

الفرع الاول: الالتزام قبل التعاقد بالاعلام

الفرع الثاني: تحديد طبيعة التزامات وكالة السياحة في مواجهة المتعامل (متلقي خدمة

السياحة)

الفرع الثالث: التزامات وكالة السياحة في مواجهة الغير

المطلب الثاني: التزامات السائح

الفرع الاول: الالتزام باعلام وكالة السياحة

الفرع الثاني: الالتزام بدفع ثمن الرحلة

المبحث الأول

التكييف القانوني للرابطة العقدية بين السائح ووكيل السياحة

يشتمل عقد السياحة العديد من المسائل القانونية، اهمها التكييف والطبيعة القانونية التي يخضع لها، حيث يتوقف على ذلك تحديد التزامات وحقوق الاطراف ذات العلاقة به، وهو ما نجد اثره بوضوح من خلال التنظيم التشريعي لعقد السياحة وكذلك باسشعار دور الفقه من جانب، والقضاء من جانب اخر، بهذا الخصوص. ولذلك فانه من المؤكد ضرورة توضيح وتسيط الضوء على جوانب "التنظيم التشريعي" لهذا العقد، وتحديدًا في فرنسا، ومصر والمملكة الاردنية الهاشمية. وبناء على ما تقدم ارتأى الباحثان تقسيم هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: التعريف بما هية عقد السياحة

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لعقد السياحة

في هذا المبحث سيتم التطرق الى التعريف بعقد السياحة والخصائص المميزه له، وصولا الى تحديد التكييف القانوني للرابطة العقدية ما بين السائح ووكيل السياحة.

المطلب الاول: ماهية عقد السياحة

الفرع الاول: التعريف بعقد السياحة

تبدأ العلاقة التعاقدية بين المتعامل (متلقي الخدمة، السائح) ووكيل السياحة عند ابرام العقد، حيث لم يوضح المشرع الاردني، نوع العقد، او طبيعته او وصفه الامر الذي يتحاج الى تكييف هذا العقد¹،

وتأتي اهمية التعريف بعقد السياحة وتحديد ما هيته نتيجة لعدم وجود نصوص خاصة في التشريع الفرنسي او في تشريعات جمهورية مصر او في المملكة الاردنية الهاشمية لتحدد هذه الماهية، الامر الذي من شأنه، ان قد ينشأ، ويثير جدلا قانونيا وفقهيا وخلافا حول تكييف العقد. لذلك كان لزاما علينا البحث في تكييف هذا العقد لبيان طبيعة

1 بالاضافة الى ان المشرعين الفرنسي والمصري لم يتعرضا كذلك لطبيعة العقد التي تربط السائح ووكيل السياحة فلم يتعرض المرسوم 14 يونيو 1984 (الفرنسي) الا لوجود عقد مبرم بين وكالة السياحة والعميل الامر الذي حدا بالمشرع الفرنسي اخيرا الى اصدار قانون رقم 92/645 الصادر بتاريخ 13/7/1992 والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 14/7/1992 والذي عنى فيه بتنظيم عقد السياحة من حيث انعقاده وتنفيذه كما شدد على مسؤولية وكالة السياحة في مواجهة عملائها وتحديد شروط ممارسة النشاطات المتعلقة بتنظيم وبيع الرحلات السياحية.

العلاقة القانونية التي تربط وكالة السياحة بالمتعامل (متلقي خدمة السياحة) ثم تحديد خصائص هذا العقد.

ويمكن القول ان عقد السياحة هو من عقود الخدمات¹ وبالتالي يمكن ان يخرج من طائفة عقود البيوع²، لان البيع لا يقع قانونا الا على شئ مادي، ومنتج السياحة هو خدمة، الا انه ظهر اتجاه حديث يدعو الى اعتبار عقد السياحة من عقود البيوع، وجاء ذلك حفاظا على مصلحة المتعامل (متلقي خدمة السياحة)، بهدف حمايته كمستهلك، وذلك على اعتبار انه الطرف الاضعف في العملية التعاقدية.

وعليه يمكن القول ان عقد السياحة هو عقد خدمات، سواء التزم فيه وكالة السياحة بالقيام باعمال الوساطة او تقديم خدمات النقل او بيع الرحلة لحسابها او لوكالات اخرى.

وقد استقر قضاء محكمة النقض المصرية، على ان العبرة في تكييف العقود هو بحقيقتها الواقعة والنية المشتركة لارادة الجانبين، دون ان يكون ذلك اعتدادا بالالفاظ التي يتضمنها العقد، ثم يأتي دور القاضي في ان يرتب من الاثار ما يحقق رقابة محكمة النقض لانه يطبق القانون على الواقع، وتطبيق القانون بعد ذلك من المسائل القانونية³. ومن هنا تأتي اهمية بحث الخصائص المميزة لهذا العقد.

الفرع الثاني: الخصائص المميزة لعقد السياحة

وفي ضوء ذلك، لا بد لنا من نستخلص الخصائص المميزة لهذا العقد، فهو:

- عقد غير مسمى
- وهو من العقود المركبة، او المختلطة.
- وهو بالنهاية من عقود الثقة الملزمة للجانبين
- قد يكون من عقود المساومة او من عقود الاذعان، بحسب الاحوال.

1 احمد السعيد الزقرد، الروابط القانونية الناشئة عن عقد الرحلة، مجلة الحقوق الكويتية، السنة الثانية والعشرون، العدد الاول مارس 1998، ص 89 وما بعدها.

2 الاهواني، عقد البيع، ص 28

3 نقض مدني، مجموعة احكام النقض 21 ديسمبر 1961 س 12 رقم 137 ص 810

ويرى البعض ان عقد السياحة يتميز الى جانب هذه الخصائص بانه من عقود الاستهلاك¹.

1) عقد السياحة عقدا غير مسمى

العقد غير المسمى هو ذلك العقد الذي يخصه المشرع بتنظيم قانوني خاص، ومثال ذلك العقد الذي يخصه المشرع بتنظيم قانون خاص، ومثال ذلك، عقد الاقامة الفندقية وعقد النشر، وعقد السياحة، وذلك بالمقابل للعقد المسمى الذي يخصه المشرع بتنظيم قانوني خاص كعقد البيع وعقد الايجار وعقد المقاولة. وتبدو اهمية تقسيم العقود الى مسماة وغير مسماة في تحديد الاحكام القانونية واجبة التطبيق على العقد².

ولا تظهر مشكلة بالنسبة للعقد المسمى حيث يمكن للقاضي الرجوع بخصوصه الى الاحكام القانونية المنظمة له في القانون المدني المملكة الاردنية الهاشمية، والخاصة به، فان لم يجد قضي بموجب القواعد العامة المنظمة للعقود، فان لم يجد فعن طريق القياس على اقرب العقود المسماة للعقد موضوع النزاع. لكن بخصوص العقد غير المسمى فستكون مهمة القاضي اكثر صعوبة، حيث يتوجب عليه الرجوع بدايةً الى القواعد العامة للالتزامات فان لم يجد توجه الى القواعد الخاصة باقرب العقود المسماة عن طريق القياس وذلك ما لم يكن هنال اتفاق او عرف بطبيعة الحال.

لابد من التأكيد هنا ان عقد السياحة يحتوي على العديد من الالتزامات التي تندرج تحت اكثر من عقد وهي عقد الوكالة وعقد المقاولة وعقد النقل وعقد البيع، وما ترتب على ذلك من عدم استقلاله باحكام خاصة به، وهو ما يرتب اهمية على اعطاؤه الوصف القانوني الصحيح، والاثار المترتبة على هذا الوصف التي اتجه اطرافها الى تحقيقها، بعبارة اخرى تحديد الطبيعة القانونية للعقد، اي تحديد اي نوع من انواع العقود يندرج تحته هذا العقد، لذلك توصلنا من

1. احمد عبدالكريم سلامة ، عقد المشاركة الزمنية الوتي، تأملات في القانن الدولي الخاص السياحي، مجلة حقوق حلوان، العدد الرابع، يوليو/ ديسمبر 2000، ص 16 وما بعدها.

2. عبد المنعم فرج الصدة، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية، 1986، ص 59.

خلال مسألة تكييف العقد الى ضرورة تطبيق احكام العقد الاكثر هيمنة على التزامات الاطراف¹ وبصفة خاصة وكالة السياحة، وهو ما اتفق عليه الباحثان. ولاشك ان هذا الرأي جاء نتيجة لكون عقد السياحة لا يخضع لاحكام العقود المسماة المتقدمة، بشكل كامل، حيث ان وكالة السياحة قد يتم اعتبارها مقاولا من خلال تنفيذها لاعمالها المترتبة بنشاطاتها، التي تتضمن تنظيم للرحلات، وهو الغاب على انشطتها عموما، الا انه وفي ذات الوقت، تعد منتجا وكذلك تعتبر بائعا لخدمة السياحة، وتساءل على هذا الاساس في مواجهة المتعامل (متلقي خدمة السياحة)، وهو ما يعبر عنه صراحة تجاه قانون 13 يوليو في فرنسا الصادر بخصوص شروط ممارسة الانشطة المتعلقة ببيع الرحلات والاقامة، واعتبر المتعامل (متلقي خدمة السياحة) بمثابة سائح مستهلك.

(2) عقد السياحة قد يكون عقد من عقود المساومة وقد يكون من عقود الاذعان بحسب الاحوال

تقوم وكالة السياحة وفي حال قيامها بعمل تنظيم للرحلات السياحية المنظمة بناء على طلب المتعامل (متلقي خدمة السياحة)، ويكون العقد من عقود المساومة حيث يملك كلا المتعاقدين (وكالة السياحة والمتعامل (متلقي خدمة السياحة)) الحرية في مناقشة شروط التعاقد.

اما في حالة تنظيم الرحلات الجماعية من خلال برامج الرحلات المعدة مسبقا وفقا لبرامج معدة من قبل وكالة السياحة، فيعد العقد في هذه الحالة من عقود الاذعان، حيث لا يملك المتعامل (متلقي خدمة السياحة) مناقشة شروط التعاقد، فهو اما ان يقبل الشروط او يرفضها.

(3) عقد السياحة من العقود المركبة، او المختلطة العقد المركب او المختلط هو الذي ينطوي على عدة عمليات قانونية ينهض بكل منها في العادة عقد، فيكون بهذا مزيجا من عدة عقود. واذ ينطوي عقد السياحة على العديد من العمليات القانونية، (وكالة، نقل، مقاول، بيع) فانه يعتبر في ضوء ذلك من العقود المركبة او المختلطة.

1 تكييف العقد. اسامة ابو الحسن مجاهد، عقد استثمار الاموال، دراسة مفصلة للعقد المبرم مع شركة توظيف الاموال، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 1993، ص 167، وما بعدها.

4) عقد السياحة من عقود الثقة الملزمة للجانبين

يستلزم عقد السياحة توافر قدر من الثقة بين وكالة السياحة والمتعامل (متلقي خدمة السياحة)، حيث يلجأ المتعامل بقدر كبير الى دقة البيانات التي تقدم اليه من قبل وكالة السياحة، بوصفها تقوم بنشاطها باحترافية وفنيات الخدمة وذلك بناء على ان اعتبارات حسن النية والثقة التي تتولد في بعض العقود من صفة او اعتبار في احد المتعاقدين، ومن ابرز صور هذه الاعتبارات عدم المساواة بين طرفي العقد، بحيث يكون احدهما محترفا وبالتالي يستأثر بالعلم بامور كثيرة دون الطرف الاخر¹، كما هو الحال بالنسبة لوكالة السياحة، (الطرف المحتمل) مع المتعامل، وهو ما يعطي اعتبارات الثقة في نطاق عقد السياحة اهمية كبيرة. ومما لا شك فيه ان عقد السياحة عقد ملزم للجانبين يرتب التزامات متقابلة على عاتق طرفيه في مواجهة الاخر، فتلزم وكالة السياحة بطائفة من الالتزامات ف مواجهة المتعامل (متلقي خدمة السياحة)، كما يلتزم هذا الاخير ببعض الالتزامات في مواجهتها. وحتى يتم استكمال عملية البحث كان من الاهمية بمكان ان يتم دراسة وبحث التكييف القانوني لعقد السياحة.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لعقد السياحة

انطلاق من البحث في ماهية عقد السياحة لا بد من التطرق الى البحث عن التكييف القانوني لعقد السياحة، وتحديد طبيعته القانونية، والوصف القانوني المناسب لعملية التعاقد التي تتم بين طرفي العقد القائم بين اطرافه. ويقصد بتكييف العقد؛ تحديد طبيعته القانونية، او اعطاء الوصف القانوني المناسب على عملية التعاقد التي تتم بين طرفي العقد القائم. بين اطرافه، وحيث ان تحديد الطبيعة القانونية لاي عقد يبني عليه تحديد مجال الالتزامات المترتبة بموجبه فانه يكون من الاهمية بمكان ان نحدد الطبيعة القانونية لعقد السياحة².

1 نزيه محمد صادق المهدي، الالتزام قبل التعاقد بالادلاء بالبيانات المتعلقة بالعقد وتطبيقاته على بعض انواع العقود، دراسة فقهية مقارنة، دار النهضة العربية، 1999، ص 207 وما بعدها.

2 السنهوري، الوسيط، ط 3، ج 1، مصادر الالتزام، المجلد الاول، العقد، ص 804 وما بعدها.

وتظهر بكل جلاء هذه الأهمية نتيجة تعدد الروابط القانونية التي تنشأ جراء إبرام هذا العقد فمن جهة، حيث أنه لا بد من أن تقوم علاقة بين وكالة السياحة والمتعامل (متلقي الخدمة، أو السائح) ومن جهة ثانية، ترتبط بجهات أخرى تنفيذاً لمتطلبات تنفيذ العقد الذي أبرمته مع متعاملها، كالفنادق والناقل وخدمات الاطعام والاجراءات الادارية والرسمية المختلفة. كما أنه، من ناحية ثالثة، قد ترتبط بوكالة سياحة أخرى تقوم بدور المنظم للرحلة في حين يقتصر دورها على مجرد تسويق وتوزيع هذه الرحلة. وانطلاقاً من هذا التشعب والتعدد في طبيعة الاعمال التي تقوم بها وكالة السياحة¹؛ اثرنا تقسيم هذا المطلب على النحو التالي:

الفرع الأول : مدى اعتبار العقد بين السائح ووكيل السياحة عقد مقاوله

الفرع الثاني : مدى اعتبار العقد بين السائح ووكيل السياحة عقد وكالة

الفرع الاول: مدى اعتبار العقد بين السائح ووكيل السياحة عقد مقاوله

بهدف التعرف بشئ من التفصيل عن امكانية تكييف عقد السياحة معقد مقاوله كان لا بد ان يتم دراسة هذا الجانب بالتشريع المقارن.

حيث يعرف نص المادة 646 مدني مصري، المقاوله بأنها "عقد يتعهد بمقتضاه احد المتعاقدين ان يضع شيئاً او يؤدي عملاً مقابل اجر يتعهد به الاخر"² وقد عرفها الفقه³ بانها، "عقد يقصد به ان يقوم شخص بعمل معين لحساب شخص اخر دون ان يخضع لاشرافه او ادارته".⁴ كما يقر البعض⁵ فان هذا التعريف على الرغم من انه اقترب من التعريف الذي اوردته المشرع الا انه قد ابرز خاصية جوهرية، لعقد

1 قضت محكمة التمييز الاوذية، في عدة قرارات لها بان التكييف عمل قانوني يخضع لرقابتها، اما ما يعتبر من الواقع في تكييف العقد لا يخضع لرقابتها فهو من اعمال السلطة التقديوية التي للقاضي في الكشف عن ارادة المتعاقدين، تمييز حقوق رقم 97/1505 تاريخ 1997/10/28 المجلة القضائية الصادرة عن المعهد القضائي الاردني المجلد الاول العدد الرابع 1997 ص 339

2 يقابل هذا النص في القانون المدني الفرنسي نص المادة 1710، الذي يعد المقاوله من قبل اجارة الاعمال ويعرفها بانه "عقد يتعهد فيه احد الاطراف بعمل سئ ما لمصلحة الاخر، مقابل اجر متفق عليه بينهما.

3.د.محمد حامد فهمي، مذكرات في العقود الصغيرة، ط3، 1942
4.مقد اورد البعض الاخر من الفقه تعريفاً للمقاوله حيث عرفها بانها "عقد يقصد به ان يقوم شخص بعمل معين لحساب شخص اخر في مقابل اجر، دون ان ينوب عنه او يمثله، تمييزاً له عم عقد الوكالة، محمد ناجي ياقوت عقود المقاوله ، 1997، بدون ناشر

5.فتحية قره، احكام الوضع الظاهر، منشأة المعارف بالاسكندرية، بدون تاريخ.

المقاولة، وهي ان من يقوم بالعمل (المقاول) انما يفعل ذلك مستقلا غير خاضع لادارة و اشراف الطرف الاخر (وهو من يتم العمل لحسابه، اي رب العمل).

وفقا لذلك فإن عقد السياحة المبرم بين وكالة السياحة وبين المتعامل (متلقي خدمة السياحة) يعد عقد مقاولة ويأخذ هذا الاتجاه في اعتباره تطور الدور الذي تقوم به وكالة السياحة، حيث لم تعد تقتصر على مجرد حجز تذاكر النقل، او غرف الاقامة، او بيع رحلات منظمة بواسطة غيرها من المحترفين، وانما تقوم بتنظيم رحلات تعد بمثابة مهندس او مصمم رحلات، يضمن تحقيقها على النحو الاكمل مقترحا لها برنامجا تفصيليا سابق الاعداد، بحيث يتعهد بمقتضاه بتوفير كافة الوسائل اللازمة لتنفيذ الرحلة (وسائل النقل المختلفة، الاقامة، المطعم، المنتزهات، وسائل الترفيه).

فوكالة السياحة تبشر هذه الاعمال وغيرها بشكل شبه مستقل عن المتعامل دون ان تكون تابعة¹ او ممثلة له بحيث تعتبر مقاولا بينما يد المتعامل (متلقي خدمة السياحة) بمثابة رب العمل.

وتطبيقا لذلك، وفيما يتعلق بعدول احد العملاء، في مرحلة متأخرة عن الاشتراك في رحلة سياحية، كان قد اشترك فيها من قبل، قضت محكمة استئناف باريس² بتأييد ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من اعتبار "التفاق الذي كان يربط الاطراف عقد مقاولة، ومن ثم كان من الممكن تطبيق احكام المادة 1794 من التقنين المدني³ وقد لقي هذا الاتجاه تأييدا واسعا من القضاء الفرنسي حيث تواترت احكامه⁴، على القول بتكليف علاقة وكالة السياحة بالمتعامل (متلقي خدمة السياحة) على انها عقد مقاولة. وهو ما ذهب معه الباحثان.

1 وهو ما يميز عقد المقاولة عن عقد العمل، حيث لا يخضع المقاول لادارة رب العمل و اشرافه بل يعمل مستقلا طبقا لشروط العقد المبرم بينهما. ثم لا يعتبر المقاول تابعا لرب العمل ولا يكون الاخير مسؤولا عن المقاول مسؤولية المتبوع عن التاريخ. اما في عقد العمل فالعامل يخضع لادارة رب العمل و اشرافه.

2 CA Paris 23 mai 1961, Gaz. Pal. 1961, II, P. 283.

3 تنص المادة 1794 مدني فرنسي المشار اليها في هذا الحكم على احدى حالتين ينتهي عقد المقاولة بتوافر احدهما، والحالة التي يتناولها النص الفرنسي هي جواز تحلل رب العمل من المقاولة باراته المنفردة، وقد اكدت محكمة النقض الفرنسية على تطبيق هذا الحكم في معرض تكيفها للعلاقة بين وكالة السياحة وبين العميل ويقابل هذا النص في التقنين المدني المصري الفقرة الاولى من المادة 663 التي تنص على ان رب العمل يتحلل من العقد ويقف التنفيذ في اي وقت قبل اتمامه على ان يعوض المقاول عن جميع ما انفقته من مصروفات وما انجزه من الاعمال، وما كان يستطيع كسبه لو انه اتم العمل.

4 CA, Paris, 12 juill. 1989, Juris-Data, no. 024683. CAParis, 8 dec. 2988, Juris-Data. no. 027612

ويترتب على تكييف العقد على هذا النحو ان وكالة السياحة باعتبارها مقاولا تتحمل تبعة استحالة تنفيذ العمل بسبب اجنبي، ولا يكون لها مطالبة المتعامل (متلقي خدمة السياحة) رب العمل بالاجر¹ في حين انها تستحق الاجر، فيما لو اعتبر العقد عقد وكالة. حيث يستحق الوكيل اجره متى بذل في عمله العناية المطلوبة منه ولو لم تتحقق النتيجة التي قصدها الاصيل.²

الفرع الثاني: مدى اعتبار العقد بين السائح ووكيل السياحة عقد وكالة

الوكالة عقد يقيم الموكل بمقتضاه شخصا اخر مقام نفسه في تصرف جائز ومعلوم³ ومن هذا التعريف نجد بان المشرع المملكة الاردنية الهاشمية لم يقصر الوكالة على التصرفات القانونية فحسب وانما اجاز سحبها على الاعمال المادية، عند قوله (في تصرف جائز معلوم)، دونما تحديد ما هية هذا التصرف الجائز.

الوكالة، وفقا لنص المادة 699 مدني مصري، "عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بان يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل"، بينما تعرفها المادة 1984 مدني فرنسي بانها "عمل بمقتضاه يفوض شخص اخر في عمل شئ باسم ولحساب الموكل"⁴

ويذهب انصار هذا الراي الى ان وكالة السياحة تباشر لقاء اجر، باسم عميلها ولحسابه، تصرفات قانونية، كحجز التذاكر وحجز اماكن الاقامة في الفنادق، وقد تبني القضاء الفرنسي هذا الراي منذ وقت مبكر، حيث قضى بانه " تكون هناك وكالة في كل مرة لا تجري فيها وكالة السياحة بصفه شخصية اي عملية متعلقة بالنقل بوسائلها الخاصة، وتكتفي بتوجيه العملاء الى الناقلين الذين تتعامل معهم.

ومما يساعد على القول اعتبار العقد ما بين المتعامل ووكيل السياحة عقد وكالة، وهو التسمية التي اتخذتها هذه المشروعات في تنفيذ اعمالها، وهذا استجابة الى الدور

1. وفقا لنص المادة 665 مدني مصري، اذا هلك الشئ بسبب حادث مفاجئ قبل تسليمه لرب العمل، فليس للمقاول ان يطالب لا بثمن عمله ولا ببرد نفقاته.

2 محمد لبيب شنب، دروس في نظرية الالتزام، مصادر الالتزام 1992، شرح احكام عقد المقاوله، دار النهضة العربية، 1962.

3 المادة 833 من القانون المدني الاردني

4 عبدالرزاق السنهوري، عقد الوكالة تفصيلا، الوسيط، ج 7، العقود الواردة على العمل، المقاوله والوكالة والوديعة والحراسة، المجلد الاول، طبعة 1989، (متحة) دار النهضة العربية.

التاريخي الذي تقوم به وكالة السياحة من اعمال ولازالت، كوسيط في اجراء ترتيبات السفر المتعدد وتأجير واستئجار المتعلقات بمتطلبات الرحلات.

غير ان هذا الاتجاه لم يقتصر على تكييف العقد على انه عقد وكالة فحسب، وانما ذهب في بعض الاحيان الى ان وكالة السياحة تقوم بدور مزدوج فهي من ناحية، تعد وكيلا مأجورا او وسيطا في تنظيم الرحلة، ومن ناحية ثانية، تعد ناقلا في تنفيذ عملية نقل العملاء خلال الرحلة.

وهنا لا بد من البيان بانه لا يختلف الامر في عقد الوكالة ان تكون الرحلة المنظمة فردية او كانت جماعية، وايضا ان تكون الرحلة نظمت بناء على محددات ومتطلبات حددها المتعامل او برامج معدة مسبقا بحيث يتم تنظيم الرحلة بناء على طلب عميل او اكثر، ولا يحول دون القول بهذا التكييف ان يكون برنامج الرحلة قد تم اعداده سلفا من قبل وكالة السياحة، وهو الوضع الغالب، حيث يقتصر دور المتعامل (متلقي خدمة السياحة) على تفويض وكالة السياحة في تنفيذ البرامج السياحية المعدة سلفا.

ويترتب على القول بان عقد السياحة هو عقد وكالة ماجورة، لان وكالة السياحة تنحصر ولا تلتزم الا ببذل عناية الرجل المعتاد. وهنا معيار موضوعي وليس معيارا شخصيا ولذلك لا تُسأل وكالة السياحة عما يصيب المتعامل (متلقي خدمة السياحة) من ضرر اذا بذلت هذا القدر من العناية ولو كان من الممكن تضاديه لو انها بذلت عناية اكبر من ذلك.¹ فوفقا لهذا التكييف لا تسال وكالة السياحة الا عن الخطأ الشخصي الصادر عنها دون ما يقع من اخطاء من الغير الذين تتعامل معهم كشركة النقل او الفنادق او المطاعم او اية مرفقات خدمية اخرى ترتب معها في تنفيذ اعمال السياحة . لذلك قضى بعدم مسؤولية وكالة السياحة عن تأخير موعد السفر كاقلاع الطائرة او تحرك القطارات، او عن التقصير الواقع من الفندق او المطعم.

وعلى الرغم من ان الوكيل يلتزم ببذل عناية، ولو كان العمل الذي يباشره يتضمن الزاما بتحقيق نتيجة، الا ان القضاء الفرنسي قد ذهب في بعض احكامه الى اعتبار التزام وكالة السياحة، بوصفها وكيلا او وسيطا، التزاما بتحقيق نتيجة، حيث قضى بمسؤولية وكالة السياحة عن النتائج الضارة التي اصابت المتعامل الذي تعذر عليه

1عبدالرزاق السنهوري ، مصدر سابق، صفحة 596

السفر بسبب عدم قيامها بتأكيد الحجز، الذي فوضها في اجراءه على الطائرة، حيث تبين ان جميع الاماكن قد حجزت. ولا يقدر في تبني القضاء الفرنسي فكرة فرض الالتزام بتحقيق نتيجة على عاتق وكالة السياحة، برغم اعتبارها مجرد وكيل او وسيط، ما قضى به من عدم مسؤولية وكالة السياحة عن تعويض النفقات التي تكبدها احد عملائها نتيجة تغيير موعد رحلة الطائرة، انطلاقا من ان عدم صلاحية تذاكر السفر كان راجعا الى "ظروف خارجة عن العقد" تمثلت في نقل شخص مصاب على متن الطائرة في اللحظة الاخيرة بدلا من ذلك المتعامل (متلقي خدمة السياحة). وهو ما اعتبته المحكمة من قبيل القوة القاهرة التي تنتفي معها مسؤولية وكالة السياحة، الامر الذي يشير بقوة الى ان المحكمة تلقي على عاتق هذه الاخيرة التزاما بتحقيق نتيجة وليس فقط ببذل عناية.

وهنا لابد من القول انه بينما يقوم عقد الوكالة على مباشرة الوكيل تصرفات قانونية، بأسم الموكل وحسابه، فانه لا يخفى ان وكالة السياحة لا تباشر تصرفات قانونية بأسم ولحساب المتعامل (متلقي خدمة السياحة) دائما، اذ ان كثيرا ما ينطوي نشاطها على تصرفات قانونية تتم باسمها ولحسابها دون ان يكون هناك تفويض من المتعامل (متلقي خدمة السياحة) لها في ذلك، خاصة وان هذا الاخير يتعاقد في اغلب الاحوال مع وكالة السياحة على برامج وخدمات سياحية معده سلفا.

وعلى الرغم من ذلك فليس هناك ما يمنع قيام وكالة السياحة بتنظيم واعداد رحلة معينة بناء على طلب احد او بعض عملائها وحينئذ تتحقق مقومات الوكالة¹ من مجمل ما سبق بيانه يرى الباحثان ان العقد ما بين المتعامل (متلقي الخدمة) وما بين وكالة السياحة يختلف بحسب نوع التعامل، لان الاعمال والنشاطات التي يمارسها وكيل السياحة، تتميز بالتنوع والاختلاف فهو يقوم بحجز التذاكر المتلقة بالسفر، والتعاقد في عمليات الاقامة والمبيت لدى الفنادق، اضافة الى تنظيم رحلات سياحية للاماكن والمرافق السياحية على اختلافها.

وبالتالي لا بد من ان يخضع العقد للعديد من التجاذبات التشريعية تندرج تحت اكثر من علاقة قانونية واحدة، حيث ان تحديد الطبيعة القانونية لاي عقد يبني عليه تحديد مجال الالتزامات المترتبة بموجبه فانه يكون من الاهمية بمكان ان نحدد الطبيعة

1 صلاح الدين عبد الوهاب، مسؤولية وكالات السفر والسياحة عن اعمالها، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ع2، س9، يوليو،

القانونية لعقد السياحة¹، وبالتالي وجوب تطبيق احكام نوع العقد الغالب اي الاكثر هيمنة على التزامات الاطراف بالرغم من ان العقد بشكل عام يمكن ان يخضع لتكييف علاقة وكالة السياحة بالمتعامل (متلقي خدمة السياحة) على انها عقد مقاوله. وهو ما ذهب معه الباحثان.

المبحث الثاني

الاثار القانونية المترتبة عن عقد السياحة

ان العلاقة ما بين المتعامل (متلقي الخدمة) وما بين وكالة السياحة في عقد السياحة لا تقتصر على العلاقة بينهما فقط فهذه وان كانت هي العلاقة الاساسية، الا ان هنالك اشخاص اخرين قد تنشأ بينهم وبين وكالة السياحة علاقات اخرى. فوكالة السياحة قد تقوم بتنظيم وتنفيذ الرحلة بوسائلها الخاصة بها، وقد تقوم، غالباً، بالاستعانة بأخرين في تنفيذ العقد، كالتنقل والافندق والمطاعم والمرافق السياحية وغيرها..

ولذلك لا تقتصر التزامات وكالة السياحة على علاقتها بالمتعامل (متلقي خدمة السياحة) وانما قد تلتزم ايضا في مواجهة الغير وهو ما اثير بشأنه التساؤل. وسيتم الحديث في هذا المبحث عن الالتزامات المتبادلة لاطراف عقد السياحة ضمن مطلبين

المطلب الأول: التزامات وكيل السياحة

المطلب الثاني: التزامات السائح

المطلب الاول: التزامات وكيل السياحة

بداية تعتبر وكالة السياحة، كجهة ذات خبرة وتخصص، في مجال السياحة باعتبارها الطرف المحترف في عقد السياحة بالاستئثار بالعلم بكافة ظروف وتفاصيل الرحلة التي تقوم بتنظيمها وتنفيذها. ولا يقدم العمل على ابرام العقد بذات الادارة المتنورة التي تتمتع بها وكالة السياحة، ولذلك يقع على عاتقها الالتزام التعاقدي باعلام

1 السنهوري، الوسيط، ط 3، ج 1، مصادر الالتزام، المجلد الاول، العقد، ص 804 وما بعدها.

المتعامل (متلقي خدمة السياحة) بكل ما من شأنه ان يقضي على هذا الاختلال في التوازن العقدية بينهما، ويوفر المساواة في العلم بخصوص العقد المزمع ابرامه. فإذا ابرم العقد على هذا الاساس، فإنها تلتزم في مواجهته بطائفة من الالتزامات العقدية التي تكفل تنفيذ العقد بحسن نية، وبما يحقق الغرض المنشود منه. وعلى ذلك تنقسم التزامات وكالة السياحة في مواجهة المتعامل (متلقي خدمة السياحة) الى التزامات قبل تعاقدية تتمثل في تبصير او اعلام المتعامل (متلقي خدمة السياحة) عند ابرام العقد، والتزامات تعاقدية اثناء تنفيذ العقد. وذلك على النحو التالي :

الفرع الاول: الالتزام قبل التعاقد بالاعلام

في اطار الالتزام قبل التعاقد مع وكالة السياحة، فقد حرص المشرع الفرنسي¹ على اسباغ الحماية اللازمة للعميل² في مواجهة وكالة السياحة³، وذلك بهدف تدعيم التوازن بينهما؛ فألقى على عاتق الاخيرة التزاما بالاعلام السابق للعميل بشروط وتفاصيل الرحلة.

ويجد هذا الالتزام اساسه في نظرية صحة وسلامة الرضاء، حيث يجب توفره لدى المتعاقد رضاء حر متبصر، وان يكون على علم بحقيقة العقد الذي يبرمه وبياناته التفصيلية، ومدى تحقيقه لهدفه من التعاقد.

ان تنفيذ هذا الالتزام يتضمن الدعوة الى التفاوض او الى التعاقد حسب واقع الحال، بشأن ابرام عقد السياحة. وتقوم وكالة السياحة بتنفيذ التزاماتها باعلام المتعامل (متلقي خدمة السياحة) عن طريق تسمية العديد من كتيبات وقوائم الدعاية التي تحتوي على بيانات دقيقة ومحددة للرحلة.

1 المرسوم 14 يونيو 1982 المتعلق بشروط البيع العامة في علاقة وكالة السياحة بعملائها عدة التزامات على عاتق ومالة السياحة تهدف بجمالها الى حماية العميل (المستهلك) لا سيما فيما يتعلق بتبصيره وهو ما اكده التوجيه الاوروبي 12 يونيو 1990

2 سعيد سعد عبدالسلام، الالتزام بالافصاح في الغفود، ط 1، دار النهضة العربية 2000

3 محمد السيد عمران، الالتزام بالاخبار، دراسة مقارنة، دار المطبوعات الجامعية، 1994.

ومن اهم ما تسلمه وكالة السياحة للعميل في هذه المرحلة، (قبل التعاقدية) الوثيقة العقدية، التي تأخذ صورة "استمارة او نشرة تسجيل بيانات، التي تتضمن كافة البيانات التفصيلية المتعلقة بالرحلة.

وتحرر هذه الاستمارة من نسختين بحيث يحتفظ كل من وكالة السياحة والمتعامل (متلقي خدمة السياحة) بنسخة منها موقعا عليها من الطرف الاخر.

وقد يتضمن العرض المقدم من وكالة السياحة الى المتعامل (متلقي خدمة السياحة) في الوثيقة العقدية دعوته الى التفاوض وقد يتجاوز ذلك ويتضمن دعوته الى التعاقد مباشرة لابرام عقد السياحة.

أ. الدعوة الى التفاوض: قد يعج اتفاق الطرفين (وكالة السياحة والمتعامل (متلقي خدمة السياحة)) بمقتضى هذه الوثيقة العقدية اتفاقا تمهيديا لعقد السياحة المزمع ابرامه، ويطلق على هذا الاتفاق عقد التفاوض، وذلك حينما تكون بنود هذه الوثيقة العقدية قابلة للتفاوض والنقاش، بحيث يصل الطرفان الى اتفاق يرتضيانه ويبرم عقد السياحة على اساسه.

ويعرف عقد الاتفاق (الذي يبرم بين وكالة السياحة وبين المتعامل (متلقي خدمة السياحة) في هذه الحالة بانه تعهد تعاقدى بالايجاب بمواصلة تفاوض قائم بغرض التوصل الى ابرام عقد لم يتم تحجديد محله بعد الا على نحو جزئي، غير كاف، على اية حال لانعقاده)¹.

ويعد العرض المقدم من وكالة السياحة الى المتعامل (متلقي خدمة السياحة)، في هذه الحالة مجرد ايجاب تفاوضي لا يلزمها بابرام عقد نهائي، كما لا تعد استجابة المتعامل (متلقي خدمة السياحة) لهذا الايجاب قبولا ينعقد به هذا العقد وانما مجرد قبول للايجاب على التفاوض، يلزم الطرفين بالتفاوض على ابرام العقد النهائي (عقد السياحة)

ب. الدعوة الى التعاقد: وفي احوال اخرى قد يعج العرض المقدم من وكالة السياحة الى المتعامل (متلقي خدمة السياحة) ايجابا بالتعاقد او بالعقد وهو يختلف عن سابقه في انه تعبيرات عن ارادة شخص يعرض على اخر ان يتعاقد معه. ففي

1 J. GHESTAIN:op, Cit.no.344,p.316

هذه الحالة تفسح وكالة السياحة عن ارادتها في التعاقد وفقا للبيانات والتفاصيل المدرجة في الوثيقة العقدية، ولا يكون هناك محل للتفاوض مع المتعامل (متلقي خدمة السياحة) الذي لا يسعه سوى القبول او الرفض دون مناقشة شروط التعاقد، ويكون ذلك في حالة الرحلات المنظمة وفقا لبرنامج محدد سلفا، حيث يكون من عقود الاذهان في هذه الصورة. وتتضمن هذه الدعوة المحررة على نسختين على البيانات التالية :

- محتوى الخدمات المقدمة (تحديد وجهة الرحلة، وسائل التنقل، نماذج الاقامة، نوعية ونماذج وجبات الغذاء)
- ثمن الرحلة، وطريقة السداد (دفعات او مقدما)
- شروط فسخ العقد، سواء كانت اتفاقية او قانونية
- شروط اجتياز الحدود، (القواعد والضوابط الادارية والصحية)

الفرع الثاني: تحديد طبيعة التزامات وكالة السياحة في مواجهة المتعامل (متلقي خدمة السياحة)

على الرغم من اهمية تحديد طبيعة التزامات وكالة السياحة في مواجهة المتعامل (متلقي خدمة السياحة) الا انه لا يوجد نص في التشريع تعرض لهذا التحدي كما لم تجزم النصوص التشريعية الفرنسية (في بادئ الامر) بطبيعة هذا الالتزام وان وضع الاتجاه منذ المرسوم 14 يونيو 1982 حيث حرص المشرع الفرنسي¹ على الى اعتناق مبدأ الالتزام بتحقيق نتيجة ثم تكرر هذا المبدأ في ظل قانون 13 يوليو 1992. وثمة نوعان من الالتزامات المترتبة على وكيل السياحة، فمن ناحية تلتزم وكالة السياحة بضمان حسن سير الرحلة ومن ناحية ثانية تلتزم بالسلامة.

أ- الالتزام بضمان حسن سير الرحلة: ويطلق على هذا الالتزام ايضا واجب ضمان الفعالية والمناسبة، حيث يقصد بضمان الفعالية اساسا ضمان فعالية خجمة النقل التي تقدمها وكالة السياحة لعملائها، ولا سيما اذا كانت تتولى تنظيم

¹المرسوم 14 يونيو 1982 المتعلق بشروط البيع العامة في علاقة وكالة السياحة بعملائها عدة التزامات على عاتق ومالة السياحة تهدف بجملتها الى حماية العميل (المستهلك) لا سيما فيما يتعلق بتبصيره وهو ما اكده التوجيه الاوروبي 12 يونيو 1990

الرحلة بصورة شاملة فلتلتزم ليس فقط بحجز تذاكر النقل وانما بتسليم عملائها تذاكر سارية المفعول.

اما واجب ضمان المتناسبة او التزامن فيقضي من وكالة السياحة التنسيق والتنظيم الدقيق لكافة مراحل الرحلة والاقامة

ب- الالتزام بمتابعة مقدمي الخدمات: حيث لا يقف التزام وكالة السياحة عند حد بذل اليقظة في اختيار مقدمي الخدمات الذين تستعين بهم في تنفيذ عقد السياحة، وانما تلتزم كذلك بمتابعتهم ومراقبتهم في ادائهم لتلك الخدمات تراقب حسن تنفيذهم للخدمات التي يؤدونها.

وعلى الرغم من ان التزام وكالة السياحة بحسن اختيار مقدمي الخدمات قد اختارهم حيث يسهل عليها ذلك كثيرا في المتابعة والرقابة عليهم. الا ان ذلك لا يعني ان الالتزام بحسن اختيارهم يغني عن الالتزام بمتابعتهم.

ويلتزم وكيل السياحة ببذل العناية، وهي الاتزانم باليقظة في اختيار مقدمي الخدمات والالتزام بمتابعة مقدمي الخدمات بالمساعدة والمشورة والالتزام بالاعلام اثناء تنفيذ العقد ومن ذلك ما ورد في نص المادة 12 منه الذي يُحْمَل وكالة السياحة التزاماً ببذل العناية، فقد اشارت الى انه " يتعين على من كان حاصلًا على اذن او موافقة (وكالة السياحة) ان يسلم الى كل مسافر وثيقة او عقد واثق محددًا بها الالتزامات المتقابلة للمتعاقدين¹.

أ. الالتزام باليقظة في اختيار مقدمي الخدمات، حيث يقع على عاتق وكالة السياحة الالتزام باليقظة والحرص في اختيار الناقل والفنّدي الذين تستعين بهم في تنفيذ العقد المبرم بينها وبين المتعامل (متلقي خدمة السياحة) .

ب. الالتزام بالمساعدة والمشورة، حيث ان عقد السياحة على وكالة السياحة، باعتبارها طرفًا محترفًا، يفرض عليها التزامًا بالمساعدة والمشورة تجاه المتعامل (متلقي خدمة السياحة) .

ج. الالتزام التعاقدى بالاعلام، فيتوجب على وكالة السياحة ان تقوم باعلام عميلها بكافة ظروف التعاقد، ويجد ذلك اساه في نظرية صحة وسلامة الرضاء حيث

1 Le titulaire de la licence ou de lagrement deliver a chaque voyageur un plusieurs documents precistance les obelgion reciproques des cocontactants.

يقدم المتعامل (متلقي خدمة السياحة) على إبرام العقد بإرادة حرة متتورة بحقيقة العقد الذي يبرمه وبياناته التفصيلية، وملائمه لغرضه الاساسي من إبرام عقد السياحة.

وأخيرا ينشأ استفسار حول وجود التزامات على عاتق وكالة السياحة في مواجهة الفندقى او الناقل وذلك حين قيام وكالة السياحة بدور المنظم للرحلة. ويتكبد ايهما في مواجهة المتعامل (متلقي خدمة السياحة) اية نفقات في سبيل حسن التنفيذ للرحلة. فهل تلتزم وكالة السياحة برد هذه النفقات وعلى اي اساس يكون ذلك؟

حيث طالعتنا محكمة النقض الفرنسية في حكم لها¹ عن ذلك بالايجاب مقررته انه يجوز للفندقى مطالبة وكالة السياحة بدفع قيمة الخدمات التي قدمت للعميل حيث يعد بمثابة وكيل بالعمولة يتعامل باسمه وحسابه.

فوفقا لهذا الحكم يعد الفندقى او الناقل وكيل بالعمولة ويترتب على ذلك تطبيق احكام الوكالة بالعمولة في العلاقة بينه وبين وكالة السياحة باعتبارها موكلا واهمها ان تلتزم وكالة السياحة (الموكل) بالتزامين جوهريين، في مواجهة الناقل والفندقى (الوكيل بالعمولة)، فلتلتزم من ناحية بدفع العمولة المتفق عليها بينهما كما تلتزم من ناحية اخرى برد المصروفات التي تكبدها في سبيل تنفيذ الوكالة.

المطلب الثاني: التزامات السائح

تقع على عاتق المتعامل (متلقي خدمة السياحة) طائفة من الالتزامات تجاه وكالة السياحة اهمها التزامه بالاعلام والتزامه باداء ثمن الرحلة الى جانب هذين الالتزامين يثور تساؤل عن مدى جوازية قيامه بانهاء العقد من جانبه او مدى جواز تعديل العقد من جانبه وكذلك عن مدى امكانية قبول تعديل العقد من جانب وكالة السياحة واهيرا عن مدى جوازية تنازله عن العقد للغير.

الفرع الاول: الالتزام بالاعلام وكالة السياحة

لا يقتصر الالتزام بالاعلام على عاتق وكالة السياحة تجاه المتعامل (متلقي خدمة السياحة) بل ان هذا الاخير يلتزم بذات الالتزام تجاه وكالة السياحة.

1 Cass.Com,20 nov1967,D 1968p362

وهذا الالتزام يتضمن في حقيقته، التزاما بالتحذير او بحث الانتباه وهو التزام يلقي على عاتق احد اطراف العقد (المتعامل (متلقي خدمة السياحة)) ان يحذر الطرف الاخر (وكالة السياحة) او يثير انتباهه، او يثير انباهه الى ظروف ومعلومات معينة بحيث يحيطه علما بما يكتنف هذا العقد او ينشأ عنه من مخاطر مادية او قانونية، وهو (اي الالتزام بالتحذير) او بحث الانتباه لا يكفي فيه مجرد القول او الكتابة وانما يلزم فضلا عن ذلك (وخلافا للالتزامات بالاعلام) التشديد والتحديد. ومن امثلة ذلك انه يجب على المتعامل (متلقي خدمة السياحة) ان يخطر وكالة السياحة بوجود عقد تأمين مبرم ضد خطر الغاء عقد السياحة.

الفرع الثاني: الالتزام بدفع ثمن الرحلة

المقصود بالبدل المالي للرحلة وكيفية تحديده وجوازية تعديله:

▪ يقصد بالبدل المالي للرحلة مقابل النقل والاقامة والخدمات المتفق عليها في عقد السياحة كزيارة الاماكن الاثرية والسياحية، ويعد الالتزام المتعامل (متلقي خدمة السياحة) بدفع ثمن الرحلة هو التزام رئيسي له في مواجهة شركة السياحة. والاصل ان يتم تحديد ثمن الرحلة بواسطة المتعاقدين ويتم هذا التحديد عادة تحديدا جزافيا، اي شاملا كل عناصر الرحلة بناء على برامج محددة وفي حالة عدم وجود اتفاق على تحديد ثمن الرحلة - وهو فرض نادر الوقوع عملا او تم التحديد على نحو تقريبي كان للقاضي (في حال وقع نزاع) ان يقوم بتحديد ثمن الرحلة على اساس قيمة العمل وما انفقته وكالة السياحة من نفقات مسترشدا في ذلك بالعديد من العناصر منها العرف المهني والكفاءة التي تتمتع بها وكالة السياحة. وطبيعة الخدمات التي تقدمها هذه الاخيرة الى المتعامل (متلقي خدمة السياحة) السائح.

▪ مدى جواز تعديل ثمن الرحلة: القاعدة العامة هي ان العقد شريعة المتعاقدين، وتعتبر هذه القاعدة عن مبدأ لزوم العقد للمتعاقدين الذي هو نتيجة لمبدأ سلطان الارادة فلا يجوز لاي من المتعاقدين ان ينفرد بنقض العقد او اجراء التعديلات بالارادة المنفردة، كما لا يجوز للقاضي ان يتدخل فينقض العقد او يعدل فيهن باستثناء حالة تطبيق

نظرية الظروف الطارئة حيث لا يدخل في عمله انشاء العقود، وانما عليه ان ياخذ بما يمليه قانون العقد¹.

لذلك فانه متى تحدد ثمن الرحلة عند تسجيل المتعامل (متلقي خدمة السياحة) اسمه في استمارة التسجيل فانه يكون باتا ونهائيا، ولا يجوز تعديله من احد اطراف العقد، لا سيما وكالة السياحة، في الفترة بين التسجيل للاسماء وتسليم الوثائق للرحلة. ويستثنى من مبدأ لزوم عقد السياحة للمتعاقدين، فيما يتعلق بتعديل ثمن الرحلة، حال وجود نص قانوني يجيز ذلك وحالة الاتفاق صراحة بين الاطراف على ذلك. ومثال الاستثناء الاول ما ورد بلائحة² 1982، حيث التي نصت على جواز تعديل ثمن الرحلة طبقا للاحوال المنصوص عليها في هذا الشأن.

ومثال الاستثناء الثاني، ما ورد بنص المادة 19 من قانون 12 يوليو 1992 من انه "لايجوز الرجوع عن الثمن المحدد للرحلة الا اذا كان هناك اتفاق صريح بين الاطراف على ذلك سواء على زيادة الثمن او خفضه في ضوء ما قد يجد من ظروف. ولا يجوز في جميع الاحوال زيادة الثمن المحدد في العقد في الثلاثين يوما السابقة على موعد بدء الرحلة المحدد.

1 عبد المنعم البدر اوي، النظرية العامة للالتزامات، ج1، مصادر الالتزام 1992.

2 لزمّت لائحة 1982 في فرنسا وكالة السياحة بضرورة اعلام العميل بثمان الرحلة قبل ابرام عقد السياحة

الخاتمة

توصلت الدراسة الى عدة من النتائج والتوصيات نوجزها بالنقاط التالية:

اولا النتائج

1- ان وكالة السياحة وهي تقوم بتنفيذ اعمالها كصاحب خبرة في هذا المجال تقوم بتنظيم وتنفيذ الرحلة بوسائلها الخاصة بها، وقد تقوم، غالبا، بالاستعانة بأخرين في تنفيذ العقد، كالنقل والفندق والمطاعم والمرافق السياحية وغيرها.

2- ان عقد السياحة هو عقد مركب حيث لا تقتصر التزامات وكالة السياحة على علاقتها بالمتعامل (متلقي خدمة السياحة) وانما قد تلتزم ايضا في مواجهة الغير ومن هنا جاءت اهمية توثيق التزامات الطرفين بحيث يوثق العقد التزامات وكيل السياحة باعتبارها الطرف المحترف في عقد السياحة بالاستئثار بالعلم بكافة ظروف وتفاصيل الرحلة التي تقوم بتنظيمها وتنفيذها، سواء قبل التعاقد بالاعلام كالاعلام السابق للعميل بشروط وتفاصيل الرحلة. وتحديد طبيعة التزامات وكالة السياحة في مواجهة المتعامل (متلقي خدمة السياحة) او في ما يتعلق بالتزامات وكالة السياحة في مواجهة الغير الى جانب اهمية تحديد وتوثيق التزامات السائح والذي يتحمل طائفة من الالتزامات تجاه وكالة السياحة اهمها التزامه بالاعلام والتزامه باداء ثمن الرحلة الى جانب هذين الالتزامين يثور تساؤل عن مدى جوازية قيامه بانهاء العقد من جانبه او مدى جواز تعديل العقد من جانبه وكذلك عن مدى امكانية قبول تعديل العقد من جانب وكالة السياحة واهيرا عن مدى جوازية تنازله عن العقد للغير.

3- ان عقد السياحة يحتوي على العديد من الالتزامات التي تندرج تحت اكثر من عقد وهي عقد الوكالة وعقد المقاولة وعقد النقل وعقد البيع، وما ترتب على ذلك من عدم استقلاله باحكام خاصة به، وهو ما يرتب اهمية على اعطاؤه الوصف القانوني الصحيح، والاثار المترتبة على هذا الوصف التي اتجه اطرافها الى تحقيقها، وبالتالي لا بد من ان يخضع العقد للعديد من التجاذبات التشريعية تندرج تحت اكثر من علاقة قانونية واحدة، حيث ان تحديد الطبيعة القانونية لاي عقد يبني عليه تحديد مجال الالتزامات المترتبة بموجبه وبالتالي وجوب تطبيق احكام نوع العقد

الغالب اي الاكثر هيمنة على التزامات الاطراف بالرغم من ان العقد بشكل عام يمكن ان يخضع لتكييف علاقة وكالة السياحة بالمتعامل (متلقي خدمة السياحة) على انها عقد مقاوله. وهو ما ذهب معه الباحثان.

وبناء على ما سبق نود التأكيد في نهاية المطاف على:

1- وجوبية التدخل التشريعي لتنظيم الوضع القانوني لعقد السياحة فليس من الملائم البحث بمناسبة اي نزاع يثور بشأنه في احكام متناثرة للعديد من الاحكام الخاصة بالعقود المختلفة.

2- ادراج عقد السياحة ضمن العقود المسماة بما حقق تحديد الاحكام المتعلقة بالتعام بهذا العقد

3- اخذ نظام مكاتب وشركات السياحة والسفر الاردني والتعليمات الصادرة عن جمعية وكلاء السياحة والسفر الاردنية، لصياغتها ضمن قانون يتعلق بتنظيم العملية ضمن مسمى يصف مهام وكالات السياحة والسفر كأن يكون قانون تنظيم الرحلات السياحية مع تضمين القانون المهام والواجبات ضمن قواعد مشددة.

Ethique du dialogue à l'épreuve des médias - Cas des médias en France -

Bouchra CHAKIR
Etablissement Dar El Hadith El HAssania
des hautes études islamiques
Université Al Quarraouiyne- Maroc

L'un des défis majeurs qui se pose à l'échelle mondiale aujourd'hui consiste à garantir les conditions morales et éthiques du dialogue entre des populations hétérogènes, dans un contexte où se côtoient les différentes religions, les différentes langues et les différentes identités. Il faut comprendre que la cohabitation pacifique dans le monde est devenue un défi majeur en face du climat de guerre et d'insécurité où nous évoluons.

Sans aucun doute, en questionnant l'histoire contemporaine, plusieurs événements ont nourri les rejets et les replis identitaires de toute part. Le climat international est marqué par les problèmes écologiques, l'aggravation du chômage, la crise de l'individu et les menaces sécuritaires.

Dans ces tourmentes, le rapport entre l'Orient musulman et l'Occident est des plus emblématiques. Les passions islamophobes se trouvent nourries par l'actualité, allant de la révolution iranienne, en passant par la guerre en Irak, la guerre israélo-palestinienne, le 11 septembre 2001, la crise du Moyen-Orient et le problème des réfugiés, le Printemps arabe, l'Etat Islamique DAESH, le groupe « Boko Haram » en plus des attentats récents perpétrés partout dans le monde.

Pour un grand théoricien du dialogue comme Francis Jacques (1979), le dialogue n'est ni conversation, ni négociation. Il suppose des fondements bien particuliers, tel que : le désintéressement, la bienveillance, l'égalité, la quête mutuelle de la vérité, l'absence de l'enjeu de pouvoir.

Joana Nowicki, quant à lui, préfère parler de *cohabitation culturelle* au lieu de dialogue. Pour ce dernier, la cohabitation exprime l'idée de :

« (...) faire vivre ensemble en paix les personnes qui n'ont pas la même culture malgré les différences. La cohabitation culturelle implique le respect des identités et l'intérêt pour les problématiques communicationnelles » (Joana Noviski, 2009 :15).

Cette définition nous rappelle, en grande partie, le concept du dialogue interculturel tel qu'il est décrit dans *Le livre blanc* (2000) élaboré par Le Conseil d'Europe:

« Le dialogue interculturel est un échange de vues ouvert et respectueux entre des individus et des groupes appartenant à des cultures différentes, qui permet de mieux comprendre la perception du monde propre à chacun.»

Dans cette définition, l'expression «ouvert et respectueux» veut dire «fondé sur l'égalité des partenaires» ; «échange de vues» correspond à toute sorte d'interaction constructive qui révèle des particularités culturelles ; «groupes» recouvre tous les types de collectifs pouvant agir par le biais de leurs représentants (famille, communauté, associations, peuples) ; «culture» comprend tout ce qui est lié aux modes de vie, coutumes, croyances et autres choses qui nous ont été transmis de génération en génération, ainsi que les diverses formes de création artistique ; «perception du monde» signifie les valeurs et les modes de pensée ».

Certes, concernant la littérature sur le dialogue des cultures, le répertoire abonde, les conférences, les congrès pullulent ; les bonnes intentions sont là, mais, sur le plan pratique, le monde est en crise. Le débat sur le dialogue des cultures surgit dans une actualité chargée de scènes de haine et de méfiances.

Plusieurs facteurs ont contribué à l'émergence des questions sur la cohabitation et le vivre ensemble et à en faire ressortir l'urgence sociale, politique et sécuritaire. D'une part, la libéralisation des échanges commerciaux a remis en question les concepts d'identité et de culture nationale. D'autre part, La problématique d'intégration des immigrés et du modèle culturel à adopter a préoccupé plusieurs pays d'accueil. Enfin, l'éclosion incontrôlée des nouvelles technologies d'information et de communication qui constitue l'un des enjeux majeurs de la globalisation culturelle.

On ne peut en effet évoquer les questions culturelles sans parler du rôle des mass-médias dans la transformation des représentations du monde, de ses frontières et des rapports avec les autres. Même s'il demeure virtuel, « l'espace médiatico-culturel globalisé » (Jean Tardif et Joël Farchy, 2011 :59), a un grand impact sur la structuration des symboles et sur les interactions interculturelles puisqu'il façonne l'imaginaire collectif, influence l'opinion publique, et exerce un réel pouvoir sur la vie politique.

Les mass-médias favorisent-ils le dialogue des cultures ? Où se situent-ils entre les exigences d'une situation de crise internationale, l'intérêt et la conscience ? Quels devraient être les systèmes de valeurs qui devraient guider les comportements des hommes ?

Loin de d'instruire un procès des médias, notre propos cherche à illustrer, au travers d'un exemple concret, relatif au traitement médiatique des minorités musulmanes de France, les enjeux et les obstacles de la cohabitation culturelle à l'aune de la sphère médiatique globalisée.

I. Enjeux des médias globalisés

Les grandes tourmentes que nous vivons créent un malaise existentiel qui se traduit par la peur de l'autre et le rejet. La société semble avoir perdu ses repères éthiques. Les barrières entre le permis et l'interdit, le toléré et le prohibé, sont des plus fragiles. Huntington a-t-il eu raison quand il a annoncé le spectre du choc des civilisations et l'ère des guerres identitaires ?

Les problèmes entre nations tiennent en partie aux différences entre les civilisations comme l'affirme Francis Fukuyama, qui voit dans les facteurs culturels, les successeurs aux conflits idéologiques. La diversité culturelle se dissout sous l'adversité culturelle. Les médias, en tant que passeurs entre les cultures sont devenus par là-même, le moyen en même temps que le lieu de lutte et de guerre des symboles.

Rappelons-le, la culture c'est le monde des symboles. Le pouvoir de nos jours appartient à qui détient les symboles, à qui les produit et les manipule. C'est que :

« Dans le processus axé sur l'information, la création et l'exploitation des symboles deviennent le facteur-clé non seulement de l'économie globalisée mais de la représentation du monde » (Jean Tardif et Joël Farchy, 2011 :65)

Les médias semblent palier le grand déficit laissé par les institutions traditionnelles en fournissant un sens au monde. Celui-ci est largement construit par des images. Il est véhiculé comme étant l'unique Vérité, et offre à chacun, à travers les réseaux et les écrans, un monde possible. L'individu donne ainsi un sens à sa vie et choisit des éléments d'identification qui ne sont plus liés à ses origines ou à son appartenance concrète. Du coup, les médias transforment les représentations du monde, les frontières entre nations et les rapports avec les autres.

Les médias sont ainsi devenus un puissant moyen de communication et de connaissance intercontinental. Ils ont réduit Les distances en transformant le monde habité en « village planétaire » (Marshall Mc Luhan, 1977). Ils sont indispensables. Les documentaires et reportages télévisuels, par exemple, présentent une réalité pluriculturelle. On y retrouve de l'historique, du géographique, du monde du sport, de la fiction, de l'actualité, du ludique, etc. Ils constituent une source intarissable

d'informations et ressemblent en cela, aux livres, même plus, à l'école : c'est l'école des peuples ; comme si l'écran et les ondes se sont substitués à la littérature, aux mythes et au sacré.

Bien plus, dans la dynamique culturelle contemporaine, on ne peut plus évoquer les enjeux de culture et d'identité sans considérer le rôle des médias. La séparation entre d'un côté les médias et de l'autre côté la culture n'est plus à l'ordre du jour.

Aussi, en occupant un grand espace-temps, les médias ont un fort impact sur les conditions dans lesquelles se déroule le dialogue entre les cultures. Dans ce sens, est ce que les médias contribuent au dialogue ? Peut-on parler du dialogue sans une connaissance minimale de l'autre ? Cette connaissance minimale est-elle concevable quand, loin d'être neutre, le point de vue médiatique reflète souvent les tensions entre les groupes sociaux existant dans une même sphère ?

II. Islam dans les médias

II.1. de l'esthétique Hollywoodienne à l'esthétique du conflit

On reproche souvent aux médias de se comporter en pouvoir, prenant parti dans le jeu politique au lieu de demeurer dans l'observation neutre et objective. Même s'ils sont devenus indispensables, personne ne peut nier le spectacle des excès et des défaillances de la majorité. Objets d'un grand discrédit, ceux-ci sont de plus en plus pointés des doigts et accusés de tous les maux. Il est vrai que la limite est souvent très mince entre l'opinion et l'information, entre l'engagement politique et la critique. Prenons l'exemple du traitement médiatique des minorités musulmanes de France.

Les médias exploitent à bon escient tous les dossiers à sensation. L'actualité du monde musulman, allant de l'Iran à l'Afghanistan, passant par la Palestine et le Moyen-Orient, offre un spectacle macabre et menaçant. Par les procédés médiatiques de montage, de mise en scène, de dramatisation et de généralisation, L'islam, est représenté comme incompatible avec les droits de l'homme, la démocratie, la modernité, la liberté de la femme et la paix.

Le danger des stéréotypes médiatiques apparaît quand ils masquent des réalités très diverses sous le même dénominateur commun, ce qui risque de perpétuer les injustices sociales. A force d'être réitérée, cette tendance à la stigmatisation fausse la compréhension du public.

La course à l'Audimat est souvent le motif qui pousse les journalistes à privilégier les événements-spectacles comme le terrorisme, les guerres au nom d'Allah. Mais, il n'y a pas que la raison commerciale, les

médias sont souvent sous influence politique. Ils constituent un levier électoral pour certains politiciens.

Un bref coup d'œil à la communication politique lors des campagnes électorales présidentielles conforte notre dire. L'information télévisée est manipulée par le pouvoir. Les médias se retrouvent ainsi tiraillés entre les affaires et le monde politique. Les stéréotypes sont instrumentalisés pour la cause politique au risque et péril d'escamoter la réalité objective, de la défigurer.

Certains hebdomadaires comme *l'Express*, *Le Point* ou encore *le Figaro magazine*, dramatisent jusqu'à l'exagération le danger que représente l'islam dans l'Hexagone. Les médias qui arborent un discours différent sur l'islam sont rares, à Quelques exceptions faites de certains journaux et magazines, comme *Le Jeune Observateur* et *Marianne*. Mais, selon les spécialistes, ces journaux et magazines perpétuent un discours républicain paternaliste néocolonial, comme quand il s'agit du port du voile, ou de la lutte entre les intellectuels musulmans « éclairés » et les musulmans « obscurantistes » (Vincent Geisser, 2003).

II.2. Hégémonie médiatique et paradoxe islamophobe

Ce qui frappe l'attention de prime abord, c'est ce double discours du « deux poids deux mesures ». A titre d'exemple, l'attentat perpétré contre les locaux de Charlie Hebdo, connu par ses caricatures du prophète Mohamad (PSL), a été qualifié de « guerre contre la France » et surtout comme atteinte à la « liberté d'expression ». Or, de quelle liberté d'expression parle-t-on ? Comment qualifier les atteintes à la liberté de croire, de se vêtir, de fêter ... ? Comment tolérer le blasphème et interdire l'injure ?

Certains hebdomadaires comme *l'Express*, *Le Point* ou encore *le Figaro magazine*, dramatisent jusqu'à l'exagération le danger que représente l'islam dans l'Hexagone. Les médias stimulent ainsi des attitudes complexes conduisant soit au rejet ou paradoxalement à la revendication des origines. En effet, les études sur les stéréotypes ont montré que la connaissance des stéréotypes négatifs de son propre groupe social, en plus de la pression psychologique et les sentiments de frustration et d'injustice, induisent à un mécanisme complexe de confirmation du stéréotype.

En étudiant de près le discours véhiculé par quelques médias français, peut-on parler d'un racisme anti-musulman post-colonial ? Comment faire face à la dérision à géographie variable en respectant la liberté d'expression? En s'appuyant sur les théories critiques anti racistes, dans quelle mesure on peut déconstruire ce discours islamophobe hégémonique et produire un contre-discours anti-raciste et anti-discrimination?

La Surmédiation / diabolisation de l'islam a engendré un « nouveau » débat sur la menace de communautarisme, de fondamentalisme, et de la maladie de l'islam, à savoir le danger de l'islamisme. Le rapport à l'islam et aux musulmans se trouve alors confiné dans l'idéologie sécuritaire. L'étiquetage médiatique déshumanise les minorités ethniques. La catégorie sociale de « musulman » est ainsi ethnicisée, et ce, à commencer par l'appellation « de 4^{ème} génération », ou plus récemment celle de « musulman ». Cette situation influe grandement sur les interactions sociales et crée de nombreux paradoxes entre les « revendications identitaires » et les « tentatives d'imputation d'altérité ». Elle inclut également des rapports de domination sociale (Chakir Bouchra, 2014 :101-109).

Loin d'être neutre, le point de vue médiatique n'est pas simple description des faits. Les mêmes qualificatifs, les mêmes thèmes sont galvaudés, répétés sans arrêt, dans un contexte confus, à la télévision, dans la rue, dans les livres. A force de les répéter, le monde musulman se transforme en monde fantasmagorique inventé de toutes pièces.

Les médias se nourrissent des conflits. L'esthétique médiatique « hollywoodienne »¹, en insistant sur la rhétorique du grossissement des faits, de la répétition, de la course aux sujets vendeurs, de la mise en scène se basant sur l'effet émotionnel²; donne lieu à l'esthétique du conflit. La conflictualité des rapports sociaux se trouve ainsi légitimée dans les médias.

La peur que l'islam suscite, et la vision noircie dont il continue à être l'objet contribuent au rejet des musulmans, à leur stigmatisation et engendrent, par voie de conséquence, une nouvelle forme de la crispation et du repli identitaires. Par la surmédiation de la question de l'islam et des musulmans, l'islamophobie s'enracine dans l'imaginaire collectif.

Plus que jamais, l'islam est au cœur des débats contemporains. Il ne se passe plus un jour sans qu'on en parle, mais toujours est-il associé à quelque chose : islam et « isme », islam et Laïcité, islam et réforme, islam et démocratie, islam et femme, islam des lumières Ces différentes appellations, souvent à valeur péjorative, transfèrent le problème au niveau

¹ Cette même esthétique « hollywoodienne » est manipulée par les groupes jihadistes (Daech), diffusée sous forme de vidéos d'exécution glaçantes et des scènes de guerre macabres, faisant par là même la propagande pour de nouvelles recrues ou cherchant à semer la terreur.

² Un bref coup d'œil à l'actualité laisse apparaître la grande place accordée, dans le traitement de l'information, à la fabrication de l'effet émotionnel. Les reportages, les témoignages, les débats sont mis en scène par des spécialistes qui en aménageant les bonnes ressources, ciblent l'affect plus que la raison.

de sa terminologie. Il semble que le rapport entre l'Occident et l'islam, est confiné dans les ambiguïtés nominatives, l'amalgame terminologique et la confusion. De quoi s'agit-il au juste : islamophobie ? « islamistophobie » ? Ou tout simplement, d'actes anti-musulmans d'ordre racistes?

Le traitement médiatique des attentats en France perpétrés au cœur de Paris, qualifiés comme atteinte à la « liberté d'expression » et surtout comme déclaration de « guerre contre la France »¹, s'est retourné contre les musulmans. En atteste, le nombre alarmant d'actes islamophobes, au lendemain des drames, visant la population ainsi que les lieux de culte musulmans. L'observatoire de l'islamophobie a recensé une augmentation alarmante des actes anti-musulmans. Parmi ces actes, des attaques, des tags racistes, des agressions physiques, des tirs, des explosions et des incendies contre les mosquées ou les commerces appartenant à des musulmans.

Comment les médias (télévision, radio, ...) sont-ils passés du statut du rapporteur, au statut du parti pris dans le conflit ? Le traitement médiatique de l'islam n'est-il pas responsable de la montée du racisme antimusulman, ce qui donne naissance à des réactions violentes face à l'oppression et au racisme?

En jetant un coup d'œil même hâtif sur l'actualité, face à la marche pour Charlie en janvier 2015, plusieurs manifestations anti-Occident ont surgi dans différents pays du monde (le Niger, l'Algérie, la Yémen,...) et se sont caractérisés par leur violence. Ce qui nous rappelle encore une fois le danger du stéréotype médiatique.

Pas étonnant, les études sur les stéréotypes ont montré que la connaissance des stéréotypes négatifs de son propre groupe social, en plus de la pression psychologique et les sentiments de frustration et d'injustice, induisent à un mécanisme complexe de confirmation du stéréotype. Les médias stimulent ainsi des attitudes complexes, parfois contradictoires conduisant soit au rejet et au déni de soi, ou bien, à la réconciliation avec les origines.

À l'aune de ces actualités, le dialogue ne serait-il que « vœux pieux », simples mots galvaudés, utopie des temps modernes défendue par des romantiques d'antan?

¹ Il s'agit d'attentats tous récents au cœur de Paris, perpétrés le 13 novembre 2015, revendiqués par l'organisation terroriste État islamique (dite « Daech ») qui ont fait 130 victimes et presque 200 blessés, et ceux contre les locaux de Charlie Hebdo, magazine célèbre par ses caricatures contre le prophète Mohammad (SWS), le 7 janvier 2015.

III. De la nécessité d'une esthétique-éthique des médias

III.1. De quelle éthique parle-t-on ?

L'éthique est une valeur universelle qui a parcouru toute l'histoire de l'humanité. On la retrouve dans la pensée religieuse, philosophique, mystique, rationnelle et logique. Le but de l'éthique, selon les philosophes grecs, est de parvenir au bonheur. Le bonheur étant le summum du bien. Dans la lignée aristotélicienne, l'éthique est une aspiration individuelle au bien, elle se situe dans l'action. La morale a un caractère plus global car elle s'impose à tous. Les principes éthiques peuvent avoir comme source des fondements moraux universaux.

Pour Gilles Lipovetsky, il n'est pas question aujourd'hui de retourner à l'ancienne morale, basée sur les notions de sacrifice et de dévouement au nom d'un quelconque idéal religieux, mais il s'agit plutôt, d'une éthique laïque, postmorale, fondée sur le principe de « responsabilité » envers soi. Pour ce dernier le principe de responsabilité apparaît comme l'âme même de la culture postmoraliste, c'est le moyen qui permet de concilier entre les valeurs et les intérêts :

« Dans la société postmoraliste, renchérit-il, l'éthique ne refait pas surface comme un idéal inconditionnel, mais comme réponse des sociétés libérales aux peurs suscitées par l'excroissance des nouveaux pouvoirs, qu'ils soient techno-scientifiques ou médiatiques. Partout, la surpuissance fait monter la demande de sagesse. » (Gilles.lipovetsky, 1992 :215)

Nous voilà donc revenus au point de départ, celui même qui fonde toute considération sur l'éthique et qui se situe au niveau de l'individu. L'éthique sociale, philosophique, environnementale, médiatique, renvoie en définitive à la responsabilité de chacun. Elle relève d'un comportement, d'une manière d'agir et d'une réflexion qui permettent de distinguer entre le bien et le mal. Elle commence par un travail introspectif sur soi. En s'y consacrant, l'individu est en paix avec lui-même, ne juge pas, ne mens pas et ne critique pas, il est dans « l'intime universel » qui est à l'intérieur de chaque être humain.

Selon Edgar Morin (2004), dans son sixième et dernier volume de *La Méthode*, le problème principal de chaque individu est sa propre barbarie intérieure. Nous sommes encore pris, selon le philosophe, dans la préhistoire de l'esprit humain ; travailler à « bien penser », (précepte moral pascalien), permet de résister à la cruauté du monde et à la barbarie. Le philosophe nous invite alors à l' « auto-éthique ».

III.2 De l'urgence de l'auto-éthique face au vide déontologique des médias

Le besoin d'éthique a envahi les différents aspects de la vie quotidienne. Son champ d'application est vaste. Il s'applique aux domaines des médias, de la science, la médecine, la biologie. On le retrouve également dans le business-éthics, le rapport à l'écologie, les droits de l'homme, le travail des enfants, et autres. Partout, on parle des chartes de qualité, des codes des conseils supérieurs,

Or, au moment où le besoin d'éthique surgit de manière générale, on remarque le grand vide déontologique où baignent la majorité des entreprises médiatiques dans le monde. Devant le spectacle des dérapages, de la désinformation, de la falsification de la réalité, il est plus que temps de réfléchir à une esthétique-éthique des médias. Le besoin d'une éthique des médias fait également réponse à la désaffection d'un public de plus en plus méfiant de la subordination des médias aux intérêts géopolitiques, économiques ou sociaux.

Le débat sur l'éthique et la qualité de l'information dans les médias ne date pas d'aujourd'hui, en France, il est ouvert depuis le XVIII^{ème} siècle¹. Les études menées par le Groupe d'études de l'Académie des sciences morales et politiques de France, sous la direction de Jacques Leprette et Henri Pigeat (2004), ont fait ressortir le refus des professionnels du métier de toute institutionnalisation de la déontologie, comme si un ordre professionnel des journalistes contredirait la liberté fondamentale de la presse. Or, de quoi s'agit-il ? De la liberté d'expression ou de la liberté d'entreprise ? La question de l'éthique des médias est le lieu de débats continuels entre les partisans de la liberté d'expression et des moralistes.

Le juriste Emmanuel Derieux (1999), parle quant à lui, du caractère très limité de l'éthique et de la déontologie journalistique en France, de l'inexistence d'une instance compétente qui en assumerait le contrôle et le respect. En l'absence de toute instance ou institution de régulation, les problèmes déontologiques se règlent à l'intérieur de l'entreprise. Nombreux sont les journalistes qui refusent toute forme de déontologie institutionnalisée ou d'autorégulation formelle. En 1989, le président de la Fédération nationale de la presse précisait que « le journalisme n'est pas une profession réglementée, contrairement à la médecine par exemple. Il ne saurait être question d'un code de déontologie s'imposant à tous. » (Antoine Garapon, 1997 :67).

¹ Diderot a été le premier à rédiger un code de déontologie de la presse.

Dans ce cas, comment faire face à la désinformation et aux dérapages journalistiques ? Comment combler le vide déontologique institutionnalisé ?

L'approche la plus répandue dans les démocraties du monde entier, consiste à joindre les impositions de la loi à l'autorégulation. Les principaux instruments de l'autorégulation sont : les codes déontologiques, les conseils de presse, les médiateurs, l'organisation journalistique en association, les formations et la recherche dans le domaine, la critique des médias... La liste n'étant pas exhaustive, il n'en demeure pas moins que tout cela reste insuffisant sans les principes d'honnêteté, de conscience professionnelle et de responsabilité (Jacques Leprette et Henri Pigeat, 2004 :31-44).

Dans le domaine des médias, la qualité de l'information est faite d'éthique, d'où la nécessité de réfléchir sur un code éthique qui trouve ses sources dans la responsabilisation et la conscientisation. Comme l'affirme un magistrat, Antoine Garapon : « Il faut abandonner la dialectique de l'interdit et de la sanction au bénéfice d'une dialectique de la responsabilisation. » (Antoine Garapon, 1997 :67)

La liberté d'expression devrait donc être une liberté responsable, respectueuse de la rigueur, de l'honnêteté intellectuelle et des acteurs de l'actualité. Dans ce sens, l'esthétique-éthique est une condition sine qua non, pour empêcher les dérives racistes et haineuses envers les étrangers. Cette éthique demeure liée, quand il s'agit des médias, à la qualité de l'information et se mesure à sa véracité, à son utilité et à l'honnêteté morale du journaliste. Il s'agit- là de la clause de conscience qui suppose un haut degré de loyauté envers soi et envers les autres :

« En termes pratiques, l'éthique n'est ainsi rien d'autre pour le journaliste que le souci du travail bien fait et la conscience de la responsabilité de ses actes dans la société » (Jacques Leprette et Henri Pigeat, 2004 :5)

En guise de conclusion

Nous appartenons à une ère où il ne s'agit plus de partir à la conquête du monde, mais d'apprendre à habiter ensemble. La sphère médiatique globalisée, « le sixième continent », est devenue un espace militarisé symboliquement. Les luttes pour le pouvoir tiennent à qui détient l'information et qui la manipule. L'enjeu est grand, au moment où les médias représentent les premiers vecteurs du contact inter-continents, ils risquent, si on n'y prête pas attention à temps, d'alimenter les crispations identitaires et d'entraver le dialogue des cultures.

On se retrouve alors contraints à militer sur deux fronts, d'une part s'insurger contre l'hégémonie médiatique ; d'autre part appeler au retour à l'auto-éthique et à la conscience responsable.

Rappelons-le, en dépit de tous les efforts déployés pour universaliser les valeurs communes et rendre les référents culturels plus compatibles dans le monde, nul ne peut nier la crise et la défaillance du vivre ensemble aujourd'hui. Sinon, qu'est-il advenu de toutes les déclarations d'éthique globale qui met en exergue, depuis 1993, les valeurs communes de tolérance, de respect et d'égalité. Qu'est-il survenu à la « Charte des responsabilités humaines » adoptée en décembre 2001 par plus de 6000 personnes du monde entier, réunis sous les auspices de l' « Alliance pour un monde solidaire, pluriel et responsable. »¹ ?

On pourrait certainement réfléchir à un socle minimal de valeurs communes juridiquement protégées. On pourrait également concevoir un organisme mondial qui veille à l'application de la « Charte des responsabilités humaines » et qui dans le cas inverse, applique des censures en cas de non respect de cette charte ; ou peut-être, créer un Conseil déontologique mondial des médias.

Mais, toutes ces mesures demeurent impuissantes si elles ne s'accompagnent d'un travail de l'homme sur lui-même, que chacun puisse accéder à la responsabilité. Il semble nécessaire, non de créer une nouvelle morale, mais de revenir aux fondements de la morale universelle.

Le journaliste, qui est en même temps le médiateur et le porte-parole des cultures, doit adopter une attitude responsable et développer une conscience morale et éthique. Il ne doit pas non plus se convertir en voix unilatérale et partielle mais donner à voir et à entendre les points de vue les plus opposés. Subordonner l'information aux intérêts politiques ou économiques est également subversif. Bien évidemment, il y'a toujours un prix à payer. Les médias sont-ils suffisamment libres et autonomes, pour tout dire, n'importe quand et n'importe comment ?

¹ A partir de : www.alliance21.org/fr/proposals

Bibliographie

Ouvrages :

- Thomas Deltombe (2007), *L'islam imaginaire, La construction médiatique de l'islamophobie en France 1975-2005*. Paris : Editions La Découverte.
- Emmanuel Derieux (1999). Paris : *Droit de la Communication*, LGDJ.
- Patrick Eveno (2008), *Les Médias sont-ils sous influence ?*. Larousse.
- Jacques Francis (1979), *Dialogiques : Recherches logiques sur le dialogue*. PUF.
- Vincent Geisser (2003), *La nouvelle islamophobie*. Paris : Editions La Découverte.
- Vincent Geisser & Aziz Zemmouri (2007), *Marianna et Allah, Les politiques françaises face à la « question musulmane »*. Paris : Editions La Découverte.
- Henri Gomanld (2012), *Le rejet français de l'islam, une souffrance républicaine*. Paris : Presses Universitaires de France.
- Marshall Mc Luhan (1977), *La galaxie Gutenberg*. Paris : Gallimard.
- Edgar Morin (2004), *La Méthode, Éthique*. Seuil.
- Jacques Leprette & Henri Pigeat (2004), *Éthique et qualité de l'information*, ouvrage collectif, Groupe d'études de l'Académie des sciences morales et politiques de France. Paris : Presses Universitaires De France.

Articles :

- Bouchra Chakir (2014), « L' « Autre » musulman, une invention médiatique? », *L'image de l'islam dans les médias en Europe, comment sortir du stéréotype ?*, Actes de colloque international. Rabat : Éditions La Croisée des Chemins.
- « L'éthique du journalisme » (1989, janvier-février-mars), *Médias-Pouvoirs*, n. 13.

Webographie :

- www.alliance21.org/fr/proposals
- http://www.coe.int/t/dg4/intercultural/whitepaper_FR.asp

The Role of Logistic Services in the Suez Canal Ports for Supporting the Foreign Trade in Egypt

Dr. Sally Mohamed Farid Mahmoud

Associate Professor of Economics, Department of Politics and Economics,
Faculty of post graduates African Studies, Cairo University

Egypt

Abstract

The study aims to determine the role of logistic services in the Suez Canal ports for supporting the foreign trade in Egypt, and measuring the impact of logistic services in Egypt on foreign trade using an econometric model, to analyze efficiency of logistic services in the Suez Canal ports, includes East Port Said Port, West Port Said Port, Arish Port, Sokhna Port, and Adabiya Port. The results showed that the variables of logistic services (transport services, costs of export, the time required for export, and the movement of transport of containers) have a significant effect on Egypt's total foreign trade during the period (2004 – 2018). The logistics services have a major role in Egypt for promoting the foreign trade by facilitating the movement of ships, which reduce the cost of transporting goods and reduce the export time, this leads to increase the global competitiveness of Egypt.

Key words: Seaports, Logistic Services, the Suez Canal, Foreign Trade, Egypt

Introduction

The maritime transport sector is considered one of the most important and cheapest means of international transport of goods and passengers. The use of logistics services in seaports is one of the most important means of stimulating trade, but most African countries suffer from poverty in modern logistics services, which leads to increase the time taken to export process and impede the movement of foreign trade, and thus the high export costs, which leads to weak export situation to Africa in the face of international commodity competition.

Egypt is one of the countries that have the largest number of sea ports, where there is the port of Alexandria, which is the largest Egyptian port, and also the port of Dekheila, which is a natural and geographical extension of the port of Alexandria, and Damietta port, which is the container berth and the most advanced ports in the Middle East, and there are also Port Said and Sokhna At the end of the Suez Canal.

The study aims to determine the impact of logistic services in the Suez Canal ports in Egypt for supporting the foreign trade, by using an econometric model during the period (2004-2018), to analyze the efficiency of logistic services.

The study addresses the following points:

First: Literatures Review.

Second: The Economic Importance of Suez Canal ports.

Third: The Role of Logistics to Promote the Foreign Trade in Egypt.

Fourth: Analyzing the Egyptian Foreign Trade.

Fifth: Measuring the Impact of Logistic Services in the Suez Canal Ports on the Foreign Trade in Egypt.

Sixth: Conclusion and Recommendations.

First: Literatures Review

A study of (Baier & Bergstrand, 2012) showed the effects of customs, transportation costs and income on the growth of global trade, by the econometric method, using the gravity model. The study results indicated that the growth of global trade depended on decrease in the customs burdens and decrease in the transportation costs. The model applied on 16 countries showed that increasing the global trade growth was due to a reduction Customs burdens expressed by increasing trade agreements. The study demonstrated that trade agreements and reducing customs burdens contributed by 23% - 25% in the world trade growth, and that reducing the transportation costs expressed by the distance between two countries

contributed by 9% in growth of the world trade, and growth of the gross domestic product contributed by 67% - 69% in the world trade growth¹.

The study of (Jordan and Kanda, 2011) analyzed the trade effects of the European Union with SADC trade, according to the preferential trade agreements for SADC; using the gravity model. the study clarified the effects of bilateral trade resulting from the implementation of preferential trade agreements (i.e. preferential trade between SADC and the European Union) which South Africa signed to the agreement, indicated that a decrease in trade between South Africa and some of the major trading partners in the preferential trade agreement (European Union and SADC), and increased trade between South Africa and countries in the rest of the world such as China and Japan².

The study of (UNESCAP, 2017) showed the value-added logistics as a wide range of activities that the company performed for the basic tasks of transport and storage, as it was a mix of industries to put the finishing touches on the product, in the final stages of the production process and before the arrival to the consumer, these activities was categorized according to how much value the product has been added to. Activities with low added value, they add value to the product but to a lesser degree, such as marking. Activities with a high added value, they add a higher value to the product such as mixing and blending, sterilizing, assembling, and repairing³.

The study of (Stern & Condon, 2017) showed transportation outside the port, in charge of providing it the recipient or freight forwarder, and this was done by agreement or contracting with other transport companies or the Railways Authority. The study indicated the importance of it as a result of location and timing benefits for the goods, and its effects on other economic decisions as Production, market determination decisions, purchasing decisions, pricing decisions, and other economic decisions⁴.

Second: The Economic Importance of Suez Canal Port

The new Suez Canal was created as a parallel canal to the current one with a length of 37 km, to reduce the time period for passing ships, and to put Egypt in the appropriate place that it deserves. In addition to the advantages provided by the new canal to attract international companies to cross the Suez Canal, such as efficient service delivery quickly in accordance with international standards and the creation of logistic services centers to attract investments for implementing the project's general plan in order to increase maritime transport to and from Egypt, which lead to

increase the canal's return and maximize its competitiveness to distinguish it from other similar canals⁵.

The first part of the project is the construction of a parallel canal to the current one, which results in reducing the waiting time for ships in the canal from 11 hours to 3 hours, the number of vessels transiting daily increase from an average of 49 ships in 2014 to 97 ships per day, and it costs 4 billion \$ to dig the new canal⁶.

The second part of the project is the development of the Suez Canal axis and the development of the area surrounding the canal comprehensively to establish 7 tunnels to transport cars and railways to the Sinai at an estimated cost of 4.2 billion \$. In addition to establish a technology valley and an urban community with industrial, agricultural and tourism sectors. The new Suez Canal includes the ports as East Port Said Port, West Port Said Port, Arish Port, Sokhna Port, and Adabiya Port⁷.

Advantages of the New Suez Canal:

- 1- The canal is able to accommodate a huge number of ships passing through it, the number of ships was passing through the canal about 18 thousand ships annually, the new project will enable the canal to pass more than twice this number annually, in addition to the canal ability after this project to pass ships with Giant tonnages will double to increase the traffic revenue and the share of global trade⁸.
- 2- The new project maximizes the competitiveness of the Suez Canal and distinguishes it from similar canals, as a result of increase rates of navigation safety during the ships pass⁹.
- 3- The new canal reduces the transit time as well as the waiting time, which is reflected in reducing the cost of the marine trip for ship owners, raising the Suez Canal value and increasing the demand for using the canal as a major global shipping lane¹⁰.
- 4- The economic support provided by the new Suez Canal for achieving the sustainable development in Egypt, with its three dimensions: economic, social and environment, It will launch in Sinai and whole Egypt into a more advanced and prosperous future¹¹.
- 5- Increasing the Egyptian national income, by doubling the canal's revenues, which provides nearly a million job opportunities in

- establishing industrial cities on the canal, including the ship and container construction area, the cars manufacture with advanced technology, wood and textiles industries, furniture and glass industries, achieves rapid returns, and provides food security through setting up fish farming projects¹².
- 6- Developing 4 new ports as East Port Said Port and its industrial zone, and making it the fifth largest port in the world. As well as the expansion of Sokhna Port and the industrial zone at the southern entrance of the Suez Canal to serve the Gulf countries, East Africa and Asia. In addition to 2 dry ports in the 10th of Ramadan and Ismailia, to ensure good transport between the ports and serve the local market¹³.
 - 7- the development of surrounding governorates of the Suez Canal by providing industrial, commercial and tourist centers and implement more than 40 projects in various sectors. The investments at the economic zone of the Suez Canal amounted to 25 billion \$ in 2018, and is expected reach to 50 billion \$ in 2023, in addition to the expected positive effects from the industries that will be established on the canal¹⁴.
 - 8- Increase the Suez Canal revenues from foreign currency by increasing the number of vessels transiting the canal which is expected to reach 13 billion \$, which will improve the position of the Egyptian balance of payments and will strengthen the foreign exchange reserves¹⁵.

Map 1: The Suez Canal Economic Zone



Source: The Suez Canal Authority, www.suezcanal.gov.eg

The new Suez Canal seeks to broadcast positive signals that improve investors' expectations for the stability and growth of the Egyptian economy, through developing the seaports surrounding the canal to attract shipping lines and encourage ships to enter Egyptian ports by reducing fees such as pilot fees, hooks fees, locomotives fees, port entry and departure fees, handling fees and other services provided by the Suez Canal and its ports, which leads to raise the competitive advantage of the Egyptian ports¹⁶.

The development of the new canal ports will maximize the role of the Suez Canal region as an integrated global logistics and industrial center economically, urbanely and environmentally balanced, to make the region a sustainable hub competing globally in the field of logistic services¹⁷.

Third: The Role of Logistics to Promote the Foreign Trade in Egypt

The Logistics is defined as a set of practices to support the commodity production, from raw material transportation to manufacturing sites. After the manufacturing process, the commodity needs to be pre-packaged, then packed inside the container, or transported to the storage place, then to the distribution centers, finally delivered to the consumer in the place specified, and follow-up after-sales¹⁸.

Logistics is the efficient planning process in transporting raw materials from the point of origin to the point of consumption as quickly as possible, at the lowest cost, and the best quality through storage, handling, packaging, distribution of goods and the provision of diversified transport services, in order to achieve the main objective of customer requirements¹⁹. The container traffic and Time to export are components of logistics services at seaports; Foreign trade is inversely related to the time required for export in both exporting and importing countries, as the less export time the more foreign trade²⁰.

The following points illustrate these elements in details:

- (A) Time required for export and import: the decreasing in transport time will reduce the total costs of goods exported or imported, and this can be achieved by increasing the speed of transport rates, and reduce the time required for export while waiting for goods to move from one stage to another²¹.
- (B) Transport services: Transport is linked to the movement of foreign trade because it is the main pillar for increasing the movement of exports, imports and re-export between various countries of the world, and transport is the most important elements of logistics services, where it represents nearly half of the costs of logistics services to transport goods from the place of production to the place of consumption²².
- (C) Inventory retention costs are one of the most important cost items that make the cost of conducting international logistics operations higher than carrying them locally²³.

(D) The Operational Performance Indicators of Suez Canal ports

1- Rate of Performance

The total investments in the Suez Canal economic zone amounted to 25 billion \$ in 2018, as a result of increased ships traffic. The revenues of

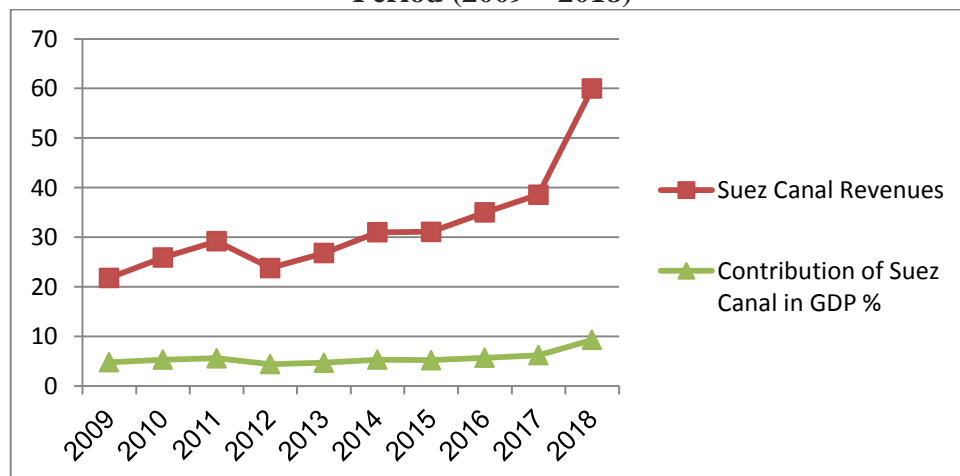
the Suez Canal increased in 2018 by 12.8% and, this was mainly due to increase 9.4% in the net tonnage of transiting ships²⁴.

Table (1): Suez Canal Revenues and Contribution in GDP during the Period (2009 – 2018)

Million \$			
Years	Gross Domestic Product GDP	Suez Canal Revenues	Contribution of Suez Canal in GDP %
2009	454.3	21.8	4.8
2010	486.5	25.9	5.3
2011	521.3	29.2	5.6
2012	545.7	23.8	4.4
2013	573.8	26.8	4.7
2014	584.0	31.0	5.3
2015	596.9	31.1	5.2
2016	609.4	35.0	5.7
2017	622.8	38.6	6.2
2018	643.7	60.0	9.3

Source: Central Agency for Public Mobilization and Statistics, CAPMAS
<https://www.capmas.gov.eg>

Figure (1): Suez Canal Revenues and Contribution in GDP during the Period (2009 – 2018)



Source: by author using data of table (1).

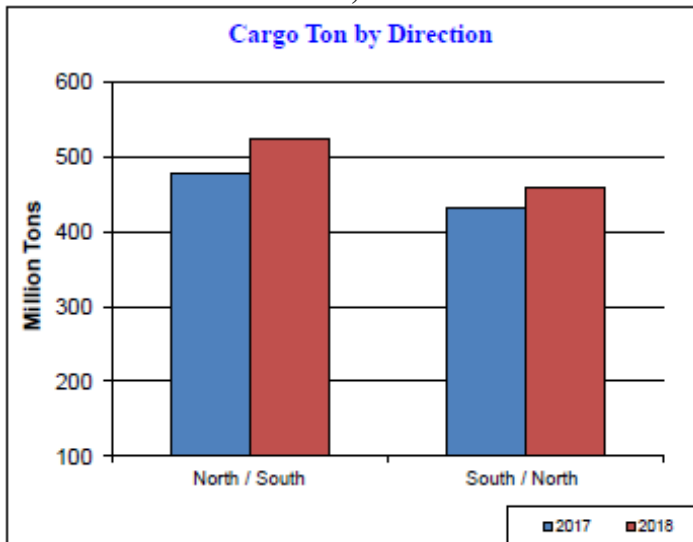
Figure (1) shows the Suez Canal revenues increased during the period (2009 – 2018) and amounted to 60 million in 2018, this value was the

highest revenue achieved. The Suez Canal contributed by 10% in the gross domestic product GDP in 2018.

2 - The Performance Rate of the Transit Trade

The new Suez Canal has achieved its goal of raising the absorptive and numerical capacity of the ports and maintaining the Suez Canal globally ranking, as the status of the Canal raises competitiveness in front of alternative roads, especially the Panama Canal, the most important of which is the high rate of participation of the Suez Canal in the volume of trade between The US East Coast region and Asia. The number of ships is passing through Suez Canal annually ranges from 18,000 to 20,000 ship, as 25% of the world's trade passes through the Suez Canal, linking Asia, Africa and Europe²⁵.

Figure (2): Cargo Ton Passing through the Suez Canal by Direction in 2017, 2018



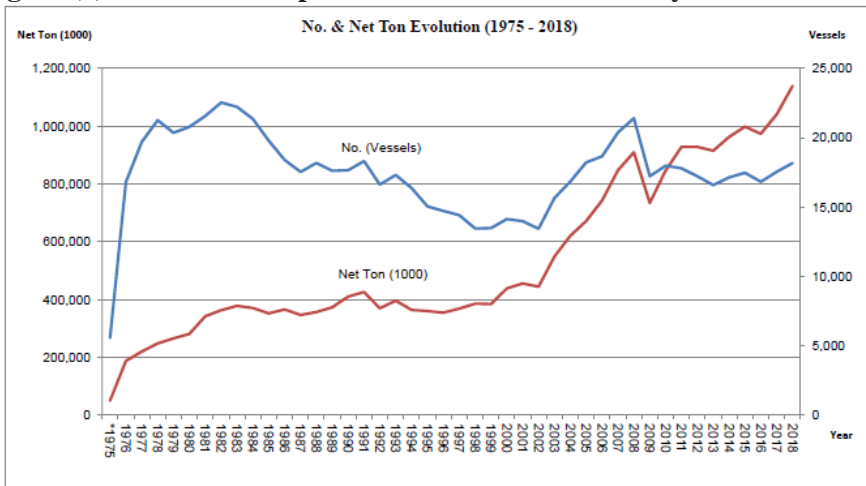
Source: Suez Canal Authority Information Center, Suez Canal Traffic Statistics, Annual Report 2018, www.seuzcanal.gov.eg

Figure (2) shows cargo ton passing through the Suez Canal by direction, more than 500 million tons passed from north to south in 2018, and about 450 million tons passed from south to north through the Suez canal in 2018.

3- The Performance Rate of Containers

The Suez Canal absorbs 24% of the total world container trade, while the canal absorbs 100% of the container trade passing between Asia and Europe. The containers that are transported through the Suez Canal, is 62.6% of the tanker fleet, 96.8% of the Carrier Fleet, and 100% of container ships, also the depth of the western canal is increased, which reduces the total time of passing the large containers through it²⁶.

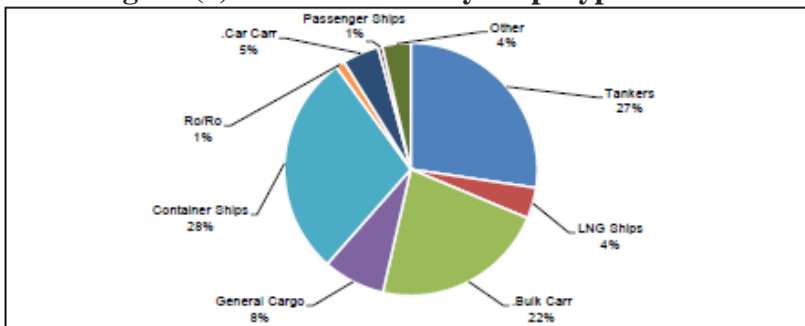
Figure (3): Container Ships Traffic in the Suez Canal by No. and Net Ton



Source: Suez Canal Authority Information Center, Suez Canal Traffic Statistics, Annual Report 2018, www.seuzcanal.gov.eg

Figure (3) shows container ships traffic in the Suez Canal that amounted to about 1.2 billion net ton and 18000 vessels in 2018.

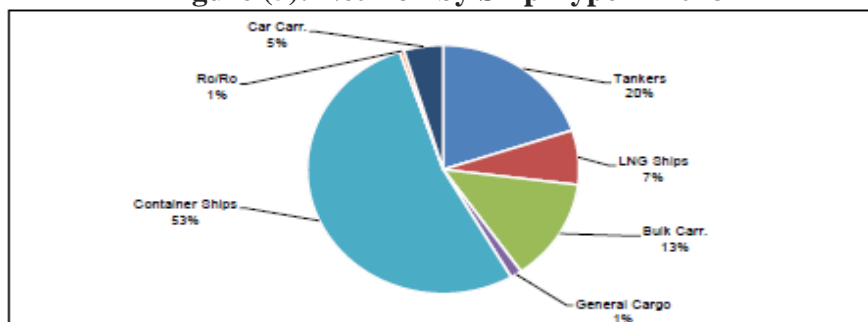
Figure (4): N0. of Vessels by Ship Type in 2018



Source: Suez Canal Authority Information Center, Suez Canal Traffic Statistics, Annual Report 2018, www.seuzcanal.gov.eg

Figure (4) shows distribution of vessels passed through the Suez Canal in 2018, 28% of them were container ships, 27% tankers, 22% bulk carr., 8% general cargo, 5% car carr., 4% LNG ships, 4% other, 1% Ro/Ro, 1 passenger ships.

Figure (5): Net Ton by Ship Type in 2018



Source: Suez Canal Authority Information Center, Suez Canal Traffic Statistics, Annual Report 2018, www.seuzcanal.gov.eg

Figure (5) shows distribution of net ton passed through the Suez Canal in 2018, 53% of them were container ships, 20% tankers, 13% bulk carr., 7% LNG ships, 5% car carr., 1% Ro/Ro, 1% general cargo.

Forth: Analyzing the Egyptian Foreign Trade

(A) Foreign Trade Performance in Egypt

The following table presents the analysis of Egypt’s foreign trade during the period (2005-2018).

Table (2): Egypt’s Foreign Trade during the period (2005-2018)

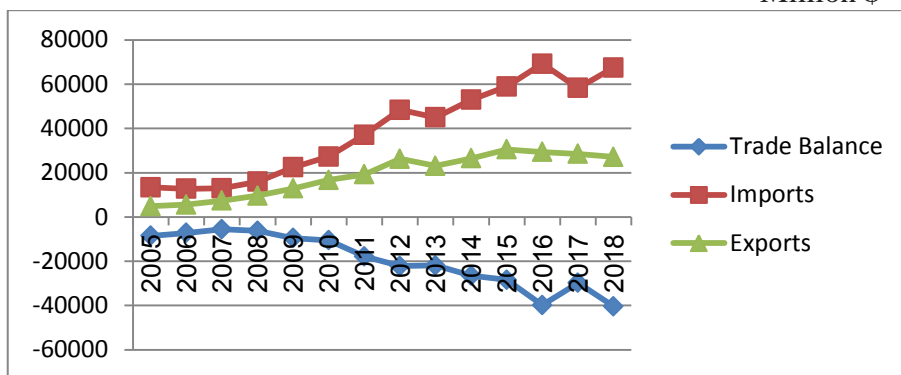
Million \$

Year	Exports	Imports	Trade Balance
2005	4824.51	13375.955	-8551.45
2006	5545.896	12769.844	-7223.95
2007	7407.766	12950	-5542.23
2008	9659.762	15950	-6290.24
2009	12912.02	22449	-9536.98
2010	16728.1	27300	-10571.9
2011	19224	37100	-17876

2012	26223.758	48381.5	-22157.7
2013	23061.6	44945.7	-21884.1
2014	26437.816	52922.828	-26485
2015	30527.7	58902.8	-28375.1
2016	29396.9	69200.2	-39803.3
2017	28492.1	58294.5	-29802.4
2018	27091.2027	67494.8798	-40403.7

Source: Statistics of UNCTAD website <http://unctadstat.unctad.org/EN>

Figure (6): Egypt’s Foreign Trade during the Period (2005-2018)
Million \$



Source: by author using data of table (2).

The previous table and figure show an increase in the foreign trade of Egypt, where the value of exports amounted to about 4.8 billion \$ in 2005 and increased to 27 billion \$ in 2018, and imports increased from 13.4 billion \$ in 2005 to 67.5 billion \$ in 2018. The trade balance made a deficit during the period (2005 – 2018), the deficit increased from about 8.5 billion \$ in 2005 to 40.4 billion \$ in 2018.

The following table presents the analysis of trade between Egypt and Africa during the period (2006-2018).

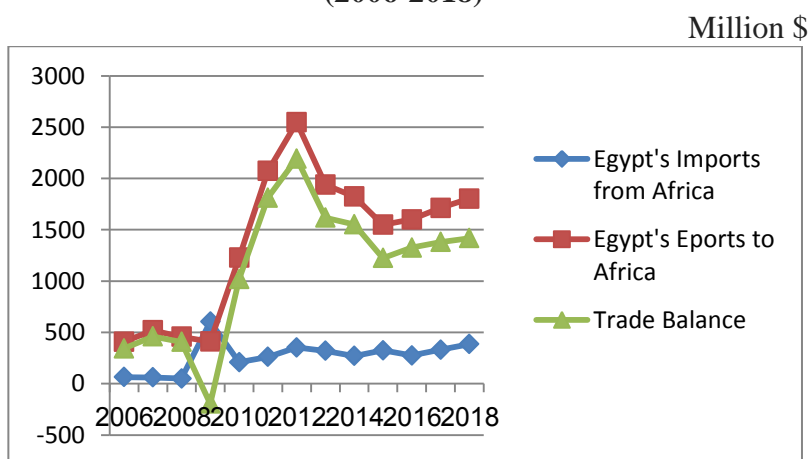
Table (3): The Trade between Egypt and Africa during the Period (2006-2018)

Years	Egypt's Exports to Africa	Egypt's Imports from Africa	Trade Balance between Egypt and Africa
2006	408.461	64.6442	343.8167
2007	520.0903	60.34	459.7503
2008	457.4651	50.33226	407.1328
2009	410.1482	604.3809	-194.233
2010	1227.559	208.3124	1019.246
2011	2072.101	260.2631	1811.838
2012	2546.401	353.0295	2193.372
2013	1938.545	320.4842	1618.06
2014	1822.677	270.4533	1552.223
2015	1548.3	324.5356	1223.765
2016	1599.695	274.5262	1325.169
2017	1712.301	331.362	1380.939
2018	1802.352	384.8439	1417.508

Source: Central Agency for Public Mobilization and Statistics, CAPMAS

<https://www.capmas.gov.eg>

Figure (7): The Trade between Egypt and Africa during the Period (2006-2018)



Source: by the author using data of table (3).

Figure (7) shows Egypt’s exports to Africa increased from 408.461 million \$ in 2006 to 1802.352 million \$ in 2018. And Egypt’s imports from Africa increased from 64.6442 million \$ in 2006 to 384.8439 million \$ in 2018. The trade balance between Egypt and Africa made a surplus during the period (2006 -2018) except in 2009 made a deficit amounted 194.233 million \$, the trade balance surplus increased to reach 1417.508 million \$ in 2018.

(B) The Exports Concentration index of Egypt

This index is used to measure the market concentration of a country's share of world exports in a specific commodity or group, or its diversity between more than one commodity or group. The index value ranges from 0 to 1. The minimum values of the index indicate lower concentrations, and the higher values indicate larger concentrations, the index takes the following formula²⁷

Whereas:

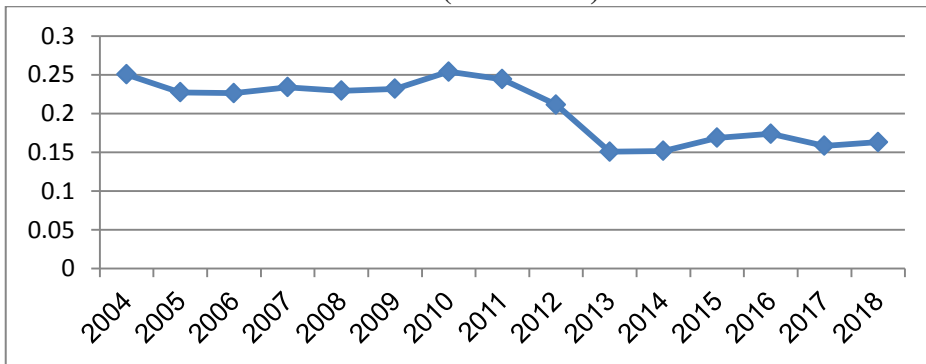
Hi: Concentration index i.

Xij: Value of exports of country j of commodity

n: Number of countries.

$$H_i = \frac{\sqrt{\sum_{j=1}^n \left(\frac{x_{ij}}{X_i}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}} \quad i.$$

Figure (8): The Exports Concentration Index in Egypt during the Period (2004-2018)



Source: by author using Statistics of UNCTAD website <http://unctadstat.unctad.org/EN>

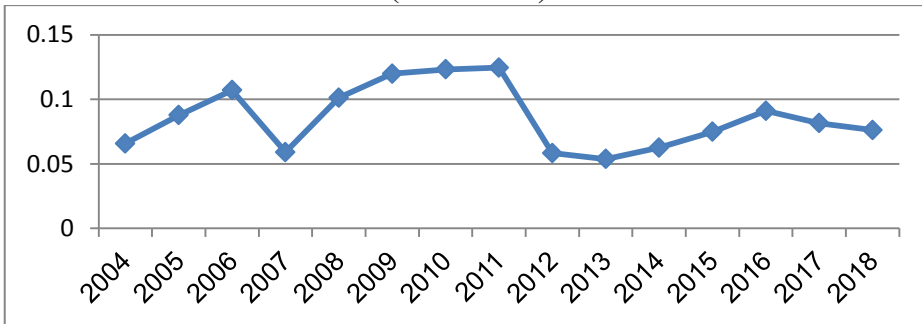
Figure (8) shows the concentration index of Egyptian exports, where the largest value of the concentration index was in 2010 almost 0.25, and decreased to 0.15 in 2018, which mean that 15% of Egypt's exports are concentrated in a specific type of commodity, as a result of focusing the

exports on a small number of non-oil goods including mineral products, which present about 45% of non-oil exports²⁸.

C- The Imports Concentration Index of Egypt

The index value ranges from 0 to 1, if the value is closer to zero, the imports are less concentrated and vice versa.

Figure (9): the Imports Concentration Index in Egypt during the Period (2004-2018)



Source: by author using *Statistics of UNCTAD website* <http://unctadstat.unctad.org/EN>

Figure (9) shows the concentration index in Egypt was fluctuating, as the lowest value was in 2007 about 0.05 and the highest value was in 2011, when it reached 0.13, and amounted to 0.08 in 2018 as a result of concentrating imports from the world in intermediate and investment goods. According to the merchandise groups, machinery, electrical goods, was about 18% on average during the period, followed by mineral products, but according to the degree of use, the intermediate goods occupied the top of the imported goods, followed by investment goods²⁹.

(D) The Trade Compatibility Index of Egypt

This indicator measures the extent to which the exports of a country or group of countries are compatible with the imports of the trade partner. The index is used to facilitate regional trade and to investigate the extent to which trade can be converted. The index takes the following formula³⁰

$$TCI = 1 - \left\{ \left(\sum_{i=1}^n |M_{bi} - X_{ai}| \right) / 2 \right\}$$

Whereas:

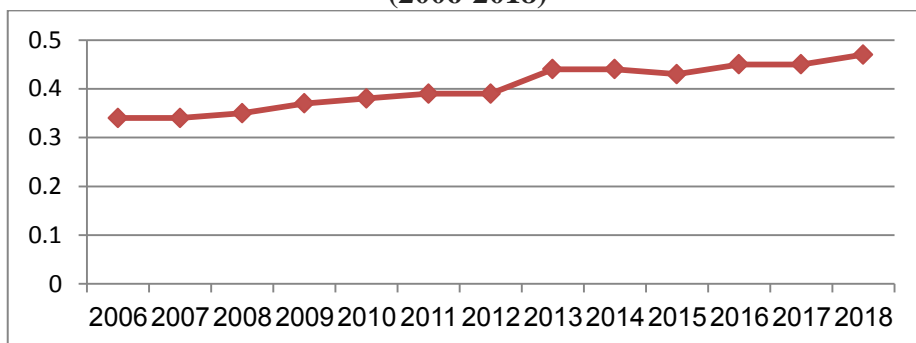
M_{bi} is the ratio of imports of commodity i on total imports of country b

X_{ai} is the ratio of exports of commodity i on total exports of country a

The value of the index ranges between (0 and 100%), the index equals zero when there is no match between the goods imported by the world and those exported by country, and the index equals 100% in the case of a perfect match between the exports of country and imports of the world³¹.

One of the key determinants of a country's export competitiveness is its ability to respond to changes in global demand. Consequently, the compatibility of a country's exports with the imports of the most important international markets is the first step for raising the capacity of exporting countries to penetrate the international markets³².

Figure (10): the Trade Compatibility Index of Egypt during the Period (2006-2018)



Source: by author using *Statistics of UNCTAD website* <http://unctadstat.unctad.org/EN>

Figure (10) shows value of the index during the period (2006-2018) increased from 0.34 in 2006 to 0.47 in 2018, which was the largest value of the index during the period; that indicates the exports of Egypt are in great agreement with global demand and international markets.

Fifth: Measuring the Impact of Logistic Services in the Suez Canal Ports on the Foreign Trade in Egypt

Description of the model

The study uses the econometric analysis to measure the impact of logistic services on foreign trade performance in Egypt, by the following formula; According to the study of (Baier & Bergstrand, 2012):

Whereas:

$$\begin{aligned} \mathbf{Log(TRDijt)} = & \mathbf{a + b1 Log(GDPit) + b2 Log(GDPjt)} \\ & \mathbf{+ b3 Log(POPit) + b4 Log(POPjt)} \\ & \mathbf{+ b5 Log(RERit) + b6 Log(TXit) + b7 Log(ICit)} \\ & \mathbf{+ b8 Log(IDit) + b9 Log(EXTit) + Uijt} \end{aligned}$$

TRD_{ijt}: The total foreign trade reflects country i Egypt to country j the World in year t.

GDP_{it}: The gross domestic product expressed at real prices of Egypt i per year t.

GDP_{jt}: The gross domestic product at real prices of the world j in year t.

POP_{it}: the population of Egypt during the year t.

POP_{jt}: The population of the world during the year t.

RER_{it}: The actual exchange rate of Egypt during the year t.

TX_{it}: The transport services as a percentage of Egypt's exports during the year t.

IC_{it}: The export costs required for foreign trade movement of Egypt during the year t.

EXT_{it}: The time required for export of Egypt during the year t.

ID_{it}: the movement of transport of containers in Egypt during the year t.

U_{ijt}: The random variable.

Data sources

The study relies on the World Bank and UNCTAD data, in addition to data of logistic services from the Suez Canal authority in Egypt to obtain the variables in the model.

To perform the unit root test to determine the stationary of time series, Granger and Engle proposed the use of Augmented Dickey-Fuller Test-ADF:

$$\Delta \mathbf{Y}_t = \mathbf{\alpha + \beta Y_{t-j} + \sum \delta_i \Delta Y_{t-j} + \xi_t}$$

Where Y is the time series to be tested, K represents the number of time gaps, Δ denotes the first differences of the series, Σ denotes the plural, ξ represents the error element of the model, and δ , β , α are the parameters to be estimated³³,

The two hypotheses are tested:

Null hypothesis: (Y series are non-stationary) Ho: 0 < 0

Alternative hypothesis: (Y series are stationary) H 1: $\beta = 0$

The null hypothesis is rejected if the calculated "t" value is greater than the critical "t" value (in absolute terms)³⁴.

Table 4 shows results of the unit root test (Augmented Dickey-Fuller Test- ADF), after comparing the calculated value with the tabular value. The results show all the variables that take the natural logarithmic formula are not static at the level, and have reached the stability after taking the differences of the first degree.

Table (4): The Unit Root Test Results

Variables	Calculated value		Tabular value		
	Level	First Difference	%1	%5	%10
TRDEG		-2.992747	-2.740613	-1.968430	-1.604392
GDPEG		-4.960323	-4.886426	-3.828975	-3.362984
GDPW		-4.938428	-4.886426	-3.828975	-3.362984
POPEG		-4.976686	-4.886426	-3.828975	-3.362984
POPW		-4.126132	-4.057910	-3.119910	-2.701103
REREG		-5.344511	-5.295384	-4.008157	-3.460791
TXEG		-2.937992	-2.740613	-1.968430	-1.604392
ICEG		-2.948898	-2.847250	-1.988198	-1.600140
EXTEG		-4.867571	-4.297073	-3.212696	-2.747676
IDEG		-2.910652	-2.740613	-1.968430	-1.604392

Source: by author using Eviews 8.

Using the Ordinary Least Squares Method (OLS), which involves attempting to make the sum of squares at the least amount, so real values are estimated at the lowest possible values³⁵.

The main hypothesis is that:

The null hypothesis (H0): Logistics in the Suez Canal ports from 2004 to 2018 has no significant impact on Egypt's total foreign trade.

The Alternative hypothesis (H1): Logistics in the Suez Canal ports from 2004 to 2018 has significant impact on Egypt's total foreign trade.

Table (5): Results of Estimating the Model of Egypt

Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.495111	0.919110	0.538685	0.06132
GDPEG	1.130536	0.395984	2.855006	0.03561
GDPW	3.012681	0.586427	5.137353	0.0037
POPEG	29.1497	213.6728	1.385996	0.0397
POPW	40.64933	31.66135	-1.283879	0.0421
REREG	-0.167202	0.686968	-0.243391	0.08174
TXEG	-0.209544	0.280492	-0.747056	0.04886
ICEG	-0.062615	0.200051	-0.312994	0.07669
EXTEG	-14.31457	11.36610	-1.259410	0.0427
IDEG	29.13232	25.76139	1.130852	0.0461
R-squared	0.924984	Mean dependent var		0.045455
Adjusted R-squared	0.849969	S.D. dependent var		0.103573
S.E. of regression	0.040118	Akaike info criterion		-3.291550
Sum squared residual	0.008047	Schwarz criterion		-3.074517
Log likelihood	24.10353	Hannan-Quinn criter.		-3.428360
F-statistic	12.33058	Durbin-Watson stat		2.726324
Prob (F-statistic)	0.007710			

Source: By Author Using Eviews 8.

It is noted from table (5) the estimation results and can be concluded as following:

- The explanatory level of the model: the R-squared is equal to 0.92 which means that the independent variables are able to explain about 92% of the changes in the total foreign trade variable, and the rest is due to other factors, including random errors.
- The overall significance of the model: the results shows that the value of (F-statistic) equal to 12.33, and it is statistically significant, which means rejecting the null hypothesis that the estimated regression model is not significant, and the acceptance of the alternative hypothesis that the significance of the regression model, and this indicates the independent variables have a significant effect on Egypt's foreign trade.
- The partial significance of model: It is noted from the test results that the parameters are statistically significant, which indicates that these parameters differ substantially from zero, and reflects the importance of these independent variables.

- Standard parameters of the model: the value of Durban Watson coefficient in this model is 2.726, and by examining the corresponding tabular value, the Durban Watson indicates that there is no false slope, and the estimated model is free of the problem of linear correlation between the independent variables.
- Economic interpretations of the estimated parameters: It is noted from the estimated results are consistent with the economic theory.

The results indicate that the increase in the gross domestic product of Egypt by one unit leads to increase the total foreign trade of Egypt by 1.13 units and the increase in the world's gross domestic product by one unit leads to increase in the total Egyptian foreign trade by about 3.01 units in case other factors remain constant. With regard to the population of Egypt the results show that the increase of Egypt's population by one unit leads to increase the total foreign trade of Egypt by 29.14 units and the increase of world's population by one unit leads to increase the total foreign trade of Egypt by 40.64 units. And the results of estimation indicate that increase by one unit in exchange rate leads to reduce Egyptian foreign trade by 0.167 units, and this corresponds to the economic theory, that goes into an inverse relationship between the exchange rate and exports.

With regard to the variable of logistics services, the results show that there is a statistically significant inverse relationship for transport services as a percentage of exports with total foreign trade (-0.209), and this corresponds to the economic theory, which indicates that the higher the cost of transport services leads to decrease the volume of foreign trade. Also variable of the export costs with the total of foreign trade, has a negative relationship with a statistical significance (-0.0626), In addition to variable of the time required for export of Egypt the increase in it by one unit leads to decrease Egypt's foreign trade by 14.31 units, and this corresponds to the economic theory indicates that the higher the export cost, the lower the volume of foreign trade. Finally the results show that increase in the movement of transport of containers in Egypt by one unit leads to increase in the total Egyptian foreign trade by about 29.13 units. So the results of all variables are consistent with the economic theory.

Sixth: Conclusion and Recommendations

(A) Conclusion

The results indicated that the variables of logistic services (transport services, costs of export, the time required for export, and the movement of transport of containers) have a significant effect on Egypt's total foreign trade during the study period, so it is possible to accept the alternative hypothesis that decides the significance of the effect, and this indicates that the logistic services in the Suez Canal ports during the period from 2004 to 2018 have an impact on the foreign trade of Egypt.

The logistics services in the field of maritime transport have a great role in Egypt to facilitate the movement of foreign trade by increasing the movement of ships at seaports, which reduce the costs of transporting goods and reduce the time of export, this leads to increase the global competitiveness of Egypt by delivering goods from production to consumption as quickly as possible. The Suez Canal Ports are a catalyst for linking trade with production in a single integrated system and increasing port resources through the provision of appropriate logistics services, making them play a strategic role in supporting the foreign trade in Egypt.

(B) Recommendations

- 1- Opening new foreign markets that would increase commodity exports to Egypt with African countries and the world, in addition to reviewing the current economic policies regarding the promotion of exports and focusing on commodities of comparative advantage.
- 2- Taking into account the process of similarity in exports to increase the intra-trade and hence foreign trade, this will result in increasing trade compatibility between Egypt and rest of the world.
3. Eliminate all logistical constraints by reducing the costs of all foreign trade procedures and Egypt's commitment.
4. Develop and rehabilitate the road and rail transport network linking Egyptian seaports to major cities.
5. Develop the direct incentive factors to attract investments in the Suez Canal hub zone.
6. Focusing on the investments that serve Egypt's development goals and benefit the Egyptian economy.
7. Develop the attractive sectors in Egypt such as energy and manufacturing industries, and focusing on the high knowledge and technical intensity.
8. Training the Egyptian workers to be able to absorb the work that they are assigned to create new urban entities and communities to attract population density for relocation in the Suez Canal and Sinai area.

Endnotes

1. Scott L. Baier, Jeffrey H. Bergstrand, "The Growth of World Trade: Tariffs, Transport Costs, and Income Similarity", **Journal of International Economics** (USA: University of Notre Dame, 53, February, 2012), pp. 5, 6.
2. André Jordan and Patrick Kanda, "**The EU-SA & SADC Trading Agreements: A Panel Data Approach**", (Pretoria: University of Pretoria Department of Economics, February 2011).P.229.
3. The United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (UNESCAP): **Logistics Sector Developments: Planning Models for Enterprises and Logistics**, (Korea: Korea Maritime Institute, 2017), p. 8.
4. Matthew Stern & Niall Condon "The Effectiveness of African Growth and Opportunity Act Multimodal Transportation, Logistics, and the Environment: Managing Interactions in a Global Economy, **European Management Journal**, (Vol. 18, No. 4, 2017), p. 398.
5. The Suez Canal Authority, www.suezcanal.gov.eg
6. Ibid.
7. Ibid.
8. Dr. Ezzat Kenawy, **the Economic Impact of the New Suez Canal**, IEMed. Mediterranean yearbook 2018, P. 282.
9. Ibid.
10. Suez Canal Authority Information Center, **Suez Canal Traffic Statistics, Annual Report 2018**, p.6 www.seuzcanal.gov.eg
11. Ibid, p. 7.
12. AF Ghoneim , **Maritime Transport and Related Logistics Services in Egypt**, ICTSD, P.17 www.ictsd.org
13. Ibid, P. 18.
14. The Suez Canal Authority, www.suezcanal.gov.eg
15. Dr. Ezzat Kenawy, Op.cit. P. 283.
16. Suez Canal Authority Information Center, Op.cit. P. 8.
17. Ibid, P. 10.
18. Scott L. Baier, Jeffrey H. Bergstrand, op.cit, p. 9.
19. OECD: **Transport Logistics Shared Solutions to Common Challenges**, (France: The Organization for Economic Co-operation and Development, 2013) P, 18.
20. FIATA secretariat, **Freight Forwarders Adopt an Official Description of Freight Forwarding and Logistics Services**",

- (Switzerland: Fédération Internationale des Associations de Transitaires et Assimilés, 2014), P. 24.
21. Matthew Stern & Niall Condon, op.cit., P.399.
 22. UNCTAD: **Added Value Logistics Services to be offered in Developing Countries**, (Switzerland: United Nations Conference on Trade and Development, 2010), P.35.
 23. Ibid., P. 38.
 24. Central Agency for Public Mobilization and Statistics, CAPMAS <https://www.capmas.gov.eg>
 25. United Nations and World Trade Organization, "**A Practical Guide to Trade Policy Analysis**", (Switzerland: World Trade Organization, 2018), p30.
 26. CAPMAS, op,cit, <https://www.capmas.gov.eg>
 27. Beatrice Waithera Githanga & Thomas Marmefelt "**Trade Liberalization and Economic Growth in Kenya An Empirical Investigation (1975-2013)**", (Swedish: Södertörns Högskola University, Department of Economics, 2015). p.46.
 28. UNCTAD website <http://unctadstat.unctad.org/EN>
 29. Ibid.
 30. J. M. Finger & M. E. Kreinin," A Measure of `Export Similarity and Its Possible Uses", **The Economic Journal The Royal Economic Society**, (New York: Vol. 89, No. 356, Dec., 2010), P. 56.
 31. Ibid., 57.
 32. European Commission: **Overview of EPA Negotiations, 2015 Economic Partnership Agreement Negotiations**, (EU: European Commission, 2015), P. 66.
 33. James G. MacKinnon: "**Critical Values for Cointegration Tests**", (Canada: Ontario, Queen's University, Department of Economics, Queen's Economics Department, Working Paper No. 1227, 2010), PP.22, 23.
 34. Rod F. Ziemer and Glenn S. Collins: "**Granger Causality and U.S Crop and Livestock Prices**", (USA: Southern Journal of Agricultural Economic, July 2014). P. 43.
 35. Dean Fantazzini, "**Advanced Time Series Econometrics**", (Pavia: University of Pavia, July 2006), P. 11.

References

- Baier, Scott L. and Jeffrey H. Bergstrand, “The Growth of World Trade: Tariffs, Transport Costs, and Income Similarity”, **Journal of International Economics** (USA: University of Notre Dame, no. 53, February, 2012).
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics, CAPMAS
<https://www.capmas.gov.eg>
- European Commission: **Overview of EPA Negotiations, 2015 Economic Partnership Agreement Negotiations**, (EU: European Commission, 2015).
- Fantazzini, Dean, “**Advanced Time Series Econometrics**”, (Pavia: University of Pavia, July 2006).
- FIATA secretariat, **Freight Forwarders Adopt an Official Description of Freight Forwarding and Logistics Services**", (Switzerland: Fédération Internationale des Associations de Transitaires et Assimilés, 2014).
- Finger, J. M. & M. E. Kreinin, “A Measure of `Export Similarity and Its Possible Uses”, **The Economic Journal The Royal Economic Society**, (New York: Vol. 89, No. 356, Dec., 2010).
- Ghoneim, AF, **Maritime Transport and Related Logistics Services in Egypt**, ICTSD, www.ictsd.org
- Githanga, Beatrice Waithera & Thomas Marmefelt “**Trade Liberalization and Economic Growth in Kenya An Empirical Investigation (1975-2013)**”, (Swedish: Södertörns Högskola University, Department of Economics, 2015).
- Jordan, André and Patrick Kanda, “**The EU-SA & SADC Trading Agreements: A Panel Data Approach**”, (Pretoria: University of Pretoria Department of Economics, February 2011).
- Kenawy, Ezzat, **the Economic Impact of the New Suez Canal**, IEMed. Mediterranean yearbook 2018.
- MacKinnon, James G.: “**Critical Values for Cointegration Tests**”, (Canada: Ontario, Queen’s University, Department of Economics, Queen’s Economics Department, Working Paper No. 1227, 2010).
- OECD: **Transport Logistics Shared Solutions to Common Challenges**, (France: The Organization for Economic Co-operation and Development, 2013).
- Stern, Matthew & Niall Condon “The Effectiveness of African Growth and Opportunity Act Multimodal Transportation, Logistics, and the

- Environment: Managing Interactions in a Global Economy, **European Management Journal**, (Vol. 18, No. 4, 2017).
- Suez Canal Authority Information Center, **Suez Canal Traffic Statistics, Annual Report 2018**, www.seuzcanal.gov.eg
 - The Suez Canal Authority, www.suezcanal.gov.eg
 - UNCTAD: **Added Value Logistics Services to be offered in Developing Countries**, (Switzerland: United Nations Conference on Trade and Development, 2010).
 - *UNCTAD website* <http://unctadstat.unctad.org/EN>
 - UNSCAP: **Logistics Sector Developments: Planning Models for Enterprises and Logistics, Economic and Commission for Asia and the Pacific**. (Korea: Korea Maritime Institute, 2017).
 - United Nations and World Trade Organization, "**A Practical Guide to Trade Policy Analysis**", (Switzerland: World Trade Organization, 2012).
 - Ziemer, Rod F. and Glenn S. Collins: "**Granger Causality and U.S Crop and Livestock Prices**", (USA: Sothern Journal of Agricultural Economic, July 2014).

